

فصلية محكّمة يصدرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
A Quarterly Peer-reviewed Journal Published by the ACRPS

العدد 28 – المجلد السابع – ربيع 2019
Issue 28 – Volume 7 – Spring 2019

الإنسان مدنيٌّ بالطبع، أي لا بُدَّ له من الاجتماع
الذي هوَ المدنيَّةُ في اصطلاحهم وهُوَ معنى العُمْران.

ابن خلدون

حَقِيقَةُ التَّارِيخ أَنَّهُ خَبَرٌ عَن الاجْتِمَاع الإِنْسَانِيِّ الَّذِي هُوَ عُمْرَانُ العَالَم، وَمَا يَعْرِضُ لِطَبِيعَةِ ذَلِكَ العُمْرَانِ مِن الأَحْوَالِ مِثْلِ التَّوَحُّشِ وَالتَّأَنُّس وَالعَصَبِيَّاتِ وَأَصْنَافِ التَّغَلُّبَاتِ لِلْبَشَرِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْض، وَمَا يَنْشَأُ عَنْ ذَلِكَ مِن المُلْكِ وَالدُّوَلِ وَمَرَاتِبِهَا، وَمَا يَنْتَحِلُهُ البَشَرُ بِأَعْمَالِهِمْ وَمَسَاعِيهِمْ مِن الكَسْبِ وَالْمَعَاشِ وَالْعُلُومِ وَالصَّنَائِع، وَسَائِرِ مَا يَحْدُثُ فِي ذَلِكَ الْعُمْرَانِ بِطَبِيعَتِهِ مِن الأَحْوَالِ....

وَكَأَنَّ هَذَا عِلْمٌ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِه. فَإِنَّهُ ذُو مَوْضُوعٍ وهوَ العُمْرَانُ الْبَشَرِيُّ وَالاجْتِمَاعُ الإِنْسَانِيُّ؛ وَذُو مَسَائِلَ، وهيَ بَيَانُ مَا يُلْحِقُهُ مِن الْعَوَارِضِ وَالْأَحْوَالِ لِذَاتِهِ وَاحِدَةً بَعْدَ أُخْرَى. وَهَذَا شَأْنُ كُلِّ عِلْمٍ مِن الْعُلُومِ وَضْعِيًّا كَانَ أَوْ عَقْلِيًّا....

الاجْتِمَاعُ الإِنْسَانِيُّ ضَرُورِيٌّ. وَيُعَبِّرُ الْحُكَمَاءُ عَنْ هَذَا بِقَوْلِهِمْ: "الإِنْسَانُ مَدَنِيٌّ بِالطَّبْع"، أَيْ لَا بُدَّ لَهُ مِن الاجْتِمَاعِ الَّذِي هُوَ المَدَنِيَّةُ فِي اصْطِلَاحِهِمْ وهوَ مَعْنَى الْعُمْرَانِ....

ثُمَّ إِنَّ هَذَا الاجْتِمَاعَ إِذَا حَصَلَ لِلْبَشَرِ كَمَا قَرَّرْنَاهُ وَتَمَّ عُمْرَانُ العَالَمِ بِهِمْ، فَلَا بُدَّ مِنْ وَازِعٍ يَدْفَعُ بَعْضَهُمْ عَنْ بَعْضٍ؛ لِمَا فِي طِبَاعِهِمْ الْحَيَوَانِيَّةِ مِن الْعُدْوَانِ وَالظُّلْم... فَيَكُونُ ذَلِكَ الْوَازِعُ وَاحِدًا مِنْهُمْ يَكُونُ لَهُ عَلَيْهِم الْغَلَبَةُ وَالسُّلْطَانُ وَالْيَدُ الْقَاهِرَةُ؛ حتَّى لَا يَصِلَ أَحَدٌ إِلَى غَيْرِهِ بِعُدْوَانٍ؛ وَهَذَا هُوَ مَعْنَى الْمُلْك....

وَتَزِيدُ الْفَلَاسِفَةُ عَلَى هَذَا الْبُرْهَانِ... أَنَّهُ لَا بُدَّ لِلْبَشَرِ مِن الْحُكْمِ الْوَازِع... بِشَرْعٍ مَفْرُوضٍ مِنْ عِنْدِ اللهِ يَأْتِي بِهِ وَاحِدٌ مِن الْبَشَرِ؛ وَأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُتَمَيِّزًا عَنْهُمْ بِمَا يُودِعُ اللهُ فِيهِ مِنْ خَوَاصِّ هِدَايَتِهِ لِيَقَعَ التَّسْلِيمُ لَهُ وَالقَبُولُ مِنْهُ، حَتَّى يَتِمَّ الْحُكْمُ فِيهِمْ وَعَلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ وَلَا تَزْيِيف. وَهَذِهِ الْقَضِيَّةُ لِلْحُكَمَاءِ غَيْرُ بُرْهَانِيَّةٍ كَمَا تَرَاهُ؛ إِذ الْوُجُودُ وَحَيَاةُ الْبَشَرِ قَدْ تَتِمُّ مِنْ دُونِ ذلِكَ بِمَا يَفْرِضُهُ الْحَاكِمُ لِنَفْسِهِ، أَوْ بِالْعَصَبِيَّةِ الَّتِي يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى قَهْرِهِمْ وَحَمْلِهِمْ عَلَى جَادَّتِهِ.

ابن خلدون، **المقدّمة**

Contents المحتويات



عدد خاص
Special Issue



دون عنوان، آكريليك على قماش، 70x70 سم، 2003.
Untitled, Acrylic on canvas, 70 x 70 cm, 2003.

نادر كاظم | Nader Kadhim*

التحولات الاجتماعية التاريخية لمدينة المنامة معادلات الديموغرافيا والأسلمة والتسويق

Transformations of Manama: Equations of Demography, Islamization and Commercialization

ملخص: تتناول الدراسة كيف أسهمت عوامل كثيرة، بداية من كساد تجارة اللؤلؤ واكتشاف النفط إلى الطفرة النفطية منذ منتصف السبعينيات، في النمو العمراني الكبير والمتسارع لمدينة المنامة في البحرين، وكيف فتح هذا النمو الباب واسعًا أمام قدوم أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية الفقيرة وغير المدرّبة ومن أبناء الطبقة الوسطى، راحت تزحف فارضة وجودها المهيمن على الجزء الأكبر من المدينة القديمة وضواحيها. وجدت الدراسة أنه، في خضمّ هذه التحولات، شهدت الساحة السياسية ديناميكية غير مسبوقة، أهمها نمو تيارات الإسلام السياسي بعد انحسار المدّ القومي واليساري، وبروز تحديات ثقافية تتعلق بالهوية البحرينية، ومحاولة تحويل المنامة القديمة إلى وجهة أساسية للسياحة الداخلية والخارجية.

كلمات مفتاحية: العمالة الأجنبية، الإسلام السياسي، التيارات الشيعية، الديموغرافيا.

Abstract: This study explores how many factors, beginning with the recession of the pearl trade and the discovery of oil to the oil boom since the mid–1970s, contributed to the rapid urbanization of the Bahraini capital Manama. It looks at how this growth has opened the door to the arrival of large numbers of foreign workers, including the poor, unskilled or middle class, who have been inching towards having the dominant presence in much of the old city and the surrounding area. The study found that in the midst of these transformations, the political arena witnessed new, unprecedented dynamics, the most important of which was the growth of political Islam currents after the decline of nationalist and leftist trends, the emergence of cultural challenges related to the Bahraini identity, and the attempt to transform old Manama into a popular destination for domestic and foreign tourism.

Keywords: Foreign Employment, Political Islam, Shia Currents, Demography.

* أستاذ الدراسات الثقافية في قسم العلوم الاجتماعية/ كلية الآداب، جامعة البحرين، مملكة البحرين.
Professor of Cultural Studies in the Department of Social Sciences/Faculty of Arts, University of Bahrain.

أسئلة المشهد الإمبريقي

في عام 2004، قررت طائفة «السيخ» الهندية بناء معبد لها في مدينة المنامة، وتم بالفعل استئجار الأرض، وبوشر في عملية التدشين، إلا أن البناء توقّف فجأة، والسبب أن أهالي المنامة اعترضوا على ذلك. وكان «أحد علماء المنطقة، الشيخ باقر الحواج، وبعض الأهالي اجتمعوا مع ممثلين عن إدارة المعبد المعتزم بناؤه، وأخبروهم بأن هذا المعبد مرفوض من قبل الأهالي الذين رفعوا رسالة احتجاج إلى رئيس بلدية العاصمة»[1]. وافق ممثلو السيخ على وقف البناء، احترامًا لمشاعر الأهالي كما جاء في الخبر.

إلا أن السؤال هو: أين كانت مشاعر الأهالي قبل مئة أو مئتي سنة، حينما أُسس المعبد الهندوسي والكنائس المسيحية والكنيس اليهودي في وسط المنامة؟ لماذا تعايش الأهالي قديمًا مع الهندوس والمسيحيين واليهود، في حين أن أهالي المنامة اليوم يعتبرون بناء معبدٍ سيخي جرحًا لمشاعرهم؟ هذا مؤشر يكشف حجم التغير الذي طرأ على المنامة وتوجهات أهلها، وهو تغيّر أسهمت فيه عوامل كثيرة. لكن سأحاول هنا إعادة تركيب مسار هذا التغير، من خلال التركيز على تجلّياته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والسكانية.

1. ذاكرة الانتخابات: من مدينة التجار إلى مدينة الإسلام السياسي

يمكن لتاريخ الانتخابات، الانتخابات البلدية والنيابية وانتخابات مجالس بعض الإدارات الحكومية مثل مجلسي الصحة والتعليم، أن يكون كاشفًا عن حجم التحولات الاجتماعية والأيديولوجية في مجتمع المنامة. وفي تاريخ انتخابات المنامة (والبحرين بوجه أعم) أربع محطات أساسية: الأولى مرحلة انتخابات بلدية المنامة التي أنشئت في عام 1919، وتحوّلت إلى نظام الانتخاب في عام 1926، وقد ألغي العمل بانتخابات البلدية في أواخر الستينيات. والثانية مرحلة التمثيل الشعبي من دون انتخابات اعتمادًا على التفويض الشعبي المتأتّي من الاجتماعات الحاشدة أو حملة جمع التواقيع أو حتى من انتخابات مجلسي التعليم والصحة، وذلك زمن هيئة الاتحاد الوطني في منتصف الخمسينيات، ثم تجمّدت التجربة بعد القضاء على الهيئة حتى بدأت مرحلة ثالثة، وهي مرحلة انتخابات المجلس التأسيسي والنيابي مطلع السبعينيات. أما الرابعة، فهي الانتخابات النيابية منذ عام 2002، والانتخابات التي تعنينا هي انتخابات 2006 و2010، أي بعد مشاركة قوى المعارضة التي قاطعت انتخابات 2002.

كانت انتخابات بلدية المنامة انتخابات محاصصة بين الجماعات الأساسية في المنامة، وتحديدًا بين البحارنة والعرب والعوضية والنجديين والعجم والهنود واليهود[2]، ثم أصبحت فيما بعد انتخابات

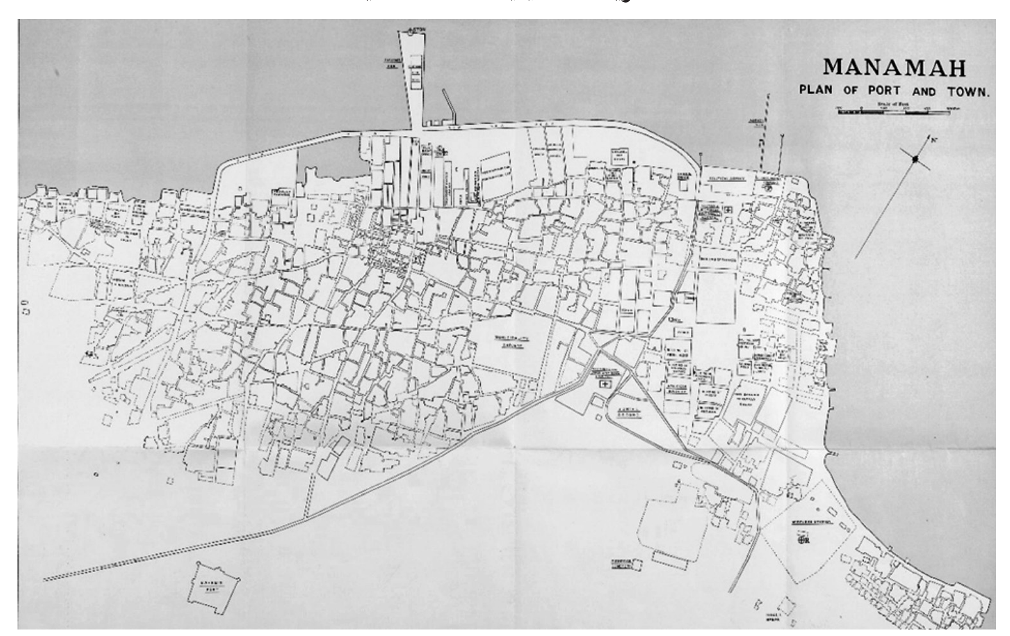
(1) حيدر محمد، «'السيخ' يوقفون بناء معبد في المنامة»، صحيفة **الوسط** البحرينية، العدد 673، 2004/7/9، شوهد في 2019/4/10، في: http://bit.ly/2J3UFpF

(2) هذه هي الجماعات الرئيسة التي كوّنت النسيج الاجتماعي لمدينة المنامة خلال القرن العشرين، ويُقصد بالبحارنة الشيعة العرب، وبالعرب السنة العرب، وبالعوضية السنة من أصول فارسية، وبالعجم الشيعة من أصول فارسية، في حين تعود أصول النجديين إلى نجد بالمملكة العربية السعودية.

مناطقية بحسب أحياء المنامة من حيّ الفاضل وكانو إلى الحورة وحالة بن أنس والقضيبية، مرورًا بأحياء المخارقة والحمام وأبو صرة والنعيم والزراريع والسوق ورأس رمان والعوضية والذواودة، وهي الأحياء التي تظهر في الخريطة (1).

الخريطة (1)

خريطة تفصيلية للمنامة القديمة



المصدر: سجلات مكتب الهند، الملف رقم: IOR/L/PS/12/2160B, f 58، قسم الاستخبارات البحرية في الجيش البريطاني (كانون الثاني/ يناير 1933).

ومع هذا، فقد كانت هذه الانتخابات انتخابات للنخبة التجارية في مجتمع المنامة بالدرجة الأولى، وهي النخبة التي كانت تحصد الأصوات لتفوز بكل الدورات الانتخابية منذ أول انتخابات، انظر الجدول (1).

الجدول (1)

تشكيلات النخب التجارية الفائزة في انتخابات مجلس بلدية المنامة

السنة	الجماعة
1926	ثلاثة من العرب، ثلاثة من البحارنة، واحد من النجادة، واحد من العجم، واحد من العوضية، واحد من الهنود المسلمين.
1934	اثنان من العرب، اثنان من البحارنة، واحد من العوضية، واحد من النجادة، واحد من العجم، واحد من اليهود.
1938	ثلاثة من العرب، ثلاثة من البحارنة، واحد من العوضية، واحد من العجم، واحد من النجادة، اثنان من الهنود (مسلم وهندوسي)، واحد من اليهود.

المصدر: من إعداد الباحث.

وقد ظلّت النخبة التجارية ذات الحضور الأقوى، ومستأثرةً بانتخابات مجلس بلدية المنامة منذ بدايتها حتى منتصف الخمسينيات، إلا أن حقبة الخمسينيات قلبت الموازين؛ إذ دخل على خط منافسة النخبة التجارية نخبةٌ من نوع آخر، نخبة سياسية ذات أيديولوجيا قومية متحمّسة، وهي النخبة المؤلّفة من «البرجوازية الصغيرة»[3] التي شكّلت هيئة الاتحاد الوطني في منتصف الخمسينيات.

والغريب حقًا أن الخمسينيات بدأت بأزمة تمثيل في مجلس بلدية المنامة وبعض المجالس الأهلية. يذكر تشارلز بلغريف Charles Belgrave، مستشار الحكومة في الفترة 1926–1957، أن الشيخ سلمان بن حمد، حاكم البحرين آنذاك، اجتمع في 21 نيسان/ أبريل 1951 بـ «زعماء البحارنة، وكان النقاش حول استقالتهم من البلدية [...] وطالبوا أن يكون لهم عدد أكبر من المشاركين في المجالس الأخرى»[4].

لقد كانت استقالة ممثلّي البحارنة الثلاثة من المجلس (منصور العريض، وحسن المديفع، ومحسن التاجر) مؤشرًا على استفحال الأمر كما فهم بلغريف؛ إذ سرعان ما تطورت الأحداث واندلعت المناوشات حول تمثيل السنة والشيعة في البلدية في نهاية عام 1952. وقد كانت هذه المناوشات نقطة الانطلاق في مسار ستتغيّر خلاله حصص التمثيل وخرائط توزيعه. وقد مثّلت الهيئة نقطة تحوّل من مجتمع تمثّله النخبة التجارية إلى مجتمع تمثّله نخبة القوى الجديدة الصاعدة من أبناء الطبقة الوسطى المدينيين ذوي الميول القومية الناصرية.

تشكّلت الجمعية العامة لهيئة الاتحاد الوطني (1954–1956) من 120 عضوًا يمثّلون خليطًا من هاتين النخبتين: التجارية و«البرجوازية الصغيرة». ومن اللافت أن أزمة التمثيل الشعبي داخل أوساط الهيئة قد بدأت في وقت مبكر. وفي هذا السياق، يذكر عبد الرحمن الباكر، سكرتير الهيئة، أن أول نجاح مبدئي حققه في مسار تأسيس الهيئة وتجاوز «فتنة محرم» 1953، كان عبر اجتماع في شهر رمضان 1954 في بيت الحاج حسن العرادي بمنطقة رأس رمان. وقد ضم الاجتماع «زعماء الشيعة» كما سمّاهم الباكر، و«شباب السنة» الذين قال عنهم الباكر «إنهم يمثلون طبقات الشعب ولهم مكانتهم المرموقة بين سائر الفئات»[5].

إلا أن هذا الادعاء بأن هؤلاء الشباب يمثّلون «طبقات الشعب» لم يكن ليُرضي «زعماء الشيعة»، وتحديدًا محسن التاجر الذي كان يصرّ على معرفة جهة التمثيل. كان محسن التاجر وعبد علي العليوات اثنين من نخبة بحارنة المنامة التي كان لها حضور منذ عريضة مطالب البحارنة في عام 1934، وحركة المطالب الوطنية في عام 1938 التي تزعّمتها النخبة من وجهاء المنامة بالدرجة الأولى: علي بن خليفة الفاضل، ومنصور العريض، وخليل المؤيد، وعبد علي العليوات، ومحمد الفاضل،

(3) ورد هذا التوصيف الطبقي في: مي محمد الخليفة، **تشارلز بلجريف: السيرة والمذكرات (1926–1957)**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000)، ص 424.

(4) المرجع نفسه، ص 362.

(5) عبد الرحمن الباكر، **من البحرين إلى المنفى «سانت هيلانة»** (طهران: منشورات إسماعيليان، 1994)، ص 46.

ويوسف كانو، ومحسن التاجر، ومحمد علي التاجر، وعبد الرحمن الزياني، والسيد سعيد بن السيد خلف، وسعد الشملان، والسيد أحمد العلوي، وأحمد الشيراوي، وحاجي أحمد بن خميس، والشيخ عبد الله بن محمد صالح (القاضي الجعفري آنذاك).

ويبدو أن محسن التاجر كان يتوقّع خلال الاجتماع الأوّلي لتكوين هيئة الاتحاد الوطني أنه أمام حركة شبيهة بحركة عام 1938، وكان ينتظر أن يرى أمامه النخبة القديمة من وجهاء السنة؛ ولهذا كان يتساءل «أين كبار الجماعة كالمؤيد، وفخرو، ومسلّم، ومحمد الفاضل، وسعد بن شملان، وغيرهم؟»، فما كان من الطرف الآخر إلا أن ردّ مستفزًا ومشدّدًا على أن الموجودين يمثلون «سائر طبقات الشعب، أما الذين سميتهم بالكبار فهم كبار لأنفسهم، لكنهم لا يمثلون أحدًا»[6]. من الواضح أن هذه أزمة تمثيل، وهي أزمة تُنبئ بأن المدينة على عتبة تحوّل اجتماعي مهم من نخبة الوجهاء القديمة إلى نخبة «البرجوازية الصغيرة» الصاعدة. لم تكن الهيئة منتخبة من الشعب، بل كانت تكتسب شرعيتها بضربٍ من التفويض الشعبي العام، والذي كان يتجلّى في اجتماعات الهيئة الحاشدة (وصلت في اجتماع مسجد العيد إلى أكثر من 20 ألفًا بحسب تقديرات الباكر)، أو عبر حملة جمع التواقيع التي جمعت «25 ألف توقيع، وهذا عدد ضخم بالنسبة لسكان البحرين الأصليين الذين لا يزيد عددهم على ثمانين ألفًا»[7] آنذاك.

ليس معنى هذا أن الهيئة لم تخُض الانتخابات ولم تحظَ بحق تمثيل الشعب بصورة شرعية، بل على العكس تمامًا، لأن هذا الحق احتكرته الهيئة بصورة كلية في كل الانتخابات التي كان تجري آنذاك. لقد دعت الهيئة إلى مقاطعة انتخابات البلدية في 9 شباط/ فبراير 1955، إلا أنها شاركت في انتخابات مجلسي التعليم والصحة، إذ وافقت الحكومة على تشكيل مجلسين يتألف كل منهما من ثمانية أعضاء، خمسة منتخبين وثلاثة معيّنين، وقد فاز مرشحو الهيئة بكل المقاعد الخمسة في مجلسي التعليم والصحة في 10 شباط/ فبراير 1956.

تم القضاء على الهيئة وحلّها واعتقال قادتها ونفيهم وتشتيت كوادرها في تشرين الثاني/ نوفمبر 1956. ومرّت السنوات حتى جاء الاستقلال في عام 1971، وما تلاه من انتخاب المجلس التأسيسي والبرلمان. وعاد، آنذاك، من بقي حيًّا من رجال الهيئة من منافيهم، وظهر على الساحة من كان غائبًا أو مغيّبًا، وانخرط بعضهم في انتخابات المجلس التأسيسي. في دوائر المنامة وحدها انخرط ثلاثة من أعضاء الهيئة الـ 120 في انتخابات المجلس التأسيسي في عام 1972، إلا أن المفاجأة الكبرى كانت أن الثلاثة خسروا الانتخابات، وخرجوا من دائرة المنافسة بنتائج متدنية[8]، فقد حصل الأول على 171 صوتًا في الدائرة الأولى، أما الثاني فحصل على 134 صوتًا في الدائرة الرابعة، في حين حصل الثالث

(6) المرجع نفسه، ص 46.

(7) المرجع نفسه، ص 68.

(8) اعتمدنا، في تحليل نتائج انتخابات المجلس التأسيسي، على البيانات المذكورة في: إميل نخلة، **البحرين: التطور السياسي في مجتمع متحدّث**، ترجمة عبد النبي العكري، تصحيح وتدقيق المركز الوطني للدراسات (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 2006) ص 258–259.

على 65 صوتًا في الدائرة الرابعة؛ الأمر الذي يعني أن الوضع الاجتماعي – السياسي كان على أعتاب تحوّل آخر، سيأتي هذه المرة بنخبة من نوع آخر، نخبة سياسية هي عبارة عن مزيج من التوجهات العلمانية المتباينة، ويأتي البعثيون واليساريون ومستقلون لادينيون في المقدمة. لقد نشطت، بعد حلّ الهيئة، ثلاثة تيارات سياسية كانت تعمل سرًّا: البعثيون، والقوميون العرب، والشيوعيون، وهي التيارات الثلاثة التي اشتركت في انتفاضة آذار/ مارس 1965 من خلال «جبهة القوى القومية» و«جبهة القوى التقدمية». وكانت انتخابات المجلس التأسيسي في عام 1972 أول اختبار لقوة هذه التيارات وحضورها الشعبي بعد القضاء على انتفاضة آذار/ مارس 1965.

جاءت نتائج انتخابات المجلس التأسيسي في عام 1972 متداخلة وخاصة بعد مقاطعة قوى اليسار لها (جبهة التحرير البحرانية، والجبهة الشعبية لتحرير البحرين؛ وريثة حركة القوميين العرب). وقد فاز في دوائر المنامة ثمانية مرشحين، إلا أن الجديد هو فوز رسول الجشي، أحد رموز حزب البعث في البحرين، بأعلى الأصوات بحصده 885 صوتًا في الدائرة الأولى. إلا أن انتخابات المجلس الوطني في عام 1973 كانت هي الكاشف الحقيقي عن نوعية التحول الذي جرى في المنامة[9]؛ إذ حصدت كتلة الشعب وكتلة الوسط (يساريون وبعثيون) معظم الأصوات، وفازت بثمانية مقاعد من بين عشرة مقاعد كانت مخصصة لدوائر المنامة السبع.

ومن اللافت في انتخابات السبعينيات قصيرة العمر، ذلك الحضور الكاسح للتيارات العلمانية بتوجهاتها الوطنية والتقدمية التي كانت تراهن على انتماء وطني أكبر من الطوائف، وهو ما سمح بفوز مرشح شيعي (رسول الجشي) في دائرة سنية (حيّ الفاضل)، ومرشح سني (خالد الذوادي) في دائرة شيعية (رأس رمان). وعلى الضد من هذا الحضور الكاسح، كان هناك غياب لافت للتيارات الدينية في المنامة، ومن الشواهد الكاشفة هنا أن دائرة النعيم في المنامة انتخبت مرشحًا من كتلة الشعب هو محمد سلمان حماد، على حساب مرشح التيار الديني، وهو السيد عبد الله الغريفي الذي أصبح فيما بعد أحد الأسماء البارزة في التيار الديني الشيعي.

لكن هذه الأيام ولّت، ولم يبقَ منها سوى الذكرى والحنين في نفوس الجيل الذي عاصر انتخابات السبعينيات. ولو عادت الأسماء نفسها للترشح في الدوائر ذاتها الآن، لكانت النتيجة مغايرة تمامًا بحكم التحولات الكبيرة وانقلاب ميزان القوة ومراكز الثقل وخرائط التوزيع، والذي حدث بعد حلّ المجلس الوطني في آب/ أغسطس 1975 حتى مطلع الألفية الجديدة. وهي تحولات كبيرة فعلًا، وستظهر انعكاساتها في اتجاهات الكتلة التصويتية لسكان المنامة في انتخابات مجلس النواب لعامي 2006 و2010؛ ففي انتخابات مجلس النواب لعام 2006 فاز مرشحو جمعية الوفاق الإسلامية بخمسة

(9) لاحظ فؤاد الخوري أنه باستثناء عضو واحد، فإن أعضاء كتلة الشعب لا ينتمون إلى أسر تقليدية بارزة، «بل يأتون من جذور اجتماعية عادية من السنة والشيعة سكان مدينتي المحرق والمنامة»، انظر: فؤاد إسحاق الخوري، **القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها** (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1983)، ص 334.

مقاعد[10] من بين ثمانية مقاعد مخصصة لمحافظة العاصمة، كما فازت الجمعية الإسلامية ذاتها في انتخابات 2010 بستة مقاعد.

نحن، هنا، أمام ثلاث نقلات أساسية، الأولى حوّلت توجهات أهل المنامة من تأييد النخبة التجارية إلى تأييد هيئة الاتحاد الوطني، والثانية حوّلت التوجهات من رجال الهيئة إلى النخبة السياسية العلمانية القومية (البعثيون) واليسارية (الشيوعيون)، في حين حوّلت الثالثة هذه التوجهات من تأييد النخبة السياسية العلمانية ببعثييها وشيوعييها إلى تأييد مرشحي جمعيات الإسلام السياسي (جمعية الوفاق على نحو خاص). ولنبدأ في محاولة تفسير هذه النقلة الأخيرة.

2. محاولة أسلمة المدينة بأثر فوري

هناك قصة قصيرة لمحمد عبد الملك، وهو روائي وقاصّ بحريني من جيل الروّاد، بعنوان «عباس»، وهي منشورة في مجموعته القصصية الأولى **موت صاحب العربة** (1972)، تدور حول المفارقات التي كان يعيشها أهل القرى حين يزورون المنامة أو يفكّرون في العيش فيها. وعباس شاب من بني جمرة، كان أبوه مزارعًا قبل أن يقعده المرض، وقبل أن يصبح على عباس أن يتدبّر أمره وأمر أسرته. كانت المنامة مدينة الأحلام والفرص بالنسبة إلى عباس، إلا أنها مكان مغاير بالنسبة إلى الأب، وتقع على النقيض من قريته الوادعة. فإذا كانت القرية مكانًا للأمن والسكينة والتديُّن والورع، فإن المنامة مكان محفوف بالخطر والبعد عن الدين! أقول «البعد عن الدين» حتى لا أقول «الانحلال» و«الانحراف» و«التفسّخ» و«الفسق»، وكلها معانٍ ربما دارت في رأس والد عباس وهو ينصح ابنه فيقول له: «لا تشرب الخمر يا عباس.. في المنامة يشربون الخمر.. لا تضاجع النساء.. في المنامة يضاجعون النساء.. لا تُحدّث امرأة.. في المنامة تتحدث النساء مع الرجال.. لا تدخل دور السينما.. وابحث عن مسجد صغير واركع لله بخشوع»[11]!

ربما كانت هذه النصيحة في محلها خلال الستينيات والسبعينيات، حينما كانت ثقافة التديُّن بعيدة عن عالم شباب المدن، وشباب المنامة تحديدًا، بحيث ظلّ كثير من هؤلاء ينظرون بشيء من السخرية إلى أمثال عباس المسكين من الشباب المتديّنين الذين كانوا يلازمون المساجد أو يترددون على «المكتبة العامة للثقافة الإسلامية» التي تأسست وسط المنامة في عام 1969. وكان من الواضح أن ثمة دعمًا متبادلًا بين ثقافة التحرر الشخصي السائدة بين شباب المنامة، وموجة اليسار والقوميين التي كانت تكتسح المنامة خلال السبعينيات.

إلا أن الحال تغيّرت خلال الثمانينيات، ودار الزمان دورته الكاملة، ويبدو أن نصيحة والد عباس لم تكن تختلف كثيرًا عن تلك الحرب التي شنّتها مجلة **المواقف**، ذات التوجهات الإسلامية، على ثقافة التحرّر الشخصي آنذاك، لكن والد عباس كان مهمومًا بسلوك ابنه أكثر من أيّ شيء آخر؛ فعباس لم

(10) تجدر الإشارة إلى أن جمعية الوفاق الإسلامية لم تدفع بأي مرشح في الدائرة السابعة من العاصمة في انتخابات 2006، إلا أنها دعمت عبد العزيز أبل، المرشح الليبرالي المستقل والقريب منها آنذاك، والذي فاز في انتخابات هذه الدائرة بفضل هذا الدعم.

(11) محمد عبد الملك، **موت صاحب العربة**، ط 2 (بيروت: منشورات دار المشرق العربي الكبير، 1979)، ص 38.

يرَ في حياته فتيات المدينة الجريئات وهنّ يلبسن فساتين فوق الركبة، ويتركن شعورهن المذهبة الشقراء تتطاير في الهواء، بل إنه لم يرَ مثل هؤلاء الفتيات الجميلات سوى في الصور، صور «المجلات التي تصل القرية، أو في سيارات مسرعة في الشارع الكبير» الذي كان يمرّ شمال القرية.

هذا هو الخطر الذي كان يشغل بال والد عباس، ولم يكن ليخطر بباله أن رأس عباس يمكن أن يكون هدفًا لأفكار «منحرفة» كانت تغزو المنامة آنذاك. نعم، يمكن لهذه الأفكار المنحرفة أن تعشّش في رؤوس شباب المنامة، لا رأس عباس الفلاح المسكين الذي لم يحسن فكّ الخط حتى يفهم شيئًا عن الشيوعية وصراع الطبقات والبرجوازية والبروليتاريا، وعن البعث والأمة الواحدة ذات الرسالة الخالدة، فضلًا عن العلمانية وفصل الدين عن الدولة. إلا أن هذا الذي لم يكن يخطر ببال والد عباس لن تغفل عنه مجلة **المواقف** التي نذرت نفسها، منذ البداية، لمواجهة هذه الأفكار، بل واجهتها بصورة أشدّ وأعنف مما واجهت به ثقافة التحرر الشخصي. وبالنسبة إلى الشهيد عبد الله المدني فإن «الجماهير العربية ترفض الدولة العلمانية»[12]، بل إن «العلمانية = الإلحاد»، هكذا باختصار؛ وهذا عنوان إحدى مقالاته الافتتاحية في المجلة، والتي قدّم فيها صياغة تيار الدعوة/ التوعية الخاصة من شعار الإخوان المسلمين الشهير: «الإسلام هو الحل»، كتب فيها: «ليس ثمة منقذ للإنسانية إلا الدين الإسلامي الحنيف»[13].

أما الشيوعية فقد كانت الموضوع الأثير الذي استهدفته **المواقف** على نحو خاص. وبدت **المواقف** وإجمالي المواقف المتناقضة بين التيار الديني والشيوعيين داخل برلمان 1973 كأنها تحاكي تلك المواجهة التي دارت بين حزب الدعوة والحزب الشيوعي العراقي منذ انتصار ثورة تموز/ يوليو 1958. لقد استفحلت هذه المواجهة في ظل هذه السياقات المضطربة، وكانت تتصاعد مع تزايد الاضطرابات التي أطلقتها ثورة 1958، وقد كانت، في أحد أبعادها، رد فعلٍ مباشرًا على الثورة وانعكاساتها، من تراجع الطبقات القديمة، بما فيها طبقة كبار رجال الدين، إلى صعود الشيوعيين وأيديولوجيتهم وتوسّع قاعدتهم الشعبية في المناطق الشيعية بما فيها النجف، أضف إلى هذا، إقدام الجمهورية الأولى على إصدار قانون الأحوال الشخصية المدني.

كانت البحرين، في الستينيات والسبعينيات، سياقًا مغايرًا للعراق في كثير من النواحي، إلا أن شكل التصادم بين التيارين كان شبيهًا بالنموذج العراقي مع اختلاف المواقع بين السياقين؛ فقد كان الحزب الشيوعي شريكًا أساسيًا في النظام الجمهوري الجديد، في حين كانت التيارات اليسارية في البحرين خارج الدولة وفي خانة المعارضة وتنشط داخل تنظيمات سرية مناهضة.

اقترح اليساريون، داخل برلمان 1973، على سبيل المثال، اعتماد الأول من أيار/ مايو عطلة رسمية في الدولة، فما كان من التيار الديني إلا التصدي لهذا الاقتراح بحجة أن «أول مايو مخالفة صريحة للدستور»، كما أنه «يؤجج الصراع الطبقي»، وكذلك، وهذا هو الأهم، عيد ينبع من تاريخ «غريب عن

(12) مجلة **المواقف**، العدد 137 (5 تموز/ يوليو 1976).

(13) مجلة **المواقف**، العدد 133 (7 حزيران/ يونيو 1976).

أمتنا وتاريخنا»[14]. بل وصل الأمر إلى درجة تحريض الحكومة على ضرب الشيوعية «الهدّامة»، والقضاء على الشيوعيين عن بكرة أبيهم. وبلغة تذكّر بمكارثية جوزيف مكارثي Joseph McCarthy، راحت مجلة **المواقف** تحرّض الحكومة على شنّ حملة تصفية لغربلة أجهزة الدولة من كل الشيوعيين والعناصر «الهدّامة» و«الدخيلة».

وبحسب **المواقف**، فإن «الشيوعية جريمة بحد ذاتها»، وهذه جريمة ينبغي القضاء عليها واقتلاعها من جذورها. فما العمل إذًا؟ هل المطلوب أن تقوم الحكومة باعتقال كل من يعتنق الأفكار الشيوعية؟ ربما يتبادر إلى الذهن أن الجواب سيكون بالنفي، إلا أن جواب **المواقف** بالغ حتى في الإثبات! فبالنسبة إليها، فإن «مناهضة الشيوعيين لا ينبغي أن تقتصر على اعتقالهم لفترة ثم يطلقون، ويظهرون أمام المواطن اليسير بأنهم أبطال ومكافحون»، وإذا أرادت الدولة مناهضة الشيوعيين فعلًا، فإن عليها أن «تقوم بالكثير الكثير من الإجراءات». وهذه عينة مختارة من الإجراءات المكارثية الجديدة المقترحة: «على الدولة أن تُنقّي أجهزتها الحسّاسة والمهمة من العناصر التي يثبت أنها شيوعية. على الدولة أن تُعنى بالإشراف على الطلاب الجامعيين الذين أصبحوا فريسة للأفكار الدخيلة والهدامة. على الدولة أن تُعنى بأنشطة الأندية والمكتبات والمؤسسات الاجتماعية وتقضي على العناصر الهدّامة»[15].

بدت هذه المواقف الحادة والهجومية كأنها تصفية حساب أو انتقام متأخر لما كان يتمتّع به اليسار من قاعدة شعبية عريضة، وداخل المنامة تحديدًا. وهي القاعدة التي مكّنت النخبة السياسية العلمانية (الشيوعيون والبعثيون) من الفوز في انتخابات 1972 و1973 في معظم دوائر المنامة، بما يوحي بأن التيار الديني الذي كانت **المواقف** بمنزلة الناطق الرسمي باسمه، كان غائبًا أو ضعيف الحضور آنذاك، بدليل أنه لم يتمكن من الفوز حتى بمقعد واحد في المنامة. ومع كل هذا، فإن هذه الانتخابات كشفت عن التناقض الذي كان يتبلور في نسيج المنامة الاجتماعي، وهي حالة «الاستقطاب الطائفي العميق بين الشيعة والسنة»[16] كما لاحظ إميل نخلة في وقت مبكر. وينبغي لنا أن نشير إلى أن هذه كانت، في البداية، مجرد حالة من الاستقطاب الطائفي – الاجتماعي لا الطائفي المسيّس على طريقة حركات الإسلام السياسي، إذ كانت أجواء التعايش الاجتماعي غالبة ومهيمنة في منامة الستينيات والسبعينيات. وعلى الرغم من بقاء المنامة القديمة بعيدة عن نفوذ تيارات الإسلام السياسي السنّي (الإخوان المسلمون والتيار السلفي) الذي كانت مدينة المحرق ساحة نشاطه الأساسية، فإنها لم تكن بمنأى عن تأثيرات الإسلام السياسي الشيعي التي بدأت تطلّ برأسها في المنامة منذ أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات.

(14) مجلة **المواقف**، العدد 78 (28 نيسان/ أبريل 1975).

(15) مجلة **المواقف**، العدد 97 (8 أيلول/ سبتمبر 1975).

(16) نخلة، ص 250.

والبدايات، في ما يبدو، كانت صغيرة وتأثيرها محدود، بل ربما كان الشباب المتدينون، أول الأمر، موضوعًا للسخرية والاستهزاء في ظل الانتشار الواسع للتيارات العلمانية (القومية واليسارية) وشباب «الهيبيز». في البداية كوَّنت مجموعة من الشباب المتديّن النواة الأولى لأول جمعية إسلامية في المنامة، وقد أعلنت عن نفسها في عام 1969، وعرفت باسم «جمعية شباب الإرشاد الإسلامي»[17] التي تولّت القيام بفعاليات دينية ونشاطات ثقافية عامة (إقامة احتفالات ومهرجانات دينية). تلا ذلك تأسيس «الصندوق الحسيني» وسط المنامة في عام 1972، الذي مارس نشاطه، في البداية، تحت مظلة «المكتبة العامة للثقافة الإسلامية»، وذلك قبل أن ينفصل عنها، ويستقل بنفسه في عام 1976، وأصبح يعرف باسم «الصندوق الحسيني الاجتماعي» الذي اتخذ من «مأتم القصاب» مقرًا له.

وأخذ الصندوق على عاتقه مهمة كبيرة اشتقّها من مخياله السياسي والاجتماعي الواسع، وهي أسلمة المجتمع أو «بناء مجتمع إسلامي»[18]، مستفيدًا من وجود شخصية حركية نشطة بين صفوفه آنذاك هي السيد هادي المدرسي، زعيم «التيار الشيرازي» قبل ترحيله في عام 1979، وقبل إغلاق «الصندوق الحسيني الاجتماعي» بالشمع الأحمر واعتقال العشرات من كوادره في العام ذاته، ولاحقًا بعد عملية الانقلاب الفاشلة التي قادها هذا التيار في أواخر عام 1981، وذلك حينما كانت علاقة هذا التيار جيدة بنظام الجمهورية الإسلامية الفتي آنذاك، وقبل أن تتفكك روابط هذه العلاقة وصولًا إلى القطيعة الكاملة في عام 1987.

واللافت، هنا، أنه في الوقت الذي كان تيار حزب الدعوة/ التوعية و«الكتلة الدينية» ظاهرة شيعية ريفية، فإن التيار الشيرازي كان، في المقابل، ظاهرة شيعية مدينية وإن لم تكن على نحو صرف، ويرجع الفضل في خلق نواتها الأولى في المنامة إلى أفراد من عائلة العلوي المنامية العريقة، وتحديدًا إلى السيد محمد العلوي (والسيد جعفر العلوي لاحقًا) الذي زار كربلاء في أواخر الستينيات، والتقى مرجع التيار الشيرازي السيد محمد حسين الشيرازي، وابن أخته الشاب المتحمّس السيد هادي المدرسي، و«تأثر عميقًا بهذا العالم الشاب الذي كان في نفس عمره، وهو يتكلم عن إفساد المجتمع تحت الانتهاك الأجنبي المتنامي»[19].

وتذكُر لورنس لوير أن السيد محمد العلوي أسّس، حين عاد إلى البحرين، أول جمعية إسلامية للتيار الشيرازي وهي «جمعية الإرشاد الإسلامي» التي كانت تضم 200 عضو. وهو، كذلك، الذي رتّب لزيارة السيد هادي المدرسي إلى البحرين في عام 1970، وهيّأ له المكان ليقيم في وسط المنامة القديمة. ومن قلب المنامة، ومن مأتم العجم ومسجد مقبرة الحورة وحتى شاشة تلفزيون البحرين التي كانت تبثّ بعض محاضراته، راح المدرسي يمارس نشاطه الحركي وخطابه الثوري والحماسي الذي انتهى بإعداد الكوادر الأولى التي ستكوّن «الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين»، والتي أعلن عن

(17) فلاح المديرس، **الحركات والجماعات السياسية في البحرين، 1938-2002** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 2003)، ص 96.

(18) المرجع نفسه، ص 97.

(19) Laurence Louer, *Transnational Shia Politics: Religious and Political Networks in the Gulf* (London: Hurst, 2008), p. 129.

تأسيسها في عام 1979. وفي تلك الفترة كذلك، كانت المنامة مركز استقطاب للعديد من رموز التيار الشيرازي، وقد زار البحرين، في نيسان/ أبريل 1973، السيد حسن الشيرازي، شقيق السيد محمد حسين الشيرازي المرجعية الدينية لهذا التيار، وألقى العديد من المحاضرات في مأتم الأحسائيين ومأتم القصاب ومأتم العجم الكبير.

ماذا يعني كل هذا؟ إنه يعني ما سبق واستنتجه باحث اجتماعي مثل فؤاد الخوري حين تحدث عن الطابع الشيعي الريفي لـ «الكتلة الدينية»، وهو الاستنتاج ذاته الذي تؤيده لورنس لوير حين قارنت بين تيار حزب الدعوة و«التيار الشيرازي» في البحرين. وتلاحظ هذه الباحثة الفرنسية مفارقة غريبة متمثلة في أن حزب الدعوة كان ينبغي أن يكون حزبًا مدينيًا على نحو جوهري لأنه كان، بحسب نشأته العراقية الأولى، حركة دينية مدينية تعارض حركات سياسية مدينية علمانية قومية ويسارية، إلا أن «حزب الدعوة في البحرين بدأ كظاهرة ريفية، وهي ظاهرة لم تتوسع لتمتدّ إلى المدن إلا في مرحلة لاحقة». وفي المقابل من هذا النمط من الانتشار الذي كان يتوسع من القرى إلى المدن، كان «التيار الشيرازي ينتشر من المدن إلى القرى»[20]، وذلك في اتجاه معاكس بدأ من المنامة إلى القرى مثل قرية بني جمرة التي كانت معقلًا أساسيًا لكوادر هذا التيار.

إلا أن الثمانينيات عرفت منعطفًا آخر خلط الأوراق بين هذين التيارين. فقد شهدت أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات حدثين مهمين ميّعا الحدود الحضرية (القروية والمدينية) بين التيارين الشيعيين الرئيسين، وأزّما علاقة الإسلام السياسي الشيعي بالحكومة على نحو حاد وغير مسبوق. لقد انتصرت الثورة الإسلامية في إيران في عام 1979، وتفاعلت تيارات الإسلام السياسي الشيعي في البحرين معها على اختلاف انتماءاتها بين الشيرازي والدعوي والمحافظ. ومثّل هذا التفاعل بداية تشكّل ما صار يعرف لاحقًا بتيار «خط الإمام» أو تيار «الولائيين» المناصرين للثورة الإسلامية والإمام الخميني وولاية الفقيه، الذي كان حتى ذلك الوقت يحتفظ بمسافة بينه وبين تيار الدعوة/ التوعية. بعد أقل من عام على انتصار الثورة في إيران، فوجئت التيارات الدينية الشيعية، وتحديدًا في نيسان/ أبريل 1980 بإقدام حكومة صدام حسين بالعراق على إعدام المرجعية الدينية لحزب الدعوة السيد محمد باقر الصدر وأخته آمنة بنت الهدى.

كانت الأخبار، في البداية، متضاربة، فصحيفة **القبس** الكويتية تنقل عن مصادر مطّلعة أنه أُعدم، في حين تؤكد وزارة الإعلام الإيرانية أن هذه أخبار غير مؤكدة، لكن مصادر أخرى، ومن طهران كذلك، نقلت أنه لم يعدم، وأنه ما زال على قيد الحياة في بغداد. وفي ظل هذه الأجواء الملبّدة بالاحتمالات المتناقضة، نشرت مجلة **المواقف** برقية أرسلها علماء البحرين ممن أسمتهم «أنصار السيد الصدر»، ناشدوا فيها العالم التدخّل لإنقاذ حياة الصدر «الذي اعتقل بواسطة السلطات العراقية مع عائلته يوم السبت 1980/4/8»[21]، كما ناشدت المجلة، كذلك، المسؤولين في العراق تأمين حياته. وعلى إثر

(20) Ibid., p. 140.

(21) مجلة **المواقف**، العدد 322 (21 نيسان/ أبريل 1980).

ذلك أخذت حالة الغليان الديني الشيعي في التصاعد حتى بلغت حدّ الانفجار عندما تأكّد خبر الإعدام.

وفور تأكّد الخبر، اجتمع علماء الدين في البحرين، ومعظمهم كان من تيار الدعوة/ التوعية، وأصدروا بيانًا دانوا فيه الحكومة العراقية، ودعوا الشعب إلى إعلان الحداد. وصدر العدد 323 من مجلة **المواقف** وصورة الصدر على غلافه مع تغطية مقتضبة عن حالة الغليان التي كانت تعيشها البلاد، حيث «جميع المآتم بالبحرين فتحت أبوابها» للتعزية باستشهاد الصدر، كما «خرجت بعض المسيرات التي طافت ببعض شوارع المدن والقرى معلنة استنكارها واحتجاجها لإعدام الإمام الصدر وشقيقته»[22].

وتنقل المجلة عن مصدر مسؤول بوزارة الداخلية يبدي أسفه «لقيام بعض المتظاهرين بالخروج عن خط سير هذه المسيرات». إلا أن اللهجة المخففة في هذه التغطية لم تكن تخلو من تضليل؛ لأن الذي حصل فعلًا هو حالة من الاضطراب الواسع الذي انتشر في القرى الشيعية، إلا أن أكبر المظاهرات وأهمها هي تلك التي طافت في حيّ المخارقة وسط المنامة، لما أعقبها من حملة اعتقالات واسعة، وكان الشاب جميل العلي (1957–1980) أحد الذين تم اعتقالهم في المنامة، وما هي إلا أيام حتى أُعلن خبر وفاته. وكانت هذه بداية المواجهات التي استمرت حتى نهاية التسعينيات من القرن الماضي.

توزّعت ساحات عمل التيارات الدينية بين التيارات الشيعية الثلاثة: حيث كان مأتم القصاب وموكب عزائه ساحة عمل «التيار الشيرازي»، في حين كان مسجد مؤمن و«موكب مأتم الشهيد» (قبل أن ينحلّ ليندمج في موكب عزاء بن سلوم مطلع التسعينيات) ساحة عمل «تيار خط الإمام أو الولائيين». أما مسجد الخواجة في وسط المنامة القديمة، فقد تحوّل إلى ساحة أساسية لنشاط تيار الدعوة/ التوعية، وذلك منذ أن تولّى السيد أحمد الغريفي إمامة الناس في صلاة الجماعة منذ مطلع الثمانينيات وحتى وفاته في عام 1985 في حادث مروري مروّع. وبعد وفاة السيد أحمد الغريفي غير المتوقعة، تصدّى الشيخ عيسى أحمد قاسم لإمامة الصلاة في مسجد الخواجة، واستمر على ذلك حتى مغادرته إلى مدينة قم لمواصلة دراسته الدينية مطلع التسعينيات، ليحلّ محله الشيخ علي سلمان، أحد القادة الدينيين والسياسيين البارزين في أحداث التسعينيات التي اندلعت في عام 1994، وتواصلت حتى انتهت مع الإصلاح السياسي الذي قاده جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة مطلع الألفية الجديدة.

ومن المفارقات أن أحداث التسعينيات قد حوّلت مركز ثقل الإسلام السياسي الشيعي الحركي من المنامة إلى مناطق أخرى، إلى قرى بلاد القديم وبني جمرة والسنابس والنويدرات وقرى سترة وغيرها. وبدت المنامة كأنها خارج اهتمام هذا التيار بعد أن بدأت المنامة ذاتها تفقد الكثير من بريقها وأهميتها.

---

(22) مجلة **المواقف**، العدد 323 (28 نيسان/ أبريل 1980).

والحاصل أن تاريخ أسلمة المنامة الذي بدأ سريعًا وجارفًا في الثمانينيات، انتهى، كذلك، سريعًا في التسعينيات. إنه تاريخ قصير العمر، ولم يكتب له أن يعمّر طويلًا لأسباب كثيرة، يتصل بعضها بالتشديد الحكومي على ضرورة تجنيب المنامة، عاصمة البلاد، أيّ قلاقل أو اضطرابات. إلا أن بعضها الآخر يتصل، مباشرة، بمعطيات ديموغرافية مستجدّة، فقد أخذت التركيبة السكانية للمنامة تتغيّر على نحو سريع وشامل، إلى درجة أن الكثير من أحيائها أُفرغت من سكانها الأصليين الذين شرعوا في خروجهم الكبير مع موسم الهجرة إلى خارج المنامة القديمة.

3. الخروج الكبير: موسم الهجرة إلى ضواحي المنامة الجنوبية

في وقت كانت المنامة تتحول إلى ساحة أساسية للحراك السياسي، منذ حراك هيئة الاتحاد الوطني حتى حراك التيار الإسلامي الشيعي، كانت ثلاثة تحولات ديموغرافية تجري على الأرض بهدوء في البداية، إلا أنها تسارعت وغيّرت وجه المنامة كليًّا.

بدأ التحول الأول مع طفرة المواليد والزيادة السكانية في مرحلة ما بعد النفط في الثلاثينيات؛ الأمر الذي جعلها تشكّل، مع هجرة داخلية محدودة من القرى إلى المدن، ضغطًا كبيرًا على الخدمات التي كانت تقدّمها الدولة في المنامة مثل الصحة والتعليم، وهما القطاعان اللذان كانا موضع شكوى دائمة في الخمسينيات، ما اضطر الحكومة إلى تشكيل لجنة للنظر في هذه الشكوى، وانتهت إلى الموافقة على تشكيل مجلس للتعليم ومجلس للصحة في خريف 1955.

لم يكن التعليم، على سبيل المثال، يعاني أزمة حادة حتى أواخر الأربعينيات، وقبل هذا كانت أوضاع التعليم تسير على نحو جيد، إذ يذكر التقرير السنوي لحكومة البحرين لعام 1942 أن عدد كل طلاب المنامة لم يكن يتجاوز 425 طالبًا (45 منهم في المدرسة الثانوية) في الفصل الأول، و485 (55 منهم في المدرسة الثانوية) في الفصل الثاني. ثم بدأ هذا القطاع يعاني ضغط الطلب الكبير عليه بدءًا من أواخر الأربعينيات، إذ يشير أحمد العمران (1909–2007)، مدير التعليم آنذاك، في تقرير التعليم لعام 1947–1948، إلى الضغط الذي صارت تعانيه مدارس المدن، حتى إن إدارة التعليم لم تستطع «قبول 600 طالب مستجد لعدم وجود أماكن شاغرة في المدارس»[23].

ويشير، كذلك، في تقرير التعليم لعام 1950–1951، إلى أن ثلث سكان البحرين يقيمون في القرى، «ولكن مع الوقت أصبحت مدينتا المنامة والمحرق أكثر ازدحامًا من القرى، وذلك لانتقال الناس للسكن هناك بسبب عدم اتساع القرى وامتدادها»[24]. وهي أزمة استمرت بذيولها حتى عام 1958، وقد أدلى أحمد العمران ببيان أمام مجلس المعارف في نيسان/ أبريل 1958، وأوضح فيه عن حجم الزيادة الكبيرة في عدد الملتحقين بالتعليم الثانوي، وأن كل الخطط والحلول التي وُضعت سابقًا للتغلب

(23) مي محمد الخليفة، **مائة عام من التعليم النظامي في البحرين: السنوات الأولى للتأسيس** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999)، ص 391.

(24) المرجع نفسه، ص 422–423.

على هذه المشكلة لم تعد مجدية، نظرًا إلى الزيادة الكبيرة المطّردة في عدد المتعلمين، الأمر الذي أدى، كما يقول، إلى «حشر الطلاب في الفصول حشرًا يتنافى مع ما هو متبع في الأصول التربوية».

ثم التحول الثاني الذي بدأ منذ الخمسينيات، وأخذ يتسارع بتسارع حركة نزوح أسر الوجهاء وتجار المنامة من الشيعة والسنة والعجم وحتى الهنود، وهي الجماعات التاريخية المقيمة في المنامة والتي أعطت هذه المدينة هويتها المتنوعة والمميزة. لقد شرعت هذه الأسر التجارية في النزوح عن المنامة إلى مناطق أكثر حداثة، وأبعد عن اختناق المدينة القديمة وضجيج تسييسها المتنامي. لم تكن الخمسينيات التي حوّلت المنامة من مدينة التجار إلى مدينة الهيئة، وجعلت منها الميدان الرئيس للقومية العربية في البحرين، سوى البداية لتحوّل سكاني كبير غيّر وجه المنامة كليًا.

بدأ التغير حين فرّت العائلات اليهودية إلى خارج المنامة، وبعضها إلى خارج البحرين مع تصاعد الأحداث بعد قرار تقسيم فلسطين في عام 1947. ثم توسّعت العملية لتأخذ شكل حركة نزوح واسعة ومتسارعة من جانب العائلات التجارية الأساسية إلى خارج المنامة، إلى الجنوب حيث الضواحي الجديدة القريبة من المنامة في البداية مثل ضواحي القضيبية والقفول والعدلية والصالحية والسقية والسلمانية والجفير والماحوز وأم الحصم وأبو غزال وأبو عشيرة، أو إلى المناطق السكنية الجديدة أو مداخل قرى جرداب وجنوسان والسهلة الشمالية، أو الرفاع الشرقي ومدينة عيسى وحتى عوالي، انظر الخريطة (2).

الخريطة (2)

خريطة حديثة للمنامة تظهر فيها الضواحي الجديدة



المصدر: Google Maps، شوهد في 2019/4/10، في: http://bit.ly/2V119bg

لقد كانت القضيبية أول منطقة حديثة، وأول ضاحية يتم تعميرها من ضواحي المنامة الجنوبية، وكانت تاريخيًا، كما يذكر محمد علي التاجر، «مصيفًا لتجار اللؤلؤ من أهل المحرق»[25]، ثم تأسّس فيها المحجر الصحي في عام 1909. إلا أنها اكتسبت أهمية كبيرة في ما بعد، وخاصة بعد أن شيّد فيها الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة القصر القديم في عام 1927 (قصر الشيخ حمد أو قصر المنامة) قبل أن يتحوّل إلى مبنى لمعهد المعلمين أواخر الستينيات، كما أقام فيها الممثّل المقيم لبابكو، إدوارد سكينر Edward Skinner، وبيته المشهور لدى أهل المنامة يقع الآن في موقع مقر المجلس الوطني، وكان يطلّ على البحر مباشرة آنذاك.

ثم سرعان ما تحوّلت القضيبية من «مساحة رملية قاحلة، وأرض سبخة يتكاثر فيها البعوض»، كما وصفها جيمس بلغريف مطلع الخمسينيات، إلى «أول ضاحية ذات شعبية واسعة في المنامة الجديدة»، بحيث كانت «تتطور سريعًا لتتحوّل إلى مركز للسكنى والترفيه». وكانت، منذ الخمسينيات، منطقة تضجّ بالحياة والحيوية، لكونها تحولت إلى مركز أساسي لصناعة الترفيه في المنامة آنذاك؛ إذ يوجد فيها «ست سينمات والعديد من المقاهي الحديثة، وملاعب لكرة القدم»[26]. أما السلمانية فقد كانت أحدث من القضيبية، وأعلن عن تسميتها بهذا الاسم في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1957 تيمنًا بزيارة الشيخ سلمان بن حمد، حاكم البحرين آنذاك، بالتزامن مع افتتاح المرحلة الأولى من مستشفى السلمانية.

ثم سرعان ما أخذت السلمانية تتحول إلى منطقة سكنية مرغوبة من العديد من الأجانب المقيمين في البحرين، والعديد من الأسر الثرية، إضافة إلى العديد من الشباب البحرينيين الذين وصفهم جيمس بلغريف بأنهم «جيل الشباب الذين هجروا تقاليد العيش في البيوت الواسعة مع آبائهم وأجدادهم، وقرروا، بدل ذلك، أن يستقلوا بمنازلهم الخاصة»[27]، في إشارة واضحة إلى بدايات تكوّن الأسر النووية الصغيرة في البحرين.

أما ضاحية القفول، فقد كانت منطقة غنية بالبساتين، إلا أنها تحوّلت إلى موقع مرغوب، فجرى تحويلها إلى منطقة سكنية مع تقدّم عجلة التوسع العمراني خلال الستينيات، إذ جرى تقسيمها إلى أراضٍ وفق نمط الشبكة بحيث تكون كل «أربع قطع من الأراضي في مجمع سكني واحد تحيط به أربع طرق من كل الجهات، مع طريق رئيسة بعرض 20 قدمًا، وطريقين بعرض 30 قدمًا من الشمال إلى الجنوب، وآخر من الشرق إلى الغرب»[28]. وفي عام 1970 تم «تقسيم الجزء الشمالي من هذه

(25) محمد علي التاجر، **عقد اللآل في تاريخ أوال**، إعداد وتقديم إبراهيم بشمي (المنامة: مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر، 1994)، ص 29.

(26) James Belgrave, *Welcome to Bahrain*, 8th ed. (Manama: The Augustan Press, 1973), p. 146.

(27) Ibid., p. 145.

(28) Mohammad Noor Al–Nabi, *The History of Land Use and Development in Bahrain* (Manama: Information Affairs Authority, 2012), p. 35.

المنطقة حتى شارع البديع إلى 70 قطعة أرض مرة أخرى»[29]. ويذكر المهندس المدني محمد نور النبي أن المخطط الأصلي للمنامة والذي أعدّه المهندس أ. م. مونرو A.M. Monroe كان يقضي بتحويل الحدائق والبساتين الخاصة الممتدة من شمال الحديقة المائية إلى شارع البديع، إلى متنزه عام. وكان اقتراح مونرو يستند إلى حقيقة أن «نحو أربعين ألف شخص يعيشون في قلب المنامة القديمة في ذلك الوقت، مع عدم وجود مساحة ترفيهية مفتوحة»[30]. ولاحقًا تقدّم محمد نور النبي نفسه بمخطط يقترح تخصيص نصف المساحة المذكورة ليتم استخدامها لتوسيع الحديقة المائية، كما اقترح موقعًا لمدرسة، وموقعين آخرين لمساحات صغيرة مفتوحة مع شبكة طرق للمنطقة. وعند تقديم المخطط إلى مجلس تنسيق التخطيط آنذاك، اعترض السيد ماجد جواد الجشي، وكان وقتها مدير التخطيط في وزارة التنمية، على هذا المقترح الذي يقضي بتوسيع الحديقة المائية لتمتد على الممتلكات الخاصة، إلا أن الاقتراح حاز على موافقة أغلبية المجلس. أما أصحاب الممتلكات الخاصة داخل المساحة المعنية فقد تم تعويضهم بأراضٍ في الحورة.

إلا أن الغريب أن عدد سكان المنامة، وقت قدوم محمد نور النبي إلى البحرين، أي في عام 1971، كان قد زاد على الضعف. وإذا كان مقترح مونرو قد استند إلى أن عدد سكان المنامة كان أربعين ألفًا في عام 1968، فإن الحقيقة أن عدد سكان المنامة كان قد قارب تسعين ألفًا في عام 1971 (89728 تحديدًا)؛ الأمر الذي كان يعني انفجار المكان ما لم يجرِ التوسع إلى خارج المنامة، وهذا ما حدث فعلًا.

والحاصل أن كل هذا التوسع العمراني لم يكن سوى إشارة البداية لذلك الخروج الكبير وموسم هجرة عائلات المنامة التجارية الأساسية إلى الجنوب، إلى الضواحي الجديدة في المنامة. ومن الصعب تحديد بداية زمنية دقيقة لهذه الحركة الواسعة من النزوح السكاني، إلا أنه يمكن القول إن الخمسينيات كانت تمثل البداية الأولية، ثم اشتدت حركة النزوح في الستينيات والسبعينيات؛ وهي حركة نزوح واسعة، يرجعها البعض إلى حاجة كثير من هذه العائلات، والتي كان معظمها عائلات تجارية، إلى الأمن والهدوء، وإلى الحاجة إلى التوسّع في المكان بعد زيادة معدّل عدد أفراد الأسرة.

لكن حركة النزوح قد تُعتبر مؤشرًا على ما حلّ بالمنامة من تحولات كبيرة. وهي تحوّلات ستتسارع مع موجة نزوح كبيرة أخرى لفئات الطبقة الوسطى التي ستشرع في خروجها الكبير مع موسم هجرتها إلى خارج المنامة لتستقر في مدينة عيسى، وغيرها من المشاريع الإسكانية الجديدة في القرى والمدن الجديدة آنذاك (إسكان جدحفص، وإسكان السنابس، وإسكان عالي، وإسكان الدراز ... إلخ)، وذلك منذ منتصف الثمانينيات فصاعدًا. وأصبحت علاقة الكثير من أبناء هذه الأسر بالمنامة ذات طابع اجتماعي مناسباتي، وتكاد تنحصر في زيارات أسبوعية لمن تبقّى من أهاليهم القليلين الصامدين في المنامة القديمة (ومعظمهم من النساء كبيرات السن)، أو في المناسبات الدينية (عاشوراء، وشهر رمضان، والوفيات والموالد، والأعياد). لقد أصبحت المنامة أشبه بمنطقة طاردة لسكانها إلى درجة

(29) Ibid., p. 80.

(30) Ibid.

أن العديد من أحيائها أُفرغت من أهاليها من حيّ الفاضل[31] إلى حيّ كانو والشيوخ والعوضية وأبو صرة والزراريع ومشبر وحتى الحورة وسنككي وغيرها.

ينطوي هذا الخروج الكبير على ثلاث مفارقات صارخة، تتعلق الأولى بتقلّب أحوال المنامة، فبعد تلك الهجرة الكبيرة التي شهدتها هذه المدينة منذ ظهورها حتى النصف الأول من القرن العشرين، وذلك عندما كان الناس يتوافدون عليها للسكن والتجارة والمعاملات فرادى وجماعات، إذا بها تشهد حركة نزوح معاكسة وواسعة إلى خارجها. أما المفارقة الثانية، فتتصل بنمط الهجرة الغريب وغير المألوف عالميًا، إذ من المعتاد أن تشهد البلدان هجرة من القرى والأرياف إلى المدن، في حين أن المنامة تشهد الآن هجرة معاكسة من المدينة إلى خارجها، إلى الضواحي والقرى والمدن الجديدة. وتتجلى المفارقة الثالثة في موجات الاستيطان الجديدة التي راحت تتمدد في كل أحياء المنامة القديمة، وحتى ضواحيها التي استقرت فيها عائلات التجار أول مرة مثل القضيبية والعدلية والقفول والسلمانية. ففي الوقت الذي كان أهالي المنامة ينزحون إلى خارجها، راحت المدينة تكتظ بأعداد غفيرة من الجاليات الآسيوية (الهنود والبنغاليون والباكستانيون والتايلنديون والفلبينيون) من ذوي الأعمال الوسطى والدنيا، حتى صارت المنامة تبدو لزائرها في عطل نهاية الأسبوع كأنها قد تحولت إلى بومباي أو إلى «هند صغيرة». وهذا هو التحول الديموغرافي الثالث الذي شهدته المنامة.

4. إحصاء النفوس/ اختناق المدينة

يبدو المشهد لمن يتأمل الصورة الكاملة للتحولات الكبيرة التي عصفت بالمنامة كأننا أمام عملية استبدال وإحلال، بحيث يتم تفريغ المنامة من أهلها، لتحلّ مكانهم أعداد هائلة من العمالة الأجنبية من شبه القارة الهندية من الهند وبنغلاديش وباكستان بالدرجة الأولى، وهي الجنسيات التي تحتل المراكز الأولى في سوق العمل في البحرين، حيث بلغ حجم العمالة الهندية 223998 عاملًا، وحجم العمالة البنغالية 154740 عاملًا، في حين بلغ حجم العمالة الباكستانية 45346 عاملًا، أي بمجموع يربو على 424 ألفًا من بين 597465 عاملًا هم مجموع قوة العمل في القطاع الخاص بحسب الإحصاءات الصادرة عن هيئة تنظيم سوق العمل[32].

(31) في لقاء تمّ في 8 حزيران/ يونيو 2018، مع عدد من أبناء وبنات عائلة المرحوم محمود حمود، وهي من العائلات البحرينية القليلة التي ما زالت تقيم في حيّ الفاضل، أفادني أفراد العائلة أن عدد الأسر البحرينية التي ما زالت تقيم في حيّ الفاضل لا يتجاوز عشرين أسرة. في حين أفادني جعفر بن حسن رجب، في مقابلة معه كانت في 23 حزيران/ يونيو 2018، أن عدد الأسر البحرينية التي ما زالت تقيم في حيّ الحطب لا يتجاوز عدد الأصابع. أما عيسى أمين فقد أفادني، في مقابلة معه في 27 حزيران/ يونيو 2018، أن كل العائلات الأصلية تقريبًا لم تعد تقيم في حيّ العوضية. كما أفادني أحد الذين أشرفوا على حملة انتخابية لأحد مرشحي المنامة في انتخابات عام 2010، أن المجمعين السكنيين (301 و302، أي حيّ الحمام والمخارقة) هما أكثر مجمعين ما زالا يضمّان أكبر عدد من العائلات البحرينية بحسب مسح الناخبين التقديري الذي اعتمدوه دليلًا إرشاديًا في حملتهم آنذاك. وقد تمّت المقابلة مع مشرف هذه الحملة الذي رفض ذكر اسمه في 16 حزيران/ يونيو 2018.

(32) انظر: عارف الحسيني، «المصريون أكبر جالية عربية، 161 جنسية عاملة في المملكة.. والصدارة للهنود»، جريدة **الأيام**، 2018/1/29، شوهد في 2019/4/10، في: http://bit.ly/2GM34LI

وقد بلغ الاختلال السكاني أوجه في المنامة التي تجاوز عدد سكانها، في عام 2017، أربعمئة ألف نسمة (411200) بحسب بيانات الأمم المتحدة[33]. وقد تدنّت نسبة المواطنين المقيمين في المنامة، وصارت لا تتعدى، بحسب تصريح لعبد المجيد السبع، ممثل الدائرة السابعة بمجلس بلدية العاصمة في أيار/ مايو 2010، «12%، فيما لا يقل عدد السكان الأجانب عن 88%، منهم 75% عزابًا، وهم في تزايد مستمر»[34]. وبحسب النائب المذكور فإن المنامة أصبحت تضم نحو 450 ألف عامل أجنبي، ومنطقة النعيم وحدها يسكنها 200 ألف عامل أجنبي.

ومقارنة سريعة بين عدد سكان المنامة من عام 1904 إلى عام 1923 إلى عام 1941 وحتى عام 1981، وبين ما وصل إليه الحال الآن، سندرك حجم التحولات الكبيرة التي عصفت بهذه المدينة، كما يبيّن الجدول (2).

الجدول (2)

عدد سكان المنامة بحسب تعدادات مختلفة

السنة	عدد سكان المنامة	الملاحظات
1889	8000	تقدير ثيودور بنت
1896	10000	تقدير صمويل زويمر
1904	25000	تقدير لوريمر
1923	25000	تقدير ناصر الخيري
1941	27835	بيانات رسمية
1950	39648	بيانات رسمية
1959	55541	بيانات رسمية
1965	79098	بيانات رسمية
1971	89728	بيانات رسمية
1972	100000	تقدير جيمس بلغريف[35]
1981	121000	تقدير موسوعة الإسلام[36]
2001	153395	بيانات رسمية

يتبع

(33) انظر بيانات البحرين على موقع الأمم المتحدة، شوهد في 2019/4/10، في: https://bit.ly/2I6QgCw

(34) محمد القصاص، «عضو بلدية العاصمة: الأجانب يمثلون 88% من سكان المنامة»، جريدة **أخبار الخليج**، 2010/6/17. وتجدر الإشارة إلى أن بيانات النائب البلدي تختلف عن بيانات الجهاز المركزي للمعلومات، والتي سنذكرها بعد قليل.

(35) بحسب جيمس بلغريف، فإن عدد سكان المنامة في عام 1971 بلغ 88785، وارتفع إلى 100000 في عام 1972، انظر: Belgrave, pp. 16, 144.

(36) C.E. Bosworth et al., «The Encyclopaedia of Islam,» vol. 6 (Leiden: E. J. Brill, 1991), p. 358.

تابع

2010	394386	بيانات رسمية
2013	383595	بيانات رسمية
2017	411200	بيانات الأمم المتحدة

المصدر: من إعداد الباحث.

قدّر ثيودور بنت وزوجته عدد سكان المنامة، في عام 1889، بـ 8000 نسمة، في حين قدّر صمويل زويمر، في عام 1896، عدد سكان البحرين بـ 60000، ومن بينهم 10000 نسمة[37] يعيشون في المنامة. وبعدها ببضع سنوات أشارت تقديرات جون غوردون لوريمر J. G. Lorimer، في 1904–1905، إلى أن عدد سكان المنامة بلغ 24800 إضافة إلى 200 شخص من غير المسلمين أي بمجموع 25000 نسمة[38]. وهو عدد لم يتغيّر كثيرًا حتى عام 1923 عندما كان ناصر الخيري يكتب كتابه **قلائد النحرين في تاريخ البحرين**، وقدّر، فيه، عدد سكان المنامة بـ 25 ألف نسمة، موزعين بين 20 ألف مواطن، و5 آلاف أجنبي بمن فيهم «العربي النجدي، والعراقي، والعجمي، والهندي، وغيرهم»[39].

كانت كل هذه تقديرات غير رسمية، أما الإحصاء الرسمي الأول فكان في عام 1941، إذ يشير إحصاء النفوس لعام 1941 إلى أن عدد سكان المنامة قد بلغ 27835 من بين 89970 هو مجموع سكان البحرين. ويتوزع سكان المنامة بين 17815 بحرينيًا، و10020 أجنبيًا، غالبيتهم العظمى من الإيرانيين (7547 نسمة). في حين كان عدد الهنود، في كل البحرين، لا يتجاوز 1424. ثم أخذ عدد سكان المنامة يتزايد كل عقد بوتيرة متسارعة[40]، إذ ارتفع العدد بنسبة 43 في المئة في عام 1950 ليصل إلى 39648 من بين مجموع عدد السكان البالغ 109650 نسمة. وتضاعف العدد عما كان عليه في عام 1941، ليرتفع بنسبة 40 في المئة، إذ بلغ العدد، في عام 1959، 55541 من مجموع عدد السكان البالغ 143135 نسمة. وظل العدد يرتفع حتى بلغ 79098 في عام 1965.

وفي عام 1971، عام الاستقلال، وصل العدد إلى 89728؛ أي بما يقارب عدد سكان البحرين قاطبة في عام 1941، موزعين بين 59496 بحرينيًا، و29903 من غير البحرينيين. ثم قفز العدد، في عام 1972، ليبلغ 100000. وتجاوز حاجز مئة ألف نسمة في عام 1981، ليزيد على 121000. وتشير بيانات الجهاز

(37) S.M. Zwemer, *Arabia: The Cradle of Islam* (New York, Chicago and Toronto: Fleming H. Revell company, 1900), p. 99.

(38) انظر: ج. ج. لوريمر، **دليل الخليج: القسم الجغرافي**، ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير قطر، ج 1 (الدوحة: مطابع علي بن علي، [د. ت.])، ص 300.

(39) ناصر الخيري، **قلائد النحرين في تاريخ البحرين**، تقديم ودراسة عبد الرحمن الشقير (المنامة: مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر، 2003)، ص 432.

(40) استقينا بيانات سكان المنامة للأعوام منذ 1950 حتى 1971 من:

Penelope Tuson (ed.), *Records of Bahrain, 1820–1960*, vol. 8 (Slough: Archive Editions, 1993), p. 733; Mahdi Abdalla Al–Tajir, *Language and Linguistic Origins in Bahrain: The Baharnah Dialect of Arabic* (London: Kegan Pual International, 1982), pp. 6, 7, 177.

المركزي للمعلومات[41] إلى أن عدد سكان المنامة بلغ، في عام 2001، 153395 نسمة موزعين بين 45452 بحرينيًا، و107943 أجنبيًا. وتضاعف العدد، في عام 2010، ليصل إلى 394386 نسمة، موزعين بين 67861 بحرينيًا بنسبة 17 في المئة، و326525 أجنبيًا. في حين ارتفع العدد، في عام 2013، إلى 383595 نسمة، موزعين بين 64575 بحرينيًا بنسبة 17 في المئة، و319020 أجنبيًا.

ويكشف هذا الجدول أن سكان المنامة كانوا يتزايدون بسرعة كبيرة منذ إحصاء عام 1941، إلا أن العدد قفز بصورة لافتة في عام 1981 كجزء من مفاعيل الطفرة النفطية، وتحوّل المنامة إلى مركز إقليمي للعديد من البنوك والشركات الكبرى، وخاصة بعد الحرب الأهلية في لبنان في عام 1975. ومنذ الثمانينيات ظلّ سكان المنامة يتزايدون بوتيرة متسارعة وغير طبيعية حتى وصل العدد إلى 411200 نسمة في عام 2017، والغالبية العظمى من هؤلاء السكان أجانب، ومن العمالة الآسيوية تحديدًا. وهذه زيادة كبيرة جدًا بكل المقاييس، وهي زيادة أكبر من طاقة المنامة على الاستيعاب؛ الأمر الذي يعني بداية التدهور العام للخدمات والأوضاع والمرافق في المنامة التي أصبحت تفيض بسكانها حدّ الاختناق.

والأهم أن هذه الزيادة المهولة تشير إلى أننا أمام تحوّل شامل في تركيبة سكان المنامة الإثنية، بل إن المشهد ليبدو كأن المنامة، مدينة التجار ذات التنوع الكوزموبوليتاني، قد ضاعت، وضاعت معها المدينة العروبية، تلك المدينة التي حلمت بها هيئة الاتحاد الوطني منتصف الخمسينيات، أو حلم بها قادة الهيئة الرئيسون على نحو أدق، وأصبحت المنامة بمنزلة «الهند الصغيرة في البحرين» بحسب اسم المهرجان الذي نظمته هيئة البحرين للثقافة والآثار في كانون الأول/ ديسمبر 2015 في منطقة سوق المنامة القديمة. فما الذي جرى لتتحول المنامة من «مدينة التجار»، و«مدينة العالم»، ثم «مدينة الهيئة» العروبية إلى «الهند الصغيرة في البحرين»؟

ينبغي لنا أن نذكّر، هنا، بأن المنامة، على الرغم من كل هذه التحولات، لم تعرف تصادمات واضطرابات كبيرة بين مجموعاتها السكانية. غير أن الوجود الكبير لعمالة آسيوية فقيرة تعيش في ظروف معيشية وصحية صعبة، قد فتح باب شكوى الأهالي واسعًا، وأصبحت هذه الشكاوى ثيمة متكررة على ألسنة الأهالي كما على صفحات الصحف اليومية، وهي شكاوى تتفاوت بين تجارة الدعارة، ومصانع الكحول غير المرخّصة، والتحرّش الجنسي، وبعض الاعتداءات، ومخاوف من ضياع الهوية الوطنية.

5. من مدينة الخيال المبلّطة بالذهب إلى واقع «الهند الصغيرة»

يذكر تشارلز بلغريف، في مذكراته، أن اكتشاف النفط، في ثلاثينيات القرن العشرين في البحرين، فتح سوق العمل للعمالة الوافدة التي كانت «شوارع البحرين بالنسبة إلى هؤلاء الوافدين مبلّطة بالذهب»[42]! وأخذ هؤلاء الوافدون الحالمون بالثراء السريع، والهنود على نحو خاص، في التكاثر بصورة تدريجية

(41) انظر: «الإحصاءات الديموغرافية والضمان الاجتماعي»، منصة البحرين للبيانات المفتوحة، 2019/3/17، شوهد في 2019/4/10، في: https://bit.ly/2WRBSS6

(42) الخليفة، **تشارلز بلجريف**، ص 206.

حتى جاء عصر الطفرة النفطية منذ عام 1973 وارتفاع أسعار النفط، وما صاحبه من تحولات هائلة في اقتصادات دول الخليج وبُناها الاجتماعية والسياسية وأساليب الحياة ومنظومة القيم، فإذا بكل شيء يتغيّر.

والحقيقة أن علاقة المنامة بسكان شبه القارة الهندية مرّت بثلاث مراحل أساسية، فقد استغرقت المرحلة الأولى حقبة اللؤلؤ بأكملها حتى بدأت هذه التجارة في الكساد منذ أواخر العشرينيات من القرن العشرين، في حين امتدت المرحلة الثانية منذ اكتشاف النفط في الثلاثينيات حتى الطفرة النفطية في عام 1973، لتبدأ، منذ منتصف السبعينيات، المرحلة الثالثة التي ما زالت مستمرة حتى الآن.

كانت المنامة كما البحرين، في المرحلة الأولى، «هي في الحقيقة قبرص الخليج»[43] كما سمّاها ثيودور بنت وزوجته في عام 1889، وهي، كذلك، المصدر الأساسي للنخبة العربية التي كانت تقيم تواصلًا كثيفًا وعميقًا مع بومباي التي كانت تمثل «بالنسبة إلى عرب البحرين، مركز عالم الحضارة»[44] كما كتب صمويل زويمر في عام 1896. فقد شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر والعقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين، حركة تواصل واسعة بين البحرين وبومباي منذ أن ترسخت المنامة بوصفها حلقة ربط أساسية على خطوط التجارة الكولونيالية الممتدة من بومباي حتى البصرة.

كانت المنامة، باختصار، قبلة العديد من التجار الهنود الذين استقرّوا فيها، وأقاموا، في القلب منها، معبدهم العريق (معبد كريشنا)، وكان لهم ممثل منتخب في مجلس بلدية المنامة، وقاموا بأدوار كبيرة في «تحديث المكان» بما كانوا يجلبونه إلى البحرين، والخليج عمومًا، من أنواع عديدة من السلع والمستلزمات الغربية مثل الأحذية والجوارب والمظلات والملاعق والسكاكين والمرايا وغيرها. كما أنهم كانوا، طوال هذه الفترة، يتمتعون باحترام كبير بين الناس في المنامة وفي الخليج عمومًا. وهو ما أشار إليه التجار الهندوس في المنامة، في خطابهم إلى اللورد كرزون في عام 1903، حين كتبوا: «ونحن نتمتع في الخليج عمومًا بالاحترام وبعض الهيبة»[45].

على صعيد آخر، كانت بومباي، كذلك، قبلة البحرينيين من وجهاء المنامة والمحرق وتجارها للدراسة والتجارة والسياحة والاستشفاء وحتى منفى سياسي. ويبدو أن الهند كانت مقصدًا لوجهاء البحرين وتجارها وعلمائها منذ مدة طويلة، مثلها في ذلك مثل بقية إمارات الخليج. وترجع العلاقات التجارية بين الهند والخليج إلى جذور بعيدة ضاربة في القدم.

أما في العصر الحديث فقد توسّعت هذه العلاقات بالتزامن مع ازدهار تجارة اللؤلؤ وتجارة الترانزيت، وخاصة أن البحرين كانت، منذ القرن التاسع عشر، مركزًا أساسيًا في هذه التجارة، بل «كان أهل البحرين عندئذٍ يسيطرون سيطرة شبه كاملة على تجارة اللؤلؤ في الخليج. وكانت وارداتهم من الهند تقدّر في

(43) Theodore Bent & Mrs. Theodore Bent, *Southern Arabia* (London: Smith Elder and Waterloo Place, 1900), p. 9.

(44) Zwemer, p. 109.

(45) ج. ج. لوريمر، **دليل الخليج: القسم التاريخي**، ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير قطر، ج 7 (الدوحة: مطابع علي بن علي، [د. ت.])، ص 3871.

ذلك الوقت بحوالي 10 لاكات [مئة ألف بالروبية الهندية] من الروبيات كل سنة»[46]؛ ما سمح بهجرات وإقامات متبادلة بين أبناء الإقليمين[47]. وفي هذا السياق، يكتنز التاريخ بقائمة طويلة من أسر البحرين التجارية والوجهاء الذين أقاموا في الهند أو تردّدوا عليها، إلى درجة أن المبشّر والطبيب بيورسيم كان يشكو، في عام 1914، من هجرة الطلاب البحرينيين إلى مدرسة الإرسالية الأميركية، حيث «صار الأولاد يتركون مدرستنا، ويذهبون إلى الهند أو بيروت لمزيد من الدراسة»[48]. لقد كانت بومباي مقصد العديد من أهل المنامة الذين درسوا وأقاموا وولدوا ودفنوا هناك منذ عام 1858 حتى عشرينيات القرن العشرين[49]. ويكفي أن نذكر أن واحدًا من أشهر شعراء البحرين (وهو إبراهيم العريض) وُلِد في بومباي في عام 1908، و«توفيت عنه أمه وهو رضيع، فنشأ في أحضان المربيات الهنديات، وتعلّم وتثقّف في مدارس بومباي الهند»[50]، ولم يستقر في البحرين إلا وهو شاب في عام 1922.

كما أن التأثير الهندي كان جليًّا في الطعام البحريني وفي كلام أهل البحرين منذ قديم الزمان، حتى إن مصطفى صادق الرافعي ذكر أن اللغويين العرب الأوائل مضوا إلى القبائل العربية في قلب البادية لتقعيد قواعد اللغة العربية، إلا أنهم لم يأخذوا من لغة القبائل في البحرين وعُمان «من عبد القيس وأزد عمان لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس»[51]. وكان التأثير اللغوي ظاهرًا وجليًا في القرن التاسع عشر، حيث لاحظ صمويل زويمر أن هذا الاتصال القريب من الهند ترك أثره الواضح «في الكلام العربي في الجزيرة، والذي أصبح – حتى لو لم يشكّل لهجة خاصة – مليئًا بالكلمات الهندية»[52].

ثم توقفت هذه الحركة بعد كساد تجارة اللؤلؤ، ومجيء عصر النفط، واستقلال الهند لاحقًا، ما حوّل أنظار نخبة التجار البحرينيين عن الهند إلى البلدان الرأسمالية الصناعية في الغرب (أميركا وإنكلترا وإيطاليا وسويسرا وفرنسا وألمانيا والسويد وغيرها)، وفي الشرق الصناعي في ما وراء الهند، إلى اليابان بعد طفرة الإنتاج وصناعة السلع اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية. والجدير بالذكر أن أول شحنة نفط من شركة نفط البحرين «بابكو» تم تصديرها إلى اليابان. ويكفي أن نُلقي نظرة سريعة على ماركات السلع التي كان تجار البحرين يستوردونها من هذه البلدان في الأربعينيات والخمسينيات، حتى نتحقق من هذه الحقيقة، وهي أن بلدان الصناعة الرأسمالية الرئيسة أصبحت هي المصدر الرئيس

(46) نورة محمد القاسمي، **الوجود الهندي في الخليج، 1820–1947** (الشارقة: منشورات دائرة الثقافة والإعلام، 1996)، ص 31.

(47) كانت الإقامة في الهند قاسمًا مشتركًا بين تجار الخليج من الكويت حتى عُمان. للتوسع في هذا الموضوع انظر: المرجع نفسه، ص 35–40.

(48) G.J. Van Peursem, «The Geography and Climate of Bahrein,» *Neglected Arabia*, no. 88 (January–March 1914), p. 7.

(49) انظر: عبد الكريم العريض، **نافذة على التاريخ: بيت العريض** (المنامة: المؤسسة العربية للطباعة والنشر، 1999)، ص 35، 40، 56، 60، 71، 86، 104، 132.

(50) محمد علي بن أحمد بن عباس التاجر البحراني، **منتظم الدرين في تراجم علماء وأدباء الأحساء والقطيف والبحرين**، تحقيق ضياء بدر آل سنبل، مج 1 (بيروت: مؤسسة طيبة لإحياء التراث، 2010)، ص 33.

(51) مصطفى صادق الرافعي، **تاريخ آداب العرب**، راجعه وضبطه عبد الله المنشاوي ومهدي البحقيري، ج 1 (المنصورة: مكتبة الإيمان، [د. ت.])، ص 283.

(52) Zwemer, p. 109.

لمعظم السلع الاستهلاكية في البلاد، وإن كان التعامل التجاري مع الهند لم ينقطع، إلا أنه تراجع واقتصر على السلع الغذائية الأساسية (الرز والسكر والطحين ... إلخ). إلا أن هذه الفترة الانتقالية لم تكن سوى البداية لتحوّل طبقي واضح كان يغيّر تركيبة المنامة، وتركيبة الجالية الهندية القادمة إلى البحرين منذ ثلاثينيات القرن العشرين. فبعد أن كانت المنامة قبلة التجار والطبقة الإدارية الهندية المدرّبة من الذين استقروا في وسطها، إذا بها تتحوّل، منذ الثلاثينيات، إلى قبلة أبناء الطبقة الوسطى من الموظفين الهنود العاملين في شركة نفط البحرين أو في مكاتب البريد والجمارك أو في المحلات التجارية. إلا أن توافد هذا العدد الكبير من العمالة الهندية المدرّبة في ظل زيادة عدد الشباب البحرينيين العاطلين عن العمل آنذاك، جعل العلاقة بهؤلاء الوافدين متوترة جدًا. وظلّ هؤلاء الوافدون يثيرون حفيظة النخب المحلية منذ الثلاثينيات حتى عام 1971، ومرورًا بحركة المطالب الوطنية في عام 1938، وسنوات الهيئة (1954–1956)، وانتفاضة آذار/ مارس 1965. وفي الوقت الذي كان هذا التغيير الطبقي داخل الجالية الهندية يأخذ مجراه ويتوسع مع الزمن، كانت المنامة، كمدينة كوزموبوليتانية، آخذة في التغيّر والتحول من «قبرص الخليج» و«بومباي العربية» إلى «مدينة القومية العربية». وهو تغيّر بلغ أوجه في الخمسينيات، إلا أن جذوره القريبة ترجع إلى الثلاثينيات بعد اكتشاف النفط، وإلى حركة المطالب الوطنية في عام 1938 على نحو خاص. فقد كان من بين مطالب هذه الحركة إعطاء الأولوية للبحرينيين للعمل في شركة نفط البحرين والدوائر الحكومية، كما طالبت الحركة بالمساواة الكاملة بين العمال البحرينيين والأجانب، والهنود على نحو خاص، في شركة نفط البحرين، وكان ذلك يشمل المساواة في الرواتب وجميع الحقوق الأخرى التي كان يتمتع بها الأجانب مثل المواصلات وماء الشرب والوقود والإضاءة والإجازات والتعليم والتعويضات وعدم الفصل التعسفي. وبقي الكثير من هذه المطالب قائمًا إلى سنوات الهيئة، وحتى انتفاضة آذار/ مارس 1965.

إلا أن الطفرة النفطية في عام 1973 غيّرت سوق العمل في البحرين، والخليج عامة، تغييرًا بنيويًا، وغيّرت معه تركيبة الجالية الهندية التي أصبحت تأتي، في غالبيتها، من فقراء الطبقات الدنيا غير المدرّبة، والتي احتلّت سوق العمل حتى صارت تمثّل «في منتصف السبعينيات أكثر من 60% من القوى العاملة في البلاد»[53]، وتتركّز، على نحو خاص، في قطاع مقاولات البناء والإنشاءات.

وقد أظهر إحصاء عام 1971 أن الحكومة كانت هي أكبر مستخدم للعمال في البلاد، فكانت الحكومة تتألف من «أكثر من 10000 موظف، ويأتي بعدها مصنع النفط بـ 6940 عاملًا. أما قطاعات العمل المهمة الأخرى فكانت مقاولات الإنشاء والبناء التي تشغّل 8328 عاملًا»[54]، كانت غالبيتهم العظمى

(53) الخوري، ص 341. تمثل ظاهرة الخلل السكاني معضلة عامة في بلدان الخليج العربية، وقد تفاقمت هذه المعضلة بصورة سريعة بعد الطفرة النفطية، وخلال الفترة 1975–1985، كان معدل نمو مواطني الخليج قد بلغ 3.9 في المئة، بينما وصل معدل النمو السنوي للوافدين إلى 11.1 في المئة، أي نحو ثلاثة أضعاف نسبة معدل نمو المواطنين؛ الأمر الذي جعل الوافدين يمثلون ما يقارب 70 في المئة من الأيدي العاملة في المنطقة في منتصف الثمانينيات. للتوسع في هذا الموضوع. انظر: عمر الشهابي (محرر)، **اقتلاع الجذور: المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، تقديم علي خليفة الكواري وعلي فهد الزميع (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 57–64.

(54) Belgrave, p. 16.

من الآسيويين. إلا أن هذه البيانات تحوّلت، بصورة جذرية، بعد الطفرة النفطية، وبعد انطلاق ورشة العمل الضخمة لمشاريع التخطيط العمراني الكبيرة خلال السبعينيات والثمانينيات. وهو ما استدعى الحاجة إلى أيدٍ عاملة رخيصة وبأعداد كبيرة لتقوم بكل هذه المشاريع التي كانت تعيد هيكلة البلد بأكمله آنذاك.

وقد جاءت هذه العمالة الرخيصة من شبه القارة الهندية، واستقرّت في المنامة، ثم أخذت تتمدّد في معظم أحياء المنامة بعد أن هجرها أهلها إلى الضواحي الجديدة، والحدائق السكنية المرفهة، والمدن والمشاريع الإسكانية الجديدة، ثم راحت تتمدد حتى في الضواحي التي كانت، خلال الخمسينيات والستينيات، مناطق سكنية راقية، ومسكن العديد من الوجهاء وعائلات البحرين التجارية.

وفي سياق هذه التطورات الأخيرة، أقامت هيئة البحرين للثقافة والآثار، في كانون الأول/ ديسمبر 2015، مشروعًا سمّته «الهند الصغيرة في البحرين» في منطقة السوق وباب البحرين، وهو مهرجان متنوع الفعاليات والنشاطات، إذ عُرضت فيه حفلات موسيقية هندية، ومأكولات هندية متنوعة، وعروض فنية واستعراضات هندية، كما أن هذا المهرجان احتفى، في عام 2016، بمناسباتٍ هندوسية خاصة كعيد «الهولي» الذي يحتفل به الهنود استعدادًا لدخول فصل الربيع. وعلى الرغم من أن هذا المهرجان جاء جزءًا من حملة ترويج للمنامة كعاصمة للسياحة العربية والآسيوية والخليجية، فإنه يأتي، كذلك، إشارةً واضحة إلى تحوّل المنامة إلى «هند صغيرة».

ويمكن أن يكون الإحصاء مؤشرًا كاشفًا عن حجم التحول الطبقي لتركيبة الجالية الهندية في المنامة، فحين كانت الجالية الهندية تتألف من نخبة التجار كان العدد محدودًا جدًا، ولم يكن يتجاوز المئات، إلا أنه قفز إلى الآلاف بعد اكتشاف النفط، فارتفع العدد في عام 1959 بنسبة 179 في المئة عما كان عليه في عام 1941. ثم حصلت الطفرة السكانية المهولة بعد الطفرة النفطية ليتجاوز العدد حاجز مئة ألف كما يبين الجدول (3).

الجدول (3)

أعداد الوافدين من شبه القارة الهندية في المنامة بحسب تعدادات مختلفة

السنة	عدد الوافدين من شبه القارة الهندية[55]	الملاحظات
1825	400	تقدير الكابتن جورج بروكس
1905/1904	200	تقدير لوريمر
1941	1424	بيانات رسمية
1950	3043	بيانات رسمية

يتبع

(55) يشمل عدد الهنود والبنغاليين والباكستانيين.

تابع

1959	6762	بيانات رسمية
1971	12034	بيانات رسمية
1980	69950	تقديرات من مصادر متنوعة
2002	150000	تقديرات من مصادر متنوعة
2004	170000	تقديرات من مصادر متنوعة
2015	374734	بيانات رسمية
2018	424084	بيانات رسمية

المصدر: من إعداد الباحث.

وتبدو المنامة اليوم نموذجًا صارخًا عن تقلّب الأحوال وانقلاب المصائر، فبعد أن كان رجال هيئة الاتحاد الوطني، خلال منتصف الخمسينيات، يجتهدون ويكافحون من أجل تعريب المدينة على نحو شامل لتكون كل البحرين جزءًا من «الوطن العربي الكبير»، وبعد سياسات التعريب النشطة التي قامت بها الحكومة، إذ بالمنامة اليوم أصبحت، وبقوة الوجود الآسيوي الفعلي الهائل على الأرض، أشبه بـ «هند صغيرة»، ولكن بلا شوارع مبلّطة بالذهب!

خاتمة

حاولت هذه الدراسة رسم المسار التاريخي للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والديموغرافية التي مرّت بها عاصمة خليجية هي مدينة المنامة بمملكة البحرين طوال قرن من الزمان. وسعت، كذلك، إلى وضع كل هذه التحولات في سياقها الأشمل الذي أسهمت فيه عوامل ومعطيات كثيرة، من كساد تجارة اللؤلؤ أواخر عشرينيات القرن العشرين إلى اكتشاف النفط في الثلاثينيات، إلى الطفرة النفطية منتصف السبعينيات، إلى الزيادة السكانية الكبيرة التي فرضت ضرورة النمو العمراني الكبير والمتسارع للمدينة، إلى توافد أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية التي كانت القوة الأكبر في سوق العمل منذ منتصف السبعينيات حتى الآن، والتي كانت قد استقرت في الجزء الأكبر من المدينة القديمة وضواحيها بعد أن هجرها سكانها الأصليون إلى المدن والضواحي الجديدة. أضف إلى كل هذا نمو تيارات الإسلام السياسي بعد انحسار المدّ القومي واليساري، وبداية تحوّل المنامة القديمة إلى مدينة عتيقة، وأخيرًا محاولة تحويل هذه المدينة القديمة إلى وجهة أساسية للسياحة الداخلية والخارجية.

المراجع References

العربية

الباكر، عبد الرحمن. **من البحرين إلى المنفى «سانت هيلانة»**. طهران: منشورات إسماعيليان، 1994.

البحراني، محمد علي بن أحمد بن عباس التاجر. **منتظم الدرين في تراجم علماء وأدباء الأحساء والقطيف والبحرين**. تحقيق ضياء بدر آل سنبل. بيروت: مؤسسة طيبة لإحياء التراث، 2010.

التاجر، محمد علي. **عقد اللآل في تاريخ أوال.** إعداد وتقديم إبراهيم بشمي. المنامة: مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر، 1994.

الخليفة، مي محمد. **تشارلز بلجريف: السيرة والمذكرات (1926–1957).** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000.

________. **مائة عام من التعليم النظامي في البحرين: السنوات الأولى للتأسيس.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999.

الخيري، ناصر. **قلائد النحرين في تاريخ البحرين.** تقديم ودراسة عبد الرحمن الشقير. المنامة: مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر، 2003.

الخوري، فؤاد إسحاق. **القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها.** بيروت: معهد الإنماء العربي، 1983.

الرافعي، مصطفى صادق. **تاريخ آداب العرب.** راجعه وضبطه عبد الله المنشاوي ومهدي البحقيري. المنصورة: مكتبة الإيمان، [د. ت.].

الشهابي، عمر (محرر). **اقتلاع الجذور: المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.** تقديم علي خليفة الكواري وعلي فهد الزميع. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

عبد الملك، محمد. **موت صاحب العربة.** ط 2. بيروت: منشورات دار المشرق العربي الكبير، 1979.

العريض، عبد الكريم. **نافذة على التاريخ: بيت العريض.** المنامة: المؤسسة العربية للطباعة والنشر، 1999.

القاسمي، نورة محمد. **الوجود الهندي في الخليج، 1820–1947.** الشارقة: منشورات دائرة الثقافة والإعلام، 1996.

لوريمر، ج. ج. **دليل الخليج: القسم التاريخي.** ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير قطر. ج 7. الدوحة: مطابع علي بن علي، [د. ت.].

________. **دليل الخليج: القسم الجغرافي.** ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير قطر. ج 1. الدوحة: مطابع علي بن علي، [د. ت.].

المديرس، فلاح. **الحركات والجماعات السياسية في البحرين، 1938–2002.** بيروت: دار الكنوز الأدبية، 2003.

نخلة، إميل. **البحرين: التطور السياسي في مجتمع متحدّث.** ترجمة عبد النبي العكري. تصحيح وتدقيق المركز الوطني للدراسات. بيروت: دار الكنوز الأدبية، 2006.

الأجنبية

Al–Nabi, Mohammad Noor. *The History of Land Use and Development in Bahrain*. Manama: Information Affairs Authority, 2012.

Al–Tajir, Mahdi Abdalla. *Language and Linguistic Origins in Bahrain: The Baharnah Dialect of Arabic*. London: Kegan Pual International, 1982.

Belgrave, James. *Welcome to Bahrain.* 8th ed. Manama: The Augustan Press, 1973.

Bent, Theodore & Mrs. Theodore Bent. *Southern Arabia*. London: Smith Elder and Waterloo Place, 1900.

Bosworth, C.E. et al. «The Encyclopaedia of Islam.» vol. 6. Leiden: E. J. Brill, 1991.

Louer, Laurence. *Transnational Shia Politics: Religious and Political Networks in the Gulf*. London: Hurst, 2008.

Peursem, G.J. Van. «The Geography and Climate of Bahrein.» *Neglected Arabia*. no. 88 (January–March 1914).

Tuson, Penelope (ed.). *Records of Bahrain, 1820–1960*. vol. 8. Slough: Archive Editions, 1993.

Zwemer, S.M. *Arabia: The Cradle of Islam*. New York; Chicago and Toronto: Fleming H. Revell Company, 1900.



ثرية أقصري

إشكالية خروج المرأة من البيت ودخولها العمل والمجال العام

(المغرب أنموذجًا)

يأتي هذا الكتاب ضمن الكتب التي تهدف إلى تحرير المرأة المسلمة من ربقة الأعراف والتقاليد التي حدّت من حقها في التمتع بالكثير من الحقوق التي ضَمِنها لها الإسلام، أُسوة بالرجل. ويرمي إلى معالجة إشكالية منع المرأة من الخروج من البيت إلا بإذن، وفي حالة الضرورة فحسب، كما ذهب إليه بعض الفقهاء والمفسرين وغيرهم، خصوصًا أن خروج المرأة من البيت لا يزال مصدر مشكلات كثيرة بين الأزواج، فضلًا عن تواصل مناقشته في الفكر الإسلامي الحديث.

يعالج الكتاب هذه المسألة مقدمًا الشبهات التي تعتري منع المرأة من الخروج من البيت، ثم الدلائل على جواز خروجها منه، وانعكاسات هذا المنع على وضعيتها ومجهودات ترقيتها، خصوصًا في المغرب الذي يتخذه الكتاب أنموذجًا للدراسة، حيث لا قانون يمنع المرأة من ممارسة مختلف التصرّفات المشروعة، بما في ذلك خروجها من البيت والتجارة والعمل والسفر، إلا أن مغربيات كثيرات لا يزلن مكبلات، يرزحن تحت أعرافٍ وتقاليد يبدو الانعتاق منها صعبًا إلى الآن.

هارفي مولوتش | Harvey Molotch*
دافيد بونزيني | Davide Ponzini**

التوسع المديني الخليجي الجديد: حلبات الاختبار، والحلول الالتفافية، وحدود المدن المستحدثة

The New Gulf Urban: Test Beds, Work–arounds, and the Limits of Enacted Cities

ملخص: رُسمت صورة نمطية عن مدن الخليج؛ أنها مدن استثنائية ومستقبلية، وفي مقابل هذا الاحتفاء تسود تصورات، أغلبها استشراقيّ، تؤكد التخلّف الاجتماعي والسياسي وانعدام المساواة فضلًا عن التبعية الثقافية للغرب. ولكن بدلًا من استخدام الخليج مثالًا لإصدار أحكام قيمية، يمكن أن يعتبر الأكاديميون والباحثون في الدراسات المدينية مدن الخليج نماذج جديدة لفهم الاتجاهات التمدينية الصاعدة، ويمكنهم أن يلاحظوا، على نحو خاص، كيف تَعبُر هذه المشروعات الحدود الوطنية، وكيف تتفاعل مع البنى المادية والاجتماعية المحلية، التي تفرض عليها تطوير حلولٍ التفافية مؤسسية، تفضي، على نحو محايث، إلى أشكال مختلفة من التهجين. كما تُعلمنا التجربة التمدينية في الخليج حدود القدرات المالية وسلطتها في خلق بيئات ومجتمعات مدينية اصطناعية.

كلمات مفتاحية: مدن الخليج، التمدين الانتقالي، علم الاجتماع المديني.

Abstract: Cities of the Persian Gulf have been stereotypically depicted as exceptional and futuristic. Against such celebrations, Orientalist claims stress socio–political backwardness and inequalities, as well as cultural dependency on the West. As opposed to using the Gulf to issue judgements, urban scholars can use instances of extreme urbanization to discern trends that – for better or worse – are ascendant in other world regions as well. In particular, urban projects can be seen to circulate transnationally, and physical and social structures lead to institutional work–arounds and how hybridization operates *in situ*. Research can also discern – given the extant great capacities for capitalization and mandate – the evident limits of efforts to artificially enact urban environments and societies.

Keywords: Gulf cities, Transnational urbanism, Urban Sociology.

* أستاذ فخري في علم الاجتماع في جامعة كاليفورنيا في سانتا باربرا.

Professor Emeritus of Sociology at University of California, Santa Barbara.

** أستاذ مشارك في تخطيط المدن في جامعة البوليتكنيك في ميلانو.

Associate Professor of Urban Planning at Politecnico di Milano.

التعلم من مدن الخليج

إن التعلّم من مدن شبه الجزيرة العربية، ولا سيما المدن الأكثر دينامية وإثارة للجدل مثل دبي وأبوظبي والدوحة، لا يعني الاحتفاء بها أو السخرية منها. فالمؤلفان يسيران على هدي أفكار الباحثين المعماريين روبرت فنتوري ودينيس سكوت براون وستيفين إيزينور الذين درسوا مدنًا عاصروها ويعرفونها. ففي كتاب «التعلم من لاس فيغاس» *Learning from Las Vegas* الذي أصبح كلاسيكيًا الآن، تجاوزت رؤيتهم لمدينة لاس فيغاس كونها مدينة لا طعم لها، أو مادية، أو غير نمطية؛ إذ أكدوا أنها تعلّم دروسًا مهمة قد يستفيد منها جميع الأماكن[1]. وبحسب رأيهم، يجب دراسة المدينة وفقًا لشروطها الخاصة؛ وهذا التأكيد لا يغيّر الفهم المستقبلي لمدينة لاس فيغاس فحسب، بل ينعكس على الهندسة والتخطيط والسياسات التمدينية على نحو عام أيضًا. ومن وجهة نظرهم، إن «الامتناع عن إطلاق الأحكام الأولية يشكل أداة لجعل الأحكام اللاحقة أكثر حساسية. إنها طريقة للتعلم من كل شيء»[2].

وكما أوردنا في كتاب *The New Arab Urban: Gulf Cities of Wealth, Ambition, and Distress* لمجموعة باحثين من تخصّصات أكاديمية متنوّعة ودول متعدّدة، فإننا نسعى جاهدين للتعلّم من مدن الخليج، ولا سيما أبوظبي ودبي والدوحة التي تتصدّر الواجهة العالمية. وقد أولينا اهتمامًا أقل لمناطق مدينية Urban أخرى في الخليج، كالمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين التي تعتبر أيضًا جزءًا من الاقتصادات المترابطة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. لكننا استثنينا مدينة الرياض في السعودية، مع أنها أكبر مدن مجلس التعاون، لأنها تندرج ضمن فئة مختلفة عن البقية، من حيث التاريخ والطموح والعلاقات المعاصرة بأجزاء أخرى من العالم.

وانطلاقًا من الاعتراف بالاختلاف، نتفادى التفكير وفقًا لـ «نموذج وحيد للمدن الخليجية». إذ لا نريد تكرار الخطأ الجوهري الشائع تاريخيًا بالتعامل مع مدن مختلفة أكانت «إسلامية» أو «عربية» أو «شرق أوسطية»، بصفتها متماثلة. وعلينا تجنب الانجرار إلى القوالب النمطية، بما فيها الأكاديمية، ولا سيما عند التعامل مع مساحات شاسعة جغرافيًا تشمل شعوبًا تباينت الدراسات الأكاديمية بشأنها كثيرًا[3].

لقد أطلقنا أحيانًا على المدن محط اهتمامنا تسمية «مدن الخليج»، في إيحاء إضافي لحدود مجالها، فما الذي يبدو مشتركًا بينها في الحدود الدنيا؟ إنها لا تستمد أهميتها من كونها مراكز مدينية مهمة بالنسبة إلى المناطق المحيطة كالقاهرة في مصر أو شيكاغو في الغرب الأوسط للولايات المتحدة، بل تكمن أهميتها المحورية في اتسامها بطابع عالمي. وقد بات بعضها يتحرّر بصورة متنامية من

(1) Robert Venturi, Denise Scott Brown & Steven Izenour, *Learning from Las Vegas* (Massachusetts: MIT Press, 1972).

(2) Ibid.; Martino Stierli, *Las Vegas in the Rearview Mirror: The City in Theory, Photography and Film* (Los Angeles: Getty Research Institute, 2013), pp. 35–36.

(3) Edward Said, *Orientalism* (New York: Pantheon, 1978); Janet L. Abu–Lughod, «The Islamic City–Historic Myth, Islamic Essence, and Contemporary Relevance,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 19, no. 2 (May 1987), pp. 155–176.

الاعتماد على الموارد الطبيعية الأساسية التي تميّز منطقتها (النفط)، ولا تعتمد إلا قليلًا على أي زراعة أو صناعة في محيطها.

إنها أساسًا دول مدن، يشكل العالم عمقها. ومقارنة بجميع الأماكن الأخرى، فإن أكثر ما يميزها غناها واستثمارها في أشخاص طموحين جدًا، لا لأنفسهم بصفتهم أفرادًا وعائلات فحسب، بل من أجل مدنهم الصاعدة أيضًا. ونظرًا إلى ثرواتها واستقلاليتها، فهذه المدن مهمة كإرهاصات محتملة، كما كانت لاس فيغاس في وقت سابق في الولايات المتحدة[4]. ومثل لاس فيغاس أيضًا، قد تتجاوز أنماط التطوير الخليجي وأساليب عيشه حدود الخليج، وتؤثر في العالم المديني.

وفي الوقت الذي نؤكد تميّز مدن الخليج، نتبنى أيضًا آراء باحثين أكاديميين سعوا لنزع صفة «الاستثنائية»[5] de-exceptionalize عنها، ونستخدمها لإثراء التحليل على نحو عام، إذ تتبع هذه المدن مسارات اقتصادية وسياسية وثقافية مماثلة بدرجة معينة لأي مستوطنات بشرية أخرى. ويشير اتباع هذه المسارات التمدينية إلى وضعها ضمن سياقها التاريخي الخاص، إضافة إلى السياق العالمي المعاصر حيث تؤدي فيه حاليًا دورًا بارزًا. وهذا لا يتضمن مراعاة تاريخ طويل من التجارة والحوكمة فحسب، بل يشمل أيضًا سمات التاريخ الحديث التي تشير إلى خروجها عن النماذج المألوفة بدرجة كبيرة. ومن الواضح أن مدن الخليج التي نتحدث عنها لا تشبه في شيء تبعية «العالم الثالث»، أو وضع ما بعد الاستعمار، نظرًا إلى المنطقة الجغرافية التي تقع فيها[6]؛ فهي تسير وفق أنماط، سنعمل على شرحها لاحقًا، لا يمكن ببساطة حصرها في نموذج واحد للتطور العمراني.

يهمنا أن نعلن، بداية، ما سنعود إليه لاحقًا: نحن، في سياق مدن الخليج، لا نغفل المظالم والأوضاع القاسية التي تواكب حاضرها ببريقه وسحره. وفي الواقع، ثمة علاقة بين ما يظهر على السطح وما يمور تحته؛ بين مشهد الثروة الباهر ومشاق الحياة الظالمة. لقد انصب شطر كبير من الاهتمام الإعلامي والبحثي، محقًا، على التفاوت الاجتماعي والتهديد البيئي الناجمَين عن التطوير العمراني الخليجي، ما أدّى، من دون أي شك، إلى أعلى مستويات التفاوت الاجتماعي في العالم، وتسبّب أيضًا، بحسب مصادر بيانات موثوقة، بأعلى مستويات انبعاث الكربون.

وانطلاقًا من إستراتيجيتنا المنهجية، نعرّج أحيانًا على الجانب المأساوي في التمدّن الخليجي، مثلما نعرّج أيضًا على المخيال المحلّي الذي يترك بصماته على جميع الخصوصيات المرتبطة بالتوسع المديني في الخليج. وكما هو الحال في لاس فيغاس، تسعى هذه الدراسة إلى تطوير فهمٍ أشمل

(4) يرى بعضهم في لاس فيغاس «نموذجًا أوليًا لمدينة المستقبل الأميركية»، انظر: Stierli, p. 9.

(5) لمراجعة المثال الأول، انظر:

Nelida Fuccaro, «Visions of the City: Urban Studies on the Gulf,» *Middle East Studies Association*, vol. 35, no. 2 (Winter 2001), pp. 175–187.

(6) Nelida Fuccaro, *Histories of City and State in the Persian Gulf: Manama since 1800* (Cambridge: Cambridge University Press, 2009).

لإشكاليّات التمدين الخليجي بما يتيح التفكير في اجتراح الإستراتيجيات. وتتطلع الدراسة كذلك إلى الاستفادة من مثال الخليج لإعادة التفكير في آليات التمدين عمومًا .

مدن الخليج بوصفها أحاجيَ نظرية

تتحدى مدن الخليج المفاهيم الأساسية للعلوم الاجتماعية على نحو عام، من خلال خلطها بعض أهم تقاليد دراسات التمدين، كما تُبيّن لنا قصور بعض التقاليد الفكرية الغربية الموروثة عن فهم كيفية نشوء المجتمعات والثقافات والاقتصادات وتماسكها وانهيارها، فلا تُفسّر النماذج المشتقة من الاقتصاد الكلاسيكي مبدئيًا آليات تطور التمدين الخليجي، ومن ثم يكون من الصعب تطبيق نظريات آدم سميث أو ديفيد ريكاردو على وضعه.

وأيًا يكن الميل العام في الخليج إلى المقايضة والمتاجرة والتبادل، فهو محكوم ومقيّدٌ بقوى أخرى، فالأسواق ليست مفتوحة وحرة، والمعلومات إلى حدٍّ بعيد محجوبة في مختلف المجالات. ولا تحافظ مبادئ مهمة على اتساقها إلا بصعوبة؛ مثل دور مبدأ الميزة النسبية comparative advantage في تحديد الأسعار والإنتاجية. ولا يشكّل السوق الخليجي جهازًا لتقديم أفضل البضائع لأكبر عدد من الناس، كما هو معروف في آليات عمل الأسواق، ولا علاقة أيضًا للاستثمارات في القطاع العقاري، أو في قطاعات أخرى، بما يعرف بالانضباط داخل الأسواق.

وعلى الرغم من استنادها إلى نماذج اقتصادية، فإن كثيرًا من اقتصاديات الأراضي والمقاربات المشابهة في الجغرافيا وعلم الاجتماع المديني تفقد قدرتها التفسيرية في منطقة الخليج. ومنذ تأسيس الملكيات والإمارات في الخليج، تطوّرت المشاريع العقارية على أسس احتكارية صريحة ومتواصلة، واستندت المِلكية العقارية إلى حق الشيوخ الطبيعي المكتسب منذ الولادة بصيغته المعدلة بموجب الهدنة مع المستعمرين البريطانيين، كما استندت إلى تقاليد العائلات التجارية المتنوعة. وقد كانت علاقات النسب والروابط المختلفة بين العائلات المقربة من المستعمرين البريطانيين وطلائع شركات النفط البريطانية والأوروبية والأميركية في أوائل القرن العشرين هي أساس توزيع الريوع النفطية، وشكّلت تلك الشبكات ما أسماه جيمس بيل «إمبراطورية غير رسمية»[7].

ويمكن قراءة نماذج مدينية عديدة في منطقة الخليج من زاوية هذا الشكل المبكر من أشكال التحالف بين الإدارة الكولونيالية والعائلات المحليّة الحاكمة، فقد أقامت شركات النفط في أول عهدها، على نحو علني وظاهر، مجتمعاتٍ مسوّرة ومنعزلة للتكنوقراط والمديرين الغربيين والمهنيين، كما حدّدت المؤرخة نيليدا فوكارو أحد الأحياء الذي يقع في ما أصبح مركز مدينة المنامة في البحرين، بصفته منطقة أولى من نوعها في الخليج، إذ بات موقعًا سكنيًا «نيوكولونياليًا» أنشأته شركة نفط البحرين

(7) James A. Bill, «The Geometry of Instability in the Gulf: The Rectangle of Tension,» in: Jamal S. Al–Suwaidi (ed.), *Iran and the Gulf: A Search for Stability* (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996), p. 106; Cited in: Arang Keshavarzian & Waleed Hazbun, «Re–Mapping Transnational Connections in the Middle East,» *Geopolitics*, vol. 15, no. 2 (May 2010), pp. 203–209.

BAPCO الأميركية عام 1937[8]. أمّا التطوّر العمرانيّ الذي شهدته أنحاء مختلفة في الخليج، وشمل ناطحات السحاب والمنتجعات ومراكز التجارة والمقاهي، إضافة إلى نسقٍ كاملٍ من المباني والبنى التحتية، فيمكن تتبع مساره التاريخيّ الذي تعود أصوله على نحو رئيس إلى اعتماد الأسر الحاكمة على القوى الأجنبية، وإلى الاتفاقيات التجارية المبكرة معهم، وعلى الرغم من ذلك فهو يعتمد في بعض دول الخليج على أشكالٍ متأخرة تاريخيًا من الامتيازات والروابط.

كما تمتلك المفاهيم الاقتصادية التي تنتمي إلى مجالات علم الاجتماع المديني والتخطيط العمراني والجغرافيا الحضرية أهمية تفسيريّة ثانوية في منطقة الخليج. ووفقًا لأحد هذه المنظورات التأسيسية المستمدة من أعمال الاقتصادي والتر كريستالر Walter Christaller في منتصف ثلاثينيات القرن الماضي[9] التي تعوّل على المركزية الجغرافية، ودور النظام الهندسي للمدن في التقليل من عبء المسافات، نشأت نماذج مثل قاعدة الرتبة والحجم rank–size rule التي ترمي إلى تحديد عدد المدن في مساحة معينة، وحجم كل منها ونوعها وآلية ارتباطها بعضها ببعض. ويفترض هذا النموذج أنّ المركزية الجغرافية تعود بالفائدة على التجمعات المدينية، لأن أنماط مستخدمي الأراضي المعنيين ينتهي بهم الأمر إلى التجمع معًا في مركز المدينة، مستكملًا بعضهم الوظائف الأساسية لبعضهم الآخر[10]. وقد لوحظ اتساق نتيجة فرضيات نظرية المناطق المشتركة المركز التي طرحتها مدرسة شيكاغو لعلم البيئوية البشرية The Chicago School of Human Ecology. وتشير نماذج أخرى إلى أهمية الموقع الجغرافي المميز الذي يحدد أهمية المدينة، مثل نقاط الشحن والتصدير التي تستفيد من تقاطع الأنهار مع خطوط النقل البري. ومع ذلك، ثبت قصور هذه الأفكار في توقّع اتجاهات التمدين الخليجي، وذلك وفقًا للشكل الذي صيغت به على الأقل.

وعلى الرغم من أنَّ التحليل الماركسي هو الناقد الجذريّ لمختلف الاقتصاديات الرأسمالية، فإنَّ دراسة حالة المدن الخليجية تتحداه أيضًا. ويعود ذلك إلى قدرة الدولة الخليجية المستمرّة على التدخل من خلال أنظمة الامتيازات والمحسوبية، ونجاحها في تكريس صورتها التي تتشبه بالأنظمة الملكية الإقطاعية، عبر إنشاء الهياكل الضخمة والاستعراض الرمزي. فبدلًا من اضمحلال الدولة، أصبحت تلك الأخيرة أداة لتعزيز الحكم الملكي، لتصبح المناطق الحرّة، التي اعتُبِرت أيضًا مؤامرة رأسمالية، حلبةً مهمةً لدراسة «المنطق السياسي والاقتصادي [لتحالف] القوى العظمى، والقوى الإقليمية المتنافسة، وبناة الدولة، والشركات المحلية»[11]. بهذا المعنى، كان واضحًا أن القاطرة الرأسمالية كانت، ولا تزال، إلى حدٍ بعيد أداة بيد الطبقة الملكية الحاكمة، لا العكس. فقد تجاوزت هذه الدول كثيرًا كونها بنية فوقية، واضطلعت بدور فاعل في تعزيز ثروة وشرعية القصور الملكيّة.

(8) Fuccaro, *Histories of City and State*, p. 191.

(9) Brian J. L. Berry & Allen Pred, *Central Place Studies: A Bibliography of Theory and Applications* (Philadelphia: Regional Science Research Institute, 1961).

(10) William Alonso, *Location and Land Use: Toward a General Theory of Land Rent* (Massachusetts: Harvard University Press, 1964).

(11) Keshavarzian & Hazbun, p. 208.

ومع ذلك، لا شيء مما سبق يقلل من أهمية المنظور الماركسي لدراسة التمدين الخليجي، أو بروز أسواق كلاسيكية جديدة في مناطق بعينها، لكن التحليل يأخذ أحيانًا طابعًا تقريبيًا وملتويًا[12]، فهناك أتباع ينعمون بامتيازات وتجار مقربون وجيوش من العمال، ولكن ما من برجوازية تعمل في خدمة حكام رأسماليين أو كتلة بروليتارية منظمة من خلال وسائل الإنتاج الرأسمالي. وتدعو بعض نظريات التمدين المعاصرة، سواء كانت هذه النظريات ماركسية أم غيرها، إلى دراسة المدن وكأنها تتبع مراحل تاريخية، متزامنة مع دراسة التحولات في القاعدة الاقتصادية والتغييرات في التنظيم الاجتماعي. فبحسب أحد النماذج التفسيريّة، وفّرت الزراعة التي نشأت عن حياة مستقرة مبكرة، فائضًا كرّس التخصّص المديني، بينما اقترح نموذج آخر أن النخب المدينية المبكرة نجحت في اقتطاع هذا الفائض من الفلاحين، وقد لاحظت لورا ليتو[13] أن تلك التفسيرات الكلاسيكية لا تناسب حالة الخليج، فمدن كأبوظبي والدوحة نمَت انطلاقًا من مستوطنات صغيرة محدودة من ناحية البنى الثابتة التي كانت موجودة، أو حتى من حيث استقرار السكان على مدار العام، ولا سيما في حالة أبوظبي، كما أتاحت الصحراء المفتوحة مجالًا للتوسّع وفق مخططات قدّمها مخططون ومصممون أجانب، واعتمدها الحكام المحليون من دون اعتبار يُذكر لما كان قبلها.

بهذا المعنى، يمكن النظر إلى الشكل المديني المعاصر لمدن الخليج الحديثة العهد على أنها «فقست» كمجتمعات مهنية، تلائم خصوصيات المنطقة وزمانها، على الرغم من أن بعضها، بالتأكيد، انبثق بلا سياق محدد، مستفيدًا من حقبة النفط والخروج البريطاني الطوعي اللذين تزامنا والمناخ الأيديولوجي لحقِّ تقرير المصير، وهو ما مهّد الطريق لبناء هياكل الدولة بسهولة. ويمكننا في هذه الحالة أن نصف دول الخليج، مُستعيرين تعبير حسين مهداوي بأنها مثال على «السيطرة الطارئة للدولة»[14] التي نشأت عنها هيئات وهياكل فرضت سيطرتها ذات الطابع الخاص.

وفي الواقع، لم تُطبّق المخططات العامة التي أعدها خبراء أجانب متعاقدون في بناء مدن الخليج إلا بطريقة فضفاضة، واستُبدلت خلال فترات قصيرة نسبيًا، أما التطوير الفعليّ فقد جرى وفق أجندات غير شفافة، لم يعرف بها أو يطلع عليها أحد مسبقًا، حتى إن المواطنين أصحاب الامتيازات توصلوا إليها على نحو محدود. ولم يشكّل أصحاب الأملاك تحالفات للمطالبة علنًا ببنى تحتية تحقق لهم مكاسب مالية، كما هو سائد في بلدان كالولايات المتحدة، حيث تسعى «ماكينات النمو» جاهدة لاستغلال الحكومة لتحقيق مكاسب مالية[15]. أما في الخليج، فتُوضع الخطط العامة وتُفرض «الرؤى»،

(12) للاطلاع على عمل مميز ينمّ عن اطلاع واسع، انظر:

Ahmed Kanna, *Dubai: The City as Corporation* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2011).

(13) Laura Lieto, «Planning for the Hybrid Gulf City,» in: Harvey Molotch & Davide Ponzini (eds.), *The New Arab Urban: Gulf Cities of Wealth, Ambition, and Distress* (New York: New York University Press, 2019).

(14) Hossein Mahdavy, «The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran,» in: M. A. Cook (ed.), *Studies in the Economic History of Middle East* (London: Oxford University Press, 1970), pp. 428–467.

(15) John Logan & Harvey Molotch, *Urban Fortunes: The Political Economy of Place* (Berkeley: University of California Press, 1987).

وتُنفذ بسرعة، وثمة مؤشرات دالة على وجود مساومات بين صفوف النخبة، على نحو مباشر أو غير مباشر، وعلى مستوى رفيع قد يشمل أحيانًا الأمراء أو الملوك أنفسهم[16].

ماذا عن الثقافة؟ وهل تشكل مدخلًا لفهم الاتجاهات التمدينية في الخليج مثلما استخدمت، وإن على نحو متفاوت، وبنتائج مشكوك فيها، لشرحها في أماكن أخرى من العالم؟[17]

يتأثر العديد من النماذج التفسيرية الشائعة في منطقة الشرق الأوسط بالمناهج الثقافوية التي تضع في قلب تصوراتها الدور الأساسي الذي يؤديه الإسلام. لكن الدين، بطبيعة الحال، لا يؤدي هذا الدور، فالتباينات من ناحية العقيدة والممارسة في العالم الإسلامي كبيرة؛ من إندونيسيا إلى السعودية إلى لوس أنجلوس[18]، تحمل في طياتها فوارق شبه سوريالية في تبايناتها. وبالمثل، ثمة فوارق واضحة بين دولة خليجية وأخرى. وكما هو حال الادعاء الفيبيري المبالغ فيه، بل الخاطئ تمامًا من الناحية التجريبية، أن البروتستانتية شكلت نقطة انطلاق الرأسمالية، أو أن أوروبا وأميركا الشمالية مرهونتان للمسيحية، فإن الإسلام يتجلى على نحو مختلف في تقاطعه مع الأسواق والسياسات والحياة.

وقد لخّص الباحثان المخضرمان والمميزان المتخصّصان في شؤون المنطقة روي متهده ومأمون فندي، هذه النقطة بصراحة: «إن صفة 'إسلامي' في حد ذاتها لا تقدم شرحًا يذكر في الحقيقة»[19]. وعندما يتبنى باحثون متخصصون آخرون مقاربات تنتمي إلى حقولٍ مختلفة جدًا، فإنهم نادرًا ما يحيلون على الدين بصفته تفسيرًا عامًا، وهم محقون؛ فالإسلام متنوع وحمّال أوجه بدرجة كبيرة، بل غير محدودة، لما هو شرعي أو غير شرعي. وحتى ضمن المذهب أو الطائفة الواحدة، ثمة عناصر غير متسقة و«متعايشة بصفتها عقيدة شرعية». ويكتب فرانك فوغل أنه يُسمح لها بالاستمرار على نحو تلفيقيّ «من دون توفيق متسّق وموثوق في ما بينها»[20]، إضافة إلى الاجتهادات الجديدة المستمدة من مختلف النصوص والظروف، والتي تؤدي دورًا أساسيًا في العديد من الأحيان، خاصّةً مع تغيّر الظروف الخارجية التي تؤدي إلى نشوء «تعاليم»، وظهور فتاوى جديدة يصدرها العلماء الذين يتم تصويرهم على أنّهم سدنة العقيدة[21]، وكما يؤكد فوغل، إن علماء الدين الإسلامي «سواء كانوا

(16) Davide Ponzini, «Large Scale Development Projects and Star Architecture in the Absence of Democratic Politics: The Case of Abu Dhabi, UAE,» *Cities*, vol. 28, no. 3 (June 2011), pp. 251–259.

(17) Ulf Hannerz, *Transnational Connections: Culture, People, Places* (London; New York: Routledge, 1996).

(18) لمشهد واضح عن حياة مجموعة من الشباب المسلمين في لوس أنجلوس، انظر:

John O'Brien, *Keeping It Halal: The Everyday Lives of Muslim American Teenage Boys* (New Jersey; Oxford: Princeton University Press, 2017).

(19) Roy P. Mottahedeh & Mamoun Fandy, «The Islamic Movement: The Case for Democratic Inclusion,» in: Gary G. Sick & Lawrence G. Potter (eds.), *The Persian Gulf at the Millennium: Essays in Politics, Economy, Security and Religion* (New York: St. Martin's Press, 1997), pp. 297–318.

(20) Frank E. Vogel, «Islamic Governance in the Gulf: A Framework for Analysis, Comparison, and Prediction,» in: Sick & Potter, p. 263.

(21) Woolfhart P. Heinrichs, «On the Figurative (Majaz) in Muslim Interpretation and Legal Hermeneutics,» in: Mordechai Z. Cohen & Adele Berlin (eds.), *Interpreting Scriptures in Judaism, Christianity and Islam: Overlapping Inquiries* (Cambridge: Cambridge University Press, 2016), p. 251.

مجتهدين أم أرثوذكسيين، يستفيدون جميعًا من التعدّدية في العقيدة، لأنهم يعثرون على آليات مختلفة لتغيير وجهات نظرهم، وقد يغيّرونها أحيانًا كي تلائم ظرفًا بعينه فحسب»[22].

ولأننا نشكك في كون الدين آلية عامّة للتفسير، يمكننا الاستفادة من نظريات ثقافية أخرى أقل شمولية ربما تساعد في نشوء الدول والمجتمعات، فقد استخدم الاقتصادي ألفريد مارشال مصطلح «المناخ الصناعي» لجذب الانتباه إلى الجوانب غير المادية التي تلتقي مع جوانب أخرى مادية لتجعل المجتمعات أكثر إنتاجيّة. وقد تطوّر هذا التصوّر في التفكير النقديّ المعاصر، حيث ازداد الوعي بارتكاز الازدهار مثلًا على «توليفة» مختلفة من المهارات والمعارف المحليّة والتفاهمات الضمنية المفهومة على نحو مشترك، ليصبح التوافق الضمنيّ بين مختلف الفاعلين الأساسَ الذي يهيئ لبروز اقتصادات إقليمية، كنهوض «إيطاليا الثالثة» منذ جيل مضى، أو وادي السيليكون في الآونة الأخيرة[23]. وبلغة الجغرافي الاقتصادي مايكل ستوربر Michael Storper، إنَّ هذا الشكل من أشكال «الاعتمادية غير خاضع للتداول»؛ بمعنى أن السوق لا يمتلك وسيلة لتحديد أسعار مثل هذه الأصول، ولكن لها قيمة اقتصادية في كل الأحوال.

وفي الواقع يمكننا ملاحظة أن هذا التصوّر قد ولّد خطابه الذي يعوّل على مؤهلات في المكان تجعله «مبدعًا» أو «مبتكرًا»، وتستخدم جين جاكوبز Jane Jacobs، في كتابها **اقتصاد المدن**[24]، ما يشبه «المناخ» المارشالي[25]، حيث تحاجج بأنّ تفاعل أنواع متنوعة من الناس في حيز عام ومتقارب، كما هو الحال في حي غرينويتش في نيويورك أو في أيّ حيّز وطني آخر، هو الوصفة الملائمة لبناء اقتصادات قوية. وبحسب قول ريتشارد فلوريدا، ينجذب المبدعون إلى الأماكن التي تتصف بهذا التنوع، ما يعزّز قدرتهم على الإبداع. لكنْ ثمة شكوك كبيرة حول صلاحية مثل هذه الأفكار عند تطبيقها على الخليج، فالقرارات الصادرة من الأعلى أهم بالتأكيد من التكامل العضوي النابع من أرضية اجتماعية.

بصورة عامة، يرغمنا التمدن الخليجي على البحث خارج حدود الأطر التحليلية السائدة كأنه صدمة تحليلية، ويتطلب فهمُ مدن الخليج توسيعَ البحث أو إجراءَه على نحو مختلف على الأقل. وكما شكّكنا في التفسيرات التعميمية، علينا أيضًا تجنب فخ النزعة التاريخانية البالية؛ كالقول إنَّ «هذه طبيعة الأشياء»، أو اختزال التفسير على نحو ماديّ عبر النظر إلى التمدين الخليجي كأنه خلطة من النفط والرمال.

(22) Vogel, p. 263.

(23) انظر مثلًا:

Robert D. Putnam, Robert Leonardi & Raffaella Y. Nanetti, *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy* (New Jersey: Princeton University Press, 1994); Michael J. Piore & Charles F. Sabel, *The Second Industrial Divide: Possibilities for Prosperity* (New York: Basic Books, 1984); Anna Lee Saxenian, *Regional Advantage: Culture and Competition in Silicon Valley and Route 128* (Massachusetts: Harvard University Press, 1996).

(24) Jane Jacobs, *The Economy of Cities* (New York: Vintage Books, 1969).

(25) نسبة إلى خطة مارشال.

وعليه، هل يجعلنا التفكير في مدن الخليج على نحو محايد شكاكين إزاء جميع النظريات المدينية الكبرى؟ ربما كان الأمر كذلك، وسواء كان هذا الفشل التفسيريّ مصدره النماذج النظرية السائدة أم مدن الخليج نفسها، فإن أمرًا جللًا يحدث فيها وفي ما بينها يتحدى الفهم بالتأكيد. فهي حاضرة بقوة في عالمنا، وثمة صلابة تبدو من الخارج، لمبانيها العمرانية ولبناها الاجتماعية التي تواصل إنتاج الصدمات، بمعنيَيه السلبي والإيجابي. إنَّ هذا المقال مساهمة في تعميق فهمنا لمفارقة وجود نمطٍ مدينيٍّ مكتمل، كما نشهده فعلًا، في ظروف تبدو غير مواتية.

مدن الخليج: تحدٍ منهجي

تقيّد التسلطية في مدن الخليج الوصول إلى المسؤولين والبيانات الإحصائية ومواقع العمل الميداني، فليس من السهل عادة، أو حتى ممكنًا أصلًا، استخدام الأساليب القياسية؛ كالمسوح، أو المقابلات أو الإثنوغرافيا، وعند توافر البيانات قد لا تكون متاحة. ويكمن جزء من الأزمة في غياب تقاليد مهنية وبحثية راسخة؛ في منطقة الخليج، وليس في عموم المنطقة[26]. وعلينا أن نتذكر أنه حتى عام 1957، لم يكن للجامعات وجود في أبوظبي، بل لم يكن فيها حتى طبيب واحد[27]. وإذًا، فإن العلم، ولا سيما في الإمارات العربية المتحدة، اعتمد تمامًا على الغرباء، بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر في صعوبة تحصيله، واحتمال هيمنة النزعة الاستشراقية عليه، بما في ذلك بين الباحثين من مناطق أخرى في العالم العربي.

وقد وصف أحد الإماراتيين البارزين هذه الحالة المحزنة بقوله: «على مدى معظم السنوات المئتين الماضية، لم يكن يوجد سوى وثائق تضم السجلات والمراسلات بين البريطانيين وغيرهم من المستعمرين. نحن في وضع يرثى له، لأننا محكومون بدراسة الماضي من وجهة نظر الأجانب، وباستخدام وثائقهم وصورهم القديمة في بحوثنا»[28]. هذه الكلمات مقتبسة من كتاب **من المَحل إلى الغنى: قصة أبوظبي** الذي كان مؤلفه مقربًا من الشيخ الحاكم الذي كان هو نفسه وكيلًا لشركة مرسيدس، وغيرها من الاحتكارات المهمة في أبوظبي. وعلى الرغم من معلوماته المفيدة، فإن الكتاب في الحقيقة يبدو سيرة تبجيلية لقدّيس؛ ذلك أن الباحثين المحليين مطالبون باحترام الوجهاء المحليين، ولا سيما الأمراء الحكّام.

ونظرًا إلى القيود المفروضة على ما هو معروف، أو ما يمكن معرفته، يتعين على الباحثين تشكيل معرفتهم – ما أمكنهم ذلك – بناءً على قاعدة تخصصاتهم، وبإدراك اختلاف السياقات الثقافية أيضًا؛ ولذلك يتعين دراسة المدن الخليجية انطلاقًا من تعقيداتها، حيث حدود الإفصاح

(26) أشار كولو إلى السمات المشتركة لمنطقة الخليج بكونها تمتلك «قدرات محلية محدودة في جميع المهن تقريبًا»، انظر: Jerry Kolo, «Accidental or Envisioned Cities: A Comparative Analysis of Abu Dhabi and Dubai,» in: George Katodrytis & Sharmeen Syed (eds.), *Gulf Cities as Interfaces* (Cambridge: Gulf Research Center, 2016), p. 164.

(27) Mohammed Al Fahim, *From Rags to Riches: A Story of Abu Dhabi* (Abu Dhabi: Makarem, 1998).

(28) Ibid.; Seth Thompson, «Digitally Preserving the Heritage of the Arabian Peninsula: Al Jazeera Al Hamra Considered,» in: Katodrytis & Syed, p. 211.

والكتمان جزءٌ من هذا التعقيد. فبسبب الضرورة العملية للفهم، وكذلك الشرط المعرفي، بات من المهم النظر إلى الجهاز المادي للمدن بوصفه أسلوبًا إستراتيجيًا قابلًا للتحليل، إذ إن جهاز المدينة في هذه الحالة يتحول إلى مختبر يمكن من خلاله تتبع دروس في السياسة والثقافة والحياة المدنية، وفق التقليد الذي أرسته مدرسة شيكاغو لعلم الاجتماع المديني في منتصف القرن العشرين.

ولكن خلافًا لمدرسة شيكاغو الشهيرة التي استفادت من وفرة البيانات الإحصائية والإثنوغرافية والخرائطية، يجب على الباحثين المهتمين بمدن الخليج في الوقت الحاضر، على الأقل، العمل بمعطيات أقل، مع الاحتفاظ بأهداف موسومة بالطموح لتحليلاتهم. فالمباني، من وجهة نظر هذا البحث، تمتاز بحضورها هناك؛ بكثافة كبيرة، وفي سياقات تفتقر إلى المعلومات يدأب رعاتها على ترويجها، وتتباهى بها السلطات، وتتحدث التقارير الإعلامية عن الهياكل وطموحات مصمميها ومطوريها والمستثمرين فيها. وتظهر التقارير تفاصيل التكنولوجيا الأساسية والعمليات المعمارية والمالية، وتركز كذلك على أدوار بعض الهيئات في الهياكل العمرانية، في حين تنقل تقارير أخرى تفاصيل أقلّ عن معاناة أولئك الذين بنوها بسواعدهم، وينطبق ذلك، بنحو خاص، على المباني الكبرى التي تُصوّر على أنها أعمال فنية، وتصبح حديث الكتب وتستحوذ على اهتمام وسائل الإعلام، على عكس المباني الحداثية الروتينية المنتشرة حولها.

إن المباني عمومًا، وخاصةً المباني الكبيرة منها، قد تقدم منهجًا لدراسة الواقع، حيث يمكن أن يفكك المحللون الهياكل المادية بطريقة عكسية، أي بعكس عمل المهندسين، لتحقيق فهم أفضل للعوالم الاجتماعية والسياسية والثقافية التي شيّدتها، مع إدراك أن التحليل الذي يعتمد على المباني وحدها لا يكفي، إذ يفتقر إلى القدرة التي تتيح له رؤية المعارضة المحلية، إضافة إلى الناس العاديين ذوي الدور الثانوي في تشييد هذه الهياكل، والذين يظلون خارج المشهد إلى حد بعيد. ومع ذلك تبدو تفاصيل هذه المدن مهمة من زوايا متعدّدة، وتعطي مؤشرات دالة على التطور المديني العالمي المستقبلي؛ بما فيها ما يؤثر في التغيير، كحالة لندن أو نيويورك.

ومن غير المفيد إطلاق صفات زائفة تبسيطية على مدن الخليج، سواء كانت «دينية» أم «إقطاعية» أم «قبلية» أم «استبدادية»، كما لا يمكن اعتبارها مجرد متلقية لشكل واحد من أشكال التحديث الذي يأتي من الخارج، وعادةً من الغرب، لتحويل مصير مجتمع محدد. فالخليج مكان يحدث فيه اليوم، كما في الماضي البعيد، عبور الحدود، حيث تُختبر الأفكار والحلول على المستوى المديني من خلال تجميع وإعادة تجميع عناصر ذات أصول متعددة. وإذا حدث أن نجحت العناصر المختلفة في أن تصبح جزءًا من «التوليفة» المحلية، فإنها عادة ما تنتقل إلى منطقة أخرى، ولكن بعد تكيّفها مع الأوضاع الجديدة لتصبح، في بعض النواحي على الأقل، مختلفة مرة أخرى. إن واقع الخليج يتطلب مقاربة تَعتبر الحالة العابرة للحدود الوطنية نظامًا ديناميًا، ينطبق على أي مجموعة من الأماكن، بمحتوى متغير دائمًا.

الخليج العابر للحدود الوطنية

بخلاف ما يوحي به الخطاب الغربي الشائع الذي يفترض هويات محلية معزولة، تدين مستوطنات الخليج لأصولها التاريخية (وواقعها الحالي) في التجارة والسفر والهجرة. وكما ساهم البحر الأبيض المتوسط في تشكيل أوروبا وشمال أفريقيا ضمن كيان مترابط، بحسب المقولة الشهيرة لفرناند بروديل(29)، كذلك كان حال ممر الخليج المائي الذي لم يشكل عائقًا؛ بل كان صانع محتوًى، ووعاءً لمكوناته المترابطة.

يمكن مقاربة مدن الخليج كفضاءات «تدفق»، على النحو الذي شخّص به مانويل كاستلز(30) النمط التمديني المتأخر في عصر الرأسمالية المتأخرة، إذ تنتقل الأفكار والخامات والسلع النهائية عبر المدن والقرى والموانئ، مخلفةً رواسب من المحتوى الثقافي والممارسة البشرية في المنبع والمصب وعلى الضفتين، بكثافة كبيرة وعلى نطاقات واسعة وضخمة، إلى حد يصعب مقارنته بالحقبة التي كانت محل اهتمام بروديل في القرن السادس عشر. ووفقًا لهذا المنظور، يمكن اعتبار مبادرات منطقة الخليج وممارساتها طليعية على المستوى العالمي.

تتعرض صورة الخليج العابر للحدود للتشويش منذ مدة طويلة، بسبب فرض حدود سياسية وترتيبات مؤسسية أخرى لا تعكس استقرارًا مضلّلًا فحسب، بل تبدو كأنها تفرضه(31). وكما يلحّ بودروكاس وكيشافاريان(32)، فإن الإقرار بالسيولة التاريخية يساعد على التفكير في شعوب الخليج على نحو تبدو فيه كأنها مقيدة بأساليب حياة متخلّفة ومتزمّتة. إن دراسة متأنية لتاريخ مدن الخليج تكشف في الحقيقة عن وجود أشكال معيّنة عابرة للحدود الوطنية منذ زمن طويل، فقد كان الخليج والممرات المائية المتّصلة به بحرًا للاندماج الذي يأخذ الحسابات الاقتصادية والعائلية والدينية المتقلبة باعتبار خاص. فثبات الحدود والعداوات، كما في مثال إيران والسعودية، ليس «قديمًا» أو جوهريًا، بل هو حديث وظرفي.

ويمكن رؤية هذا التاريخ المتشابك والمترابط في الهندسة المعمارية، وفي التحف الفنية أيضًا، فقد كانت المهندسة والباحثة المعمارية آمال أندراوس (2019) من الباحثين الذين تخصصوا في دراسة النتائج المادية والبصرية، إذ حللت التصاميم والأشكال المعمارية، وشككت في النقاش المعاصر المبالغ في التبسيط، الذي يحيل على ما يُعرف بالثقافة العربية. ثم إنه، في جميع أنحاء الشرق الأوسط،

(29) Fernand Braudel, *The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II* (Berkeley, CA: University of California Press, 1995 [1949 French edition]).

(30) Manuel Castells, *The Information Age: Economy, Society, and Culture: The Rise of the Network Society*, vol. 1 (Oxford: Blackwell, 1996).

(31) انظر مثلًا:

Hélène Thiollet & Leïla Vignal, «Transnationalising the Arabian Peninsula: Local, Regional and Global Dynamics,» *Arabian Humanities*, no. 7 (2016).

(32) Alex Boodrookas & Arang Keshavarzian, «Giving the Transnational a History: Gulf Cities across Time and Space,» in: Molotch & Ponzini.

يجب أن يكون هنالك احترام للسياق، بل إلزام باحترامه، عبر أخذ تاريخية تشكله التي قد تظهر حتى في القباب، أو الفسيفساء، أو أشكال الخط الإسلامي، في الاعتبار.

وقد بذلت أندراوس جهدًا كبيرًا لإظهار تعقيدات تحديد السياق، وأن الجهد المبذول في هذا الصدد ليس بالضرورة بريئًا تمامًا، بل قد يكون إشكالية حقيقية بالفعل. فتصنيف ما هو «عربي» أصيل أو غير أصيل، لا يحصل تلقائيًا بناءً على مخزون تاريخي أو ثقافي، إذ يمكن التمييز في كل ظاهرة أو فكرة أو بناء أو أي شيء آخر في منطقة الخليج بين طبقات النفوذ المتعددة المتحركة من الشرق الأوسط وإليه، بما في ذلك من أوروبا والصين وإليهما، وأميركا الشمالية في ما بعد، بحيث يصبح من الصعوبة بعدها إطلاق صفة «عربي» على شيءٍ ما، فضلًا عن حجبها، فهل تكون الحقبة التاريخية التي جاء منها معيارَ اعتباره عربيًا أكثر أو أقل؟ وإذا كان الأمر كذلك، فأي حقبة زمنية نختار؟

في الواقع، تتفاعل أنماط التطور الاجتماعي والمادي في الشرق الأوسط مع التطور التمديني في مناطق أخرى في العالم، ويغيّر هذا التفاعل حقًا ما تم بناؤه محليًا، ويغير من دلالاته أيضًا. وأندراوس نفسها مستعدة وتواقة إلى الاحتفاء بمبانٍ جديدة في العالم العربي تَصدُر عن معماريين أجانب ومؤثرات تصميم أجنبية، كما درجت العادة منذ فترة طويلة، وهذا الجمع هو ما يضفي القيمة، كما كان الحال في الماضي. ولكن التفكير من زاوية المؤثرات المختلطة في ماضي الإقليم، بما في ذلك التحديث القادم من أوروبا، يحمل في طياته مغبة الاتهام بالتغريب. ويأتي خلف التفكير في هذه المسألة التبعات الكارثية لوجهات النظر «الماهوية»؛ كالإعلان أن شيئًا ما، أو شخصًا ما، هو حقًا «عربي» أو «مسلم» أو «استعماري» أو «غربي»، أو في أقصى الحالات «كافر»، ويرجع كل هذا النقاش الماهوي إلى شكل من الخيال الخطير والمدمر.

أيًا كان الماضي العربي الذي تستلهمه المباني الرئيسة في المدن الخليجية، ومهما تعددت مهارات التصميم التي تقف وراءها، فإنها مستمدة من الغرب بدرجة كبيرة. ولكن التصاميم في مدن الخليج لها «أقدام» تأخذها مرة أخرى إلى أجزاء مختلفة من العالم؛ وهي ظاهرة تاريخية متكرّرة أيضًا. وتضع نخبة عالمية من «نجوم العمارة»، بمساهمة خليجية ذات طموح، قواعد الشكل التمديني المعاصر المثيرة غالبًا، والتي تستطيع تلبية أعلى المتطلبات في حالة الخليج.

إن «برج خليفة» في دبي، على سبيل المثال، هو أعلى مبنى في العالم (خططته ونفذته شركة سكيدمور وأوينغز وميريل الأميركية). وقد صمّم المهندس المعماري الأميركي من أصل صيني آيوه مينغ بي متحف الفن الإسلامي الرائع في الدوحة، كما ألقت لندن اللورد نورمان فوستر وباريس جان نوفيل بظلالهما على المكان المذهل. من خلال هذا المشهد بالتحديد، نستطيع أن نرى لاس فيغاس، وهي المدينة التي تتوق إلى «التفوق» في كل شيء «لتضع نفسها على خارطة العالم، وإن استهدف مسعاها في البداية خارطة الولايات المتحدة»[33].

(33) Robert A. Beauregard, «City of Superlatives,» *City & Community*, vol. 2, no. 3 (September 2003), pp. 183–199.

أيًا يكن الأصل التاريخي للمشروعات العمرانية الخليجية، فإنها تتشكل وفق ظروف الخليج المحددة، وتتبدى فيها العمليات والآثار المدينية المحلية في تفاعلها مع العالم. وخلف ما يبدو أنه سعي هذه المشروعات لأن تكون عربية، هنالك ما يحيل أيضًا على موارد مالية وفيرة، والتزام سياسي قوي وتسلطي، وأنظمة تخطيط ضعيفة، وطموح كبير. بذلك، لا يعكس العمران الخليجي «ذوقًا» محددًا له تفضيلاته الجمالية المميزة، بل يمكن أن يُفهم على أنه خليط من التفسيرات المحلية لأهداف إقليمية مع تفسيرات نخبوية عالمية متغيرة لهذه الأهداف. يُضاف إلى ذلك ما تتركه مهارات التفاوض والوساطة وإدارة الروابط الصحيحة بين الرعاة والعملاء والمهنيين من مختلف الجنسيات والتخصّصات. إن اجتماع كل هذه العناصر معًا هو ما يهب مشروعات عمرانية مختلفة ومعقدة (وربما مبتكرة) الحياة. إن سرعة تنفيذ هذه المشروعات واستعداد رعاتها لتحمل المخاطر يجعلان المنطقة «حلبة اختبار» لمشروعات يتم في ما بعد اختيارها، أحيانًا من قبل الشركات التي اقترحت النموذج الأولي، لتنفيذها في مناطق أخرى في الشرق الأوسط وخارجه. وقد وسّعت الشركات العقارية في منطقة الخليج حافظاتها الاستثمارية نحو أوروبا والهند وأميركا الشمالية، وباتت تشتري مباني قائمة أو شُيّدت حديثًا، ولا سيما التي تحمل معاني أيقونية. فمجلس أبوظبي للاستثمار يملك مبنى كرايسلر في نيويورك. وتملك قطر القابضة 95 في المئة من أسهم برج شارد في لندن، وهو أطول مبنى في أوروبا، وكذلك حي بورتا نوفا للأعمال في ميلانو الذي يضم أطول ناطحة سحاب في إيطاليا. وتعكس هذه التحف المعمارية نمطًا طموحًا حديث العهد في توظيف الأموال، ليس في العقارات فحسب، بل في جميع أنواع الاستثمارات. ومن خلال ذلك، يغيّر المستثمرون الخليجيون العالم الذي يُغيّرهم بدوره.

كان لا بد لهذا التنوّع، في الأهداف والمشروعات والتهجين والتفسيرات والتنفيذ، أن يوضع ويُنجز في حينه ومكانه من أشخاص بعينهم. أما على الصعيد المهني، فثمة «صياغة»، تتقاطع فيها أشكال معينة من الخبرة مع الوعي بتفاصيل ثقافية وسياسية ومادية مختلفة. وتنتشر في المقابل على الصعيد العالمي صور تجارية «جذابة» مشغولة بمهارة تروّج نموذجًا «استعراضيًا مبهرًا» عن الخليج[34]. ويحدث الشيء نفسه مع الخطط والسياسات العمرانية عن طريق استنساخ النماذج والأساطير الموجودة، أو تهجين الجديد منها محليًا[35].

حلبات اختبار تمدينية للتصدير

تُنجَز الأشياء في الخليج على نحو أسرع، وأكثر طموحًا، بحيث تنشأ مبانٍ وبنى تحتية وتكنولوجيات وتشكيلات مالية، تنتقل بعدها إلى أجزاء أخرى من العالم. ويعترض المخطّطون بدرجة أقل، على شروط أمكنة العمل أو الأنظمة، ولكن قلّما تقف المحافظة على المواقع التاريخية أو البيئة عائقًا،

(34) Michele Nastasi, «A Gulf of Images: Photography and the Circulation of Spectacular Architecture,» in: Molotch & Ponzini.

(35) Lieto.

فمعنى أن تكون مدن الخليج ملائمة للاستثمار، هو أن تستطيع تنفيذ أنماط جديدة من التجميع على نحو سريع. ويمكن لما يتمخض من نتائج أن يصبح سابقة صالحة للتكرار، برعاية الخليج أحيانًا، أو برعاية جهات أجنبية ساهمت في تأسيس تلك النتائج أحيانًا أخرى. ويتيح لنا هذا التفكير تجاوز الاتجاهات التي ترى أن الغرب، أو الشمال، هو المصدر، وأن نتعلم كيف أن ما يحدث في الخليج ينتقل إلى خارجه.

تعني ظاهرة حلبة الاختبار هذه أيضًا أن الخليج يستطيع إعطاء الدروس عن الآثار السلبية للتمدين، في الخليج، وفي الخارج أيضًا. ونستطيع معرفة ما الذي يجري عندما تتعثر المشروعات، وحينما تساعد المقترحات، أو لا تساعد، في تصحيح المسار. كما نستطيع أيضًا معرفة ما الذي يجري، عندما تُنفّذ المشروعات بمعزل عن الرقابة الشعبية أو الانضباط التقليدي في الأسواق[36].

فعلى سبيل المثال، تشيّد النخب أحيانًا مباني تبقى فارغة بأغلبيتها، أو بكاملها، إلى درجة التسبّب في إفلاس المستثمر المشارك، أو على الأقل تورطه في إعادة جدولة المدفوعات، لتتوارى السلبيات خلف سيولة مالية هائلة تستر الأخطاء. ومع ذلك، يتم الاحتفاظ بالمشاريع التي ترزح تحت عجز شديد في السيولة النقدية (يُعرف هذا الأمر أحيانًا بـ «رأس المال الصبور»)، في الوقت الذي تسير فيه الأنظمة التطويرية قُدُمًا نحو مشروعاتها التالية، ما قد يتسبّب في اكتساب معرفة أو تقنيات متراكمة من فشل المشروعات السابقة[37].

وحتى لو كانت المشروعات ذات عجز كبير على المدى القصير، فقد تتحوّل إلى مشروعات تعمل بكامل طاقتها، على نطاق أوسع، عابر للحدود الوطنية على المدى الطويل. ومثل مشغلي سلاسل المطاعم في الغرب الذين يخططون منذ البداية لتكرار التجربة، فإن التطلع إلى التكرار خاصية أصيلة قد تغيّر حساب مستوى الربح المفترض للتنفيذ الأول. ويمكن استخدام المنطق نفسه مع المستثمرين على الأقل، لتوضيح جدوى بناء مجمّعات على هذه الدرجة من الضخامة، وإن كانت مدنًا جديدة كليًا لا يُتوقع منها تحقيق أرباح على مدى سنوات عديدة.

أصبح إنشاء نظام ميناء دبي معلمًا بارزًا في العالم المديني، حيث أصبحت شركة «موانئ دبي العالمية» مشغّلًا عالميًا يتبوأ حاليًا المرتبة الثالثة عالميًا لإجمالي عدد الحاويات التي تعبر موانئها. وانطلاقًا من قاعدتها في دبي، تضم هذه الشركة 77 محطة بحرية وبرية في جميع أنحاء

(36) Charles Edward Lindblom, *The Intelligence of Democracy: Decision Making through Mutual Adjustment* (New York: Free Press, 1965).

(37) يجب أن نحذّر مجددًا من مغبة التبسيط: قد تحتمل المصالح المالية المباني الفارغة في مناطق أخرى من العالم، أو حتى التشييد في أسواق غير مواتية، عندما تعتقد أن هذه الأسواق ستنتعش في نهاية المطاف. وكما هو الحال في الخليج تقريبًا، يفضل كثير من أصحاب العقارات في مراكز مدن الولايات المتحدة عدم تأجير محلاتهم الفارغة، عوضًا عن توقيع عقود إيجار طويلة الأجل برسوم منخفضة، انظر:

Charles V. Bagli, «In a Thriving City, SoHo's Soaring Rents Keep Storefronts Empty» *The New York Times*, 23/8/2017, accessed on 14/4/2019, at: https://nyti.ms/2wxznev

العالم[38]. وتعتبر المرافق الجانبية، كالمستودعات والخدمات اللوجستية، أساسية لعمل الموانئ، إذ تشكّل مظهرًا من مظاهر كل ميناء في العالم. ووفقًا لسياسة دبي، تحثّ الموانئُ الجزيرة على تنظيم المناطق المعمورة أو إعادة تنظيمها في مناطق نائية، وتحثها على استخدام السكك الحديدية والطرق السريعة والنقل الجوي، مستثمرةً أدوات وأنظمة لوجستية متعددة الوسائط، ثم تتجاوز الابتكارات حدود الخليج، في ظل أجهزة وبرامج تتلاءم وتنسق في ما بينها عبر المواقع العالمية.

أما أبوظبي، فتسير قُدُمًا في تنفيذ مشروع مدينة مصدر «الخالية من الكربون»، كما وصفتها الباحثة الأميركية في علم أنثروبولوجيا الطاقة وتغيّر المناخ غوكشي غونال التي أمضت سنوات في العمل الميداني هناك[39]. وعلى الرغم من أن خطة المشروع مدفوعة باستثمارات قدرها 16 مليار دولار أميركي، وبطموحات صناعية واقتصادية أكثر راديكالية، فإن الإنجازات لم ترقَ إلى مستوى الطموح الكبير المتمثل بتطوير نمط تمدينيّ محايد مناخيًا[40]. صحيح أن الحرم الجامعي الفاره والمشهور الذي صممه نورمان فوستر يثير الإعجاب كيفما نظرت إليه، لكن آمال التقدم في مجال الطاقة الشمسية، والسيارات بلا سائق، وغير المُلوِّثة، وتقنيات التبريد التي تتمتع باكتفاء ذاتي، لم تكن في المستوى المطلوب.

وفي أثناء مراجعة ما جرى إنجازه من المشروع، قد يتبيّن أنه مشروع محكوم بشدّة بسيناريو تحقيق إنجاز تكنولوجي، من دون ربطه بالتحولات الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية التي كان من شأنها دعم اكتشافات أصيلة. وربما يصلح هذا درسًا عامًا مستمدًا من مشروعات التكنولوجيا في الخليج، فضعف الجانب الاجتماعي والسياسي يحد من فرص الاستفادة الفعّالة من التكنولوجيا.

تبدو مشروعات؛ مثل مدينة مصدر الإماراتية، أو مدينة الملك عبد الله الاقتصادية في السعودية، مغرية جدًا لبعض واضعي سياسات تطوير المدن في آسيا وأفريقيا؛ وهو ما وصفه بحث إثنوغرافي متميز لسارة موسر وزملائها[41]، إذ تشجّع البهرجة ورعاية الزيارات للمعالم السياحية والمواقع البارزة على تقليد مدن الخليج، حتى من قِبَل جهات تفتقر إلى الإمكانيات المالية اللازمة لتغطية الاستثمارات الضخمة المطلوبة. ومن الواضح أن النخبة في المناطق الأقل نموًا في العالم تسعى للاقتداء بأمجاد مدن الخليج، مهما بدت تلك الخطوة غير حكيمة. وبهذه الطريقة أيضًا، قد يؤثر التمدين الخليجي في أنماط التمدين في بقية العالم.

(38) Mina Akhavan, «Gateway: Revisiting Dubai as a Port City,» in: Molotch & Ponzini.

(39) Gokce Günel, «Exporting the Spaceship: The Connected Isolation of Masdar City,» in: Molotch & Ponzini.

(40) Tamsin Carlisle, «Masdar City Clips Another $2.5bn from Price Tag,» *The National*, 1/12/2010, accessed on 15/4/2019, at: https://bit.ly/2Dte8fJ

(41) Laurence Côté–Roy & Sarah Moser, (in press) «'Does Africa not deserve shiny new cities?' The power of seductive rhetoric around new cities in Africa,» *Urban Studies*, Ahead of print, pp. 1–17.

فضاءات الحلول الالتفافية

استقرت مدن الخليج الحالية ضمن أنماط لم يكن تصوّرها في الحسبان. وقبل أن يصبح «التعطيل» مصطلحًا شائعًا في الدوائر الغربية لصنع السياسات، كانت مدن الخليج تطبقه على نطاق واسع من دون ذِكره. وقد جرى ترتيب البيئات الصحراوية والعلاقات التجارية، وتدفقات الهجرة وأنماط الأحياء السكنية، وأُعيد ترتيبها؛ من خلال القرارات الفوقية، والفصل المكاني والتحولات المفاجئة، وجرى السعي باستمرار لجعل الأجزاء التي تبدو غير متناسقة، بل متنافرة إلى حد الإقصاء المتبادل أحيانًا، متماسكة ودائمة. وبرزت التحديات كما أن بعضها لا يزال قائمًا، ومع ذلك بقي الوضع تحت السيطرة، وقد أدّى توسع أسواق النفط عالميًا، جزئيًا فقط، دورًا في إنقاذ الأنظمة الخليجية من مناورات خطرة.

تشتهر مدن الخليج بتناقضاتها، وأبرزها التوتر بين بلوغ العالمية والولاء لبعض التقاليد العربية أو الإسلامية. وجاء الحل عبر ما نسميه «الحلول الالتفافية» التي تمكّن من تجاوز المحظورات القانونية والاجتماعية والثقافية المربكة أو «المتزمتة». ولكن ينبغي لنا أن ننظر إلى مثل هذه المراوغة الإبداعية بوصفها ضرورية حقًا[42]، ومألوفة في مختلف المجتمعات؛ أكان ذلك في الحياة اليومية أم في تاريخ الشعوب. وتبرز هنا الحلول الالتفافية بوضوح في استخدام الأراضي والقوانين والأعراف، كما يمكن ملاحظتها تقريبًا في جميع المجالات، بما فيها المجال الاجتماعي - النفسي الذي أطلق عليه أحد الباحثين اسم «أيديولوجيا التسويات اليومية»[43].

يُعتبر الفصل المكاني إحدى الدعائم الأساسية للحلول الالتفافية في استخدام الأراضي في المناطق المدينية. وكائنةً ما كانت دواعيه في أجزاء أخرى من العالم، فهو كثيرًا ما يكون إلزاميًا في الخليج، كما في حالة تخصيص بعض المناطق السكنية للمواطنين فحسب، أو لفئات معينة من العمال اليدويين. وتكون الحصيلة نوعًا من «التنظيم المديني بصفته نمط عيش»، وهو مختلف عما لاحظه تجريبيًا دارسو المدن، بل إنه مختلف أيضًا عن المدن الاستعمارية أو مدن ما بعد الاستعمار في الأميركتين أو آسيا أو أفريقيا؛ فبقدرتها على التكيّف والابتكار المتواصل، تشجّع أنظمة الخليج ما هو مبتكر عالميًا مرة أخرى.

غالبًا ما يجري أيضًا تهميش الدور الكبير الذي تؤديه الاستهلاكية في الكتابات التي تدرس أنماط التمدين، مع أنها تؤدي دورًا كبيرًا في تشكيل حالة التمدين الخليجي. فأولئك الذين لهم أسلاف عاشوا قبل عام 1925، في ما أصبح لاحقًا يُسمّى دولة الإمارات العربية المتحدة (وفقًا لقيود النسب

(42) انظر مثلًا:

Harold Garfinkel, *Studies in Ethnomethodology* (New Jersey: Prentice–Hall, 1967); Don H. Zimmerman, «The Practicalities of Rule Use,» in: Jack D. Douglas (ed.), *Understanding Everyday Life: Towards a Reconstruction of Sociological Knoweldge* (Chicago: Aldine, 1970), pp. 221–238.

(43) Boris Brorman Jensen, «Masdar City: A Critical Retrospection,» in: Steffen Wippel et al. (eds.), *Under Construction: Logics of Urbanism in the Gulf Region* (London: Ashgate, 2014), p. 49.

المدرجة في «دفتر العائلة»)، صاروا يُعدّون مواطنين يتشاركون الثروة بموجب هذا الحق. ومن هذا المبدأ الأساسي في «العقد الاجتماعي» القائم بين الحلقة الداخلية للمشيخة الحاكمة وبقية المواطنين، يأتي المال اللازم لهذا الشراء الكثيف للسلع، ولا سيما المنازل والسيارات (جميعها مكيّفة). ويأتي الزحف المديني المحموم بأغلبيته نتيجة هذين العنصرين المتلازمين، والذي تبرزه التضاريس المنبسطة. ويتطلّب تشييد البنية التحتية للاستهلاك وصيانتها عملًا مكثفًا ومتواصلًا وشاقًّا يؤديه أجانب، بدلًا من طبقة عاملة من السكان الأصليين، ويؤدي غياب الديمقراطية وارتفاع مستويات الاستهلاك إلى شكل بديل من الاستقرار السياسي والاجتماعي بين المستفيدين.

يمكن القول أيضًا إن الاستهلاك يتضمّن، بأشكال مختلفة تاريخيًا، استيراد مؤسسات ثقافية متميزة؛ كمتحف اللوفر، وجامعة السوربون، ومتحف غوغنهايم، وأكثر من دزينة من الجامعات الغربية المرموقة، بما في ذلك جامعة نيويورك، إضافة إلى الفنادق العالمية. فهذه المؤسسات جزء من الحلول الالتفافية التي تسمح بالتحديث، والعولمة، والممارسات المتساهلة في أمور الجنس والطعام والأموال والمشروبات الكحولية والعروض الفنية بين فئات معينة، وفي مناطق محددة.

ويُعد الفصل في مناطق جغرافية خاصة من أهم أدوات التنظيم، ليتحول العديد من المناطق إلى ما يشبه المناطق الحرة التي تعفي الشاحنين والتجار من الرسوم والضرائب الأخرى على البضائع، حيث يتاح للمستثنَيْن القيام بأنشطة مختلفة مثل البحث والتعليم على المستوى الغربي (ما يتيح درجة عالية من الحرية الأكاديمية)، وباختلاط اجتماعي سهل، ولا سيما بين الجنسين. كما تلبي مناطق الخدمات السياحية أذواقًا ومسرّات خاصة تؤدي في الواقع إلى نوع من «تقسيم أخلاقي»[44] مألوف تمامًا في الغرب، كأحياء الأضواء الحمراء التي تعرف بمناطق البغاء. وبالمثل، يوجد في الخليج نمط مكاني معين يعكس محاولة التوفيق بين أهداف متناقضة.

وتتشارك دول الخليج في ما أسماه هيرتوغ[45] «البحث عن الأهمية»، حيث تستخدم النخب النفطية ثرواتها لشراء مستلزمات «المواطنة الصالحة» و«التقدمية» على المسرح الدولي. وتستقطب مشروعاتها الباهظة، المنفذة بمشاركة كثيفة من الشركاء الدوليين، جمهورًا أغلبه من الأجانب، بغض النظر عن المكان الذي يأتي منه، والذي من المؤكد أنه يرغب في الحصول على اعتراف دولي بمعزل عن الطبقة النفطية الثرية.

وقد كانت الحصيلة التراكمية لذلك، هي تكاثر المؤسسات النخبوية العالمية التي شكلت مجتمعات تدعمها أجهزة خاصة في الدولة، تمولها وتحميها أحيانًا من معارضة رجال الدين. وتُفصل لهذه المجتمعات طرق التمويل والحرية الجنسية وحرية اللباس والنظام الغذائي ومختلف الاحتياجات الأخرى، كما تقدّم لها هيئات محدّدة الرعاية والخدمة والدعم على نحو مستقل عن باقي أجهزة

(44) Fuccaro, *Histories of City and State*, p. 231.

(45) Steffen Hertog, «A Quest for Significance: Gulf Oil 'Monarchies' International 'Soft Power' Strategies and Their Local Urban Dimensions,» in: Molotch & Ponzini.

الدولة البيروقراطية. وقد تدير هذه الوكالات «مدنها» الخاصة (هي في الواقع أقرب إلى المقاطعات بحسب المصطلحات الغربية[46])، أو أشكالًا أخرى من «الجيوب» التي تعمل مستقلة عن كيانات مادية وتنظيمية أخرى.

وعلى الرغم من أن لغة الإستراتيجيات التمدينية الخليجية وأفكارها مستعارة من المجتمع المدني العالمي أو من نماذج حوكمة من الخارج، فإنها ترتكز عمليًا على الاقتصاد السياسي المحلي لأنظمة الخليج ولصيقة جدًا بأوضاعه. وفي الواقع، كما رددنا مرارًا، إن ديناميات التمدين الخليجي تشكل تحديًا كبيرًا لهذه الأنماط السائدة. ومرة أخرى، يُبرِز تنامي الأدلة المعاصرة على أن نموذج المدينة الخليجية، أو ما يشبهها، أو ما يشبهها ويختلف عنها في ذات الوقت كالصين، العيوبَ التي تشوب النماذج التفسيرية الغربية بطريقة قد تصل إلى حد التعميم. كما يؤكد ضرورة فهم أنماط أخرى من التمدين واعتبارها مألوفة، بل عادية، فحيثما توجد «مشكلات»، تتوافر حلول التفافية، ومن ثم تستطيع، على الأقل، معالجتها.

مدّ أفق المدينة من منظار الخليج

تعزّز دراسة الخليج فهمنا لكيفية بناء مدن ومجتمعات حضرية معاصرة ومستدامة. ويقدّم التطرف والتميز في الخليج (المباني الشاهقة والتنافر السكاني والتعارض بين التقاليد وطموح العالمية)، دروسًا قابلة للتطبيق على كثير من الأماكن الأخرى. وتعلمنا المباني كيف يعمل الابتكار والاختراع والإبداع، جنبًا إلى جنب مع التقليد الأعمى والمعاناة والخسائر البيئية. ويوفّر السياق المديني التقييدي للخليج لمحة عن الأنظمة المعقدة للسلطة والشراكات والتعاقد من الباطن. وتصلح الهياكل المادية هنا، كما في أماكن أخرى (الهدية الثمينة لعلم الآثار) لأن تكون بقايا أدلة. وتتعارض ظروف الخليج مع ما يفترض أنه الأسس الاجتماعية والثقافية للتطوّر المتقدّم.

وتكمن إحدى النتائج العملية لذلك في التعقيد الذي يواجه النية في «تنويع الاقتصاد» الذي هو الموضوع الأثير لدى حكام الخليج. أما السبب في ذلك، في رأينا، فيعود إلى تعارض الجيوب ومساحات الاستثناء في المدن، كما نستمرّ في الاعتقاد، مع الإمكانات التي قد يوفرها نمط التمدين الخليجي، لأنَّ تلك الجيوب لا تعزّز أوجه التكامل النشط للمدينة. أما الإنجاز الراهن الذي قد يمتلك ساقين تحملانه إلى المستقبل وإلى الفضاء، فيتوقف على التصميم والجرأة المستمدّين من العيش في البيئة المحلية، والحاجة إلى الثقة بالنفس والتسامح[47]، فصناعة المعرفة قد نشأت أصلًا من خلال

(46) إن الأسماء التي تعرف بها هذه «المدن» مثل المدينة الاقتصادية، والمدينة التعليمية، ومدينة الإنترنت، لا تشي بالضرورة بما يدور داخلها. فمدينة دبي للإنترنت مثلًا، تضم شركات عديدة لا تعمل في مجال الإنترنت، انظر:

Keshavarzian & Hazbun, p. 274.

ولمناقشة مستفيضة بشأن هذه المسألة، انظر:

Keller Easterling, *Extrastatecraft: The Power of Infrastructure Space* (New York: Verso Books, 2014).

(47) Richard Florida, *The Rise of the Creative Class: And How It's Transforming Work, Leisure, and Everyday Life* (New York: Basic Books, 2002).

مدخلات غير متوقعة ومخرجات غير متوقعة أيضًا، وغير مقصودة غالبًا. إن غياب التسامح والانفتاح يؤدي إلى تنظيم المدينة الخليجية بصفتها أرخبيلًا مؤلفًا من الأحياء الخاصة، ولكن إذا كان هذا الأمر قد يساعد في تنفيذ مشروعات عملاقة فردية فإنه لا يبشّر بالتعاون والتضافر[48].

ويبقى الشعور بالمؤقت لدى أغلبية الناس في الخليج غير مفيد هو الآخر، فهو يضعف حب المعرفة، ولا سيما بين الجماعات والمهن والمؤسسات. كما يتشارك الوافدون الأندية والمطاعم وملاعب الغولف ومراكز التسوق والمنتجعات البحرية ومدارس الأطفال، وتوفر مدن الخليج أيضًا ملاذًا للمهنيين القادمين من مناطق أخرى في الشرق الأوسط، بما في ذلك مناطق يفتقرون فيها إلى فرص تتيح لهم التطور المهني والعيش باستقرار وأمان. ويتخالط الوافدون من أوروبا وأميركا الشمالية في ما بينهم، وتنعم جالياتها بغنى خاص، نظرًا إلى تنوّعها الداخلي. ويمكن تسمية تلك الجاليات بـ «المجتمعات التكافلية»، لأنها تشكّل موردًا بالتأكيد، ولكنه مورد عارض ومؤقت، إذ لا يوجد ما يكفي من الدعم أو التعبئة من رأس المال الثقافي والاجتماعي الثابت، لأن المكان هش، وغير متماسك.

ولا يفي استيراد الأشياء «جاهزة» بالغرض، أكانت تكنولوجيا أو قوى عاملة أو تصميم مبنى. واعتمادًا على دروس البيئة العمرانية، نعلم أن الرموز تستمد قوتها من النسخة الأصلية الأولى ثم تفقدها بعد ذلك، بحكم تعريفها، وبصفتها استنساخًا. فمعبد البارثينون المتربع على قمة جبل الأكروبولس اليوناني ليس هو النسخة التي تكرّرت في مدينة ناشفيل بولاية تينيسي الأميركية، كما أن نقل جسر لندن إلى مدينة ليك هافاسو سيتي في ولاية أريزونا الأميركية حماقة لا معنى لها. وللمفارقة، فإن النسختين المقلدتين لبرج إيفل، وهو أكثر نصب تذكاري يقصده الزائرون على وجه الأرض، لم تُشكّلا معلمًا فارقًا في مدينة باريس في ولاية تكساس الأميركية أو في فندق باريس في لاس فيغاس. إذ لا يحقّق الحصول على امتياز في تقليد المنتجات، أو في التجارة، العائد الأصلي نفسه. يمتلك الخليج «كل شيء»، من كارتييه إلى ستاربكس، لكنه لا يملك ما يعادل النسخة الأصلية.

لم يقدم نمط التمدين الخليجي أي سابقة من السوابق المهمة في مجال الابتكار الذاتي حتى في مجالات التكنولوجيا التي لا تعتبر قضايا الرقابة والإقصاء الاجتماعي عائقًا بارزًا فيها. صحيح أن مدينة «مصدر» تسجل براءات اختراع عدة كل عام[49]، لكن الجامعات الأميركية المعروفة تتقدم بطلبات تسجيل المئات منها سنويًا. ويندرج تحت العلامة التجارية «مصدر» تشييد مبانٍ سكنية ومرافق تسوّق ونموذج أولي أنيق لمنزل عائلي متطور بيئيًا (إيكو فيلا)، يعتبرها النقاد مجرّد «غسيل أخضر» Greenwashing. وقد يكون الابتكار الحقيقي على الطريق، لكن في الوقت نفسه ما نزال لا نمتلك في الواقع سوى وجه آخر للقدرة على بناء العقارات وتسويقها.

(48) Edward Malecki, «Creating and Sustaining Competitiveness: Local Knowledge and Economic Geography,» in: John R. Bryson et al. (eds.), *Knowledge, Space, Economy* (London: Routledge, 2000), pp. 103–119.

(49) آلاء عبد الغني، «يقوم بدور بارز في النهوض بالابتكار: 'مصدر' يسجل براءات اختراع ويتقدم بأكثر من 42 طلبًا جديدًا»، **الخليج الاقتصادي**، 2014/12/21، شوهد في 2019/4/15، في: https://bit.ly/2GvCaHw

إن كثيرًا من المهنيين في مدن الخليج عمال مأجورون، ولا تربطهم علاقة بأي روح محلية، ويتقاضون أجرًا على الاستشارات وتنفيذ المشروعات، وهم مضطرون إلى تنفيذها بطريقة غير أصيلة. ومن جانبها، لا تعمّم الإدارة العامة عادة المعلومات المعقدة والدروس المستفادة على الأماكن والمشروعات المماثلة. ويجري تفريغ نصوص السياسات المبسطة والمصطلحات الشائعة؛ «مستوى عالمي»، و«مستدام»، و«ذكي»، و«مذهل»، من معناها. وتتنافس مدن الخليج في ما بينها بشأن هذه «الادعاءات»، بيد أنها، كما نظن، لا تشارك سوى في تبادل محدود للدروس.

وتبقى السرعة هي الجوهر، وتحقيقها في حد ذاته مصدر اعتزاز. وعلى الرغم من إنجاز الكثير من الأعمال[50]، ليس هناك ما يحثّ على التفكير في مشكلات المبالغة في البناء أو تعارضه مع الاستخدامات الحالية أو المشروعات الأخرى التي تُنفذ في الوقت نفسه. فوتيرة المشروعات تسبق القدرة المؤسسية على إدارتها[51]، كما لا تجد المعرفة متسعًا من الوقت كي تترسخ، فضلًا عن تكوين ثقافة تخطيط محلية متجذرة في المشاركة في الحياة المدنية، ومن دون وجود مشاركة سياسية، أو تبادل المعارف بين المقيمين. فكل ابتكار، مهما بلغت جرأته، يرتكز على طبقات سابقة، معقّدة وملائمة تمامًا لظروفها، بما في ذلك التجارب الجيدة والسيئة السابقة. وسواء أكان الابتكار مبنى أو لوحة أو مصيدة فئران، فإن الخلفية الخفية وحدها توفّر التماسك المنتج.

يعاني الخليج نوعًا من العجز المستعصي؛ نقصًا في العناصر التراكمية وهي، للمفارقة، الشرط الذي يهيئ شروط الابتكار. ولأن الجهات الفاعلة في الخليج تعتمد دائمًا على شيء سابق، وعادةً ما يكون من مكان آخر، فإنها تبقى متأخرة، ولو قليلًا. ومن ثم، ليست هذه المناطق «حبيسة الماضي»، كما تصورها النظرة النمطية الفجة، بل على العكس تمامًا. إنها عالقة أكثر في الحاضر؛ شبه منغلقة ضمنه. وليس كل ما في الحاضر جميلًا.

المراجع References

Abu–Lughod, Janet L. «The Islamic City–Historic Myth, Islamic Essence, and Contemporary Relevance.» *International Journal of Middle East Studies.* vol. 19, no. 2 (May 1987).

Al Fahim, Mohammed. *From Rags to Riches: A Story of Abu Dhabi.* Abu Dhabi: Makarem 1998.

(50) للاطلاع على ملخص حكومي يفخر بالإنجازات، انظر ديوان ولي العهد لعام 2011:

Crown Prince Court, *United Arab Emirates: 40 Years of Progress Retrospective Analysis of Key Indicators* (Abu Dhabi: Mimeo, 2011), accessed on 15/4/2019, at: https://bit.ly/2jBku1w

(51) للاطلاع على وصف ثاقب بشأن عدم استرشاد جميع المشروعات العملاقة في أبوظبي في العشرية الأولى من هذا القرن بخطة شاملة لتنظيم المدينة أو بقوانين استخدام الأراضي، انظر:

Kais Samarrai, «The Evolution of Abu Dhabi's City Urbanization and the Sustainability Challenge,» in: Mohammad Al–Asad & Rahul Mehrotra (eds.), *Shaping Cities: Emerging Models of Planning Practice* (Berlin: Hatje Cantz, 2016), pp. 98–118.

Al–Asad, Mohammad & Rahul Mehrotra (eds.). *Shaping Cities: Emerging Models of Planning Practice.* Berlin: Hatje Cantz, 2016.

Alonso, William. *Location and Land Use: Toward a General Theory of Land Rent.* Massachusetts: Harvard University Press, 1964.

Al–Suwaidi, Jamal S. (ed.). *Iran and the Gulf: A Search for Stability*. Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996.

Beauregard, Robert A. «City of Superlatives,» *City & Community.* vol 2, no. 3 (September 2003).

Berry, Brian J. L. & Allen Pred. *Central Place Studies: A Bibliography of Theory and Applications.* Philadelphia: Regional Science Research Institute, 1961.

Braudel, Fernand. *The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II.* Berkeley, CA: University of California Press, 1995 [1949 French edition].

Bryson, John R. et al. (eds.). *Knowledge, Space, Economy.* London: Routledge, 2000.

Castells, Manuel. *The Information Age: Economy, Society, and Culture: The Rise of the Network Society*. vol. 1. Oxford: Blackwell, 1996.

Cohen, Mordechai Z. & Adele Berlin (eds.). *Interpreting Scriptures in Judaism, Christianity and Islam: Overlapping Inquiries.* Cambridge: Cambridge University Press, 2016.

Cook, M. A. (ed.). *Studies in the Economic History of Middle East*. London: Oxford University Press, 1970.

Côté–Roy, Laurence & Sarah Moser. (in press). «'Does Africa not deserve shiny new cities?' The power of seductive rhetoric around new cities in Africa.» *Urban Studies*. Ahead of print.

Court, Crown Prince. *United Arab Emirates: 40 Years of Progress Retrospective Analysis of Key Indicators.* Abu Dhabi: Mimeo, 2011. at: https://bit.ly/2jBku1w

Douglas, D. (ed.). *Understanding Everyday Life: Towards a Reconstruction of Sociological Knoweldge.* Chicago: Aldine, 1970.

Easterling, Keller. *Extrastatecraft: The Power of Infrastructure Space.* New York: Verso Books, 2014.

Florida, Richard. *The Rise of the Creative Class: And How It's Transforming Work, Leisure, and Everyday Life.* New York: Basic Books, 2002.

Fuccaro, Nelida. «Visions of the City: Urban Studies on the Gulf.» *Middle East Studies Association*. vol. 35, no. 2 (Winter 2001).

Fuccaro, Nelida. *Histories of City and State in the Persian Gulf: Manama since 1800.* Cambridge: Cambridge University Press, 2009.

Garfinkel, Harold. *Studies in Ethnomethodology.* New Jersey: Prentice–Hall, 1967.

Hannerz, Ulf. *Transnational Connections: Culture, People, Places.* London; New York: Routledge, 1996.

Jacobs, Jane. *The Economy of Cities.* New York: Vintage Books, 1969.

Kanna, Ahmed. *Dubai: The City as Corporation.* Minneapolis: University of Minnesota Press, 2011.

Katodrytis, George & Sharmeen Syed (eds.). *Gulf Cities as Interfaces.* Cambridge: Gulf Research Center, 2016.

Keshavarzian, Arang & Waleed Hazbun. «Re–Mapping Transnational Connections in the Middle East.» *Geopolitics*. vol. 15, no. 2 (May 2010).

Lindblom, Charles Edward. *The Intelligence of Democracy: Decision Making through Mutual Adjustment.* New York: Free Press, 1965.

Logan, John & Harvey Molotch. *Urban Fortunes: The Political Economy of Place.* Berkeley: University of California Press, 1987.

Molotch, Harvey & Davide Ponzini (eds.). *The New Arab Urban: Gulf Cities of Wealth, Ambition, and Distress.* New York: New York University Press, 2019.

O'Brien, John. *Keeping It Halal: The Everyday Lives of Muslim American Teenage Boys.* New Jersey; Oxford: Princeton University Press, 2017.

Piore, Michael J. & Charles F. Sabel. *The Second Industrial Divide: Possibilities for Prosperity.* New York: Basic Books, 1984.

Ponzini, Davide. «Large Scale Development Projects and Star Architecture in the Absence of Democratic Politics: The Case of Abu Dhabi, UAE.» *Cities.* vol. 28, no. 3 (June 2011).

Putnam, Robert D., Robert Leonardi & Raffaella Y. Nanetti. *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy.* New Jersey: Princeton University Press, 1994.

Said, Edward. *Orientalism.* New York: Pantheon, 1978.

Saxenian, AnnaLee. *Regional Advantage: Culture and Competition in Silicon Valley and Route 128.* Massachusetts: Harvard University Press, 1996.

Sick, Gary G. & Lawrence G. Potter (eds.). *The Persian Gulf at the Millennium: Essays in Politics, Economy, Security and Religion.* New York: St. Martin's Press, 1997.

Stierli, Martino. *Las Vegas in the Rearview Mirror: The City in Theory, Photography and Film.* Los Angeles: Getty Research Institute, 2013.

Thiollet, Hélène & Leïla Vignal. «Transnationalising the Arabian Peninsula: Local, Regional and Global Dynamics.» *Arabian Humanities.* no. 7 (2016).

Venturi, Robert, Denise Scott Brown & Steven Izenour. *Learning from Las Vegas*. Massachusetts: MIT Press, 1972.

Wippel, Steffen et al. (eds.). *Under Construction: Logics of Urbanism in the Gulf Region.* London: Ashgate, 2014.

لؤي علي | Luai Ali*

مدخل إلى فهم الصراع الاجتماعي في الكويت من خلال التصويت على القوانين الاقتصادية في مجلس الأمة الكويتي (2006–2012)

A Primer to Social Conflict in Kuwait: Voting on Economic Legislation in the Kuwaiti National Assembly 2006–2012

ملخص: تسعى الدراسة إلى تفكيك الصراع الاجتماعي في الكويت استنادًا إلى التصويت على القوانين الاقتصادية في مجلس الأمة الكويتي. تنطلق الدراسة من نقد لنظرية الدولة الريعية والنظريات التي تفسّر دور البرلمانات في الدول السلطوية ذات الريع المرتفع. تجد الدراسة أن التصويت على القوانين الاقتصادية في دولة ذات ريع نفطي مرتفع، مثل الكويت، يعتمد في المقام الأول على نوع المنافع التي تم توظيفها لاحتواء المجموعات الاجتماعية المختلفة. وبذلك تقدّم الدراسة قراءة أعمق وأكثر تنوعًا للصراعات الاجتماعية في الدول الريعية، تتعدى الصور الاختزالية التي تفترض انتفاء أي صراع طبقي أو اجتماعي في هذه الدول، أو تختزلها في الصراع على الريع.

كلمات مفتاحية: الدولة الريعية، مجلس الأمة الكويتي، البرلمانات في الدول السلطوية، القوانين الاقتصادية.

Abstract: This study unpacks social conflict in Kuwait using voting on economic legislation in the national assembly as an example. The paper is premised on a critique of rentier state theory and theories that explain the role of parliaments in authoritarian regimes with high rents. The study finds that voting on economic legislation in a country with high oil rents such as Kuwait depends primarily on the type of goods that the regime uses in order to co–opt the various social groups. Consequently, a deeper reading of social conflict in rentier states is presented, transcending the reductionist view that assumes an absence of any class or social conflict in these countries or reduces them to a simple struggle over rent.

Keywords: Rentier States, Kuwaiti National Assembly, Parliaments in Authoritarian States, Economic Legislation.

* أستاذ مساعد في برنامج العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، معهد الدوحة للدراسات العليا.
Assistant Professor in The Politics and International Relations Program at the Doha Institute.

مقدمة

منذ أن استحدث الاقتصادي الإيراني، حسين مهدوي، مصطلح الدولة الريعية لوصف دول الخليج، ثم طوّر الاقتصادي المصري، حازم الببلاوي، المصطلح ليصبح نظرية متكاملة تصف خصائص اقتصادات دول الخليج الريعية، بات إطار الدولة الريعية هو الإطار النظري المهيمن عند تحليل السياسة والمجتمع والاقتصاد في الخليج العربي. وقد نتج من ذلك كثير من الدراسات والتحليلات التي اتسمت بطابع اختزالي، وبحتمية اقتصادية لم تترك لتحليل أي حراك اجتماعي أو سياسي في الخليج مساحة للحركة، إلا في إطار هذه النظرية. ولعل أبرز نتائج الاعتماد المفرط على هذه النظرية افتراض عدم وجود أي حراك أو انقسام مجتمعي ذي طابع اقتصادي في الخليج العربي، وحتى عند الحديث عن أي انقسام أو شرخ مجتمعي في الخليج، فإنها تُعزى عادة إلى اختلافات مذهبية أو ثقافوية.

سنحاجّ في هذه الدراسة بأن هذه النظرة التبسيطية ليست كافية لفهم تشابك البنى الاجتماعية والسياسية في الخليج، مستدلين على ذلك من خلال فهم أنماط التصويت في مجلس الأمة الكويتي، وهي أنماط، كما ستبين هذه الدراسة، لا يمكن اختزالها بآلية لتوزيع الريع؛ إذ إنها انعكاس لتفاعلات وصراعات اجتماعية أشد تعقيدًا.

وللإجابة عن هذه التساؤلات، نعالج في هذه الدراسة جانبين نظريين رئيسين من جوانب مجلس الأمة الكويتي، بالاستفادة من نظريات المجالس التشريعية والمؤسسات في الدولة السلطوية ونظريات الدولة الريعية. ثم نحاول بناء نظرية عامة حول البرلمانات والمجالس التشريعية في الدول الملكية الريعية (الدول ذات الريع النفطي المرتفع). وبعد ذلك نختبر مدى اتساق نموذج مجلس الأمة الكويتي مع النظرية التي كوّناها، مستخدمين منهجية تعتمد على خليط من الأدوات الكيفية التي تتمثل في منهجية تتبع المسار Process Tracing، والكمية التي تتمثل في التحليل الهندسي للتصويت التشريعي Geometric Analysis of Legislative Voting باستخدام برنامج تحليل الأصوات البرلمانية Optimal Classification for Roll Call Votes، منتهين إلى خلاصة عن نتائج البحث، وعن آفاقه المستقبلية، من حيث توسيع الحيز الزماني للمشروع، ودراسة جوانب أخرى متعلقة بالتصويت في مجلس الأمة[1].

تصل الدراسة إلى نتيجة مفادها أن فهم طبيعة التصويت على القوانين الاقتصادية في الكويت يعتمد اعتمادًا كبيرًا على فهم دور السلطة الكويتية في استخدام أنواع مختلفة من المنافع Goods، بوصفها أدوات لاحتواء المجموعات الاجتماعية المختلفة والمتمايزة في الكويت؛ إذ إن التمايز بين المجموعات الاجتماعية المنضوية تحت التحالف الاجتماعي الواسع للنظام فرض عليه

(1) يهتم هذا المشروع البحثي بمعالجة الديناميات التي تؤثر في التصويت على القوانين في مجلس الأمة الكويتي، وتأثير ذلك في علاقة المكونات الاجتماعية الأساسية في الكويت (القبائل والحضر والشيعة)، في ما بينها، وتفاعلها مع السلطة في الكويت. ومن المزمع إصدار كتاب كامل في العام المقبل يغطي هذه الديناميات، منذ تأسيس مجلس الأمة في عام 1963 إلى المجلس الحالي الذي انتُخب في عام 2016.

استخدام مزيج من توزيع الريع (ما نسميه هنا المنافع العامة (Public Goods والتنازلات الاقتصادية/ السياساتية الطويلة الأمد (ما نسميه هنا المنافع الخاصة (Private Goods كإستراتيجية. ويعتمد اختيار استخدام أي من هذه الأدوات على المجموعة الاجتماعية/ السياسية المعنية بالاحتواء أو الاستقطاب، فالخلفية الاقتصادية لكل مجموعة تحتّم استخدام نوع مختلف من المنافع، وهذا يؤثر، بدوره، في كيفية تصويت النواب في مجلس الأمة الكويتي على القضايا الاقتصادية؛ إذ نجد، على سبيل المثال، أن المجموعات لا تختلف في التصويت على توزيع المنافع العامة، بينما تختلف في التصويت على السياسات الاقتصادية الطويلة الأمد التي تتعلق بآثار توزيع المنافع الخاصة.

وتعود أهمية الدراسة إلى نقاط ثلاث: أولاها أنها تبحث في مسائل نظرية مهمة، مثل دور المجالس التشريعية في الدولة السلطوية، وفي منهجيات دراستها، على الرغم من تركيزها على حالة الكويت. وثانيتها أنها تناقش النظريات التي بحثت في المجالس التشريعية في الدول الملكية، وتنتقد تأثر عدد من الدراسات بنظرة يطغى عليها شكل من أشكال الحتمية الاقتصادية التي تأثرت، بدورها، بدراسات قديمة وتبسيطية، بالغت في دور الدولة الريعية. وتشدد الدراسة على أهمية الأخذ في الاعتبار التحالفات والصراعات المحلية؛ حتى في سياق دول ريعية نفطية مثل الكويت. والنقطة الثالثة أن الدراسة تستخدم بيانات جديدة متعلقة بالتصويت في مجلس الأمة، لم تُستخدم من قبل، أو لم توظَّف سابقًا؛ لتقترح مدخلًا نظريًا أوليًا يساعد في تفسير الديناميات الاجتماعية المؤثرة في تشكيل مجلس الأمة، ومن ثم نحاول، من خلال قراءة هذه الديناميات، فهم التأزم المستمر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، والتحديات التي يواجهها النموذج التنموي في الكويت.

أولًا: الأدبيات السابقة

1. هل تساعد نظريات المجالس التشريعية والمؤسسات في الأنظمة السلطوية في فهم مجلس الأمة الكويتي؟

لا يمكن فهم دينامية الصراع الاجتماعي في الكويت، والتصويت على القوانين الاقتصادية في مجلس الأمة، من دون العودة، أولًا، إلى نظريات المؤسسات والبرلمانات في الدول السلطوية، وتقييم مدى قدرتها على تفسير هذه الدينامية وتفكيكها؛ وبناء على ذلك، سنشتبك مع أهم هذه النظريات، ونسردها في هذا الجزء. للتبسيط لا الحصر، تصل الدراسات حول الموضوع إلى نتيجة، مفادها أنه يمكن، من الناحية الوظيفية، تقسيم النظريات حول دور هذه المؤسسات إلى أربعة أنواع

من نظريات الاحتواء، هي: نظريات الإنذار Signaling[2]، ونظريات اقتسام السلطة Power[3] Sharing، ونظريات توزيع الريع Rent Distribution[4]، ونظريات التنازلات السياساتية Policy[5] .Concessions

إلا أن ما عاب معظم هذه النظريات هو اعتمادها على أسلوب تحليل ينظر إلى الوظيفة الكلية Macro Function لهذه المؤسسات على حساب الوظيفة الجزئية Micro Function. ولعل أبرز نتيجة لذلك هو أن معظم الدراسات المبكرة ركزت على البرلمانات (مثالًا على هذه المؤسسات) في الدول السلطوية، وتجاهلت النشاطات التشريعية في هذه البرلمانات، وقد يعود ذلك إلى شحّ المعلومات المتوافرة عن النشاطات البرلمانية؛ نظرًا إلى الطبيعة المغلقة لهذه الأنظمة. فعلى سبيل المثال، اعتمدت غالبية هذه الدراسات على أسلوب تحليل كمي، يعتمد على نموج انحدار Regression Model، تكون فيه العينة معظم الدول الاستبدادية في العالم Cross National Sample، ويُقاس أثر البرلمانات في ديمومة الدولة عن طريق ترميزها بـ (0) أو (1)، من دون النظر إلى تركيبة البرلمانات، أو حتى إلى محتوى نشاطها التشريعي.

وأدى ذلك إلى التغاضي عن أسئلة مهمة متعلقة بكيفية تأثير البرلمانات في ديمومة الأنظمة السلطوية، والمجريات السياسية والاقتصادية فيها، فلا يكفي، على سبيل المثال، أن نثبت العلاقة بين وجود البرلمانات في الأنظمة السلطوية وديمومتها كميًا؛ لأن ذلك لا يتطرق بوضوح إلى الآليات البرلمانية التي تطيل أمد هذه الأنظمة. إضافة إلى أن الدراسات الآنف ذكرها لا تحاول فتح الصندوق الأسود للنشاطات التشريعية في برلمانات الدول السلطوية، ويؤدي ذلك إلى تجاهل الديناميات الداخلية لهذه البرلمانات، من حيث التصويت على القوانين، والتكتلات السياسية والاجتماعية التي قد تنشأ، وحتى مواقف النواب حيال الحكومة والنظام، وتأثير ذلك في ديمومة الأنظمة السلطوية، إضافة إلى تأثيره في المخرجات السياسية والاقتصادية في هذه الأنظمة.

(2) نظريات الإنذار، أو التشوير، عادة ما توضح كيفية توظيف المؤسسات شبه الديمقراطية في الدول السلطوية؛ لإرسال نوع من الإنذار حول قوة النظام، أو للإشارة إلى أطراف يمكن، ويجب، أن تُحتوى ضمن النظام السلطوي. راجع على سبيل المثال:

Barbara Geddes, «Why Parties and Elections in Authoritarian Regimes?» Paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, Washington, DC, 2005; Edmund Malesky & Paul Schuler, «Star Search: Do Elections Help Nondemocratic Regimes Identify New Leaders?» *Journal of East Asian Studies*, vol. 13, no. 1 (2013), pp. 35–68.

(3) Carles Boix & Milan Svolik, «The Foundations of Limited Authoritarian Government: Institutions and Power–Sharing in Dictatorships,» *SSRN Electronic Journal* (2011).

(4) Joseph Wright, «Do Authoritarian Institutions Constrain? How Legislatures Affect Economic Growth and Investment,» *American Journal of Political Science*, vol. 52, no. 2 (2008), pp. 322–43; Lisa Blaydes, «Authoritarian Elections and Elite Management: Theory and Evidence from Egypt,» Paper presented at the Princeton University Conference on Dictatorships, Princeton, April 2008; Ellen Lust–Okar, «Reinforcing Informal Institutions through Authoritarian Elections: Insights from Jordan,» *Middle East Law and Governance*, vol. 1, no. 1 (2009), pp. 3–37.

(5) Jennifer Gandhi, *Political Institutions under Dictatorship* (Cambridge: Cambridge University Press, 2008).

وقد حاولت الموجة اللاحقة من الدراسات عن البرلمانات في الدول السلطوية تصحيح هذه الإشكالات، بالتركيز على التعمق في بلد محدد؛ إذ إن هذه المقاربة تساعد في تحليل المعلومات عن النشاطات التشريعية وتجميعها بطريقة أسهل. وقد تمكّنت الدراسات المذكورة من الوصول إلى نتائج مهمة تجاوزت النقاش الكلاسيكي، ودفعت بتحليلاتٍ أدق ساعدت في فهم أعقد للممارسات البرلمانية، حتى في سياق أنظمة الحزب الواحد، مثل الحالتين الفيتنامية والصِّينية[6]. وعلى الرغم من أهمية هذا الاتجاه، فإن غالبية بحوثه تركز على دراسة البرلمانات في أنظمة الحزب الواحد، وفي الحالات القليلة التي جرى التطرق فيها إلى البرلمانات في الأنظمة الملكية، حُجّمت إلى أدوات لتوزيع الريع فحسب، حتى في أوضاع دول لا تعتمد على الريع النفطي مثل الأردن[7].

2. البرلمانات في الأنظمة الملكية: فهم دور الريع من الحتمية السببية إلى الشرطية السببية

لقد اختزلت غالبية الدراسات التي درست النظم السياسية الملكية، البرلمانات في أدوات لتوزيع الريع الذي توفره الموارد الطبيعية، مستنتجةً أنّ المجالس التشريعية ليست إلا مؤسسات لاحتواء المعارضة والمجموعات الاجتماعية المؤثرة[8]، لتصبح بذلك منصة للتنافس على كسب الريع Rent–seeking بين النواب. ومن الملحوظ أن هذا النسق من التحليل يتكرر في دراسات أخرى، مثل دراسة غاندي، مع فارق أن دراستها تحدد عاملًا آخر، إضافة إلى الدخل الريعي، وهو مؤسسة العائلة السلالية The Dynastic Family Institution، فتقوم حجتها على أن هذين العاملين يؤديان إلى عدم حاجة الأنظمة الملكية إلى أي مؤسسة إضافية، مثل البرلمانات التشريعية التي إن وجدت تكون ضعيفة، ومتمركزة حول توزيع الريع على أعضائها[9].

لعل الإشكال الأبرز في هذه الحجج هو الحتمية البنيوية المتأصلة فيها؛ إذ تحدّ من نطاق الخيارات المتاحة للأنظمة الملكية في هيكلة اقتصادها. وحتى في الدراسات التي لا تقع في هذا الفخ، مثل دراسة لوست أوكار التي ناقشت حالة الأردن، تعاد، إلى حد بعيد، الحجج نفسها؛ إذ إن الكاتبة ترى أن «القصر» أو «الملك» يسعى عادة لأن يكون أسمى من النزاع السياسي؛ ليؤدي دور الوسيط بين المجموعات التي يتنافس بعضها مع بعض؛ للحصول على الريع، أو لتوسيع شبكاتها الزبائنية[10].

(6) D. Gueorguiev & S. Oliver, «Embedded Delegates: Participation in Authoritarian Legislatures: Evidence from the Municipality of Shenzhen,» Paper Presented at MPSA Annual Meeting, Chicago, 2012; Edmund Malesky & Paul Schuler, «Nodding or Needling: Analyzing Delegate Responsiveness in an Authoritarian Parliament,» *American Political Science Review*, vol. 104, no. 3 (2010), pp. 482–502; Rory Truex, *Making Autocracy Work: Representation and Responsiveness in Modern China* (Cambridge: Cambridge University Press., 2016).

(7) Lust–Okar, pp. 3–37.

(8) Wright, pp. 43–322.

(9) Gandhi.

(10) Lust–Okar.

والأردن يفتقر إلى كثير من المقوّمات التي تجعله دولةً ريعية، غير أن لوست أوكار تتأثر بالاتجاه البنيوي المهيمن، وتستنتج وجود فرص ضئيلة جدًا لدى البرلمانات الملكية؛ لتمرير سياسات جوهرية طويلة الأمد، أو حتى مراقبة جدية لنشاطات السلطة التنفيذية[11].

تبرز في الحجج السابقة عدة إشكالات، أولها اعتمادها اعتمادًا كبيرًا على استنتاجات نظريات الدولة الريعية المبكرة التي تختزل دور الدول الريعية في وظيفتها التوزيعية والرعائية، متجاهلةً دورها في التفاعل مع البنى الاجتماعية، وإعادة تشكيلها، وهيكلة الاقتصاد[12]. وقد تجاوزت موجة ثانية من الدراسات التي عالجت الدولة الريعية هذا الإشكال، آخذةً في الاعتبار أن للدولة دورًا يتعدى وظيفة تخصيص الموارد، وأن ثمّة تفاعلًا مهمًا بين الدولة والبنى الاجتماعية والاقتصادية فيها. ولا بد، هنا، من العودة إلى نظريات الدولة الريعية بشيء من التفصيل؛ لفهم إشكالات تطبيق النظريات المبكرة للدولة الريعية، من دون حذر، في سياق فهم دور مجلس الأمة الكويتي، والتصويت على القوانين فيه.

حددت نظرية الببلاوي ثلاثة جوانب تميّز الدولة الريعية، هي: استقلالية الدولة عن المجتمع، وبنية أبوية يكون فيها الرئيس/ الملك مركز النظام، ووظيفة تخصيصية Allocative وليست توزيعية Distributive للدولة. ويعني الجانب الأول أن الدولة إذا ما خصصت الجزء الأدنى من دخل النفط للمجتمع، فإن لديها المقدرة على التصرف كما ترغب في باقي الدخل، ولن تحتاج إلى أن تلتفت إلى أي مصدر شرعي، أو قواعد دعم محلية، فالمجتمع يمكن ترويضه ودفعه بعيدًا عن أي مطلب تشاركي أو ديمقراطي، باستخدام ريع النفط[13]. ونتج من هذه النظرية عدة دراسات، أغلبها يصب في خلاصات متشابهة، وهي عدم وجود أي حاجة إلى صراع اجتماعي أو طبقي في الدول النفطية والريعية، واستحالة التحول الديمقراطي في هذه الدول، أو عسره.

نلاحظ، على سبيل المثال، أن الأمر حتى عندما يتعلق بدراسات جدية وجديدة نسبيًا، مثل دراسة مايكل روس التي يحاول فيها تطوير آليات سببية واضحة، تربط بين الريع النفطي وانعدام الديمقراطية، أو أي حراك شعبي، تُكرّر الحجج المتعلقة بالعلاقة بين المجتمع والدولة نفسها، بحيث يكون المجتمع رهينة للريع النفطي، وتنعدم إمكانية أي صراع أو تفاعل اجتماعي[14]. وعلى الرغم من ذلك، فقد تطورت نظرية الدولة الريعية لاحقًا، في إثر موجة جديدة من الدراسات، تضم متغيرات

(11) Ibid.

(12) Hazem Beblawi & Giacomo Luciani (eds.), *The Rentier State* (London: Routledge, 2016).

(13) Ibid;

وراجع نقاشًا واسعًا ومفصلًا في أهم نظريات الدولة الريعية وتطورها، في:

Matthew Gray, «A Theory of Late Rentierism in the Arab States of the Gulf,» *SSRN Electronic Journal* (2011).

(14) Michael L. Ross, «Does Oil Hinder Democracy?» *World Politics*, vol. 53, no. 3 (2001), pp. 61–325.

أخرى، وتتجاوز الاختزال والحتمية البنيوية التي عانتها النظرية الأصلية. ولعل أبرز ما يميز هذه الموجة هو[15]:

• تنوع المخرجات والأدوار السياسية والاقتصادية للريع النفطي، وخضوعها للشرطية السببية Conditional Causality.

• إدماج دور المؤسسات السياسية في تحليل الدولة الريعية.

• عدم تجاهل دور الضغوط الشعبية أو الفئوية، بذريعة افتراض استقلالية الدولة عن المجتمع.

ويوجز مايكل هيرب النقاش حول الدول الريعية بأن الدراسات التي تعتمد على الصيغة القديمة لم تعد تلقى رواجًا؛ لأنّ النقاش حول تأثير الريع في المخرجات السياسية والاقتصادية أصبح نقاشًا بين المدارس التي تتبنى الشرطية السببية المبسطة Simple Conditional Causality، والشرطية السببية المركبةComplex Conditional Causality [16]. ففي الحالة الأولى، تكفي الدراسات إضافة متغير واحد، يتفاعل مع الريع تفاعلًا مشروطًا، كما فعلت دراسة تيري لين كارل التي ترى أن لعنة الموارد التي يتسبب فيها الريع تنطبق على حالات الدول التي يشح فيها رأس المال Capital Deficient States، فحسب، ودراسة أخرى أيضًا توضح أن تأثير الريع مشروط بفاعلية المؤسسات السياسية[17]. أما في الحالة الثانية، فيتجاوز الباحثون الاعتماد على متغير شرطي واحد، إضافة إلى الريع، إلى الحديث عن عدة متغيرات شرطية تتفاعل مع الريع، إضافة إلى تعدد الآليات السببية Causal Mechanisms التي يؤثر بها الريع في المخرجات السياسية[18].

نجد، إذًا، أن نظريات الدولة الريعية الحديثة قد تجاوزت الإطار القديم والمبسط للدولة الريعية، وباتت أشد تركيبًا وحذرًا في فهم تأثير الريع النفطي في المخرجات السياسية والاقتصادية، وتفاعل الريع مع متغيرات أخرى أيضًا؛ للتأثير في هذه المخرجات نفسها. وسنوضح أهمية هذا الاستنتاج في المحور التالي.

---

(15) Michael Herb, *All in the Family Absolutism, Revolution, and Democracy in the Middle Eastern Monarchies* (Albany, NY: State University of New York Press, 1999); Steffen Hertog, *Princes, Brokers, and Bureaucrats: Oil and the State in Saudi Arabia* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2011); Jill Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar* (Cambridge: Cambridge University Press, 1995); Kiren Aziz Chaudhry, *The Price of Wealth: Business and State in Labor Remittance and Oil Economies* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1990); Gray.

تناقش الأخيرة جميع الكتب السابقة في سياق النقاش حول الدولة الريعية.

(16) Michael Herb, «Ontology and Methodology of the Resource Curse,» LSE Kuwait Program, *LSE Kuwait Program Paper Series*, no. 43 (June 2017).

(17) Terry Lynn Karl, *The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro–states* (Berkeley, CA: University of California Press, 2010); D. Sachs Jeffrey & Andrew M. Warner, «Natural Resource Abundance and Economic Growth,» National Bureau of Economic Research, *NBER Working Paper Series*, no. 5398 (1995); Herb.

وتراجع الأخيرة المصدرين السابقين في خضم النقاش عن أنطولوجيا لعنة الموارد.

(18) Herb.

ثانيًا: نحو نظرية لفهم التصويت على القوانين الاقتصادية في مجلس الأمة الكويتي: مدخل إلى فهم الصراع الاجتماعي في الكويت

بناءً على ما سبق نبني في هذه الدراسة نظرية تعالج بعض المشاكل التي ذُكرت في معرض نقاشنا للأدبيات ذات الصلة، ونركز على جانبين مهمين: أولهما رفض اختزال دور الريع وتبسيطه، وثانيهما البناء على الموجة الثانية من الدراسات حول دور البرلمانات في الأنظمة السلطوية، بتحليل النشاطات البرلمانية، مثل تصويت النواب على مشاريع القوانين.

ننطلق في هذا المحور من دراسات الدولة الريعية التي تحاجّ بأن تأثير الريع في المخرجات السياسية والاقتصادية يخضع لمتغيرات شرطية سببية مركبة وسياقات تاريخية محددة. وننطلق أيضًا من افتراض يرفض التعامل مع المجتمعات الخليجية في الدول الريعية بوصفها كتلة متجانسة، يمكن شراء ولاءاتها عن طريق الريع بسهولة.

يصعب فهم تطور الدولة الريعية في الكويت من دون العودة إلى حقبة ما قبل النفط، والتحالفات والقوى الاجتماعية التي تشكلت آنذاك. ولهذه الحقبة دور محوري في عملية بناء الدولة التي لا يمكن فهمها أيضًا بمعزل عن الريع النفطي. وقد اكتُشف النفط في عامَي 1936 و1937، ووُظّف توظيفًا واسعًا في عملية بناء الدولة التي بدأت فعليًا في حقبة الخمسينيات، وجرت مأسستها من عام 1961 إلى عام 1963 (استقلال الدولة وكتابة الدستور وتكوين مجلس الأمة في الكويت)[19].

أما بالنسبة إلى النقطة الثانية، فتفترض الحجج والدراسات، المذكورة في المحور السابق، أن الدولة في الأنظمة الملكية تتعامل مع تحالف اجتماعي متجانس، خلافًا للواقع؛ حيث إن الأنظمة الملكية تعتمد اعتمادًا كبيرًا على تحالفات اجتماعية متنوعة، فيتميز الملك أو الأمير بدوره الفريد الذي يضعه فوق «الانقسامات العرقية والإقليمية والدينية والقبلية»؛ الأمر الذي يجعله «محور النظام السياسي»[20]. وبمعنى آخر، يقع الملك أو الأمير في قلب ائتلاف، يمكن أن يشمل جهات فاعلة متعددة ذات مصالح متمايزة، في قاعدة اجتماعية واسعة واحدة. ومن الملاحظ أن هذه

(19) راجع الدراسات الآتية على سبيل المثال:

Farah Al–Nakib, «Kuwaits Modern Spectacle: Oil Wealth and the Making of a New Capital City, 1950–1990,» *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East*, vol. 33, no. 1 (2013), pp. 7–25; Farah Al–Nakib, «Revisiting Ḥaḍar And Badū In Kuwait: Citizenship, Housing, And the Construction of A Dichotomy,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 46, no. 1 (2014), pp. 5–30; G. H. Al–Najjar, «Decision–making Process in Kuwait: The Land Acquisition Policy as a Case Study,» PhD Dissertation, University of Exeter, 1984;

فيحان محمد العتيبي، **الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت: 1921–1990** (الكويت: مكتبة ذات السلاسل، 2010).

(20) Russell E. Lucas, «Monarchical Authoritarianism: Survival and Political Liberalization in A Middle Eastern Regime Type,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 36, no. 1 (2004), pp. 103–119; Lisa Anderson, «Absolutism and the Resilience of Monarchy in the Middle East,» *Political Science Quarterly*, vol. 106, no. 1 (1991), pp. 1–15.

الظاهرة تتكرر، إلى حد بعيد، في معظم الأنظمة الملكية، كما يُظهر الجدول (1)[21]. وتُعدّ المحاولات المستمرة للأنظمة الملكية لاحتواء أطياف هذه القاعدة الاجتماعية كافة إحدى أهم الديناميات في هذه الأنظمة، وقد تحدد كثيرًا من المخرجات السياسية والاقتصادية فيها، مثل ديمومتها وأدائها الاقتصادي.

الجدول (1)

التحالفات المتقاطعة في الأنظمة الملكية العربية[22]

البلد	تحالف متقاطع أو عابر للفئات؟	أعضاء التحالف
البحرين	لا	العائلة المالكة والأقلية السنية.
الكويت	نعم	العائلة المالكة والتجار السنة والأقلية الشيعية والقبائل.
عُمان	نعم	العائلة المالكة، والنخب المناطقية في مسقط وعمان الداخلية وظفار، والقبائل.
قطر	لا	لا حاجة إلى هذه التحالفات؛ نظرًا إلى أن السكان متجانسون، وعددهم قليل.
السعودية	نعم	العائلة المالكة، والنخب التجارية المناطقية، والمؤسسة الدينية.
الإمارات العربية المتحدة	نعم	العوائل السبع المالكة.
المغرب	نعم	طبقة التجار، والسلطات الدينية، والنخب الزراعية.
الأردن	نعم	أقليات الضفة الشرقية، والتجار الفلسطينيون.

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى:

Sean L. Yom & F. Gregory Gause, «Resilient Royals: How Arab Monarchies Hang On,» *Journal of Democracy*, vol. 23, no. 4 (2012).

(21) Sean L. Yom & F. Gregory Gause, «Resilient Royals: How Arab Monarchies Hang On,» *Journal of Democracy*, vol. 23, no. 4 (2012), pp. 74–88.

(22) لا نتفق بطبيعة الحال مع كل ما ذكر في الجدول، فعلى سبيل المثال، يصف غوز ويوم المجتمع القطري بالمجتمع المتجانس اجتماعيًا، وهو وصف غير دقيق؛ إذ إن هناك فروقًا اجتماعية مهمة بين فئتي البدو والحضر، وحتى إن لم تُسيس تسييسًا واضحًا في حالة قطر، كما في حالات دول أخرى، مثل الكويت والسعودية على سبيل المثال، تظل هذه الاختلافات مهمة ومحورية لفهم طبيعة التركيبة الاجتماعية في دول الخليج، وعلاقة المكونات المختلفة بالسلطة. انظر، على سبيل المثال: موزة الجابر، **التطور الاقتصادي والاجتماعي في دولة قطر: 1930–1973** (الدوحة: جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، 2002)، والتي تفصل فيها في جذور الاختلافات الاجتماعية بين البدو والحضر في قطر. وينطبق الشيء نفسه على السعودية حين تبسّط الدراسة التحالف الاجتماعي في السعودية، وتختزله في ثلاث فئات، هي: العائلة المالكة، والمؤسسة الدينية، والنخب التجارية المناطقية، في حين أن التحالف أشد تعقيدًا من ذلك. وبغضّ النظر عن إشكالات الدراسة والجدول، فإن النقطة الأساسية ذات الصلة بدراستنا صحيحة، وهي أن الأنظمة الخليجية تعتمد على تحالفات اجتماعية واسعة ومتنوعة في معظم الحالات.

إن تنوع القاعدة الاجتماعية للأنظمة الملكية في هذه الأنظمة يفرض عليها توظيف أدوات اقتصادية مختلفة؛ لاحتواء المجموعات الاجتماعية والسياسية المختلفة؛ لأن الاختلافات في مستوى الثروة والخبرة السياسية في إطار المجموعات المتحالفة مع النظام تملي إستراتيجيات احتواء مختلفة. ويميز دي ميسكيتا وآخرون بين نوعين من المنافع التي توظفها الأنظمة السلطوية؛ لاحتواء المجموعات الاجتماعية والسياسية داخل مظلتها: المنافع العامة والمنافع الخاصة[23]. وتشمل المنافع العامة، بحسبهم: سيادة القانون، والشفافية والمساءلة، وخدمات الشرطة المتساوية، والتعليم العام، ومستوى التشريعات المناهضة للتلوث وحماية الحدائق، والبنية التحتية للاتصالات والنقل، وما شابه ذلك[24]، وهذا يعني أن المنافع العامة يصعب استبعاد أي طرف منها Non-exclusionary، وهي لا تشكل موضعًا للمنافسة Non-rival بين المجموعات الاجتماعية المختلفة. وإذا ما حاولنا سحب هذا التمييز على سياق الدول ذات الريع النفطي المرتفع، فإن المنافع العامة تشمل المدفوعات والتعويضات المرتبطة بالعمالة في القطاع العام أيضًا، إضافة إلى التعليم والرعاية الصحية والدعم الغذائي والنفطي. والسبب في دخول هذه المسائل ضمن نطاق المنافع العامة هو أنها تُوزَّع باستخدام الدخل الذي تحصل عليه الدولة من ريع النفط، من دون أن يتحمل المواطنون أي ضريبة. وإضافة إلى ذلك، كما سنشرح في محور لاحق، تُوزَّع من خلال التوظيف في القطاع العام، حيث يعمل معظم مواطني هذه الدول.

أما المنافع الخاصة، بناء على نظرية دي ميسكيتا وآخرين، فيمكن أن تأتي في شكل خدمات خاصة، تستهدف أنصار النظام، مثل السياسات الضريبية التفضيلية، والدعم الحكومي لمصالح خاصة، وسياسات تجارية أو تعريفات تعود بالنفع على المؤيدين المحليين[25]، ويمكن أيضًا إضافة السياسات الموجهة نحو تسهيل وصول أطراف محددة إلى السوق المحلية، وتسهيل الهيمنة على وسائل الإنتاج. ومن الواضح أن هذه المنافع الخاصة تستهدف أطرافًا معينة؛ لذلك، فإن أثرها استبعادي Exclusionary، وتشكل موضعًا للمنافسة بين المجموعات الاجتماعية المختلفة، ولها آثار كبيرة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وفي هيكل الاقتصاد الذي يرتكز على السياسات الطويلة الأمد التي تتجاوز التنافس على الريع.

ويعتمد استخدام النظام أيًا من الأداتين، المنافع العامة والخاصة، للاحتواء المجتمعي، على طبيعة المجموعات الاجتماعية المستهدفة، فبالنسبة إلى أقل المجموعات حظًا من الناحية السياسية، وذات الخبرة السياسية المحدودة، يكتفي النظام بتوفير المنافع العامة المرتبطة، في كثير من الأحيان، بالتوظيف في القطاع العام، وحتى، بكل بساطة، بحيازة الشخص لجنسية الدولة، مثل خدمات الصحة والتعليم المجانية، والبدلات الحكومية بأنواعها المختلفة أيضًا.

(23) Bruce Bueno De Musquita et al., *The Logic of Political Survival* (Cambridge, MA: MIT Press, 2005).

(24) Ibid.

(25) Ibid.

أما بالنسبة إلى أقوى المجموعات اقتصاديًا، وذات أكثر الخبرات السياسية تقدّمًا، فإن المنافع العامة غير كافية؛ إذ إنها تعتبرها حقًا وليس امتيازًا؛ لذلك، فإن هذا يفرض على النظام الاعتماد على أدوات اقتصادية أكثر انتقائية، تقارب ما وصفه دي ميسكيتا وآخرون بالمنافع الخاصة[26]. وفي الدول التي يسمح فيها النظام بوجود مجلس تشريعي، لديه قدرة معقولة على التشريع، فإن القوانين التي تفرض توفير هذه المنافع الاقتصادية العامة والخاصة وتحكمها، سوف تمر من خلال هذا المجلس؛ لذلك، فإن التصويت على القضايا الاقتصادية في المجالس التشريعية غالبًا ما يكون انعكاسًا لمحاولات تعزيز/ زيادة هذه المنافع، أو الطعن فيها، ومحاولة إلغائها.

نستنتج من النقاش السابق: أولًا، لا يرتبط توزيع المنافع العامة بأي تكلفة مباشرة على المواطنين في الدول الغنية التي تستخدم الدخل من الريع النفطي لتوفير هذه المنافع، من دون الحاجة إلى ضرائب، ويعني ذلك أن المواطنين يستمتعون بهذه المنافع، من دون الحاجة إلى دفع أي ضريبة. ثانيًا، تُقدَّم هذه المنافع العامة، كما سنوضح في المحور التالي، على أساس غير تمييزي، ومن ثم تستفيد منها المجموعات الاجتماعية جميعها، وعادة ما تكون الحكومة هي الطرف الوحيد الذي له مصلحة في كبح هذه المنافع العامة أو الحد منها، بما أن الحكومة نفسها هي التي تتحمل عبء هذه المدفوعات، ومن ثم يهمّها التمكن من وضع سقف محدد لهذه المنافع، وتوقيت توزيعها؛ لذلك، يمكننا تكوين الفرضية التالية وتطبيقها على الحالة الكويتية:

الفرضية (1): التصويت على القوانين المتعلقة بتوفير المنافع العامة لا يؤدي إلى خلاف بين المجموعات الاجتماعية في مجلس الأمة الكويتي. وتتبع هذه الفرضية منطق مجموعة الدراسات التي تفترض أن المجالس التشريعية في الأنظمة الملكية تُستخدم عادة لتوزيع الريع، ولكن، كما سنوضح تاليًا، هذا جزء من القصة، فإذا كانت المجالس التشريعية ليست آلية لتوزيع الريع فحسب، فإننا، على الأرجح، سنجد خلافات تستند إلى العواقب السياساتية الطويلة الأجل المترتبة على توفير الحكومة منافع خاصة انتقائية، كما أسلفنا. وبعبارة أخرى، ينبغي لنا أن نلحظ أن ثمّة صراعًا اجتماعيًا يجري بين نواب البرلمان، على الرغم من عملهم في سياق نظام ملكي ريعي، حول الآثار المترتبة على طريقة توزيع المنافع الخاصة. وبناء على ذلك يمكننا تكوين الفرضية التالية.

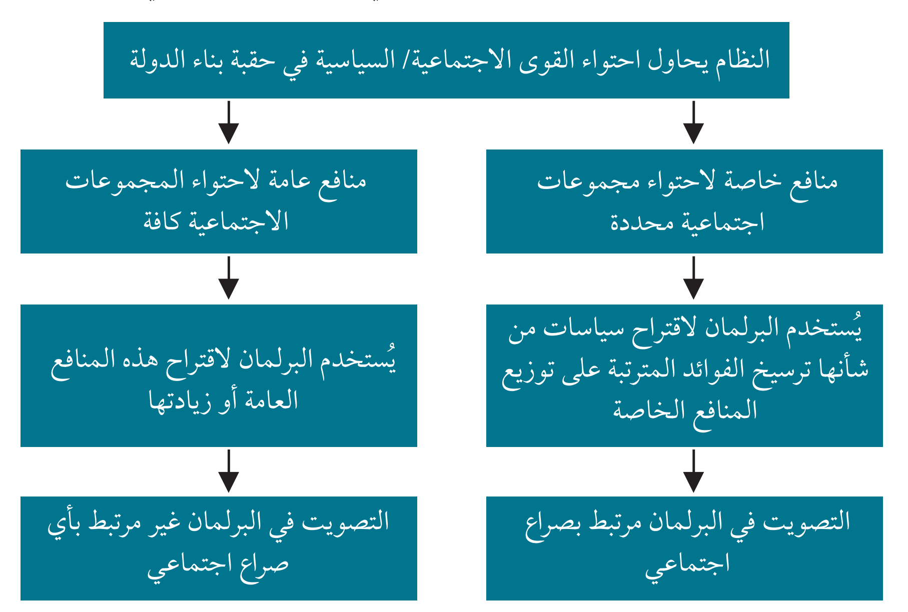
الفرضية (2): التصويت على القضايا المتعلقة بتوزيع المنافع الخاصة وعواقبها، يؤدي إلى صراع بين المجموعات الاجتماعية في مجلس الأمة الكويتي.

وقد اختصرنا النظرية التي كونّاها في سلسلة سببية، نوضحها في الشكل (1).

(26) Ibid.

الشكل (1)

السلسلة السببية التي تربط إستراتيجيات الاحتواء Co-optation Strategies التي يتبعها النظام بالتصويت على القوانين الاقتصادية في مجلس الأمة الكويتي



المصدر: من إعداد الباحث.

ثالثًا: المنهجية المتبعة في الدراسة والبيانات المستخدمة

تتبنى هذه الدراسة منهجية توظّف خليطًا من الأدوات الكيفية والكمية؛ لتوضيح كيفية تطبيق النظرية التي كونّاها على حالة مجلس الأمة الكويتي، ولتقييم الفرضيات التي توصّلت إليها عن طريق النظرية. فمن ناحية سنستخدم منهجية تتبّع المسار؛ لتقييم النظرية السببية التي كونّاها في المحور السابق. ويمكن وصف منهجية تتبّع المسار بأنها «أداة تحليلية لرسم استدلالات وصفية وسببية، استنادًا إلى الأدلة التشخيصية. وغالبًا ما تُفهم هذه الأدلة على أنها جزء من تسلسل زمني أو تراتبي للأحداث أو الظواهر»[27]. وتعتمد منهجية تتبّع المسار على عدة خطوات، أهمها يكمن في وصف الظاهرة وتتبّع مسارها[28]. وسنشرح كل جزء من السلسلة السببية التي تتكون منها

(27) David Collier, «Understanding Process Tracing,» *PS: Political Science & Politics*, vol. 44, no. 4 (2011), pp. 30–823.

(28) المنهجية تتبع المسار في عدة جوانب، ويمكن تطبيق صيغة مفصلة ومركبة منها، لن أدخل في تفاصيلها لضيق المساحة، أو صيغة مبسطة تكتفي بتتبع تسلسل الآلية السببية للظاهرة، والوصف الدقيق لكل مكون من السلسلة السببية. اكتفيت في هذه الورقة بتطبيق الصيغة المبسطة من المنهجية. لمزيد من المعلومات والتفاصيل في معنى منهجية تتبع المسار، وطريقة تطبيقها في الأبحاث، راجع الآتي، على سبيل المثال لا الحصر:

Collier, pp. 30–823; Andrew Bennett & Jeffrey T. Checkel, «Process–Tracing: From Philosophical Roots to Best Practices,» In: Andrew Bennett & Jeffrey T. Checkel (eds.), *Process–Tracing* (New York: Cambridge University Press, 2015), pp. 3–37; Jacob I. Ricks & Amy H. Liu, «Process–Tracing Research Designs: A Practical Guide,» *PS: Political Science & Politics*, vol. 51, no. 4 (2018), pp. 46–842.

النظرية بالتفصيل، وسبب ارتباط كل جزء بالجزء الذي يليه. ونظرًا إلى أن الجزء الأخير من السلسلة السببية يتعلق بالتصويت في البرلمان، فسنحلل التصويت على القوانين الاقتصادية في مجلس الأمة الكويتي، مستخدمين خليطًا من الإحصائيات الوصفية، وبرنامجًا كميًا يسمى التحليل الهندسي للتصويت التشريعي Geometric Analysis of Legislative Voting، وقد طوّره بول وروزنتال في الثمانينيات، لتحليل أنماط التصويت، وأبعاد النزاع في الكونغرس الأميركي[29]. ويتميز هذا النوع من التحليل بإنتاجه خريطة توزع تصويت النواب على مجمل القضايا في مجلس تشريعي محدد، تمكّن المحلل من فهم الأبعاد الأيديولوجية وحتى المناطقية والاجتماعية والإثنية التي تحفّز النواب على التصويت، في القضايا التشريعية. وسنضرب بعض الأمثلة لتوضيح توظيف هذه الطريقة في تحليل التصويت في مجلس الأمة الكويتي، باستخدام قاعدة بيانية تحتوي تصويت نواب مجلس الأمة على القوانين الاقتصادية كافة، خلال الفترة 2006–2012.

رابعًا: تحليل السلسلة السببية وتفكيكها

1. التنمية السياسية الكويتية: إستراتيجيات احتواء وتحالف اجتماعي واسع ومتمايز

طوال تاريخ الكويت، ولا سيّما خلال المرحلة المؤدية إلى استقلاله، سعى النظام الملكي في الكويت إلى بناء تحالف اجتماعي واسع، يجمع بين ثلاث فئات اجتماعية رئيسة متمايزة، مع المحافظة على دوره المركزي، بوصفه الحكم الرئيس بين هذه المجموعات، وهي: الحضر والقبائل والشيعة. وبالنظر إلى هذا التحالف الواسع النطاق، اضطرت الملكية إلى استخدام أدوات مختلفة؛ لاستيعاب المجموعات الاجتماعية الثلاث المتباينة واحتوائها في النظام. وتعتمد تلك الأدوات المستخدمة على الخلفية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجموعات المعنية. وسنركز في هذه الدراسة على الأدوات الاقتصادية.

أما بالنسبة إلى الأدوات التي استخدمها النظام؛ لاحتواء الشيعة والقبائل، فقد مكّنت قلة خبرتهم السياسية، ومكانتهم الاقتصادية المحدودة (مقارنةً بالحضر في الكويت ولا سيما في بدايات تكوين الدولة والنظام الكويتيين)، النظامَ من دمجهم بسهولة في دولة الرفاهية التي تغذيها الثروة النفطية، وتزويدهم بمزايا ومنافع عامة مرتبطة بالتوظيف في القطاع العام، بل بحيازة الجنسية الكويتية بكل بساطة. ومن ناحية أخرى، كان من الصعب على النظام احتواء التجار الحضر، وهم الأقوى

(29) Keith T. Poole & Howard Rosenthal, «A Spatial Model for Legislative Roll Call Analysis,» *American Journal of Political Science*, vol. 29, no. 2 (1985), p. 357; Keith T. Poole, «Recovering a Basic Space from a Set of Issue Scales,» *American Journal of Political Science*, vol. 42, no. 3 (1998), p. 954; Keith T. Poole, «Nonparametric Unfolding of Binary Choice Data,» *Political Analysis*, vol. 8, no. 3 (2000), pp. 37–211.

اقتصاديًا، والأكثر تطورًا من الناحية السياسية، عن طريق دمجهم في دولة الرفاهية فحسب؛ لذلك، كان لازمًا تزويدهم بمنافع اقتصادية تفضيلية، ومنافع خاصة أيضًا، في هيئة مزايا ومساعدات تسهّل دخولهم إلى السوق الكويتية، وهو ما يكفل مكانتهم، بوصفهم مجموعة مهيمنة في الكويت اقتصاديًا.

ويجدر التوقف هنا لتأكيد نقطة مهمة، هي أن النظام استطاع، كما يشير عبد الكريم الدخيل، «من خلال التحكم في إيجار النفط»، التأثير في «البنية الاجتماعية في الكويت وصياغتها وتشكيلها». ونسرد في هذا المحور سردًا سريعًا دور الدولة في تشكيل البنية الاجتماعية للكويت، عن طريق الأدوات الاقتصادية التي وظفتها؛ لاحتواء المجموعات الاجتماعية المختلفة في الكويت[30].

كان التجار الحضر هم أقوى المجموعات الاجتماعية اقتصاديًا في الكويت في عصر ما قبل النفط؛ نتيجة لسيطرتهم على التجارة البحرية التي كانت العائلة المالكة تعتمد عليها، بما هي مصدر دخل. وقد احتاجت فئة التجار إلى حرية ممارسة نشاطاتها الاقتصادية التي مُنحت لها مقابل التنازل عن مسؤوليات الحكم والأمن لعائلة الصباح[31]. ولم يكن مفاجئًا أن يتحول هذا النفوذ الاقتصادي، بدوره، إلى نفوذ سياسي، نتج منه عدد من المجالس المنتخبة في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته، مجالس لم تنجح، فأُغلقت في نهاية المطاف؛ لأسباب تتعلق بصراعات داخل هذه المجالس، وقمع الحكومة لها[32].

ومع اكتشاف النفط في الكويت، بدأت بوادر عهد جديد في الظهور، سهّلت على عائلة الصباح تقوية قبضتها على الدولة الناشئة التي لم تعلن استقلالها، وقد جاء ذلك مقترنًا بتراجع أهمية الاقتصاد البحري؛ الأمر الذي أعطى الأسرة المالكة استقلالًا اقتصاديًا جديدًا، وقوّى موضعها تجاه التجار الحضر[33]. ولعل المثير في الأمر هو أن هذه التطورات لم تؤدِّ إلى اندثار قوة التجار الحضر الذين لم يقبلوا استبعادهم من الحياة الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، قدّم التجار الحضر التماسًا إلى الحاكم عبد الله السالم الصباح، في عام 1953؛ للحد من الفساد داخل إدارته، وللاحتجاج على استبعادهم من خطط التنمية الاقتصادية للدولة التي أخذت في التسارع بعد اكتشاف النفط[34]، وهو ما حدا بالنظام الكويتي إلى التحرك بسرعة؛ لإعادة إدماج التجار الحضر في المنظومة الاقتصادية للنظام، وعلى وجه

(30) Abdulkarim Al–Dekhayel, *Kuwait: Oil, State and Political Legitimation* (Reading: Ithaca Press, 2000), p. 45.

(31) العتيبي، ص 14.

(32) المرجع نفسه.

(33) غانم النجار، «نشأة وتطور الديمقراطية في الكويت»، ندوة المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورقة مقدمة في اللقاء السنوي الواحد والثلاثين لمنتدى التنمية في البحرين، 11–2010/2/12؛ Crystal, p. 73.

(34) Ibid., p. 75.

الخصوص، حاولت الحكومة احتواء التجار الحضر باستخدام آليتين اقتصاديتين مهمتين: الوصول إلى المناقصات العامة للمشاريع الحكومية، وبرنامج التثمين الحكومي[35].

لا بد، هنا، من توضيح سياق العلاقة بين النظام والتجار الحضر؛ إذ إن إعادة دمج التجار الحضر في المنظومة الاقتصادية للنظام وخطط الحكومة التنموية، حدثت في سياق إعادة تموضع الطرفين، كما أسلفنا، فقد أصبح التجار الحضر يعتمدون على النظام، على عكس مرحلة ما قبل اكتشاف النفط.

كان تراجع اقتصاد التجارة البحرية، وبالتوازي مع نمو اقتصاد ريعي في الكويت بعد اكتشاف النفط، يعني أن القطاع الخاص تحوّل إلى الاعتماد على نشاطات لا يتطلب فيها تراكم رأس المال عملية طويلة، وشكّلت هذه النشاطات أساسًا اقتصاديًا مهمًا للتجار الحضر[36]، مثل قطاع الوساطة المالية والتجارة والاستيراد وقطاع الخدمات والإنشاء، ويُعدّ الوصول إلى المناقصات العامة للمشاريع الحكومية آلية مهمة جدًا للهيمنة على هذه النشاطات[37]. وتتضح هنا طبيعة العلاقة الجديدة بين التجار الحضر والنظام الكويتي، في مرحلة ما بعد النفط، فدخول التجار الحضر إلى الاقتصاد الكويتي، عن طريق القطاع الخاص، أصبح منوطًا بآلية تملك فيها الحكومة اليد العليا؛ كونها الوسيط الذي يُرسي مناقصات هذه النشاطات التجارية[38].

ولم تخفَ هذه الحقيقة عن الأمير عبد الله السالم، حاكم الكويت في عقد الخمسينيات؛ إذ إنه واجه المحاولات البريطانية للحصول على مناقصات حكومية لمشاريع التنمية الكويتية، باشتراط أن يكون ذلك من خلال شريك محلي على أساس المناصفة (50/ 50)، وألغى، على سبيل المثال، عقود المشاريع التنموية في الكويت الممنوحة لخمس شركات بريطانية، وطالبهم بتقديم مناقصات على المشاريع نفسها من خلال شريك محلي[39]. ولم يكن مفاجئًا أن مجلس التنمية الذي أشرف على خطط التنمية الاقتصادية في الكويت، في تلك الحقبة، قد وضع قائمة بالشركات المعتمدة للمشاريع العامة، كان للتجار الحضر الحضور الأبرز فيها[40].

استمرت هيمنة الحضر على المناقصات والمشاريع الحكومية، وعلى القطاع الخاص، إلى الوقت الراهن، كما يبين الجدولان (2) و(3) والشكل (2).

(35) ناصر محمد الفضالة، **الحالة والحل: فرضيات أولية لتصويب الصراع السياسي إلى أطره الاجتماعية** (بيروت: دار الساقي، 2011)، ص 86–87؛ Crystal, pp. 75–78.

(36) Al–Dekhayel, p.46.

(37) الفضالة، ص 86–87.

(38) المرجع نفسه.

(39) Al–Najjar, pp. 33–32; Crystal, pp. 75–78.

(40) Crystal, p. 75.

الجدول (2)

الخلفيات الاجتماعية لملاك الشركات

المصنفة من لجنة المناقصات المركزية في الكويت

	الفئة الأولى	الفئة الثانية	الفئة الثالثة	الفئة الرابعة
حضر	40 (70%)	54 (59%)	43 (48%)	149 (38%)
بدو	2 (3.7%)	16 (18%)	17 (19%)	124 (32%)
شيعة	3 (5.6%)	6 (6.6%)	8 (9%)	55 (14%)
الأسرة الحاكمة	1	0	3	7
مشتركة (شركات ملاكها ذوو خلفيات اجتماعية مشتركة)	5	3	4	11
غير معروف	2	12	13	42
المجموع	53	91	88	388

المصدر: ناصر محمد الفضالة، **الحالة والحل: فرضيات أولية لتصويب الصراع السياسي إلى أطره الاجتماعية** (بيروت: دار الساقي، 2011)، ص 59.

الجدول (3)

الشركات الحائزة على مناقصات حكومية في الكويت بحسب الخلفية الاجتماعية لملاكها[41]

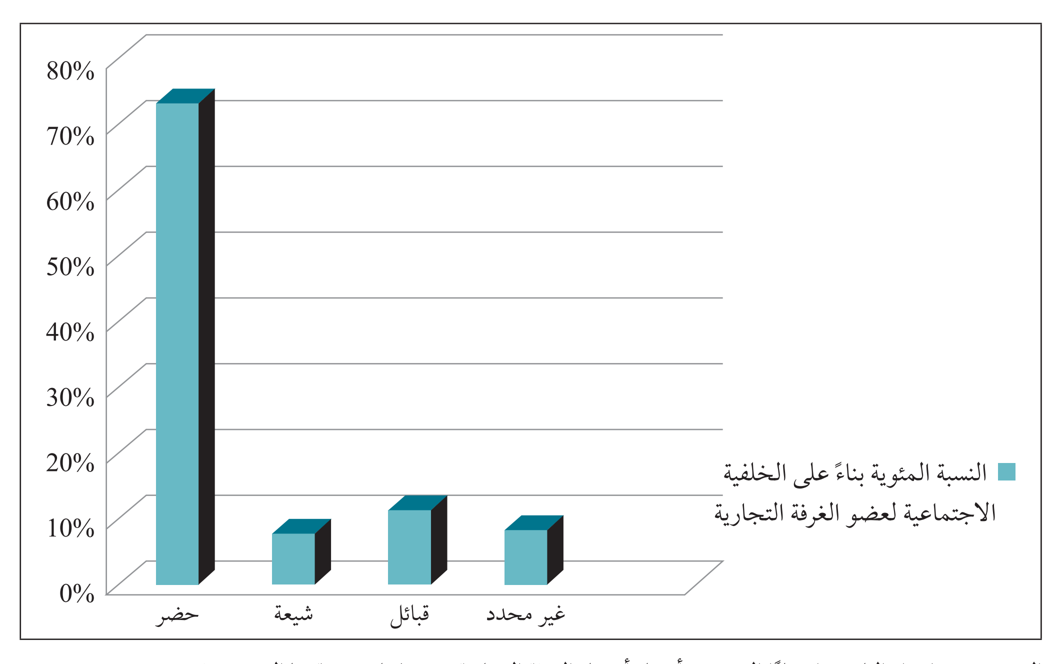
	المناقصات المباشرة المطروحة في الفترة (2010/1/1 – 2010/3/31)	**المناقصات المطروحة بنظام البنود (البند 86 في الفترة (2010/1/1 – 2010/3/31)**
حضر	101 (59%)	49 (57%)
بدو	19 (11%)	10 (11.6%)
شيعة	25 (15%)	17 (20%)
العائلة المالكة	1	1
خلفيات مشتركة	7	6
غير معروف	17	3
المجموع	170	40 مناقصة لأجل 86 بندًا

المصدر: المرجع نفسه، ص 60.

(41) للتوضيح: يذكر الفضالة أن الجدول في المناقصات المباشرة يغطي الـ (170) مناقصة التي طُرحت في الربع الأول من عام 2010. أما المناقصات المطروحة وفق نظام البنود، فهي تخص (40) مناقصة طُرحت في التاريخ نفسه.

الشكل (2)

نسبة أعضاء الغرفة التجارية في الكويت بحسب الخلفية الاجتماعية (1963–2015)[42]



المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى جمع أسماء أعضاء الغرفة التجارية وتصنيفها من موقعها الرسمي، في:
https://bit.ly/2LCnpse

أما الآلية الأخرى التي استطاع النظام من خلالها احتواء التجار الحضر، فهي التثمين الحكومي. ويصف النجار آلية التثمين العقاري الحكومي بأنها «السياسة التي وضعتها الحكومة الكويتية لأول مرة في عام 1951 [...] والتي تنطوي على شراء الحكومة للممتلكات (أرض أو غير ذلك) بأسعار مضخمة بشكل مصطنع من أجل تحقيق أهداف سياسية واقتصادية و/ أو غايات اجتماعية»[43]. وشملت هذه السياسة شراء الدولة الأراضي في منطقة وسط المدينة المملوكة على نحو رئيس للتجار الحضر بأسعار متضخمة، وإعادة بيع قطع أراضٍ أخرى في ضواحٍ جديدة بسعر رمزي[44]. ومن دون الدخول في التفاصيل الدقيقة لهذه الآلية، اعتبرتها الدولة «أسلوبًا سريعًا من توزيع عائدات النفط»، وكانت تلك الآلية «الأسلوب الرئيس لتراكم الثروة بالنسبة إلى معظم الكويتيين الحضر»، أي: معظم التجار الحضر[45].

(42) صنّف الباحث الأعضاء بناءً على خلفياتهم الاجتماعية، مستخدمًا الاسم العائلي لكل عضو، واستنادًا إلى عدة مقابلات مع بعض المختصين بالشأن الكويتي. وفي هذا الصدد يتوجه الباحث بالشكر إلى الزميل الدكتور حمد البلوشي لمساعدته في تصنيف أعضاء الغرفة التجارية.

(43) Al–Najjar, p. 1.

(44) Ibid., p. 92.

(45) Al–Nakib, «Revisiting Ḥaḍar And Badū In Kuwait,» p. 15.

لم يكن الشيعة (باستثناء قلة منهم) والقبائل في الموقع الاقتصادي نفسه الذي يهيمن عليه التجار الحضر في مراحل تكوين الدولة، وهو ما سهّل على الدولة احتواءهم باستخدام دولة الرفاهية الريعية. فعلى سبيل المثال، لا تذكر أهم الكتب التي أرّخت للكويت في حقبة ما قبل النفط أي تاجرٍ مؤثر ذي خلفية قبلية، باستثناء هلال فجحان المطيري[46]. أما الشيعة، فتذكر الكتب أن لكثير من تجارهم دورًا مهمًا، وعلاقة قوية بالحكومة. لكن يلاحَظ أنهم استُبعدوا من مجالس 1921 و1938 التي هيمن عليها التجار الحضر، فضلًا عن أنهم لم يستحوذوا على مناقصات المشاريع التنموية التي فتحت الحكومة المجال أمامها ابتداء من عقد الخمسينيات التي ذُكرت في الفقرة السابقة[47].

لهذه الأسباب تمكّنت الدولة، بدعم من عائدات النفط، أن تحتوي الشيعة والقبائل، وبناء دولة رفاهية معتبرة، أتاحت، إلى حد بعيد، لمعظم المواطنين الكويتيين فرصة الحصول على التعليم، ومنافع الرعاية الصحية، والأهم من ذلك التوظيف في القطاع العام للدولة[48]. وعلى الرغم من أن لهذه المزايا، وللعمل في القطاع العام آلية مهمة في توزيع الريع النفطي، من دون أي تمييز ضد أي من المجموعات الاجتماعية الثلاث، يمكن القول إنها استهدفت (ولا سيما في بداية تكوين الدولة) مجموعتين اجتماعيتين من أقل المجموعات حظًا، وهما الشيعة والقبائل؛ ويعود ذلك إلى أن التجار كانوا مجموعة ذات قوة سياسية واقتصادية معتبرة؛ لذلك، فإن معايير الرعاية الاجتماعية، هذه، لم يُنظر إليها على أنها امتيازات وإنما حق. وقد وصف الدخيل سياسات الرفاهية، هذه، بأوضح العبارات، مشيرًا إلى أن «هذه المكافآت تحكمها، إلى حد كبير، أسباب لا علاقة لها بالوظيفة، أي إنه لم يكن المقصود منها أن تكون حافزًا لأداء أفضل، كما أنها لم تمنح كمكافأة للموظفين المتميزين في القطاع الخاص»، بل كان توزيعها مرتبطًا بدوافع سياسية. وعلى الرغم من أن هذه التعويضات مرتبطة بالعمل في وظائف القطاع العام، إلى حد بعيد، فإنها «تحدد بالنسبة إلى دخل الدولة من النفط، بدلًا من الإنتاجية العامة في الاقتصاد»[49]. ومن ثم، زادت هذه التعويضات والبدلات ازديادًا مستمرًا منذ استقلال الكويت، وما بعده، مع زيادات مهمة في الأعوام 1971، و1972، و1979، و1981، و1982

(46) راجع على سبيل المثال لا الحصر: حسن خلف الشيخ خزعل، **تاريخ الكويت السياسي: عصر الشيخ مبارك**، ج 2 (بيروت: دار مكتبة الهلال، 1962)، ص 278؛ يوسف بن عيسى القناعي، **صفحات من تاريخ الكويت** (القاهرة: دار سعد، 1946)، ص 67.

(47) للعودة إلى أسماء أهم التجار «العجم» والشيعة في تاريخ الكويت، وعلاقتهم بآل صباح، يمكن مراجعة الكتب والدراسات الآتية، على سبيل المثال: محمد إبراهيم الحبيب، «الشيعة في معركة الجهراء: قراءة وثائقية»، دورية **كان** التاريخية، السنة 6، العدد 19 (2013)، ص 15 تحديدًا؛ عبد المحسن يوسف جمال، **لمحات من تاريخ الشيعة في الكويت: من نشأة الكويت إلى الاستقلال** (الكويت: دار النبأ للنشر والتوزيع، 2005)؛ عبد الله خالد الحاتم، **من هنا بدأت الكويت** (الكويت: مطبعة دار القبس، 1980)، ص 161. وللمزيد من تفاصيل معركة الجهراء، ومجالس 1921 و1938، وبالتحديد الجدل حول موقف الشيعة، راجع، إضافة إلى: الشيخ خزعل، ص 264؛ الحبيب؛ جمال، على سبيل المثال: فلاح عبد الله المديرس، **الحركة الشيعية في الكويت** (الكويت: دار قرطاس للنشر، 1999)، ص 10–14؛ مذكرات خالد سليمان العدساني (غير منشورة)، ص 46–48. وأخيرًا، مهم أن نذكر أنه على الرغم من استبعاد الشيعة من مجالس 1921 و1938، فإن ذلك لا يعني أن جميع التجار الحضر ساندوا هذه المجالس بلا استثناء. راجع على سبيل المثال: مذكرات العدساني؛ المديرس، ص 53 بالتحديد، ملحوظة 21.

(48) Crystal, p. 78.

(49) Al–Dekhayel, p. 89; Michael Herb, *The Wages of Oil: Parliaments and Economic Development in Kuwait and the UAE* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2014), pp. 18, 20.

و1985[50]. واستمر هذا التوجه حتى بعد فترة ما بعد عام 1991، وهي الفترة التي أعقبت الغزو العراقي للكويت.

وما ميز هذه البدلات والتعويضات الحكومية المرتبطة بالعمل في القطاع العام أنها كانت توزَّع توزيعًا غير تمييزي على المجموعات الاجتماعية الثلاث، ويعود ذلك إلى سياسة الحكومة في التوظيف في القطاع العام، فكما أشار الدخيل[51]، اتبعت الحكومة الكويتية، منذ أواخر الخمسينيات، سياسة «الوظيفة المضمونة» لجميع الكويتيين، بغضّ النظر عن متطلبات التوظيف، كان ذلك على الرغم من محاولة ديوان الخدمة المدنية، في عام 1979، تحديد بعض «المؤهلات لشغل الوظائف العامة». وبدلًا من ذلك، فإن ما يبدو أنه اتُّبع هو المرسوم الأميري رقم (1960/19) الذي يضمن توفير الوظائف في القطاع العام لجميع المواطنين الكويتيين تقريبًا[52].

ويتضح من الجدول (4) أن الغالبية العظمى من الكويتيين تعمل في القطاع العام. ويوضح الشكل (3) النسبة التي يستحوذ عليها الصرف من الرواتب والمدفوعات التحويلية Transfer Payments. ونلاحظ أن الرواتب والمدفوعات التشغيلية تشغلان نسبة 79 في المئة من الإنفاق العام لدولة الكويت في عامي 2011 و2012[53]. وبمعنى آخر فإن السياسة التي اتبعتها الحكومة في الإنفاق وتوفير المنافع العامة منذ الخمسينيات لم تتغير.

الجدول (4)

أعداد القوى العاملة في الكويت بحسب القطاع (بالآلاف) ونِسبهم (2005–2012)

العام	القطاع الخاص	القطاع العام	المجموع
2005	(%9.91) 29.6	(%90.09) 269.2	298.8
2006	(%11.86) 38.3	(%88.10) 284.4	322.8
2007	(%15.32) 45.3	(%84.64) 250.2	295.6
2008	(%16.99) 53	(%83.01) 259	312
2009	(%19.25) 63.4	(%80.75) 265.9	329.3
2010	(%20.83) 72.4	(%79.17) 275.2	347.6
2011	(%21.14) 77.7	(%78.86) 289.8	367.5
2012	(%21.27) 81.2	(%78.73) 300.6	381.8

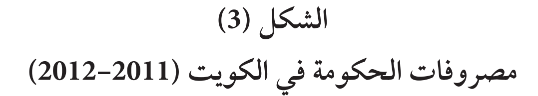
المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى: «الموجز الاقتصادي»، البنك الوطني الكويتي (22 تشرين الأول/ أكتوبر 2012).

(50) Al–Dekhayel, pp. 88–90.

(51) Ibid., p. 88.

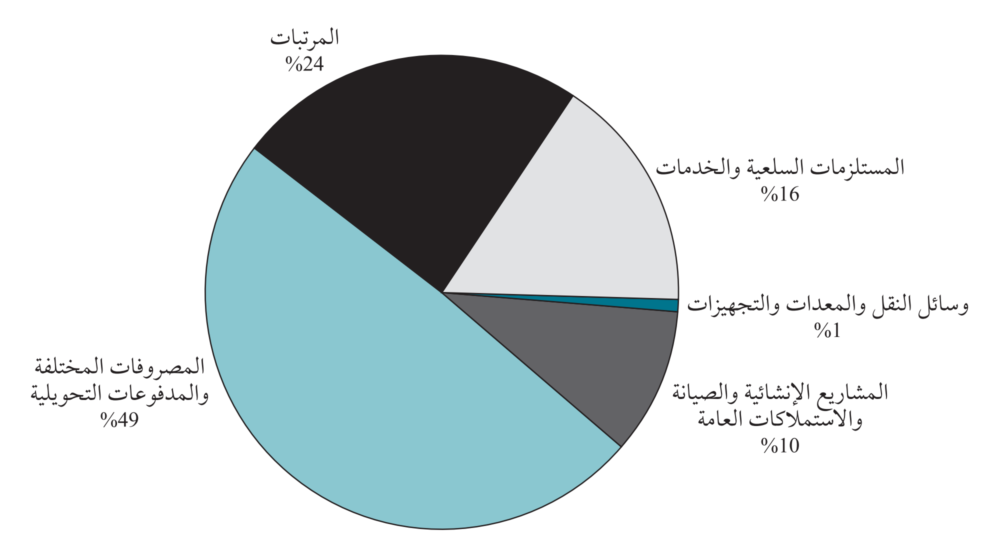
(52) Ibid.

(53) عمر الشهابي (تنسيق وتحرير)، **الخليج 2013: الثابت والمتحول** (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2013)، ص 159.



الشكل (3)

مصروفات الحكومة في الكويت (2011–2012)



المصدر: عمر الشهابي (تنسيق وتحرير)، **الخليج 2013: الثابت والمتحول** (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2013)، ص 159.

أوضحنا في هذا المحور أهمية الإستراتيجيات التي اتبعها النظام في الكويت؛ لاحتواء المجموعات الاجتماعية، مثلما أوضحنا أن الأدوات والإستراتيجيات المستخدمة تعتمد على الخلفية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجموعات المعنية، فعلى سبيل المثال، استخدم النظام آليات التثمين والحصول على مناقصات؛ لاحتواء التجار الحضر، كونهم أقوى المجموعات اقتصاديًا وخبرة سياسية، وهذه الآليات تندرج في إطار ما أسميناه المنافع الخاصة. بينما اكتفى في حالة القبائل والشيعة، وهما أضعف المجموعات اقتصاديًا، وأقلها خبرة سياسية، بالبدلات والتعويضات الحكومية المرتبطة بدولة الرفاهية الريعية، وهذه الآليات تندرج في إطار ما أسميناه المنافع العامة. المهم في حالة المنافع العامة أنها وُزّعت توزيعًا غير تمييزي، بمعنى أن التجار الحضر استفادوا منها أيضًا. لكن النقطة المحورية هنا هي أن الحكومة اضطرت، في حالة التجار الحضر، إلى استخدام أدوات تتعدى هذه المنافع العامة. وستشكل التبعات الاجتماعية لهذه السياسات الاقتصادية الأساس الذي يبني عليه ممثلو هذه المجموعات الاجتماعية تصويتهم على القضايا الاقتصادية في مجلس الأمة الكويتي.

2. دور مجلس الأمة الكويتي وأهميته

قبل الانتقال إلى الجزء الأخير من الدراسة الذي يحلل ويختبر الفرضيات التي كوّناها حول مدى اتساق تصويت النواب في القضايا الاقتصادية مع النظرية التي كوّناها في المحور الثاني، من المهم إيضاح أهمية مجلس الأمة الكويتي، بوصفه أداة تُستخدم للتصويت على المسائل الاقتصادية المتعلقة بتوزيع المنافع التي فصّلناها في المحور السابق. ونظرًا إلى ضيق المساحة، فلن نخوض في كل

تفاصيل السلطات الممنوحة لمجلس الأمة، وتأثير ذلك في علاقته بالسلطة التنفيذية، بل سنركز على الجانب الذي يتعلق بالتشريع والتصويت على القوانين فحسب.

أنشأ دستور الكويت الذي وُضع عام 1962 توازنًا دقيقًا بين سلطة تنفيذية وراثية، وسلطة تشريعية منتخبة ديمقراطيًا. وتناط السلطة التنفيذية على نحو رئيس بالأمير الذي هو عضو في أسرة الصباح الحاكمة[54]. ويمارس الأمير سلطاته من خلال الوزراء، ومن ثم لديه سلطة تعيينهم وإعفائهم من مناصبهم (مادتا الدستور الكويتي 55، 56). ويتجلى التوازن بين الفرع التنفيذي الوراثي ومجلس الأمة المنتخب في عدة أحكام تعطي كلًا من السلطة التنفيذية والتشريعية حقوقًا محددة في التشريع فحسب. إضافة إلى ذلك، فإن السلطة التشريعية المنتخبة لديها سلطة مراقبة السلطة التنفيذية ومحاسبتها بطرح الثقة بالوزراء، وإبداء عدم التعاون مع رئيس الوزراء. ولأغراض الدراسة، سنركز على الجوانب المتعلقة بالتشريعات فحسب؛ فللأمير «حق اقتراح القوانين وحق التصديق عليها وإصدارها»[55]، ويحق له إصدار مراسيم طارئة في حال نشوء حالة طارئة بين أدوار انعقاد المجلس، أو في فترة حله[56]. ومن ناحية أخرى، يوازن الدستور بين كثير من الصلاحيات المخولة للأمير من خلال عدة سلطات رقابية وتشريعية، تمارسها السلطة التشريعية. ويتألف مجلس الأمة من خمسين عضوًا «يُنتخبون مباشرة بالاقتراع العام والاقتراع السري»، و«يعتبر الوزراء غير المنتخبين في مجلس الأمة أعضاء في هذا المجلس؛ بحكم وظائفهم»[57]. ويحق لأعضاء المجلس اقتراح القوانين، ولا يمكن إصدار أي قانون ما لم يقرّه مجلس الأمة ويصدّقه الأمير[58]. ليس ذلك فحسب، بل حتى في حال إصدار الأمير مراسيم عليه أن يعرض هذه المراسيم على مجلس الأمة في غضون 15 يومًا، إذا كان المجلس قائمًا، وفي حالة حله، أو انتهاء الفصل التشريعي، تُعرض المراسيم خلال الاجتماع الأول للمجلس بعد عودته[59].

وتجدر الإشارة إلى أن هنالك فرقًا بين القوانين التي تقترحها الحكومة، وتلك التي يقترحها مجلس الأمة. وتحال القوانين التي يقترحها أعضاء مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية؛ للتأكد من أنها سليمة من الناحية القانونية، وبعد ذلك يُقدَّم القانون للمناقشة في مجلس الأمة، ومن ثم يُحال مشروع القانون إلى اللجنة التشريعية المختصة[60]. ومن ناحية أخرى، فإن القوانين التي تقترحها الحكومة، وتسمّى مشاريع قوانين عادةً، تحال مباشرة إلى اللجان التشريعية المختصة، من دون اللجوء

(54) المادة 4 من دستور دولة الكويت.

(55) المادة 65 من دستور دولة الكويت.

(56) المادة 71 من دستور دولة الكويت.

(57) المادة 80 من دستور دولة الكويت.

(58) المادة 79 و109 من دستور دولة الكويت.

(59) المادة 71 من دستور دولة الكويت.

(60) المواد 97–110 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي.

إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية[61]. وتمر مشاريع/ اقتراحات القوانين بثلاث مداولات، هي: التصويت من ناحية المبدأ على القانون عمومًا، والتصويت على المداولة الأولى، والتصويت على المداولة الثانية[62]. بين كل من هذه المداولات يسمح لكل من أعضاء مجلس الأمة والحكومة بإدخال تعديلات على القوانين[63].

واستنادًا إلى هذه المناقشة، يتضح أن الحكومة لا تستطيع إصدار قوانين؛ لتوفير المنافع العامة، أو القوانين المتعلقة بالمنافع الخاصة، من دون موافقة مجلس الأمة. وحتى لو حاولت الحكومة تمرير بعض هذه المنافع بموجب مرسوم، كما أوضحنا قبل قليل، لا يمكن تمرير المرسوم تمريرًا نهائيًا إلا بعد عرضه على مجلس الأمة للموافقة. ليس ذلك فحسب، بل يتضح أيضًا أن لدى أعضاء مجلس الأمة القدرة على اقتراح قوانين؛ لكسب مزيد من المنافع العامة، أو ترسيخ المكاسب الاقتصادية الطويلة الأمد الناجمة عن توزيع الحكومة المنافع الخاصة على مجموعات محددة. ويمكن لأعضاء مجلس الأمة أيضًا الطعن في هذه المكاسب الاقتصادية الطويلة الأمد، أو الاعتراض عليها. ولا يعني ذلك أن الحكومة ضعيفة في مقابل المجلس، فهي في نهاية المطاف لديها أدواتها الخاصة للتحكم في أجندة المجلس والقوانين التي تصدر فيه، ولديها أيضًا القدرة على رد القوانين التي يصوّت عليها المجلس، ولهذه المسألة تأثير فاعل في قدرة المجلس على التشريع. لكننا لن نلتفت إلى هذا الجانب في هذه الدراسة؛ إذ إن التركيز الأساسي هو على مدى انعكاس الصراع الاجتماعي والاقتصادي في الكويت على التصويت في مجلس الأمة.

وأخيرًا، من المهم توضيح بعض النقاط المهمة. أولًا، على الرغم من أن الحكومة قدّمت في الماضي مشاريع قوانين لإعطاء موظفي الدولة تعويضات وبدلات، بل رفعتها في بعض الأحيان تزامنًا مع التضخم وارتفاع الأسعار، فقد تزايد حذرها من استمرار المطالبة بهذه التعويضات، ولا سيما مع وصول الأمير صباح الأحمد إلى سدة الحكم. وعلى هذا النحو، فإن الحكومة غالبًا ما تصوّت ضد أي إجراء يطالب بتعويضات أو بدلات حكومية، وفي بعض الحالات تقبلها في البداية، وتحاول إلغاءها أو الحد منها. وغالبًا ما تفضّل الحكومة أن تكون هي الطرف الذي يحدد سقف هذه المنافع العامة. ثانيًا، عندما يتعلق الأمر بالقضايا الاقتصادية الطويلة الأمد، تتخذ الحكومة، في كثير من الأحيان، موقفًا مؤيدًا للسياسات التي تيسر توسيع القطاع الخاص بطرق متنوعة. وستتضح أهمية هذه النقاط في الجزء التالي.

3. التصويت على القوانين في مجلس الأمة

لتقييم كيفية تأثير إستراتيجيات الاحتواء التي اتبعها النظام في أنماط تصويت أعضاء مجلس الأمة، سنستخدم مجموعة بيانات أصلية، جمعناها بقراءة مضابط مجلس الأمة للفترة 2006–2012، وفرز

(61) المرجع نفسه.

(62) المواد 102–110 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي.

(63) المرجع نفسه.

جميع أصوات النواب حيال القوانين الاقتصادية. ودمجنا أيضًا أصوات النواب على القوانين الاقتصادية بقاعدة مايكل هيرب للانتخابات في دولة الكويت[64]؛ بهدف دمج المعلومات السياسية والديموغرافية لكل نائب، مع مواقفه حيال القوانين الاقتصادية، في قاعدة بيانات موحدة. ويعتمد التحليل على كيفية تصويت النواب في مجلس الأمة على نوعين من القضايا الاقتصادية: القضايا المتعلقة بتوزيع المنافع العامة، والقضايا المتعلقة بالآثار الطويلة الأمد لتوزيع المنافع الخاصة، ولا سيما أثرها في هيكلة اقتصاد الكويت.

ويشمل النوع الأول من القضايا الأولى التصويت على المسائل المتعلقة بتوزيع المنافع العامة، مثل: زيادة التعويضات للأفراد العسكريين ورجال الإطفاء، والمعلمين، ومكافآت الطلاب. أما النوع الثاني من القضايا، فيشمل التصويت على القضايا الاقتصادية الطويلة الأمد، مثل: الخصخصة، وإعادة الهيكلة/ إسقاط الفوائد على القروض للمتعثرين. وتعود أهمية هذه القضايا إلى أنها تتعلق، إلى حد بعيد، بآثار المنافع الخاصة التي استخدمتها الحكومة؛ لاحتواء التجار الحضر، وهيمنتهم على القطاع الخاص وقطاع الأعمال. وتشمل العينة مواقف جميع أعضاء البرلمان البالغ عددهم 50 عضوًا، في أربعة مجالس تشريعية (المجالس 10 و11 و12 و13)، عُقدت في الفترة 2006–2012، وتناولت 44 قضية، قُسّمت إلى نوعين من القضايا، كما أسلفنا.

ولو ألقينا نظرة أولية إلى نمط التصويت على النوع الأول من القضايا المتعلقة بتوزيع المنافع العامة، فسنلاحظ في الشكل (3) أن الفرق بين الفئات الاجتماعية الثلاث يكاد لا يذكر؛ إذ إن جميعها يصوّت ضد الحكومة غالبًا، عندما تتعلق المسألة بقضايا مثل البدلات والتعويضات الحكومية. وبالعودة إلى المحور السابق، حيث ذكرنا أن الحكومة في معظم هذه القضايا تفضّل عدم إعطاء بدلات أو تعويضات جديدة، أو حتى زيادة البدلات الموجودة، لأن من شأن ذلك أن يرهق الميزانية المالية للحكومة؛ فغالبية المجموعات الاجتماعية في الكويت تستخدم مجلس الأمة للحصول على منافع ريعية، ولا يؤدي ذلك إلى أي نوع من التنافس بينها؛ ويعني ذلك أيضًا صحة الفرضية (1) التي تنص على أن التصويت على القوانين المتعلقة بتوفير المنافع العامة لا يؤدي إلى خلاف بين المجموعات الاجتماعية في البرلمان.

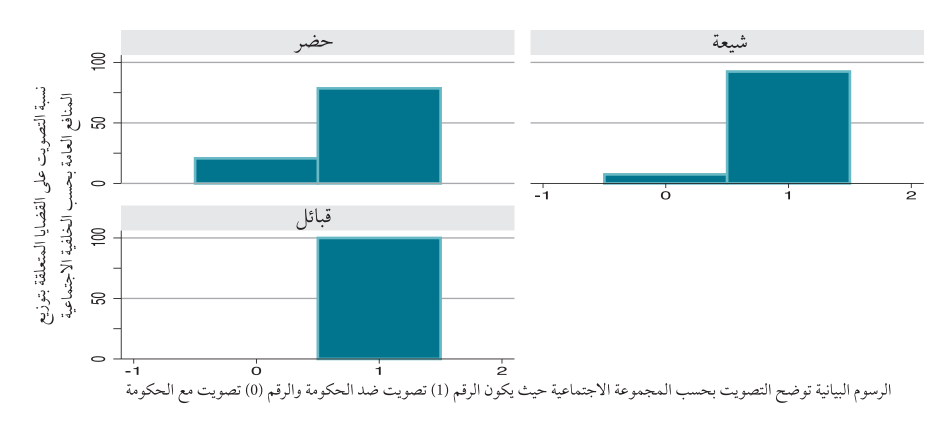
أما الشكل (4)، فيوضح نمط التصويت على النوع الثاني من القضايا المتعلقة بالقضايا الاقتصادية الطويلة الأمد، ويبيّن وجود اختلاف واضح بين المجموعات الاجتماعية؛ إذ إن الحضر غالبًا ما يصوّتون مع الحكومة في هذه القضايا، بينما تصوّت القبائل ضد الحكومة، ويقع الموقف الشيعي في الوسط، وإن كان أقرب إلى الموقف الحكومي. ولا تعدّ هذه النتيجة مفاجَأة؛ لأن القضايا تتعلق، على سبيل المثال، بتوسيع دور القطاع الخاص والخصخصة، وبحِزم مساعدات اقترحت الحكومة تقديمها للقطاع الخاص، وباقتراح إلغاء الديون وفوائدها للمتعثرين.

(64) Michael Herb, «Kuwait Politics Database,» Kuwait Politics, 29/1/2016, accessed on 6/5/2019, at: https://bit.ly/2vJ3Fsn

وفي حين يفضل الحضريون، بوصفهم المجموعة المهيمنة على القطاع الخاص وقطاع الأعمال، التصويت مع الحكومة التي تفضّل توسيع القطاع الخاص، والدفاع عن قطاع الأعمال من التشريعات الشعبوية، مثل إلغاء الديون، نجد أن القبائل غالبًا ما تصوّت ضد الحكومة في هذه القضايا؛ نظرًا إلى أنها غير آبهة بتطوير قطاع تشعر بأنها غير ممثلة فيه (راجع المحور السابق الذي تحدثنا فيه عن هيمنة الحضريين على القطاع الخاص). ويعني ذلك صحة الفرضية (2) التي تنص على أن التصويت على القضايا المتعلقة بتوزيع المنافع الخاصة وعواقبها، يؤدي إلى صراع بين المجموعات الاجتماعية في البرلمان.

الشكل (4)

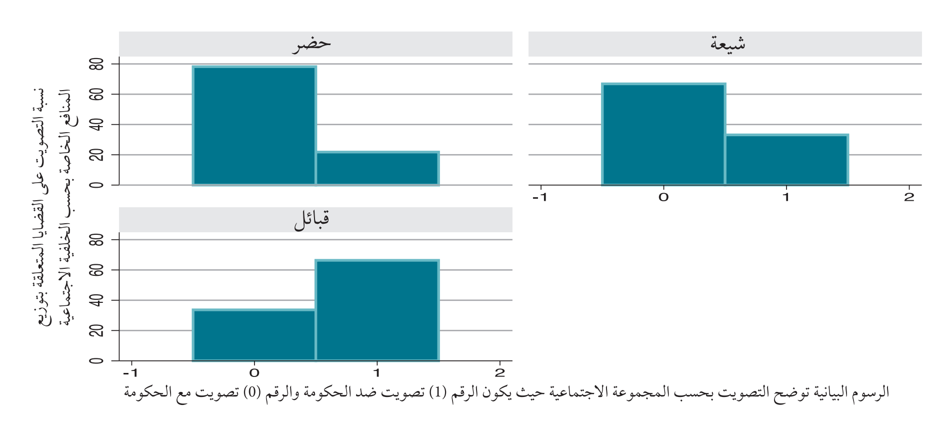
التصويت على القضايا المتعلقة بتوزيع المنافع العامة بحسب الخلفية الاجتماعية في الفترة 2006-2012



المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى تحليل بيانات جمعها الباحث باستخدام برنامج STATA.

الشكل (5)

التصويت على القضايا الاقتصادية الطويلة الأمد المتعلقة بالمنافع الخاصة بحسب الخلفية الاجتماعية في الفترة 2006-2012



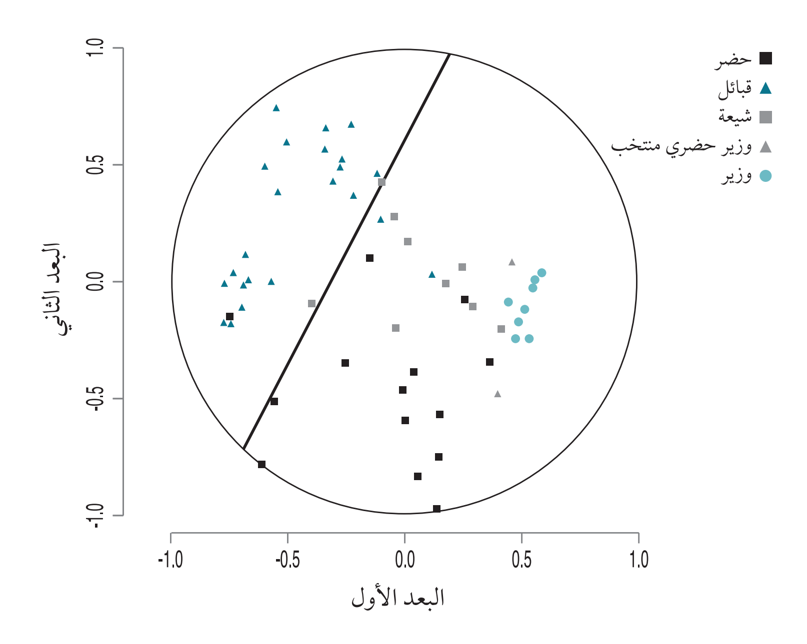
المصدر: المرجع نفسه.

وللتعمق أكثر في مسألة التصويت على القضايا الاقتصادية، وضرب أمثلة أوضح، سنستخدم، كما أسلفنا، طريقة كمية تسمى التحليل الهندسي للتصويت التشريعي[65]. وعادة ما يفرز التحليل بهذا البرنامج خريطة للتصويت على جميع القوانين التي توضع في البرنامج. ولكن لغرض التركيز على الهدف الأساسي من الدراسة، سندرس القوانين الاقتصادية فحسب. وسنضرب مثالًا للتصويت على المنافع العامة والمنافع الخاصة في مجلس 2009 ومجلس 2006.

نبدأ بالتصويت على المنافع الخاصة، وبالنظر إلى الشكل (6) الذي يوضح التصويت على قوانين الخصخصة 2009، نلاحظ شرخًا اجتماعيًا واضحًا بين الحضر والقبائل. فعلى يمين الخط الفاصل نجد أن الحكومة والنواب الحضر صوّتوا مع القانون، بينما صوت نواب القبائل ضد القانون، كما يوضح موقعهم على يسار الخريطة، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية التي تنص على أن التصويت على القضايا المتعلقة بتوزيع المنافع الخاصة وعواقبها يؤدي إلى صراع بين المجموعات الاجتماعية في البرلمان.

الشكل (6)

التصويت على المداولة الثانية من قانون الخصخصة في الفصل التشريعي الثالث عشر (مجلس 2009)



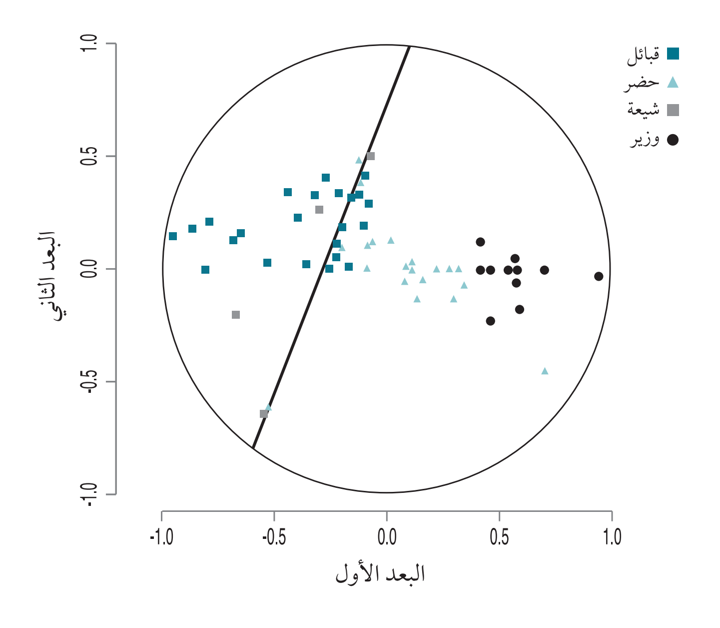
المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى التحليل الهندسي للتصويت التشريعي باستخدام برنامج تحليل الأصوات البرلمانية.

(65) Poole & Rosenthal, p. 357; Poole, «Recovering a Basic Space,» p. 954; Poole, «Nonparametric Unfolding of Binary Choice Data,» pp. 37–211.

وإذا ما أخذنا مثالًا آخر للتصويت على المنافع الخاصة، لكن من فصل تشريعي آخر (الفصل الحادي عشر أو مجلس 2006)، سنلاحظ النمط التصويتي نفسه؛ إذ يوضح الشكل (7)، المتعلق بالتصويت على تعديل قانون ضريبة الدخل على الشركات الأجنبية في الكويت، وهو يدعو إلى تخفيض الضرائب على أرباح الشركات الأجنبية، أن التصويت عبّر عن شرخ اجتماعي واضح بين النواب الحضر والنواب القبليين؛ فأصوات النواب الحضريين مع القانون، ومع خفض الضريبة على أرباح الشركات الأجنبية، في حين رفض معظم النواب القبليين القانون. وينضوي التصويت على هذا القانون تحت فئة التصويت على المنافع الخاصة؛ لأنه يمسّ الأطراف المتعاقدة مع هذه الشركات، أو وكلاء هذه الشركات المحليين، وهم غالبًا من التجار الحضريين.

الشكل (7)

التصويت على تعديل قانون ضريبة الدخل على الشركات الأجنبية في الكويت في الفصل التشريعي الحادي عشر (مجلس 2006)

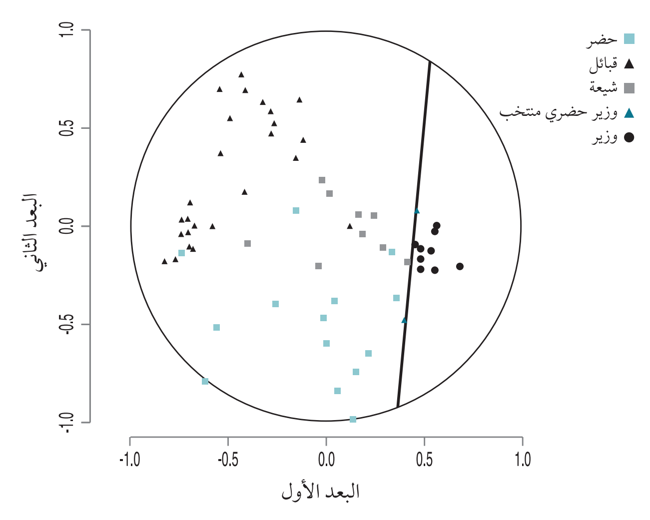


المصدر: المرجع نفسه.

أما ما يتعلق بالتصويت على المنافع العامة، فنلاحظ في الشكل (8)، الذي يوضح التصويت على مكافأة المعلمين في عام 2010، عدم وجود أي خلاف اجتماعي في هذه الحالة؛ إذ تتفق جميع الأطراف على الاستفادة من الريع النفطي للدولة في توزيع مثل هذه البدلات التي لا تؤثر في أي من المجموعات الاجتماعية، من الناحية الضريبية؛ كون الدولة هي الطرف الذي سيتكفل بالعبء المالي في هذه الحالة؛ لذلك، نلاحظ أن الحكومة هي الطرف الوحيد المعترض على زيادة صرف مكافأة المعلمين.

الشكل (8)

التصويت على المداولة الثانية من قانون مكافأة المعلمين في الفصل التشريعي الثالث عشر (مجلس 2009)

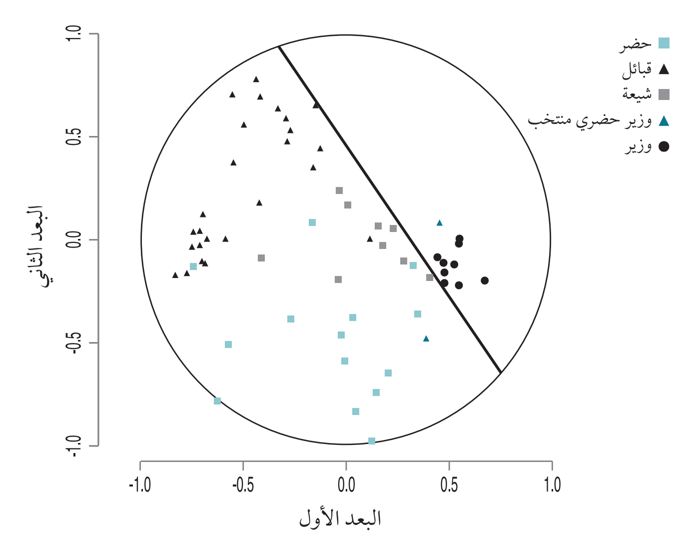


المصدر: المرجع نفسه.

يتكرر النمط نفسه من التصويت على المنافع الخاصة، عندما يتعلق الأمر بالتصويت على مكافأة الـ 150 دينارًا، فجميع المجموعات الاجتماعية صوّتت للزيادة، باستثناء الحكومة التي صوّتت ضدها، كما نلاحظ في الشكل (9). وهو ما يتوافق مع الفرضية (1) التي ترى أن التصويت على القوانين المتعلقة بتوفير المنافع العامة لا يؤدي إلى خلاف بين المجموعات الاجتماعية في مجلس الأمة الكويتي.

الشكل (9)

التصويت على المداولة الثانية من قانون زيادة 150 دينارًا، في الفصل التشريعي الثالث عشر (مجلس 2009)



المصدر: المرجع نفسه.

خاتمة

حاولنا في هذه الدراسة تقديم لمحة أولية عن الصراع الاجتماعي في الدول الريعية، مستخدمين التصويت على القوانين الاقتصادية في مجلس الأمة الكويتي، بوصفه نموذجًا لذلك. وقد تتبعنا الأسباب التي تؤدي إلى الصراع الاجتماعي في الكويت، مستخدمين منهجية تتبّع المسار، ثم حلّلنا تباعًا التصويت على القوانين الاقتصادية في مجلس الأمة الكويتي، باستخدام منهجية التحليل الهندسي للتصويت التشريعي الكمية. وقد توصلنا إلى خلاصتين لما يتعلق بالصراع الاجتماعي في الكويت. أولًا، لا يمكن اختزال الصراع بتنافس على الريع فحسب، فعلى الرغم من أن المدفوعات التحويلية والرواتب تشغلان حيزًا ضخمًا في ميزانية الحكومة الكويتية، فإن جميع القوى الاجتماعية تتفق على زيادة هذه المدفوعات والرواتب، حتى إن عارضت الحكومة هذا التوجه.

ثانيًا، يوجد صراع اجتماعي طبقي واضح في الحالة الكويتية بين البدو والحضر، وتعود جذوره، كما أسلفنا، إلى مرحلة بناء الدولة والقوى الاجتماعية التي استفادت من تلك المرحلة، ونرى ذلك بوضوح في التصويت على القوانين الاقتصادية[66]. وبذلك تكون الدراسة قد أوضحت جانبًا مهمًا من الصراع الاجتماعي في الحالة الكويتية بالتحديد، وتحدّت بعض التعميمات المتعلقة بالدراسات المبكرة والسطحية عن الدولة الريعية. ولا يعني ذلك رفض دور الريع النفطي رفضًا مطلقًا، بل يعني وضعه في السياق الصحيح، وبناء على سببية مشروطة لا تقع فريسة للحتمية الاقتصادية التي عانتها الدراسات المبكرة عن الدولة الريعية.

المراجع References

العربية

البنك الوطني الكويتي. **الموجز الاقتصادي للكويت**. تقرير البنك الوطني الكويتي. 2012/10/22.

الجابر، موزة. **التطور الاقتصادي والاجتماعي في دولة قطر: 1930–1973**. الدوحة: جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، 2002.

جمال، عبد المحسن يوسف. **لمحات من تاريخ الشيعة في الكويت: من نشأة الكويت إلى الاستقلال**. الكويت: دار النبأ للنشر والتوزيع، 2005.

الحاتم، عبد الله خالد. **من هنا بدأت الكويت**. الكويت: مطبعة دار القبس، 1980.

الحبيب، محمد إبراهيم. «الشيعة في معركة الجهراء: قراءة وثائقية». دورية **كان** التاريخية. السنة 6. العدد 19 (2013).

(66) للاختلافات الاجتماعية بين الحضر والبدو في الكويت تجليات أخرى، وجوانب، لم أذكرها هنا؛ رغبة مني في التركيز على الجانب الاقتصادي. لكنها مهمة، وأذكر منها، على سبيل المثال، الخلاف حول الديوانيات غير القانونية، والانتخابات الفرعية في المناطق الخارجية، وغيرهما.

الشهابي، عمر (تنسيق وتحرير). **الخليج 2013: الثابت والمتحول**. الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2013.

الشيخ خزعل، حسن خلف. **تاريخ الكويت السياسي: عصر الشيخ مبارك**. ج 2. بيروت: دار مكتبة الهلال، 1962.

العتيبي، فيحان محمد. **الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت: 1921–1990**. الكويت: مكتبة ذات السلاسل، 2010.

الفضالة، ناصر محمد. **الحالة والحل: فرضيات أولية لتصويب الصراع السياسي إلى أطره الاجتماعية**. بيروت: دار الساقي، 2011.

القناعي، يوسف بن عيسى. **صفحات من تاريخ الكويت**. القاهرة: دار سعد، 1946.

المديرس، فلاح عبد الله. **الحركة الشيعية في الكويت**. الكويت: دار قرطاس للنشر، 1999.

النجار، غانم. «نشأة وتطور الديمقراطية في الكويت». ندوة المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ورقة مقدمة في اللقاء السنوي الواحد والثلاثين لمنتدى التنمية في البحرين. 11–2010/2/12.

الأجنبية

Al–Dekhayel, Abdulkarim. *Kuwait: Oil, State and Political Legitimation*. Reading: Ithaca Press, 2000.

Al–Najjar, G. H. «Decision–making Process in Kuwait: The Land Acquisition Policy as a Case Study.» PhD Dissertation. University of Exeter, 1984.

Anderson, Lisa. «Absolutism and the Resilience of Monarchy in the Middle East.» *Political Science Quarterly*. vol. 106, no. 1 (1991).

Al–Nakib, Farah. «Kuwaits Modern Spectacle: Oil Wealth and the Making of a New Capital City, 1950–1990.» *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East*. vol. 33, no. 1 (2013).

________. «Revisiting Ḥaḍar And Badū In Kuwait: Citizenship, Housing, And the Construction of a Dichotomy.» *International Journal of Middle East Studies*. vol. 46, no. 1 (2014).

Beblawi, Hazem & Giacomo Luciani (eds.). *The Rentier State*. London: Routledge, 2016.

Bennett, Andrew & Jeffrey T. Checkel (eds.). *Process–Tracing*. New York: Cambridge University Press, 2015.

Blaydes, Lisa. «Authoritarian Elections and Elite Management: Theory and Evidence from Egypt.» Paper Presented at the Princeton University Conference on Dictatorships. Princeton, April 2008.

Boix, Carles & Milan Svolik. «The Foundations of Limited Authoritarian Government: Institutions and Power–Sharing in Dictatorships.» *SSRN Electronic Journal* (2011).

Chaudhry, Kiren Aziz. *The Price of Wealth: Business and State in Labor Remittance and Oil Economies*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1990.

Collier, David. «Understanding Process Tracing.» *PS: Political Science & Politics*. vol. 44, no. 4 (2011).

Crystal, Jill. *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*. Cambridge: Cambridge University Press, 1995.

De Musquita, Bruce Bueno et al. *The Logic of Political Survival*. Cambridge, MA: MIT Press, 2005.

Gandhi, Jennifer. *Political Institutions under Dictatorship*. Cambridge: Cambridge University Press, 2008.

Geddes, Barbara. «Why Parties and Elections in Authoritarian Regimes?» Paper Presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association. Washington, DC, 2005.

Gray, Matthew. «A Theory of Late Rentierism in the Arab States of the Gulf.» *SSRN Electronic Journal* (2011).

Gueorguiev, D. & S. Oliver. «Embedded Delegates: Participation in Authoritarian Legislatures: Evidence from the Municipality of Shenzhen.» Paper Presented at MPSA Annual Meeting, Chicago, 2012.

Herb, Michael. *All in the Family Absolutism, Revolution, and Democracy in the Middle Eastern Monarchies*. Albany, NY: State University of New York Press, 1999.

________. *The Wages of Oil: Parliaments and Economic Development in Kuwait and the UAE*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2014.

________. «Ontology and Methodology of the Resource Curse.» LSE Kuwait Program. *LSE Kuwait Program Paper Series*. no. 43 (June 2017).

Hertog, Steffen. *Princes, Brokers, and Bureaucrats: Oil and the State in Saudi Arabia*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2011.

Jeffrey, D. Sachs & Andrew M. Warner. «Natural Resource Abundance and Economic Growth.» National Bureau of Economic Research. *NBER Working Paper Series*. no. 5398 (1995).

Karl, Terry Lynn. *The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro–states*. Berkeley, CA: Univ. of California Press, 2010.

Lucas, Russell E. «Monarchical Authoritarianism: Survival and Political Liberalization in A Middle Eastern Regime Type.» *International Journal of Middle East Studies*. vol. 36, no. 1 (2004).

Lust–Okar, Ellen. «Reinforcing Informal Institutions through Authoritarian Elections: Insights from Jordan.» *Middle East Law and Governance*. vol. 1, no. 1 (2009).

Malesky, Edmund & Paul Schuler. «Nodding or Needling: Analyzing Delegate Responsiveness in an Authoritarian Parliament.» *American Political Science Review*. vol. 104, no. 3 (2010).

________. «Star Search: Do Elections Help Nondemocratic Regimes Identify New Leaders?» *Journal of East Asian Studies*. vol. 13, no. 1 (2013).

Poole, Keith T. «Recovering a Basic Space from a Set of Issue Scales.» *American Journal of Political Science*. vol. 42, no. 3 (1998).

________. «Nonparametric Unfolding of Binary Choice Data.» *Political Analysis*. vol. 8, no. 3 (2000).

Poole, Keith T. & Howard Rosenthal. «A Spatial Model for Legislative Roll Call Analysis.» *American Journal of Political Sci*ence. vol. 29, no. 2 (1985).

Ricks, Jacob I. & Amy H. Liu. «Process–Tracing Research Designs: A Practical Guide.» *PS: Political Science & Politics*. vol. 51, no. 4 (2018).

Ross, Michael L. «Does Oil Hinder Democracy?» *World Politics*. vol. 53, no. 3 (2001).

Truex, Rory. *Making Autocracy Work: Representation and Responsiveness in Modern China*. Cambridge: Cambridge University Press, 2016.

Wright, Joseph. «Do Authoritarian Institutions Constrain? How Legislatures Affect Economic Growth and Investment.» *American Journal of Political Science*. vol. 52, no. 2 (2008).

Yom, Sean L. & F. Gregory Gause. «Resilient Royals: How Arab Monarchies Hang On.» *Journal of Democracy*. vol. 23, no. 4 (2012).

صدر حديثًا



مجموعة مؤلفين

الشيعة العرب

الهوية والمواطنة

لا يتعدى عمرُ تعبير «الشيعة العرب» ربعَ قرن من الزمان. وكانت اللحظاتُ التي جرى استعمالُ هذا التعبير فيها لحظات احتدام سياسي في منطقة المشرق العربي وجواره، فكان التعبيرُ - من ثم - تعبيرًا سياسيًا، يبتغي أن يبيّن أن هؤلاء ليسوا جزءًا من جسم شيعي موحد، أو طائفة شيعية عابرة للحدود. وتحديدًا، كان المراد من تعبير «الشيعة العرب» تبيان أنهم ليسوا جزءًا من التصور النمطي الذي عمّمته إيران الإسلامية عن الشيعة.

لذلك، كان أول من استعمل هذا التعبير عدد من الناشطين السياسيين الشيعة، بقصد حثّ الولايات المتحدة على أن تتبنّى الشيعةَ بوصفهم حلفاء.

وقد كان «الشيعة العرب»، في كل ذلك، رهانًا، وكان تعبير «الشيعة العرب» يخفي وراءه رغبوية سياسية.

أما تعبير «الشيعة العرب»، على نحو ما يُستعمَل في هذا الكتاب، فلا يتضمن غائية محددة، إذ يشير إلى مجموعة ذات هوية متمايزة، يستند حراكها الاجتماعي والسياسي إلى هذه الهوية، سواء كان هذا أمرًا واعيًا لدى هذه الجماعة ويعبّر عنه خطابيًا، أم لا.

وما يحاوله هذا الكتاب - من ثم - هو إعادة هذا المفهوم إلى الفضاء الأكاديمي المحض.



أحمد عتيق | Ahmed Atyq*

شبكات التواصل الاجتماعي والثقافة التواصلية في مجتمعات هجينة

قراءة في دور منصة تويتر في قطر

Social Networks and Communication Culture in Hybrid Societies: A Reading in the Role of Twitter in Qatar

ملخص: تسعى هذه الدراسة إلى فهم الأثر العميق لتحول الفضاء العمومي الاتصالي في دولة قطر في عصر الرقمنة والتشبيك، ودوره في تغيير الثقافة التواصليّة. يقوم الباحث، مستفيدًا من نظريات الاتصال، برصد دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنشيط الاتصال والتواصل، وبروز هذه الشبكات بوصفها مجالًا عامًا يتجاوز العوائق البنيوية التي ينتجها نمط التمدين في الخليج العربي. وتتوصل هذه الدراسة إلى أنَّ هنالك مؤشرات تدل على أن المجال العام الافتراضي في قطر ساهم في تحدّي هرم التواصل التقليدي الذي طالما هيمنت عليه الدولة. وعملت الدراسة على تتبع حالتين «هاشتاغين» أثارا متابعة وردودًا مختلفة على صفحات تويتر، وهما انتقاد محتوى مقرر التربية الإسلامية، واستنكار استضافة وفد رياضي إسرائيلي.

كلمات مفتاحية: شبكات التواصل الاجتماعي، التغيير الاجتماعي، الفضاء العمومي.

Abstract: This study explores the profound impact of the transformation of the public communication space in Qatar in the era of digitization and social networking, and its role in changing the culture of communication. Based on communication theories, the research monitors the role of social networks in activating communication, and the emergence of these networks as a public domain to transcend the structural obstacles produced by urbanization patterns in the Arab Gulf Countries. The study concludes that there are indications that the public domain in Qatar has contributed to challenging the classic communication hierarchy that has long dominated the country. The study tracked two cases of «Hashtag» follow–up effects and various responses on Twitter, namely criticism of the content of the Islamic education curriculum and the condemnation of hosting an Israeli sports delegation.

Keywords: Social Networks, Social Change, Public Space.

* باحث حاصل على دكتوراه في التواصل والإشهار من كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب.

Researcher holds a doctorate in communications from the Faculty of Humanities and Literature at the University of Hassan II in Casablanca.

مقدمة

تروم هذه الدراسة تتبّع التغيرات الملموسة التي شهدتها سياسة ربط الفضاء العمومي للمجتمع القطري بالإنترنت، والتي هدفت أساسًا إلى تحديث هياكل الدولة الوطنية ومؤسساتها اللامركزية، وتطوير علاقتها بالفاعلين المجتمعيين، الذين يتأثرون بدورهم بالتحولات الاجتماعية العميقة التي تخلّفها عملية التمدين، والتحديث الفوقي، إضافةً إلى تحسن مستويات التعليم؛ حيث ساهمت هذه العوامل في تيسير استخدام الإعلام بتحكم أكبر في التقنية والتلقي وإنتاج المحتوى. وهذا ما يبرز جليًا في استخدامات منصات التواصل الاجتماعي التي أصبحت تمثل مجالًا للتعبير والنقاش بين فاعلي المجتمع المدني والحكومة والمواطن العادي. وتساهم هذه البرامج في تأطير المشاركة، وفي التعبئة السياسية Political Mobilisation، وفي إنتاج أشكال جديدة من المواطنة التي تتفاعل مع الأحداث الداخلية والخارجية وتناقشها، ومن ثمّ المساهمة في تشكيل الرأي العام.

سمحت ثورة منصات التواصل الاجتماعي في قطر ببلورة تصوّرات جديدة للفضاء العمومي، أنتجت مساحات جديدة يتفاعل فيها السياسي مع التواصلي، منتجًا شريحةً جديدة من الفاعلين الاجتماعيين وقادة الرأي الجدد. ولأجل ذلك، عملت الدراسة على تتبع حالتين «تغريدتين» أثارتا متابعة وردودًا محلية مختلفة على صفحات تويتر في قطر، وهما انتقاد محتوى مقرر التربية الإسلامية، واستنكار التطبيع إثر استضافة وفد رياضي إسرائيلي.

وقد تمّ التوصل إلى أن هذه الوسائط الاتصالية الجديدة، أضحت عاملًا مؤثرًا في شكل العلاقة وأنماطها بين الدولة والمجتمع بمواطنيه وفاعليه. وهذا يعني تحول هذه الشبكات التفاعلية إلى مصدر للمعلومة، وحلبة للحجاج بالأفكار ولممارسة الحق في الاتصال والمتابعة والمساءلة. وقد انطلقت الدراسة من فرضية أهمية هذه الوسائط في تشييد عناصر جديدة للتداول داخل المجال العام، من خلال التركيز على قابلية المجتمع القطري، بتنوعه الثقافي والاجتماعي، للتفاعل مع التقنية والاستفادة منها لتوسيع مساحة الفعل التواصلي. وتستند هذه الدراسة إلى مقاربات علاماتية اتصالية لتحليل معالم معالجة الإشكالية، ومن ثمّ رسم محددات التغيير وإمكانية الانتقال من السلبية إلى التفاعلية المجتمعية.

مشكلة الدراسة

موضوع هذه الدراسة هو تحديد دور الوساطة الذي أصبحت تضطلع به منصات التواصل الاجتماعي في دولة قطر؛ باعتبار هذه المنصات أدوات وسائطية رقمية يعتمدها المستخدم المتواصل القطري في متابعة الأحداث الراهنة. والسؤال الرئيس الذي نطرحه هو التالي: هل ساهم التفاعل عبر شبكات التواصل الاجتماعي في تشكل فضاء اتصالي تداولي عمومي في قطر؟

نفرّع السؤال الرئيس إلى عدة أسئلة متكاملة تسعى إلى الإلمام بسياق الظاهرة وأبعادها: كيف تمارس التفاعلية لدى مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي؟ وهل استطاع تفاعل مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي التأثير في الثقافة التواصلية حول القضايا المجتمعية؟ إذا كان الجواب نعم، كيف سمحت الحالة التفاعلية بين المواطنين والفاعلين الحكوميين، عبر شبكات التواصل الاجتماعي، بتشكل فضاء تداولي عمومي؟

استخدمت الدراسة منهجًا تركيبيًا يلائم طبيعة البحث في ميدان علوم الاتصال والإعلام، بحكم تعدد مشاربه وتباينها؛ الأمر الذي استلزم اعتماد مقاربة منهجية مركبة ما بين التخصصات، تستقي مواردها وآلياتها من متابعة وصفية للحدث الإعلامي على المنصات، وتحليل تفاعل الجمهور معه، ومقارنته بباقي الأشكال التفاعلية. كما استفادت الدراسة من البيانات الشحيحة التي يوفرها موقعا وزارة التخطيط والإسكان والمواصلات، ثمّ رصد «هاشتاغات» تخص نماذج استأثرت بمتابعة من القطريين بالتعليق والنقاش.

في مستوى الأدوات البحثية للدراسة، تمّ التركيز على دراسة حالة تفاعل الجمهور القطري مع حدثين طبعا الحياة الاتصالية على منصات التواصل في بداية الموسم الدراسي خلال شهري أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر 2018، أحدهما تربوي ثقافي، والآخر رياضي سياسي.

تستفيد الدراسة من مفاهيم نظريات الاتصال والتواصل. قبل الشروع، لا بد من التنبيه إلى أنه جرى بين بعض الباحثين في علوم الاتصال الجديدة التمييز بين:

• الشبكات الاجتماعية Social Networks: مفهوم أساسي من مفاهيم علم الاجتماع يحيل على العلاقات المنتظمة التي تجمع أفرادًا ومجموعات ومنظمات، ويجري استخدامه اتصاليًا على اعتبار أن مواقع الاتصال الحديثة هي موطن ومكان لإدارة هذه العلاقات بين الأفراد وإبرازها وتطويرها.

• الإعلام الجديد New Media أو الميديا الجديدة: ويشمل فئة جديدة من ميديا الاتصال تتيح التفاعل في إطار جماعة ما سواء أكانوا يعرفون بعضهم أم لا، يوجدون في مكان جغرافي واحد أم لا.

• منصات التواصل الاجتماعي Social Media: هو مصطلح يحيل إلى فئة واسعة من البرامج التي تقوم على عدة وظائف كالتفاعل ونشر المضامين وبناء شبكات من العلاقات الاجتماعية[1]. ويبدو لنا أن هذا الوصف هو الأنسب والأكثر تعبيرًا عما نحن بصدده، نظرًا إلى استثماره تقنيات الإعلام الجديد ولارتكازه على التفاعل والتداول بين الأفراد والمجموعات.

(1) جامعة الدول العربية، **عصر الميديا الجديدة**، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية، العدد 78 (تونس: منشورات اتحاد إذاعات الدول العربية، 2016)، ص 7، 126.

أولًا: مساءلة دور شبكات التواصل الاجتماعي في مجتمعات هجينة

ساعدت الوفرة المالية وسرعة ربط المجتمع في دولة قطر بالتقنية الرقمية، وتشبيكه معلوماتيًا بتوطيد البنيات القاعدية وهياكلها الحديثة وفق مفاهيم الدولة العصرية المبنية، على تسريع وتيرة الولوج إلى مجتمع المعلومات. وفي الوقت نفسه، عملت على مواكبة عملية التحديث ومفاعيلها التطبيقية على الممارسة السياسية وتسيير الشؤون العامة وأركان المجتمع وموقع الفرد القطري داخل هذه التركيبة المتشابكة، التي أتاحت له أن يطوّر طرقًا جديدة للتأثير في القضايا العمومية.

لكن بالنظر إلى التركيبة الهجينة للمجتمع القطري وبناه وهياكله الاجتماعية والسياسية والثقافية، التي تشكّل علاقات القوة والنفوذ والولاء[2] وتعيد تشكيلها، وبالتدقيق كذلك في مجهودات الدولة المركزية في التحديث الفوقي الذي يعيد تشكيل المجتمع القطري ويهجن باستمرار المحلّي بالعالمي، فإن ذلك أفضى إلى تولّد ثقافة وليدة مباينة لمحلية الذات ونسقها الثقافي وكيفيات إدارتها المنبثقة من تحول المجتمع؛ فجرفت في ديناميتها المتوثبة أفواجًا ضمن أنساق اجتماعية جديدة، الأمر الذي أوجد أيضًا أنواعًا جديدة من الثقافات التواصلية، ارتهن بجهاز مستحدث من العلائق الاجتماعية حيث يختلط المحلّي بالعالمي.

وفي هذا المجال، أدت وسائل الاتصال الحديثة، وتحديدًا وسائل التواصل الاجتماعي، عقب توغلها في مفاصل الحياة اليومية للأفراد والمؤسسات، أدوارًا محوريةً في تحدي أشكال التواصل الكلاسيكية التي تفرضها السلط السياسية والثقافية والاقتصادية وطرق انتقال المعلومة وتداولها. ويرجع أثر ذلك إلى الأهمية التي اكتستها هذه الوسائط التفاعلية لدى المجتمعات الانتقالية Transitional Societies، وخاصة تلك التي يغلب على ديموغرافيتها فئة الشباب (ممن هو تحت سن 30 عامًا، وبنسبة 64 في المئة يستعمل هذه الوسائط[3]) الناشئة في المدن العصرية، والمترعرعة في ضروبها الذكية، والمتعلمة في جامعاتها الحديثة المحليّة أو العالمية، والمتخرجة في مدارسها الوطنية المستقطبة أطرًا أجنبية (عربية وغربية)، أو بحكم الابتعاث إلى الخارج، مما أفرز فضاءً جديدًا له من المقومات والمحددات ما يكرس مخرجات «متمردة» على الثقافة التواصلية السائدة[4].

وعلى هذا الأساس، تروم هذه الدراسة رصد دور هذه الوسائط الاجتماعية، والعمل على تتبع مفاعيلها وتحليل صيرورتها الأداتية والتكوينية في رسم معالم جديدة لاستمرار السلطة السياسية أو مساءلتها.

(2) انظر: هارفي مولوتش ودافيد بونزيني، «التوسّع المديني الخليجي الجديد: حلبات الاختبار، والحلول الالتفافية، وحدود المدن المستحدثة»، **عمران**، مج 7، العدد 28 (ربيع 2019).

(3) Fadi Salem, *The Arab Social Media Report 2017: Social Media and the Internet of Things: Towards Data–Driven Policymaking in the Arab World*, vol. 7 (Dubai: MBR School of Government, 2017), p. 32, accessed on 30/4/2019, at: https://bit.ly/2rbpEGe

(4) محمد قيراط ومحمد عايش، «استخدامات وإشباعات الإنترنت، دراسة ميدانية تحليلية لشباب الإمارات العربية المتحدة»، في: ماجد بوشليبي وآخرون، **ثقافة الإنترنت وأثرها على الشباب**، وقائع ندوة علمية (الشارقة: دائرة الثقافة والإعلام، 2006)، ص 53.

ثانيًا: تحوّلات الثقافة التواصلية في قطر

1. المجتمع القطري: مؤشرات ديموغرافية

وفق الأرقام الشهرية التي تصدرها وزارة التخطيط التنموي والإحصاء الخاصة بالأفراد من الأعمار كافة، الذين يعيشون داخل دولة قطر إلى حدود 30 كانون الأول/ ديسمبر 2018، فقد شارف العدد على 2674320 شخصًا، يبلغ عدد الذكور زهاء 2015284، في حين يبلغ عدد الإناث 659036[5]. وضمن هذا العدد، يصل تقريبًا عدد الأجانب أو ما يصطلح عليه داخليًا بالمقيمين، ما يقارب مليونين و100 ألف أجنبي، أي أن عدد المواطنين القطريين يتخطى نصف المليون، وتحديدًا 541669 شخصًا بنسبة 21 في المئة من إجمالي السكان[6].

2. البنية التحتية للمجتمع الاتصالي في قطر

أدت الدولة في قطر الدور الأساس في الاستثمار ببنية تحتية بتكنولوجيا الاتصال، بهدف خلق مجتمعٍ رقمي متكامل يتمتع جميع أفراده بفرص متساوية للنفاذ إلى التكنولوجيا، عبر توفير فرص لتعزيزٍ جاهزيتهم للمشاركة في بناء اقتصاد قائم على المعرفة[7]. ووضعت لأجل ذلك إستراتيجيات تهم مجال المواصلات والاتصالات، من خلال إنشاء بنية تحتية وتشييد محطات ومراكز توصيل مفتوحة للجميع كحدائق الإنترنت (الرميلة، الشيراتون، دحل الحمام، الخور، الوكرة، دخان)، بغية تحسين الأداء الرقمي وتجويده من خلال أنظمة كنظام التوثيق الوطني الذي يهدف إلى إدارة وحوكمة الهوية الرقمية لمستخدمي المواقع والبرامج الإلكترونية من الأفراد والشركات بغية توفير طرق متعددة تمكنهم من الدخول الموحّد إلى جميع الخدمات الإلكترونية الحكومية على نحو سلس وسريع وآمن[8]، علاوة على بوابة الحكومة الإلكترونية «حكومي 3»، إضافةً إلى بدء تنفيذ أول شبكة للجيل الخامس (5G) المتنقلة على مستوى العالم (كموقع سيف سبيس Safe Space)[9].

وتندرج كل هذه المبادرات، بحسب وزارة الاتصالات والمواصلات، ضمن مخطط يرمي إلى جعل دولة قطر دولة رائدة إقليميًا في تبني أحدث التقنيات التكنولوجية المتنقلة، وتسير على طريق أن تصبح أمة ذكية[10]. وهو ما انعكس بحصول قطر على المرتبة 27 عالميًا والثانية عربيًا (بعد الإمارات

---

(5) دولة قطر، وزارة التخطيط التنموي والاقتصاد، «إجمالي السكان المتواجدين في قطر»، شوهد في 2019/1/6، في:
https://bit.ly/2VxUqcT

(6) المرجع نفسه.

(7) «شؤون المجتمع الرقمي»، وزارة المواصلات والاتصالات، شوهد في 2019/4/30، في: https://bit.ly/2PzNIxE

(8) «الوزارة تطلق نظام التوثيق الوطني 'توثيق'»، وزارة المواصلات والاتصالات، 2019/3/7، شوهد في 2019/4/30، في:
https://bit.ly/2GUJJJC

(9) «شؤون المجتمع الرقمي».

(10) دولة قطر، وزارة الاتصالات والمواصلات، **الوزارة تصدر تقريرًا عن برامج ومبادرات المجتمع الرقمي بمناسبة اليوم العالمي لإنترنت أكثر أمنًا**، 2018/2/5، شوهد في 2019/01/8، في: https://bit.ly/2RCrMFy

العربية المتحدة في المرتبة 26) في مؤشر جاهزية الشبكات بالتقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات لعام 2016 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بجنيف World Economic Forum[11].

3. مستويات استعمال القطريين الوسائط الاتصالية

سجل المجتمع القطري في السنوات الأخيرة استخدامًا كبيرًا للإنترنت، بلغ نسبة استخدام قاربت 100 في المئة بعد أن كان في حدود 85 في المئة سنة 2013، بما يناهز 45 ساعة أسبوعيًا بحسب دراسة مسحية قامت بها جامعة نورثويسترن Northwestern[12]. وأتت وسائل الاتصال الاجتماعي في مقدمة النشاطات؛ فـ 93 في المئة من السكان يستخدمون برامج واتساب، و70 في المئة أنستغرام، و64 في المئة سناب شات، وهي النسبة الأعلى في العالم العربي، ثم يعقبه برنامج تويتر في الترتيب. وتُوِّج هذا التألق على حساب أشهر مواقع في العالم، وهما فيسبوك الذي تراجع إلى 23 في المئة، ويوتيوب إلى 39 في المئة سنة 2017[13].

وتوصلت دراسة جامعة نورثويسترن نفسها بقطر إلى أن ثلثي المواطنين يستقون موارد أخبارهم من الهواتف الذكية[14]. في المقابل، يتنوع الوعي بهذه المنصات من لدن الرجال والنساء؛ فـ 57 في المئة من النساء على دراية بسنابشات، بينما لم تتجاوز نسبة استخدامهن الفعلية 15 في المئة فقط. وعلى النقيض، نجد أن 45 في المئة من الرجال على دراية به، ومع ذلك كانت نسبة الاستخدام متماثلة تقريبًا، 14 في المئة. كما يلاحظ تفاوت في الاستخدام بين الجنسين، فرغم أن مستوى المعرفة بهذه المنصات عند الرجال أقل مقارنة بالنساء، فإنهم يفضلون فيسبوك وتويتر وبي بي إم BBM ومنتديات الإنترنت، في حين تميل النساء أكثر إلى استخدام أنستغرام وباث Path والواتساب. يضاف إلى هذا، نقطة مهمة جدًا، وهي نظرة القطريين إلى هذه المنصات ومعرفتهم بأحدثها مقارنة بغيرهم، فباستثناء برنامج واتساب الذي يحتل فيه القطريون المرتبة الثانية بـ 97 في المئة مقابل معرفة 98 في المئة من باقي المجتمعات العربية، فإن لهم قصب السبق في معرفة آخر المنصات، مثل سنابشات بـ 77 في المئة مقابل 39 في المئة، وأنستغرام 97 في المئة مقابل 65 في المئة، وحتى تطبيق باث الجديد، فحوالى ربع القطريين قد سمع عنه في حين 7 في المئة من غيرهم[15].

(11) Silja Baller, Soumitra Dutta & Bruno Lanvin (eds.), *The Global Information Technology Report 2016, Innovating in the Digital Economy*, World Economic Forum, INSEAD, Cornell University (Geneva: 2016), p. xiii, accessed on 30/4/2019, at: https://bit.ly/29AzwRq

(12) انظر دراسة جامعة نورثويسترن:
«Media Use in the Middle East, 2017, A seven–nation survey by Northwestern University in Qatar,» at: https://bit.ly/2zaz7iH

(13) شوقي مهدي، «القطريون أكثر اتصالًا بالوسائط الرقمية ...» موقع لوسيل، 2018/9/29، شوهد في 2019/03/23، في:
https://bit.ly/2ULrNpc

(14) «Media Use in the Middle East».

(15) «التعرف على شبكات التواصل الاجتماعي في قطر»، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، آذار/ مارس 2015، شوهد في 2018/12/20، ص 7–8، في: https://bit.ly/2ZKsT7p

4. من دوافع الإقبال على الوسائط الاجتماعية

لا يمكن الحديث عن مستويات حضور وسائل التواصل الاجتماعي في المجتمعات الخليجية، من دون فهم دور الدولة الخليجية في إعادة تشكيل البنى الاجتماعية والثقافة المحلية[16]، وفي تهجين المحلّي بالعالمي منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي؛ على نحو أنتج نمطًا خاصًا وفريدًا من التمدين الذي فرض عوائق بنيوية على نشوء مجال عام مستقلّ عن الدولة[17].

أما ما يمكن ملاحظته هنا، هو أنّ التغير الهيكلي الاتصالي الناتج من كثافة استعمال الوسائط الاجتماعية قد ساهم إلى حدٍّ بعيد في التعويض عن نشوء المجال العام الذي أخّره هيمنة الدولة على هرم التواصل إضافةً إلى التشرذم الذي يفرضه نمط التمدين الخليجي. لقد كان للاتصال الشبكي دور أساس في التشبيك المجتمعي القائم على المتابعة الحثيثة لقضايا الشأن العام وإبداء الآراء والمواقف نحوه.

ومن أجل مزيد من بيان دافع هذا الحضور، على نحو جعل تصنيف دولة قطر لا يتصدر قائمة الدول العربية فقط، وإنما لائحة التصنيف العالمي. وهذا يرجع في نظرنا إلى توليفة من العناصر نوردها كما يلي:

أول هذه العناصر يتصل بالطبيعة الديموغرافية لدول الخليج، سواء أكانوا المواطنين أم الوافدين الذين تغلب عليهم فئة الشباب بحكم استقدامهم للاشتغال في الورش وغيرها[18]؛ فطبيعة الإحصاءات، تبرز على نحو لا التباس فيه الحضور المكثف للفئات العمرية النشيطة، بغض النظر عن الحيّز العمري؛ فالشرائح العمرية (18–24) و(25–34) سنة، تستخدم الإنترنت بنسب متأرجحة بين 96 و100 في المئة على التوالي. وهو ما يفسر انتشار الاتصال الكثيف بالشبكة العنكبوتية وتنوع أشكاله التواصلية التي تبدأ بتبادل الصور ونشر الفيديوهات، وتمر بالتعرف إلى أشخاص جدد، وطرح أسئلة، وتبادل وجهات النظر والأفكار[19] المرشحة لأن تصبح قضايا رأي عام على منصات التواصل، ولا سيما الموضوعات التي تكتسي راهنية وتفاعلًا ونشرًا وتعليقًا.

الإمكانات المادية: ضخامة العائد المالي للدولة مقارنة بعدد السكان، وما يستتبع ذلك من تأمين بيئة مشجعة، وليست القدرة على شراء الهواتف الذكية، وإنما الحرص على اقتناء آخر موديلاتها، مع الوصول الدائب لآخر البرامج والانتفاع بخدماتها سواء على الهاتف أم الحاسوب أم الأجهزة اللوحية Tablets.

(16) انظر في ذلك: لؤي علي، «مدخل إلى فهم الصراع الاجتماعي في الكويت من خلال التصويت على القوانين الاقتصادية في مجلس الأمة الكويتي 2006–2012»، **عمران**، مج 7، العدد 28 (ربيع 2019).

(17) مولوتش وبونزيني.

(18) Salem, p. 39.

(19) «التعرف على شبكات التواصل الاجتماعي في قطر»، ص 5.

وقت الفراغ: كان قد أشار جان بودريار[20] إلى أن إحدى الميزات النوعية لحقبة الرأسمالية المتأخرة، لا تكمن في مظاهر الترف فحسب، وإنما أيضًا في قدرة الفرد على الترويح إبان أوقات الفراغ الزائدة، التي هي قيمة مضافة تتوارى خلف أوقات العمل والدراسة. وبالنظر إلى هذه اللفتة، يتمتع سكان قطر بمزية أخرى تضاف إلى سابقاتها، وهي التنعم بفراغ وقتي يسمح بمناورة أكثر، ومن ثمّ إمكانية اتصال يومي، وخصوصًا عقب الدوام الرسمي. علاوة على فئة النساء، اللواتي يتوفرن على خدم منازل، الأمر الذي يسمح لهن بالاتصال الآني، ويجعلهن أكثر معرفة من الرجال بمنصات التواصل الاجتماعي؛ فمعرفتهن بشبكة تويتر تفوق معرفة الرجال بـ 6+ في المئة وبي بي إم 10+ في المئة وسنابشات 12+ في المئة. بيْد أن انهماكهن يردفه التوجس من الملل، الذي قد يكون باعثًا على هجرهن شبكات التواصل بنسبة قدرت بـ 49 في المئة من القطريات و35 في المئة من المقيمات[21].

قيود على الحريّات: وبخاصة لدى الشباب الذين يعتبرون هذه الوسائط أدواتٍ فعالةً للتعبير عن رأيهم خلسة من خلال معرّفات وهمية وأسماء مستعارة، بدل المجاهرة والخروج للعلن كما يسود في باقي المجتمعات، التي تنعم بجو عالٍ وسقف مقبول من الحركة السياسية والحرية في الرأي والنقد العلني. فبحسب دراسة جامعة نورثويسترن السابقة، عبّر 14 في المئة من القطريين عن كونهم لم يمانعوا فكرة انتقاد الحكومة على الإنترنت[22]، وهي نسبة من أقل النسب في العالم العربي مقارنة بلبنان مثلًا، الذي تخطت نسبته حوالى الثلثين، ما يؤكد رقابة السلطات السيلان الاتصالي على المنصات، رغم الخطوات البروتوكولية التي أقدمت عليها دولة قطر في ميدان حرية التعبير والنشر.

ثالثًا: نحو مسعى نظري لفهم الفعل الاتصالي

منذ أن لوحظ انكباب هائل على الوسائط الاجتماعية، انصبت عدة مقاربات عليها بغرض معالجتها وسبر مدى حضورها من ناحية أولى، في قائمة التغيرات الفارقة على مدى أزمان متعاقبة من الفعل الاتصالي، ومن ناحية ثانية، لرصد مستويات التغير في طبيعة هذا الاتصال وفهم كنهه وأثره في انتقال المعلومة وانتشارها، ومن ثمّ، معرفة سبل التأثير والتأثر وأضراب التبدل السياسي.

ومع أخذ التداخل المتشعب والترابط التاريخي والفرضي لهذه المقاربات المنهجية في الاعتبار، من حيث الغاية والموضوع والوسائل؛ فجلّها مقاربات رامت تحليل فعل الاتصال وتفكيك أنساق نتائجه تحت مظلة وسائط الإعلام الجماهيري Mass Media، ومعالمها داخل المجتمع، باعتبارها وسيلة من وسائل نقل المعلومة وتبيين أنماط تداولها، ومن ثمّ دراسة أشكال السلط الإعلامية وما تتمخض عنه من آثار.

(20) Jean Baudrillard, *La société de consommation, ses mythes, ses structures* (Paris: Gallimard, 1970), p. 25.

(21) «التعرف على شبكات التواصل الاجتماعي في قطر»، ص 6-7.

(22) «Media Use in the Middle East, 2017».

1. محاولة علاماتية

أنيط بالخطابة قديمًا وحديثًا جذب المتلقي، باعتباره مرسلًا منشودًا[23]، يتأطر ضمن مساقات الوظيفة الإفهامية (تفريعات جاكوبسون). وفي هذا الصدد، تناولت سيميولوجيا التواصل الخبرة الاتصالية بوصفها نسقًا ينقل العلامة الدالة بين المرسل والمستقبل، ضمن منحى أحادي يقصد دلالة تثير استجابة تأويلية[24]، حتى لا تعدو مجرد نقل أو إبلاغ Informatisation. الأمر الذي يجعلنا نلحظ تواصلًا هادفًا، سُيّج لدى Buyessens في الخبرات المدركة في إشارات[25] Signals متصلة بتخوم الوعي وكوامن الإدراك، فتتشكل ظواهر عاملة على التأثير عبر متتالية خطابية، لا تدل ولا تؤثر إلا إذا اقترنت سياقيًا بوضعية كاتجاه أسهم إشارات المرور ولونها[26]. ولا نجد في التواصل الاجتماعي أفضل من يعبر عن هذا، من الأيقونات التي تُركن في الرسائل والتغريدات؛ فصور فيسبوك ورسوم تويتر والكتابات/ الرسوم التصويرية Emoji/ Pictogramme[27] والمبتسمة Smileys لا تخطئها العين. هي عناصر تروم تعويض غياب القناة غير الشفهية ونبرة الصوت ومحدودية المرجع؛ أي انعدام المؤشرات شبه اللغوية Paralinguistic كتعابير الوجه وحركية الجسد Mimogestualité[28]، وتموضعات اللياقة[29]. فتفصح عن الخوالج المبطنة IRL[30]، وتفتح المجال لأبعاد بدائية وطفولية وهزلية. ولأنها صناعة معلوماتية، فإنها تتعدى اللغة الوسيط بين الفرد وتجريده للعالم، لسماحها بإيجاد فصل بينه وبين الجسد منبع تلك المشاعر. وهكذا، تغدو هذه الرموز اليابانية المنشأ، بالنسبة إلى الأجيال الما بعد حداثية، أدوات لإعادة الارتباط بالقديم عبر التوسل بالمعلوماتي[31]، وبآليات رمزية لإنجاز مباشرية كتابيًا بدلًا من مباشرية الشفهي[32].

وعلاوة على نقل الفكرة، فإثبات الذات وعرضها يسمح بإرساء فعل تصويري يجعل منها الذات العارضة/ المعروضة مختزلة في صورة أو جملة تبلور فلسفتها الأنطولوجية. ولم يقتصر انتقالها من الواقعي إلى الافتراضي، بل بدلت من مفهوم التواصل المزاوج بين الفعل والمتعة التداولية، لاستقائها

---

(23) Georges Peninou, «Physique et métaphysique de l'image publicitaire,» *Communications*, no. 15 (1970), p. 101.

(24) مبارك حنون، **دروس في السيميائيات** (الدار البيضاء: دار توبقال، 1987)، ص 16.

(25) Georges Mounin, *Introduction à la sémiologie* (Paris: Minuit, 1970), p. 12.

(26) أمبرتو إيكو، **السيميائية وفلسفة اللغة**، ترجمة أحمد الصمعي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005)، ص 60.

(27) كلمة يابانية مكونة من e الصورة، وmoji الحرف، وتعني صورة صغيرة Pictogramme للدلالة على تعابير أو أحاسيس أو شيء ما.

(28) Michel Marcoccia, & Nadia Gauducheau, «L'analyse du rôle des smileys en production et en réception: un retour sur la question de l'oralité des écrits numériques,» *Glottopol*, no. 10 (juillet 2007), p. 43.

(29) Marc Aguert et al. «La communication expressive dans les forums de discussion: Emotions et attitude ironique chez l'adolescent,» *Tranel*, no. 57 (2012), p. 66.

(30) In Real Life.

(31) Marie Vaton, «Parlez–vous 'emoji'?» *L'Obs*, no. 2614, 11/12/2014, p. 117, accessed on 10/12/2018, at: https://bit.ly/2J0ZqkG

(32) Marcoccia & Gauducheau, p. 43.

من ذرائعية الوجوه الصفراء[33] Emoticon وSticker نجاعة لعبية، تكاد تهيمن على الخطاب البيْني؛ خطاب لا يكترث للتقعيد النحوي، بقدر ما يروم فقط السياق أداةً للتخاطب بتدعيمه وكشفه، إضافة إلى ملء الفراغ الملاحظ[34]. وهو ما تمّ مثلًا، في الثورات العربية، وخصوصًا الثورة السورية، بحشْد رموز افتراضية أعلت قيمًا ويافطات، سحبت في مراحلها السلمية، من الواقعي دوره في الساحات، وجعلت من رموزه في عالم التواصل الافتراضي جدلًا، واقعًا حقيقيًا متداولًا على أرض المعركة[35]. وهكذا، تسترعي الوضعية الخطابية تحولًا ينحو إلى بلورة التجربة إلى نوع من الطقوس Ritualization[36].

2. فعل التواصل، من الخطية إلى التفاعلية

إثر ظهور تأثيرات الإعلام اجتماعيًا وسياسيًا، اقترح ماكلوهان Mcluhan، مقتربًا مفاده وجود تعالق بين القائم بالرسالة والوسيلة، مؤكدًا أهمية الأخيرة في تحديد نوعية الاتصال وتأثيره، فالوسيلة هي الرسالة. بمعنى أن طبيعة الوسيلة، وليس فحواها، هي الأساس في تشكيل المجتمعات وتوليد التمثلات، بالنظر إلى أن لكل منها جمهوره الخاص. وبناء عليه، كان وسيكون للوسائط التي يستخدمها المجتمع وقع كبير في بلورة طبيعته، وأسلوب معالجته لمشاكله[37]. وأيُّ وسيلة، هي امتداد لحواسه، وتشكل ظروفًا تؤثر في تفكيره، ومنه، سيكون لاستخدام المجتمعات الحديثة المنصات التواصلية، أثر في نشوء جو اتصالي يتّسم بسمات الوسيلة الافتراضية نفسها. ما سيسهم في بروز قرية كونية Global Village[38] تفتح الباب أمام زمن ميدياتيكي Mediatic تنساب مجرياته على خطوط وسائطية[39].

يلوح لنا من تعقب هذا التشعب النظري، الذي رام فهم التجربة الاتصالية في تمثلاتها الأولى، أنه بناء نسقي منذ موديل شانون وويفر Shannon & Weaver[40] المغشى بالخطية Linear. وهو تصور وصفه فينكن[41]، شكلًا، بالنموذج التلغرافي Telegraphic Model المستند إلى فعل الإرسال ومساق التشفير Encoding، وما يرافقه من احتمالية تشويش، مع سلبية واضحة للمتلقي، وتكوينًا، بالكلي منطقيًا، لجمعه عناصر الاتصال الأساسية، بالرغم من تبرم ستيوارت هال Stuart Hall إزاء هذا البراديغم. لأنه في نظره، لا يمكن اعتبار الفعل الاتصالي خطاطة أو منظورًا أفقيًا يسهل حصره

(33) Emotion+icon.

(34) Marcoccia & Gauducheau, p. 33.

(35) حمزة المصطفى، «جدل الواقعي والافتراضي»، في: مجموعة مؤلفين، **خلفيات الثورة، دراسات سورية** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 456.

(36) Henri Boyer, *Introduction à la sociolinguistique* (Paris: Dunod, 2001), p. 29.

(37) أنتوني غيدنز، **علم الاجتماع: مع مدخلات عربية**، ترجمة فايز الصياغ (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005)، ص 510.

(38) علي عبد الفتاح كنعان، **نظريات الاتصال والإعلام الحديث** (عمّان: دار الأيام، 2016)، ص 71.

(39) بسمة قائد البناء، **تويتر والبناء الاجتماعي والثقافي لدى الشباب** (عمان: المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، 2014)، ص 136.

(40) سعيد بنكراد، **الصورة الإشهارية: آليات الإقناع والدلالة** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009)، ص 24–25.

(41) Yves Winkin, *La nouvelle communication* (Paris: Seuil, 1981), p. 20.

تخطيطيًا، ومن ثمّ، اقتراح فروض حدّية. إنه فعل يجمع ميكانيزمات متداخلة تكاد تشابه الإنسان ذاته الموسوم بالتركيب. ومنه، يصبح الفعل الاتصالي متتالية تُفتتح بالإنتاج، عبر أداة نقل وتوزيع، في اتجاه استهلاك ثم إعادة إنتاج(42).

وبالموازاة مع صعود نجم تيار التواصل الجديد New Communication، غدا التفسير الاتصالي فعلًا معقدًا منبعثًا من حتمية تواصلية لا يمكن الانفكاك منها. وكان لرواد مدرسة بالو ألتو Palo Alto(43) إسهام تأسيسي في رسم صياغة نموذج أوركسترا الخفي Invisible Orchestra؛ فكلنا نشكل جوقة غير مرئية ومن دون رئيس، تشتغل تواصليًا بانتظام وباطّراد الأدوار، ضمن منظومة ثقافية لها من المعايير والطقوس ما يصيّر قنوات المتواصليْن مفهومة، بقصد توليد المعنى وصهْر ظواهر اجتماعية تدمج العلامات بالسيمياء(44) داخل سنن سيكوثقافي، يقتدر على بلورة تواصل يستقي فاعليته من السياق(45)، ويبني منظورًا يتشوف إلى استبصار ما نحا إليه هيمز Hymes في إثنوغرافيا التواصل المراعية للملكة التواصلية، حيث ربط اللغة التواصلية بمحيطها الاجتماعي(46).

وبالطبع، أضفت مقولات إعادة الإنتاج على المتلقي شرعية انتقائية - السوسيولوجيا الأميركية -(47) في تعاملها مع المعروض الاتصالي، ما أضعف الثلاثية(48) الخطية الشرطية والسيكوسوسيولوجية واللسانية. فلم يبق إلا إعلام مشوه على حد تعبير هابرماس، يستحسن تحريره من الهيمنة الفوقية(49) كيف ما كان مصدرها، سياسية أم اجتماعية أم ثقافية.

3. المجال العام الافتراضي

أمام التحدي المنهجي لصياغة مقترب شامل يروم فهم التجربة الاتصالية، وبالنظر إلى الإشكالات التي طرحها انبعاج التيار الاشتراكي على المستويين المفاهيمي والتطبيقي، مع تلكؤ التصور الليبرالي عن تقديم بصيص من العدالة للمجتمعات المعولمة، مثّلت نظرية المجال العام Public Sphere Theory اجتماعيًا وسياسيًا على يدي يورغن هابرماس Jürgen Habermas منعطفًا حاسمًا في درس

(42) Stuart Hall et al., «Codage/ Décodage,» *Réseaux*, vol. 12, no. 68 (1994), p. 29.

(43) Jean–Luc Maurin, «Anthropologie de la communication de la théorie au terrain de Yves Winkin,» *Communication et organisation*, no. 9 (1996), p. 1, accessed on 15/9/2018, at: https://bit.ly/2PErlXP

(44) كريستوفر نوريس، **التفكيكية: النظرية والممارسة**، ترجمة صبري محمد حسن (الرياض: دار المريخ، 1989)، هامش ص 35–36.

(45) Léonie Marin, «Pour une anthropologie de la communication: Entretien avec Yves Winkin,» *COMMposite*, vol. 13, no. 1, (2010), p. 113, accessed on 7/10/2018, at: https://bit.ly/2Iliaan

(46) عبد الكريم بوفرة، **علم اللغة الاجتماعي**، نسخة إلكترونية، موقع الألوكة، ص 8، شوهد في 2019/4/30، في: https://bit.ly/2VA20nj

(47) Marie–Pierre Fourquet, «Un siècle de théories de l'influence, histoire du procès des médias,» *Médiation et information*, no. 10 (1999), p. 106.

(48) Dominique Picard, «De la communication à l'interaction, l'évolution des modèles,» *Communication et langages*, no. 93 (1992), pp. 70, 72, 73, 75, 76, 77, 78.

(49) توم بوتومور، **مدرسة فرانكفورت**، ترجمة سعد هجرس، ط 2 (طرابلس (ليبيا): دار أويا، 2004)، ص 112.

الخبرات البرجوازية المتمثلة في المجتمع المدني، المؤتلف من عدد من الأفراد يجتمعون في أماكن مفتوحة كالنوادي[50]، لمناقشة القضايا التي تثير اهتمامهم وتشغل بالهم بصفتهم مواطنين مشاركين في السياسة، ما يتمخض عنه تشكيل الرأي العام[51]. ولا يُنشد ذلك، إلا بافتراض حيّز حر يسمح بتداول المناقشات، خصوصًا من لدن من أقصوا سابقًا في المشاركة لسبب ما، ثمّ أهمية القضية المطروحة بغض النظر عن صفة طارحها أو مكانته. وينجز هذا، تحت ظلال محاجة إيتيقية Ethic تكون نقطة أولانية لكل ما يمكن التوصل إليه من بنية عقلانية، يكون الركون إليها بصيغة مثلى داخل مجتمع[52] أسست فيه الوسائط الإعلامية مجالًا عامًا يتيح التعبير للجمهور المتلقي وينقد رأس السلطة[53].

وإزاء رواج وسائل الإعلام واعتمادها مصدرًا للأخبار ومحللة لها، أسفر عن اتصال أحادي، كانت محصلته تضييق فرص النقاش والتفاعل. واستمكن تطورها وفق برنارد مييج Bernard Miège من خلال أربعة نماذج للتواصل، انطلقت مع صحافة الرأي، ثم الصحافة التجارية الجماهيرية، وبعدها الإعلام السمعي البصري الجماهيري، وأخيرًا التلفزة الجماهيرية[54]. ونضيف خامسًا ما يتجلى في الإنترنت وتستخدم منصات التواصل ذروتها، حيث أتيحت إمكانية التعبير وإبداء الرأي في القضايا التي تهم الجماعة، انطلاقًا من حس مشترك يعترف باعتقادات متقاسمة تبنى على مسارات نقدية بين الأفراد[55]، على نحو أدى إلى استنبات مجال عام، ييسر تبادل المحتوى الإلكتروني ويأذن بتكون مفهوم جديد للتجربة الاتصالية في العالم الرقمي. لذا فإن هذه الشبكات قد اجتهدت في إتاحة الفرصة لميلاد مجتمع مدني من نوع آخر، ضمن صياغة رؤيوية رقمية للمجال أطلق عليه المجال العام الإلكتروني Electronic Public Sphere صاحبه مصطلح آخر أكثر تناظرية، هو الديمقراطية الرقمية Digital Democracy.

وبالرغم من المساهمة المشهورة لهابرماس، فإن حيرة شابت مدى ترجمتها ومواءمتها لفورة الإنترنت ومواكبتها مواقع التواصل الاجتماعي[56]، لا سيما أن حده النظري اعتبر توصيفًا معياريًا مثاليًا يحدّ من كونيته لأنه يجعل منه مقياسًا لتقييم الطابع الديمقراطي للمجال العمومي وعقلانية نقاشاته، زيادة على

(50) أسماء حسين ملكاوي، **أخلاقيات التواصل في العصر: هابرماس نموذجًا** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 117–118.

(51) علي عبد الفتاح كنعان، **الإعلام الإلكتروني** (عمّان: دار الأيام، 2016)، ص 11.

(52) جان مارك فيري، **فلسفة التواصل**، ترجمة عمر مهيبل (الجزائر: منشورات الاختلاف؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي؛ بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006)، ص 17.

(53) كنعان، **الإعلام الإلكتروني**، ص 12.

(54) عبد اللطيف بن صفية، «وسائل الإعلام والمجتمع المدني في الفضاء العمومي: الحراك العربي بين ثقافة المواطنة والديمقراطية»، **مجلة اتحاد إذاعات الدول العربية**، العدد 4 (2011)، ص 16.

(55) فيري، ص 68.

(56) ملكاوي، ص 49.

محدودية استعماله في العالم العربي بسبب ارتباطه بتاريخ الحداثة الغربية وبالتاريخ السياسي والثقافي للمجتمعات الغربية؛ الأمر الذي يصيّر استخدامه عملية غير آمنة إبستيمولوجيًا[57].

لقد بلور الفضاء الرقمي مجالًا أوسع أفقًا وأرحب تفاعلًا من ذاك الذي ذهب هابرماس إلى التماسه أو التشوف إليه، لأنه مجال وفّر عنصر الانعكاس الفوري من خلال:

تفاعل عمودي رسمي بين رواد المجال الإعلامي وأفراده.

تفاعل أفقي أو بالأحرى انتشاري بين أفراد الجماعة.

وهذا ما يوسع المجال العمومي إلى فضاء مشترك - كما يقول دومينيك فولتون Dominique Wolton - أفسح من ذاك الذي قصره هابرماس على التمثيلية السياسية[58].

ولتأكيد هذا الانزياح، بتنا نلحظ تحولًا كبيرًا على المستوى الإشهاري لدى المشتركين؛ ففي المراحل الأولى من ظهور هذه المنصات، كان الغالب التسجيل بأسماء مستعارة ومعرّفات غير حقيقية، ثم بدأت مرحلة من العلانية والمجاهرة في إبداء الأسماء وإظهار الصور الشخصية مشفوعة بآرائهم وتدويناتهم. حينها، لم يعد الاتصال افتراضيًا، بل بتنا أمام تفاعل بين الواقعي والرقمي، حيث انتقل الواقعي، فأنتج الافتراضيُّ الواقعيَّ، وانعقد تشابه بين الواقعين بفضل تعبير الأول عن الثاني، وبتبني وتعميم الثاني الاصطناع والمصطنع[59].

وفي هذا السياق التكاملي بين العالمين، عالم واقعي وآخر افتراضي، وبروز مديات اتصالية كونية تحتضن الفرد وعلاقاته، والمجتمع وباقي المجتمعات، وأمام الانتقادات التي وُجهت إلى المجال العمومي في رؤيته الهابرماسية، ظهرت نظرة جديدة حاولت تخطي المعيارية والمثالية الهابرماسية إلى التأكيد على العمق الجمالي الإستطيقي للمجال العمومي الحديث. لأنه مجال إجرائي، يرمي إلى تحقق التمثيل الإعلامي للأحداث الاجتماعية والسياسية والثقافية، من خلال إشهار الأفكار والآراء ونشرها للعموم.

هذا التفكير الإجرائي الجديد ينظر إلى الإنسان المتواصل في عموديته العملية، ويتجاوز مثاليته المعيارية العقلانية. إنه تفكير لا يستند في أُسسه، بناءً على نقاشات القرن الثامن عشر كما استقاها هابرماس، وإنما إلى طروحات فكر حنا أرندت Hannah Arendt التي تعتبر المجال العمومي مجال تجلي الإنسان للآخرين، مجالًا مشتركًا من حيث هو سياق للفعل الإنساني ومجال تتحقق داخله المواطنة التي تفترض الحق في المشاركة[60]. وهو ما يمكننا من الزعم أن جزءًا منه قد تجلى في

(57) الصادق الحمامي، «الميديا الجديدة والمجال العمومي، الإحياء والانبعاث»، **مجلة اتحاد إذاعات الدول العربية**، العدد 3 (2011)، ص 15، 17.

(58) بن صفية، ص 16.

(59) آزاد وآخرون، ص 432.

(60) الحمامي، ص 17.

الحركات الاحتجاجية التي شهدها العالم العربي في بداية العقد، ولا زلنا نتابع مجرياتها في الجزائر والسودان[61]. كان لهذه المنصات دور لا ينكر في توصيلها بالأخبار والأحداث، ومن زيادة وعيها بضرورة الولوج إلى المجال العام من بوابته الافتراضية، ومن ثمّ النزول إلى الشارع والمطالبة بالتغيير والحق في إسماع صوتها الذي كان سنوات مهمشًا.

رابعًا: التواصل الاجتماعي في المجتمع القطري (نموذج تويتر)

لفهم أعمق لحضور الوسيط الشبكي داخل المجتمع القطري وتفهم دوره، وقع اختيارنا على تطبيق تويتر حالةً للدراسة، لأجل رصد القضايا التي أثارته وشغفت أفراده. ولم يكن اختيار تطبيق تويتر على غيره من البرامج الأكثر استخدامًا ودراسة، خاصة فايسبوك وواتساب، اعتباطيًا، وإنما لأسباب موضوعية، منها:

استخدامه من لدن كثير من المؤسسات الرسمية ورجال السياسة (في العالم والخليج[62]) وقادة الرأي منصةً لإبداء آرائهم، ما جعله الأكثر تفضيلًا لدى القطريين، رغبةً منهم في الاطلاع على آخر الأخبار، علاوة على تطبيقَي واتساب وأنستغرام. وهو الأمر الذي استحث نخبة الفاعلين في الشأن العام إلى توظيف ما عُرف إعلاميًا باسم «الذباب الإلكتروني» بغية تحقيق مستويات نشر وتوجيه لدى المجتمع.

تميزه بسهولة متابعة رأي المغرد ومعرفة رأيه، زيادة على قدرته على معرفة عدد المغردين ونسبة الزائرين للحساب وخصائص جغرافيتهم والأداة التي تعرفوا بها على الصفحة. إضافة إلى بياناتهم الشخصية ومدة تصفحهم، مع إمكانية الاطلاع على مرات إعادة التغريدة ونسبة النشر بين المجموعات[63]. لذا، نُظر إليه باعتباره مؤشرًا من مؤشرات قياس الرأي العام؛ ما جعله يحمل طابعًا احتجاجيًا كميًا من خلال نسب الـ «هاشتاغات»، التي تشبه كاميرا المجتمع وتؤشر إلى منسوب الاتجاهات ومتابعة للحظة الراهنة[64].

وفي ضوء هذا، عملنا على تتبع قضيتين شغلتا الرأي العام القطري ونشطتا الفضاء العمومي الاتصالي بمكونيه الكلاسيكي والجديد أو ما يسمى بالافتراضي، وهذا بالتركيز على إبراز مستويات هذه الوسائط في بنية المجتمع وأثرها. وهما خبران تحولا إلى حدثين عموميين بفضل تفاعل مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعية معهما بالتعليق والحجاج. وهذا ما يبرز في العدد الهائل من التعليقات وطولها وامتدادها زمنيًا. أنتج هذا التخاطب الاجتماعي بين الفاعلين والمواطنين العاديين زخمًا

(61) عيسى مراح، «التنديد والاحتجاج عبر شبكات التواصل الاجتماعي: نحو تجديد أشكال المشاركة السياسية في الجزائر»، **عمران**، مج 7، العدد 27 (شتاء 2019)، ص 53–71.

(62) للاطلاع على ترتيب أكثر السياسيين استخدامًا له، كالرئيس الأميركي السابق أوباما وآل غور وغيرهما، انظر:
Kate Bussmann, *A Twitter year* (New York: Bloomsbury, 2011), p. 10.

(63) Deirdre K. Breakenridge, *Social media and public relations* (New Jersey: Pearsons Education, 2012), p. 44.

(64) قائد البناء، ص 72.

إعلاميًا وسياسيًا، وهذا ما أثرى المشهد الاتصالي على منصات التواصل إبان بداية الموسم الدراسي، وبالضبط في شهرَي أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر 2018.

1. هاشتاغ تغيير المقرر الدراسي للتربية الإسلامية

أجّج كتاب الطالب لمادة التربية الإسلامية للصف السابع، جدلًا وزوبعةً على مواقع التواصل الاجتماعي؛ لإدراجه نصًا مدرسيًا يفسر عملية الاحتلام بقوله: «الاحتلام، أمر طبيعي، يحدث للولد إذا كبر، ويكون أثناء نومه، فيرى وكأنه يفعل فعل الأزواج ثم ينزل منه المني ويشعر باللذة».

هذا النص أجّج لغطًا إعلاميًا على المستويين الشعبي والرسمي؛ فعلى المستوى الشعبي تحركت الآلة التواصلية على موقع تويتر لتندد بوجوده، فوصفوه بأنه خادش للحياء ويتنافى مع العادات والتقاليد المحافظة والمحترزة في دراسة هذه المواضيع أو عرضها. وكان من الأولى، بحسب ما يرون، أن تُنتقى الكلمات وتختار العبارات المواتية لسن الطالب بما لا يثير لديه تصورات أو تمثلات تفوق عمره.

حدثٌ كهذا، كان لو وقع حتى عهد قريب، لاقتصر نقاشه على مستوى الإعلام الرسمي كالقنوات (أول محطة كانت سنة 1970) والجرائد. وهو فعلًا ما دفع جرائد كجريدتَي **الشرق** و**الوطن**[65] إلى رصد آراء المواطنين وسبر غضبهم إزاء هذه القضية لكن بأسلوب تحريري رسمي؛ بمعنى أن الموضوع كان في الإمكان أن يُعالج وفق الخطاب الرسمي الأحادي على أنه خبر لا يقبل النقاش، كما أن طبيعته الإقصائية تمنع أصلًا الاعتراف بوجود موقف آخر وبحامليه ومسانديه من الفاعلين والمواطنين، وكذا بحججهم وخاصة تغييب مرحلة تحديد المسؤوليات.

غير أن رحى النقاش كانت محتدمة على موقع تويتر، الذي وجد فيه المتابعون موئلًا للإعراب عن آرائهم القيمية وفتح النقاش أبعد من ذلك. أي أنه تمّ تجاوز المسألة المحبوكة في عبارة لغوية مستهجنة بحسب المغردين، إلى الحديث عن دور الوزارة وطبيعة القائمين على المناهج وجنسياتهم، ثُم التساؤل عن المواد المُدرسة والتعليميات ومحتوى البرامج[66]، بل إن النقاش حرّك دفة أخرى، وهي المطالبة بمحاسبة ذوي المناصب وضرورة تحمل مسؤولياتهم. يمثّل هذا العنصر الأخير محرك النقاش، وهذا من خلال إلحاح المستخدم المعلق على تحديد المسؤولية وتحملها في ما سمي «سوء التقدير»، و«التقصير»، و«الإساءة»، و«الخطأ المهني». وهي كلها مسميات تتجاوز مستوى الحدث لتتحول إلى مستوى نزع القدسية والعصمة عن الفاعل السياسي، وفتح النقاش المجتمعي للقضايا العامة التي ظلت من اختصاص الفاعل الحكومي في المجالس المغلقة.

(65) «التعليم يعقد مؤتمرًا صحفيًا للرد على الجدل المثار حول المناهج الجديدة ظهر اليوم الإثنين»، موقع جريدة الشرق، 2018/9/10، شوهد في 2019/01/7، في: https://bit.ly/2NrLiCR

(66) عماد مراد، «جدل بشأن المناهج الدراسية الجديدة بقطر»، الجزيرة نت، في 2018/9/12، شوهد في 2019/01/8، في: https://bit.ly/2GJjX9R

وفي قمة هذا الزخم التغريدي خاصة مع معالجته إعلاميًا وسياسيًا، اضطرت الوزارة الوصية إلى الإعلان عن عقد مؤتمر صحفي لتدارك الأمر والإفصاح عن الخطوات العاجلة المتخذة في هذا الشأن. وهو ما كان غير مألوف في الممارسة الحكومية والفضاء العمومي؛ حيث إن التدخل الحكومي بالتدارك يمثل اعترافًا رسميًا بالمشكل من لدن الوزارة الوصية عبر حسابها على تويتر(67) وهذا ما يسمى بالبناء الإعلامي للمشكلات العمومية.

كما أن الوزارة، ولأجل إصلاح الزلل المرصود وسائطيًا وتخطي الشجب الذي أثاره أولياء الأمور، نشرت على موقعها الإلكتروني إستبانة بعنوان «التغذية الراجعة حول مصادر التعلم»، التمست منهم ومن جميع أطراف العملية التعليمية ملأها، والإجابة عن مقترحات التطوير ووضع الملاحظات(68). وانتهى البيان إلى شكر المتابعين والمهتمين الذين لا يصلح التعليم في قطر ولا يواصل تطوره لولا المشاركة التفاعلية للمجتمع وناشطيه. وهذا ما يعني اعتراف الفاعلين الحكوميين ببروز فاعلين آخرين منبثقين من المجتمع قادرين على النقد البناء والاقتراح.

شكلت هذه القضية التربوية الثقافية مثالًا بارزًا لما يمكن أن تؤديه شبكات التواصل الاجتماعي من دور في مراقبة الشأن المحلي ومتابعة قضاياه الراهنة، وما يستتبع ذلك من رصد ونقد وتوجيه، ومن ثمّ جعل المسألة المجتمعية قضية تحظى بالاهتمام العمومي؛ أي أن المجال الافتراضي العام سمح بالتأثير في هرم الاتصال. ومنه، غدت شبكة «قادة الرأي» أكثر اتساعًا من ذي قبل؛ ما جعلها تتخطّى نخبة المثقفين وفئة المحللين التابعين. إن هذا الأمر سيسهم لا شك في تدعيم الإحساس بالانتماء العضوي بالقضايا المجتمعية والشعور بضرورة الشراكة الفعالة في تدبيرها، عبر فعل تواصلي مفتوح أمام فئات كانت إلى عهد قريب صدى لا غير، ينحصر فعلها في الاستقبال وإضفاء الهالة الاعتبارية على أصحاب صنع القرار.

كما أنه فعل تواصلي منبعث من مختلف الاتجاهات، يكشف كيف أن الاتصال الاجتماعي يتحدى أنماط التواصل الرسميّ. والقصد، يتجلى في تعميق مواطنة تجعل من مستخدم تلكم الوسائط فردًا متواصلًا ومهتمًا براهنية واستلزامية الحدث؛ على نحو يجعله «مغردًا عضويًا» على غرار مثقف عضوي يستلهم المشاركة والتفاعلية لأجل تحفيز دَفَق توعوي يتماهى مع الانتماء الواسع، الذي لطالما قيدته القيود الاجتماعية والثقافية التي يفرضها نمط التمدين الخليجي.

2. هاشتاغ ضد حضور وفد إسرائيلي للمشاركة في تظاهرة الجمباز الدولي

احتضنت مدينة الدوحة، خلال الفترة 25 تشرين الأول/ أكتوبر – 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، تظاهرة عالمية للجمباز الفني، تضمنت مشاركة غير مسبوقة لوفد دولة الاحتلال الإسرائيلي، أثارت حفيظة العديدين وخصوصًا شريحة الشباب، الذين لم يألوا بأنفسهم عن موضوع سياسي بغطاء

(67) انظر: وزارة التعليم، تويتر، 2018/9/10، شوهد في 2019/5/5، في: https://bit.ly/2VaEGx3

(68) أنور الخطيب، «ناشطون ضدّ التطبيع في قطر يرفضون استضافة فريق إسرائيل للجمباز الدوحة»، **العربي الجديد**، 2018/10/8، شوهد في 2019/1/8، في: https://bit.ly/2pKh68j

رياضي، دفعهم إلى إطلاق وسم (#قطريون_ضد_التطبيع)[69]. وكان فحواه، المطالبة الشعبية بالوقوف سدًا منيعًا أمام استضافة فريق دولة احتلال وإرهاب دولي. في الوقت نفسه، كان مؤسسو حملة «شباب قطر ضد التطبيع» قد استنكروا في رسالة مفتوحة إلى الأمين العام للجنة الأولمبية القطرية، ثاني عبد الرحمن الكواري، ورئيس الاتحاد القطري للجمباز علي الهتمي، مشاركة رياضيين إسرائيليين وعلى استقبال حكام من الاتحاد الإسرائيلي للجمباز.

لم تعط ثمارها الحملة، ولم يضطر الوفد الإسرائيلي إلى حزم حقائبه ومغادرة البلاد، لكنّها مثّلت بادرة في التعامل مع القضايا التي تمس المجتمع وتستثير حفيظته الدينية والثقافية والسياسية. لقد استأثر الوسم أيامًا متتالية بانتباه الناشطين التواصليين، واحتل مراتب متقدمة في تويتر قطر (أكثر من 5700 تغريدة)[70]، مؤكدًا على الطبيعة التفاعلية التي بات يتابع بها الشباب الخليجي مختلف الأحداث[71].

وتنم هذه الـ «هاشتاغات» عن تبلور نمط جديد من استقبال الأحداث، استقبال تجاوز الخطية في التبليغ والعمودية في النشر إلى احتذاء أفقي يجعل من الخبر قضية رأي عام[72]، ومن القرار أو القانون فرصة للنقاش والمحاسبة، ويدفع به ممتدًا في الشبكة التواصلية، إلى درجة تغدو معها باقي القضايا في سلم ترتيبي نابع من القاعدة المجتمعية، وليس نازلًا من أعلى كما هو حال الوسائط التقليدية في النظم التسلطية، التي كانت تختار من الأخبار وتنتقي من الأحداث ما يوافق القائم بالاتصال والساهر عليه. وتبعًا لذلك، صار التعرض للتدفق المعاكس/ الخصم أمرًا مقبولًا، في فضاء تتلاشى خلاله الحواجز وتتشظى عنده الحدود التقنية، إلى درجة أن نسبة القطريين ممن يشاهدون الأخبار الأجنبية الموجهة ضد قطر، عرفت ارتفاعًا من 6 في المئة في سنة 2013، إلى 13 في المئة في سنة 2017[73].

هذا المنعطف في التزود، كان للدولة القُطرية إلى زمن قريب، رقابة صارمة عليه، من خلال رفع يافطة السيادة وهاجس المصلحة الوطنية، بالنظر إلى أن كل خبر خارج الأطر الرسمية أو لا يجاريها، هو إشاعة أو خبر زائف. لا سيما جراء عمليات النشر Share والتداول. فقد كان من السهل تحديد مصدر المعلومة، بينما الآن، كل فرد هو قناة، ومن ثمّ، فهو مزاج رأي وأيديولوجية قضية، فهو نفسه يناط به دور المرسل والمحلل والجمهور والناشر. وزاد من حدة ذلك، تقهقر حضور الأخ الأكبر (الإعلام الرسمي) وانزواء تدرجي لحارس البوابة؛ ما أفضى إلى توافر فرصة

(69) «خطيب جمعة في قطر يهاجم استضافة وفد رياضي إسرائيلي .. وعبر'#يلا_تطبيع' القطريون يرفضون التطبيع»، موقع وطن، 2018/10/26، شوهد في 2019/1/8، في: https://bit.ly/2LcBvR9

(70) انظر ترتيب التغريدات في: https://bit.ly/2Jwhwf9

(71) نور الشامي، «قطريون غاضبون من استضافة فريق إسرائيلي للجمباز»، موقع الخليج الجديد، في 2018/10/10، شوهد في 2019/4/9، في: https://bit.ly/2J63LCn

(72) من المشاهير الذين شاركوا فيه جابر الحرمي الكاتب الصحفي.

(73) «Media Use in the Middle East.»

للمستخدم ليتحول إلى فاعل نشط Active User، قد يتحدى المخيال الجمعي لنسق السلطات القائمة. إنه مغرد لا يكتفي بالإبحار والتلقي، بل منتج للمضامين (فيديوهات، وصور، ونصوص) وناشر لها ورافع عقيرته بها.

وعلى هذا النحو، عضدت هذه الشبكات توسع فكرة مضامين المستخدمين User Generated Content التي عملت خارج نطاق الممارسة المهنية الرسمية، وعززت من صناعة المحتوى انطلاقًا من الواقع اليومي للأفراد بابتكارات فائقة في النشر وخلخلة حدود الرقابة. وقد شجّع ذلك أيضًا عددًا من الجهات، سواء محسوبة على الداخل والخارج ورسمية أو غير رسمية إلى مضاعفة المسميات الوهمية والحسابات، بهدف صنع لوغاريتمية، تستحق المتابعة وتستثير المتلقي بالاستناد إلى الكثرة في حجم المتابعين وغزارة المشتركين؛ ما يوحي باستقلالية في الخبر ومعالجة جماعية للقضايا Social Curation[74] وصدقية في الحدث ونزاهة خارج النطاقات الرسمية. وقد أدى وعي المستخدمين بأهمية المجال الافتراضي وتأثيره إلى تحوله إلى مصدرٍ مهم من مصادر الوجاهة الاجتماعية التي شجّعت مسارات فردانية متعالية عن الجماعة السوسيولوجية.

بل إن هذه المنصات، غدت موردًا لا يستهان به من موارد تزويد الإعلام الرسمي (كحال القضيتين) بالقصص الإخبارية وبطبيعة الحراك المجتمعي الذي كان يستعاض عنه قبل ذلك باللامبالاة، من خلال تأهيل الحدث السائد إلى قصة خبرية تُنسج خيوطها مع دراما القصة الإخبارية، علاوة على حراك أصحاب القرار وتفاعلهم معه. وهنا، بات بمقدورنا الحديث عن مواطن يبتدع طرقًا جديدة للمشاركة في المجال العام، الذي يحكي حدثه ويصوره ويبثه ويوزعه ويتفاعل مع الردود، ويستعين بروايات شهود العيان ويفتح المجال للمعنيين من الفئات المهمشة.

إنه مواطن يقدّم نفسه فاعلًا في المجال العام، متواصلًا مع انتمائه، ومنتجًا للرسالة المضمون، ومسهمًا ومتعهدًا بتوفير زخم من المعلومات Crowdsourcing، وباحثًا عن دور في معمعة القضايا، ومبدّلًا لمنحى التبليغ السياسي الخطي إلى تنشيط الحس التشاركي لمغتربين سياسيًا[75] استطاعوا تطويع سنّهم ليوافق نسق السياسة ويزيلوا عنها تاريخانية ارتباطها بالأجيال الأكبر سنًّا وخبرة.

خامسًا: الاتصال الجديد وتغيّر السيولة المعلوماتية لدى القطريين

تَبين لنا من تناول القضيتين أعلاه أنّ تحوّلًا جرى في وضعيات التواصل الرسمية، لتنشأ قنوات تواصل آنية ذات تواصل هجين مركب[76]، تتقاطع خلاله التمثلات بالتقنية، ويتشابك فيه المضمون بالأداة، ويستبدل فيه اللقاء الواقعي بالرقمي، حيث استمكنت الفئات المجتمعية التي لم يكن يسمع لها صوت

(74) جامعة الدول العربية، ص 8.

(75) المرجع نفسه، ص 9.

(76) خالد الجابر وآخرون، **الإعلام العربي في عالم مضطرب** (الدوحة: [د. ن.]، 2013)، ص 54.

(الأقلية إعلاميًا والأكثرية مجتمعيًا) من التملص من القيود والتوحد[77]. وبات في الإمكان الاجتماع والنقاش وعقد المحاضرات والمؤتمرات مع أطراف المعمورة، والتفاعل معها فوريًا بمتابعة حشدية، لم يكن يحلم بها زمن سيطرة حواس السمع والشفهية[78]. بينما الآن، قُفز على حواجز الطبيعة، وتُجوزت السياسة المتربصة بالمباشرية. كما استطاع هذا الوليد التقنوي التغلب على وحدة المتلقي المتمثلة في الجماعة – المكان، لقدرته على مخاطبة العديد من المتصلين بالشبكة، فكل متصل سيتلقى الرسالة نفسها ويرد عليها من وجهة نظره بفورية؛ ما يوسع مدارك الخبرات وينساح نحو اللامحدودية[79].

هنا، اختلف الاتجاه وتقاطع المضمار مع خط انتشاري، اكتسى أهميته من هموم المتلقي ووجدانه، الذي ظل عقودًا محمولًا على التلقي. إنه مسلك تواصلي مباشر تمثل خصوصًا في فيسبوك وتويتر[80]، إلى درجة أن ساهم في تحريك مياه ظلت راكدة سنوات، وحشد من الشعوب ما لم تستطع أن تفلح فيه الخطب الرنانة والمنشورات الطنانة في وقف زحفه، تكلل بإسقاط رؤساء وفرار آخرين. وفي حالات أكثر، دفع آخرين إلى التوجس من مرتادي المنصّات.

لقد أوجد ناشطو المنصات الاجتماعية الذين غدوا فاعلين سياسيين، ومصدر الأخبار وعوضوا زوار الفضائيات، بحكم سهولة خطابهم وبساطته[81]، وقربهم من الواقع ثقافيًا ومنظوريًا وحتى لغويًا. وهو ما تكْشف عنه نسبة القطريين الذين يستقون الأخبار من منصات التواصل الاجتماعي، إذ ناهزت 77 في المئة[82]. وبناء عليه، يمكن القول، إن هذه الوسائط أسهمت بقدر معين في التغلب على احتكار الدولة هياكل الإعلام الرسمي وتجاوز هامش الحرية المحدود الذي سُمح به للإعلام الخصوصي الذي تهيمن عليه الدولة في منطقة الخليج[83].

ولا بد أن نشير هنا، إلى أن الأنماط الطارئة لتداول المعلومة بيْنيًا داخل المنطقة عمومًا تدل على فشل أو على الأقل، محدودية الاتصال الرسمي في تأدية دوره التواصلي. راهنية استطاعت تجاوز معضلة النسيان أو محدودية الوقت، حيث بات بمقدور المشترك بفضل ما تزخر به هذه المنصات من جغرافية رقمية، رسم مساراته وتحديد طبيعة شخصيته الافتراضية؛ فحتى في حالات الملل أو الهروب يمكن للتطبيق الشبكي أن يحتفظ ببصمة المشترك المرسومة سابقًا. وما إن يتصل مرة أخرى، حتى يذكّره بما فاته ويقترح عليه ما يستهوي ميوله. وحينها، يرجع إلى المجموعة التي سبق أن شارك فيها، فتتقاطر

(77) Aguert et al., p. 63.

(78) الجابر وآخرون، ص 52.

(79) علي عبد الفتاح كنعان، **تطور الإعلام وفق تكنولوجيا الاتصال الحديث** (عمّان: دار الأيام، 2016)، ص 60–61.

(80) Bussmann, p. 11.

(81) Joanna Jereczek–Lipinska, «Le blog en politique–outil de démocratie électronique participative?» Glottopol, no. 10 (Université de Rouen, juillet 2007), p. 164, accessed on 24/11/2018, at: https://bit.ly/2LcazAR

(82) «التعرف على شبكات التواصل الاجتماعي في قطر»، ص 15.

(83) الجابر وآخرون، ص 19.

عليه الرسائل وتترى على نافذته الصور والأخبار، ما يجعله غائبًا حاضرًا متغلبًا على حدود اللا زمنية، مقتفيًا حذوة Follow المتوافرة على تويتر مثلًا.

إنّ عملية التمدين والتحديث الفوقي هما أساس الحراك الاجتماعي في قطر كما هو الحال في غيرها من دول الخليج العربية، وقد أنتجت هذه العملية المستمرة شبكة معقدة من العلاقات القائمة على المصالح المتبادلة والتعالق المجتمعي الثقافي والتجاري والسياسي الذي لم يكن ليوجد لولاه، وتنبع أهمية وسائل التواصل الاجتماعي في أنها تساهم في تكوين ثقافة تواصليّة تتجاوز مختلف القيود والعوائق التي ينتجها نمط التمدين والتنمية الخليجيّ، وتؤثر بالتالي في العلاقات بين الدولة والمجتمع المحلّي الذي يتأثر بشكل كبير بالسياسات الدولتية[84].

ولا يمكن في هذا المقام، إلا أن نؤكد أن منصات التواصل الاجتماعي، انطلاقًا من النموذجين اللذين تم تناولهما، قد ساهمتا بدور حيوي في تبديل نمط صناعة المعلومة وتسويق الحدث وتحوير تحليله وهندسة حاشيته بما يتيح للمواطن القطري التأثر والتأثير. أي أن الوسيلة التواصلية الجديدة فعلًا قد غدت بحكم أشكالها الرقمية، وبحكم محتواها ذات شكل محدد اتساقًا مع استبصار ماكلوهان حين صاغ عبارته الشهيرة: الوسيلة هي الرسالة The Medium is the Message[85]. وسيلة تخطت الوظيفة الأداتية، لتتقمص دورًا ثوريًا[86] في القرن الواحد والعشرين، لقدرتها على التعبئة والتحشيد والتشبيك بين الأفراد بقصد إيجاد جماعات متخيلة، تشتغل رغم حواجز الفضاء المكاني تحت مظلة قضية يؤمنون بها ويناضلون من أجلها. وتفاديًا لمعوق غزارة المتابعين، يلجؤون إلى مجموعات صغيرة تنشد التنسيق والانسجام، كأنهم يتبعون إستراتيجية إدارية رغبة في التوزيع الفعال[87].

لقد تَسوّر التواصل حدود التبليغ إلى الاشتراك الفعلي والفوري في النشاطات العامة والقضايا المجتمعية، فقوتها تكمن في اعتبارها وساطة غير مجردة أو رمزية محضة، بل هي كفاءات وشبكات من المعارف وأنماط من التخزين والتوزيع وتنظيم المعرفة[88]. وبذكر الإطار الذي يجمع المتواصلين، يتبادر إلى الذهن البحث عن معنى منشود[89] يواري تفاعلًا محفزًا ليس إلا تراكمًا ناجمًا عن إسهام جديد في مجال المعلومات أو متولدًا عن معالجة مغايرة للمعلومات المتدفقة بوفرة وثراء، جراء الاستغلال المشترك؛ فالتواصل من العناصر النادرة التي تزدهر نتيجة الاستغلال المشترك[90].

(84) في دول الخليج من الصعب الحكم على أن هذا المجتمع تقليدي وذاك حداثي، لاحتوائهما على مظاهر متناقضة من العنصرين. انظر: صابر حارص، **الاتصال الإعلامي وتحديث المجتمع العربي** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2009)، ص 61–62.

(85) Patrick Roy, «Le médium est le message dans le village global : le vrai message de Marshall Mcluhan,» *Aspects sociologiques*, vol. 7, no. 1 (Juillet 2000), p. 43.

(86) وصف أطلقته «إليك ريس» مستشارة وزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون، انظر: جامعة الدول العربية، ص 69.

(87) Breakenridge, p. 62.

(88) جامعة الدول العربية، ص 70.

(89) Aguert et al., p. 64.

(90) المهدي المنجرة، **حوار التواصل**، سلسلة شراع، العدد 10، ط 3 (طنجة: دار إديما، 1996)، ص 16.

لكن في المقابل، وبحكم السرعة التي يعرفها الخليج سياسيًا وثقافيًا، ستزداد حدة الصراعات الاجتماعية وستخلق فجوة من الاستقطابات بين تيارين من المجتمع، واحدة تدعو إلى القطيعة مع الهوية، وأخرى تتشبث بها[91]، ولا سيما مع تزايد الشكوك والنزعات السلبية المتشائمة حول هذه المنصات وكمية التسريبات، علاوة على تلاعبها ببيانات المشتركين. يبرز هذا التوجه المشكك في رهانات شبكات التواصل الاجتماعي في ترقية المواطنة بالمشاركة والمداولة في الانتقادات التي تغذيها الأطراف المحافظة والمقاومة للتغيير. تسعى هذه الأطراف إلى التحكم في الخطابات المرافقة للابتكار (هنا تطبيقات وشبكات التواصل الاجتماعي) والتمثلات الاجتماعية بتوجيهها أو حصرها في الدردشة السطحية والجدال العقيم وبمعنى أدق تمييع دورها ورهاناتها المجتمعية.

ويثار حول هذه الشبكات إمكانية التلاعب والرقابة والاختراق، لكنّ أدوارها في إعادة هيكلة المجتمع وتحديد أدوار فاعليه كانت أمرًا ملاحظًا؛ فانطلاقًا من الحملات «الهاشتاغية» التي تعرضنا لها في هذه الدراسة، أو تلك التي كانت سببًا في ضعضعة أنظمة بقيت جاثمة على عروشها عقودًا من الزمن، يظهر بجلاء ضرورة توجيه الاهتمام إليها، لدراسة حركيتها وفاعليتها وعلاقتها بتشكل هوامش للفعل السياسي خارج الأطر السياسية الرسمية التي ترى الدولة قطب الرحى الأُس، والوحدة الرئيسة في تحليل العلاقات وصنع القرار ولملمة الواقع وتوجيهه[92].

خاتمة

يتضح لنا من خلال تتبع مسارات التفاعل الشبكي الذي أبداه المغردون القطريون على تطبيق تويتر إزاء القضيتين موضوع الدراسة، محتوى مقرر التربية الإسلامية واستقبال وفد رياضي إسرائيلي، الدور الكبير الذي أصبحت تؤديه مثل هذه الوسائط الاجتماعية في متابعة القضايا اليومية، ومسايرة الأحداث التي تستثير المواطن القطري، وتمس شؤونه، وتستحثه على الانخراط في مسالك المجال العام، والتفاعل مع طروحاته.

من جهة أولى، بيّن البحث كيف أن هذه الوسائط أتاحت للمواطن القطري الفرصة للولوج إلى الشأن العام السياسي والثقافي والتربوي، بحيث أضحى من حقه الإدلاء برأيه والتعبير عن موقفه من هاتين القضيتين. وهو أمر لم يكن متاحًا في السابق، زمن الإعلام التقليدي المؤسس على خطية التبليغ وعمودية الخبر. وقد ساهم هذا الأمر في إيجاد مجموعات، تشكلت افتراضيًا وعلى تطبيق تويتر وغيره، من خلال أيقونات الإعجاب والمتابعة وإعادة النشر والتعليق، ثم ما لبث أن وجدت نفسها ذات اهتمامات مشتركة ورؤى متناسقة، كانت باعثة لمزيد من التعبير والتعليق على الأحداث الراهنة؛ ما أسفر عن نمط اتصال جديد، مبني على التفاعل والمشاركة والحوار والتعبير بالسلب والإيجاب.

(91) همسة قحطان الجميلي، **الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات** (عمّان: دار الجنان، 2011)، ص 31.

(92) مروة كامل البستنجي، **دور ثورات الربيع العربي في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية** (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018)، ص 65.

وهذا النمط من الاتصال أوجد تجربة تواصلية تفاعلية ساهمت في توسيع مشاركة المواطن القطري بالتعبير عن قضايا تخص الشأن العام، وإن اتسمت هذه المشاركة بالمحدودية.

ومن جهة ثانية، بيّن كيف أنها ساعدت المواطن القطري، على تجسير التشتت التواصلي الذي فرضه نمط التمدين الخليجي الذي ينتج التهجين، كما أنَّ هنالك مؤشرات تدل على أنه يساهم في بلورة مجال عام افتراضي يتجاوز هرم التواصل التقليدي الذي تهيمن عليه الدولة. وهكذا ساهمت منصة تويتر في إشراك فئات أكبر من الناشطين والفاعلين، وأثرت في شكل المجال العمومي ليفسح مساحات جديدة للمشاركة.

ومن جهة ثالثة، رأينا في البحث تجديد ملمح قادة الرأي ومسارهم وتضاعف عددهم[93] وسحبهم نسبيًا البساط من تحت أقدام السلطات التقليدية، ما قد ينجم عنه تسوّر الخطية الاتصالية التي أنيطت بهم سنوات، والمساهمة في تفريغ شحنات الغضب عبر مشاركة تطويعية سلبية، إضافة إلى ترسخ أقدامها داخل المجال العام، بحكم انبثاقها من أرضية الأحداث ونشرها أفقيًا له، ما سيكون قمينًا باضطرار النخب إلى التفاعل والإصغاء، ومن ثمّ تغيير السياسة أو على الأقل التجاوب معها بتكذيب أو نفي. ويترسخ هذا في سياق سوسيوسياسي يخلو من أي تمثيل حزبي منظم يتبارى على السلطة ويتداول على الحكم. ومنه، قد يتسع المجال العمومي ويتيح فضاءات جديدة للتداول والنقاش يكون مسموحًا بها، بديلة من التنظيمات الحزبية السياسية لإحساسهم بقوة عصبية الدولة الحديثة وتجاوزها منطق عصبية القبيلة المحدود. وهذا لا يعني بأي حال أن ينتهي دور القبيلة نهائيًا، وإنما يتحول تدريجيًا إلى مؤسسة من مؤسسات المجتمع داخل مظلة الدولة الحديثة، بحيث يمسي رافدًا وليس موازيًا.

وأخيرًا، ومن خلال القضيتين موضوع الدراسة، يتضح لنا كيف أفضى هذا التحول التواصلي من الخطي إلى التفاعلي، وأمام حدّة التعليقات ونسب المتابعة، إلى اضطرار السلطات إلى التفاعل مع الرأي العام الشبكي/ الواقعي والاستجابة له ولو على نحو خجول، من خلال عقد ندوات صحفية تنور الرأي العام، أو من الإعلان عن إجراءات تمس القضايا موضوع التفاعل عبر حسابها على تويتر مثلًا؛ أي عبر الوسيط الذي اعتمده الناشطون والمغردون نفسه.

المراجع References

العربية

إيكو، أمبرتو. **السيميائية وفلسفة اللغة**. ترجمة أحمد الصمعي. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005.

البستنجي، مروة كامل. **دور ثورات الربيع العربي في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية**. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018.

(93) الحمامي، ص 22.

البناء، بسمة قائد. **تويتر والبناء الاجتماعي والثقافي لدى الشباب**. عمان: المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، 2014.

بن صفية، عبد اللطيف. «وسائل الإعلام والمجتمع المدني في الفضاء العمومي، الحراك العربي بين ثقافة المواطنة والديمقراطية». **مجلة اتحاد إذاعات الدول العربية**. العدد 4 (2011).

بنكراد، سعيد. **الصورة الإشهارية: آليات الإقناع والدلالة**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009.

بوتومور، توم. **مدرسة فرانكفورت**. ترجمة سعد هجرس. ط 2. طرابلس (ليبيا): دار أويا، 2004.

بوشليبي، ماجد وآخرون. **ثقافة الإنترنت وأثرها على الشباب**. وقائع ندوة علمية. الشارقة: دائرة الثقافة والإعلام، 2006.

بوفرة، عبد الكريم. **علم اللغة الاجتماعي**. نسخة إلكترونية. موقع الألوكة. في:
https://bit.ly/2VA20nj

الجابر، خالد وآخرون. **الإعلام العربي في عالم مضطرب**. الدوحة: [د. ن.]، 2013.

جامعة الدول العربية. **عصر الميديا الجديدة**. تونس: منشورات اتحاد إذاعات الدول العربية. سلسلة بحوث ودراسات إذاعية. العدد 78 (2016).

الجميلي، همسة قحطان. **الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات**. عمّان: دار الجنان، 2011.

حارص، صابر. **الاتصال الإعلامي وتحديث المجتمع العربي**. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2009.

الحمامي، الصادق. «الميديا الجديدة والمجال العمومي، الإحياء والانبعاث». **اتحاد إذاعات الدول العربية**. العدد 3 (تونس: 2011).

حنون، مبارك. **دروس في السيميائيات**. الدار البيضاء: توبقال، 1987.

السويدي، جمال سند. **وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية: من القبيلة إلى الفيسبوك**. ط 4. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013.

العادلي، فاروق محمد. «الثبات والتغير في عادات القطريين». **حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية**. العدد 5. جامعة قطر (1982).

غيدنز، أنتوني. **علم الاجتماع: مع مدخلات عربية**. ترجمة فايز الصياغ. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005.

فيري، جان مارك. **فلسفة التواصل**. ترجمة عمر مهيبل. الجزائر: منشورات الاختلاف؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي؛ بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006.

كنعان، علي عبد الفتاح. **الإعلام الإلكتروني**. عمّان: دار الأيام، 2016.

________. **تطور الإعلام وفق تكنولوجيا الاتصال الحديث**. عمّان: دار الأيام، 2016.

________. **نظريات الاتصال والإعلام الحديث**. عمّان: دار الأيام، 2016.

مراح، عيسى. «التنديد والاحتجاج عبر شبكات التواصل الاجتماعي: نحو تجديد أشكال المشاركة السياسية في الجزائر». **عمران**. مج 7. العدد 27 (شتاء 2019).

المصطفى، حمزة. **خلفيات الثورة، دراسات سورية**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

ملكاوي، أسماء حسين. **أخلاقيات التواصل في العصر: هابرماس نموذجًا**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

المنجرة، المهدي. **حوار التواصل**. سلسلة شراع. العدد 10. ط 3. طنجة: دار إديما، 1996.

نوريس، كريستوفر. **التفكيكية: النظرية والممارسة**. ترجمة صبري محمد حسن. الرياض: دار المريخ، 1989.

الأجنبية

Aguert, Marc et al. «La communication expressive dans les forums de discussion: émotions et attitude ironique chez l'adolescent.» *Tranel*. no. 57. (2012).

Baller, Silja. Soumitra Dutta & Bruno Lanvin (eds.). *The Global Information Technology Report 2016, Innovating in the Digital Economy*. World Economic Forum, INSEAD, Cornell University (Geneva: 2016). at: https://bit.ly/29AzwRq

Boyer, Henri. *Introduction à la sociolinguistique*. Paris: Dunod, 2001.

Baudrillard, Jean. *La société de consommation, ses mythes, ses structures*. Paris: Gallimard, 1970.

Breakenridge, Deirdre K. *Social media and public relations*. New Jersey: Pearsons Education, 2012.

Bussmann, Kate. *A Twitter in year*. New York: Bloomsbury, 2011.

Fourquet, Marie–Pierre. «Un siècle de théories de l'influence, histoire du procès des médias.» *Médiation et information*. no. 10 (1999).

Hall, Stuart et al. «Codage/Décodage.» *Réseaux*. vol. 12, no. 68 (1994).

Jereczek–Lipinska, Joanna. «Le blog en politique–outil de démocratie électronique participative?» Glottopol. no. 10 (juillet 2007). at: https://bit.ly/2LcazAR

Marcoccia, Michel & Nadia Gauducheau. «L'analyse du rôle des smileys en production et en réception: Un retour sur la question de l'oralité des écrits numériques.» *Glottopol*. no. 10. (Juillet 2007).

Marin, Léonie. «Pour une anthropologie de la communication: Entretien avec Yves Winkin.» *COMMposit*. vol 13, no. 1 (2010). at: https://bit.ly/2Iliaan

Maurin, Jean–Luc. «Anthropologie de la communication de la théorie au terrain.» *Communication et organisation*. no. 9 (1996). at: https://bit.ly/2PErlXP

«Media Use in the Middle East, 2017, A seven–nation survey by Northwestern University in Qatar.» at: https://bit.ly/2zaz7iH

Mounin, Georges. *Introduction à la sémiologie*. Paris: Minuit, 1970.

Peninou, Georges. «Physique et métaphysique de l'image publicitaire.» *Communications*. no. 15 (1970).

Picard, Dominique. «De la communication à l'interaction, l'évolution des modèles.» *Communication et langages*. no. 93 (1992).

Roy, Patrick. «Le médium est le message dans le village global: le vrai message de Marshall Mcluhan.» *Aspects sociologiques*. vol. 7, no. 1 (Juillet 2000).

Salem, Fadi. *The Arab Social Media Report 2017: Social Media and the Internet of Things: Towards Data–Driven Policymaking in the Arab World*. vol. 7 (Dubai: MBR School of Government, 2017). at: https://bit.ly/2rbpEGe

Winkin, Yves. *La nouvelle communication*. Paris: Seuil, 1981.



طيبي غماري

الجندي والدولة والثورات العربية

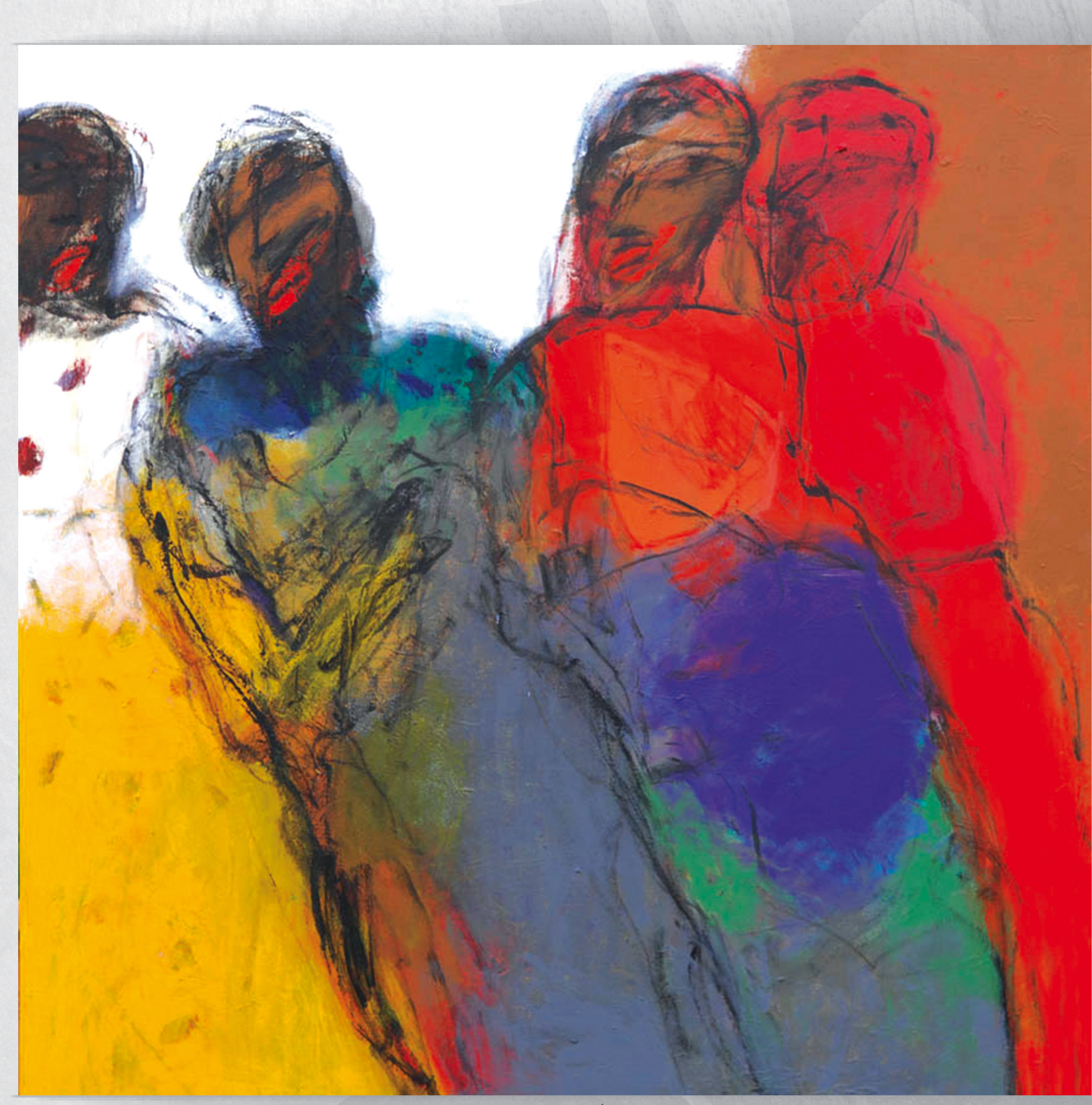
في عرض متأن ومنهجي للعلاقات العسكرية - المدنية في الوطن العربي خلال مراحل التحول، تتأسّس فكرة هذا الكتاب على مسلّمة مفادها أن تشكُّل العلاقات العسكرية - المدنية في دول الربيع العربي، بالصورة التي ظهرت فيها، يرتبط في الأصل بتاريخية هذه العلاقات في المراحل التي سبقت التحول؛ أي إن تصرّف الجيوش العربية بالأساليب المختلفة التي لمسناها في الواقع ليس إلا نتيجة لأعوام طويلة من التسيير المختلف والمتباين للعلاقات العسكرية - المدنية في العالم العربي. لكن الحديث عن هذا الموضوع هو بحث في صراعات السلطة في الأساس؛ فكيف إذًا يمكن ضمان حماية عسكرية للمدنيين من دون أن يحول العسكري هذه الحماية إلى هيمنة وسيطرة خارج الأطر الدستورية المنظِّمة للدولة؟

من هنا، يتقصى الكتاب الظروف والمظاهر التي تحكّمت بردات فعل الجيوش العربية في مراحل التحول لفهمها من خلال شبكة تحليل ربما تكون قادرة على تفكيك العلاقة بين العسكري والمدني، بالشكل الذي يمكّن من إدراك سبب التباين في ردات الفعل هذه.



ترجمة

Translated Paper



اللوحة رقم 2: دون عنوان، آكريليك على قماش، 90x90 سم، 2008.

Untitled, Acrylic on canvas, 90 x 90 cm, 2008.



وليم هـ. سيول الابن | William H. Sewell, Jr*
ترجمة ثائر ديب | Translated by Thaer Deeb**

نظرية في البنية: الثنائية والفاعلية والتحوّل***

A Theory of Structure: Duality, Agency, and Transformation****

ملخص: مصطلح «البنية» واحد من أهمّ المفاهيم في العلوم الاجتماعية، وأشدّها مراوغةً، وأقلّها تنظيرًا. تحاول هذه الدراسة، انطلاقًا من نقد تصور أنطوني غيدنز لثنائية البنية وتصور بيير بورديو للهابيتوس***** وإعادة صوغهما، تطوير نظرية في البنية تستعيد للفاعلين الاجتماعيين فاعليتهم البشرية، وتجعل إمكان التغيير جزءًا لا يتجزّأ من مفهوم البنية، وتسدّ الفجوة بين الرؤية السيميائية والرؤية المادية للبنية.

كلمات مفتاحية: البنية، الفاعل الاجتماعي، الموارد، الترسيمات.

Abstract: «Structure» is one of the most important, elusive, and undertheorized concepts in the social sciences. Setting out from a critique and reformulation of Anthony Giddens’s notion of the duality of structure and Pierre Bourdieu’s notion of habitus, this article attempts to develop a theory of structure that restores human agency to social actors, builds the possibility of change into the concept of structure, and overcomes the divide between semiotic and materialist visions of structure.

Keywords: Structure, Social Actor, Resources, Schemas.

* سوسيولوجي أميركي/ American Sociologist.

** مترجم وكاتب سوري. Syrian Writer and Translator.

*** نشرت هذه الدراسة في

Orginally published by

American Journal of Sociology, vol. 98, no. 1 (July 1992), pp. 1–29.

**** أفادت هذه الدراسة، خلال مراجعاتها الكثيرة، من القراءة المدقِّقة والنقد البنّاء لعدد كبير من الأصدقاء والزملاء. ومع أنني لم أفلح في بعض الأحيان في الأخذ بنصائحهم الحسنة، فإنني عميق الامتنان لإليزابيث أندرسن وجيفري ألكسندر ورونالد أمين زاده ورينيه أنسباخ وتيري بوزويل وبيغي إيفانز ونيل فليغستاين وستيفن غدمن ورونالد هيرينغ ورونالد إندن وديفيد لايتين وباربرا لازليت ومايكل كينيدي وشيري أورتنر وسيلفيا بيدرازا وجوان سكوت وإلين سيول وتيدا سكوكبول وآن سويدلر وجون أوري ولويك فاكان، وعدد من المراجعين والحضور في الحلقات البحثية والدراسية في جامعة مينيسوتا، وجامعة ميشيغان، وجامعة هارفرد، وجامعة نورثويسترن، وجامعة شيكاغو، ومركز الدراسات المتقدمة في العلوم السلوكية. وقد نُقِّحت هذه الدراسة تنقيحًا شديدًا حين كنت زميلًا في هذا المركز الأخير. وأنا ممتنّ للدعم الذي تلقيته من مؤسسة العلوم الوطنية، المنحة BNS–870064، وللزمالة من مؤسسة جون سايمون جوجنهايم التذكارية.

***** بالنسبة إلى ترجمة Habitus إلى العربية، لجأ المترجمون العرب إلى طيف كامل من الخيارات الممكنة؛ إذ اختار بعضهم الاقتراض التام، وكتب Habitus بالعربية (هابيتوس)، على نحو ما أفعل هنا، وعلى نحو ما فعلت معظم اللغات الأوروبية التي اقترضت Habitus اقتراضًا. وثمة من ترجم Habitus بـ «مظهر»، و«سجيّة»، و«سَمْت»، و«سمة اجتماعية»، و«تطبّع»، باختلاف المترجمين (المترجم).

مصطلح «البنية» واحد من أهمّ المصطلحات في معجم العلوم الاجتماعية الراهن وأشدّها مراوغة. وهو مفهوم أساس، ليس في المدارس المسمّاة به فحسب، كالوظيفية البنيوية والبنيوية وما بعد البنيوية، بل في فكر العلم اجتماعي بجميع اتجاهاته عمليًا. غير أنّه إذا ما كان علماء الاجتماع يجدون الاستغناء عن مصطلح «البنية» أمرًا يكاد يكون مستحيلًا، فإننا نجد أيضًا أنّ تعريفه على النحو الوافي يكاد يكون مستحيلًا. ولا شكّ في أنّ أكثرنا خاض تجربة السؤال من طرف طالب «بسيط» عمّا نعنيه بـ «البنية»، ووجد صعوبة بالغة في تعريف المصطلح من دون استخدام كلمة «بنية» أو أحد منوّعاتها في تعريفها هي ذاتها. وقد نقع، بعض الأحيان، على ما يبدو مرادفًا مقبولًا - «النَّسق» مثلًا - لكن هذه المرادفات جميعًا تفتقر إلى قوة الأصل البلاغية. فحين يتعلّق الأمر بالإشارة إلى أنَّ علاقةً من العلاقات قوية أو مهمة، يكون وصفها بأنّها «بنيوية» أشدّ إقناعًا من وصفها بأنّها «نسقيّة» بلا شكّ.

يمكّنُ مصطلحُ البنية ما يشير إليه. والبنية، بمعناها الاسمي، تنطوي دومًا على البنية بمعناها الفعلي المتعدّي. وكلُّ جانب من جوانب الحياة الاجتماعية نعتبره بنيةً يُفترَض أنّه «يبتني» جانبًا آخر من جوانب الوجود الاجتماعي، سواء كان طبقةً تبتني سياسةً، أو جندرًا يبتني فرصًا للعمل، أو أعرافًا خطابية تبتني نصوصًا أو منطوقاتٍ، أو أنماط إنتاج تبتني تشكيلات اجتماعية. وتعمل البنية في الخطاب العلم اجتماعي بوصفها وسيلة كنائية فاعلة؛ إذ تتّخذ جزءًا من واقع اجتماعي معقّد على أنّه يفسّر الكلّ[1]. وهي كلمة لا غنى عنها في العلوم الاجتماعية. والبنية، في الحقيقة، ليست مفهومًا دقيقًا بقدر ما هي ضرب من الاستعارة المعرفية المؤسِّسة للخطاب العلمي والعلم اجتماعي[2]. ولهذا السبب، لا يمكن أيّ تعريف شكلي أن يفلح في تثبيت معنى المصطلح: استعارة البنية تواصل عملها الأساس، وإن يكن غامضًا نوعًا ما، في تكوين المعرفة العلم اجتماعية، على الرغم من جهود المنظِّرين الرامية إلى تعريفها تعريفًا ثابتًا ودقيقًا.

لكنّ الاستخدام الحالي للمصطلح ينطوي على ثلاث مشكلات تجعل التنظير اليقظ في شأن معاني البنية أمرًا جديرًا بالاهتمام. المشكلة الأهمّ هي أنّ النقاشات البنيوية تميل إلى افتراض حتمية سببية صلبة للغاية في الحياة الاجتماعية. كما تميل إلى تشييء خصائص الوجود الاجتماعي التي تُدعى بنًى والتعامل معها على أنّها أوليّة وصلدة وغير قابلة للتغيير، مثل الدعامات في مبنى، في حين تميل إلى النظر إلى الحوادث أو السيرورات الاجتماعية التي تبنيها على أنّها ثانوية وسطحية، مثل «القشرة» الخارجية لناطحة سحاب، أو على أنّها قابلة للتغيير ضمن القيود البنيوية «الصلدة»، مثل تصميم مكاتب في طوابق حددها هيكل من الدعامات.

---

(1) من المعروف أنّ الكناية تقوم على المجاورة والاندماج والتداخل، كما هي الحال في علاقة السبب بالنتيجة، ودلالة الجزء على الكلّ وما إلى ذلك (المترجم).

(2) يبدو أنّ مصطلح «البنية» يقوم بدور أساسي مماثل في العلوم الطبيعية. وتعود نشأة استخداماته هذه، بقدر ما أعلم، إلى علم النبات في القرنين السابع عشر والثامن عشر الذي انتشر منه إلى العلوم الطبيعية والاجتماعية الأخرى، انظر:

Michel Foucault, *The Order of Things: An Archaeology of the Human Sciences* (New York: Vintage Press, 1973), pp. 132–138.

وما ينزع إلى الضياع في لغة البنية هو فعالية الفعل البشري، أو «الفاعلية» Agency، كي نستخدم المصطلح المفضّل حاليًا. فالبنى تميل إلى الظهور في الخطاب العلم اجتماعي على أنّها منيعة على الفاعلية البشرية، توجد بمعزل عنها، لكنها تحدد، على الرغم من ذلك، شكل الحياة الاجتماعية الأساس، وما يكوّن سطحها المعيش من مكابدات ومعاملات مُسَبَّبَة. ويميل العلم اجتماعي الواقع في إسار استعارةٍ للبنية غير مدروسة إلى اختزال الفاعلين إلى آليين مبرمجين بذكاء.

والمشكلة الثانية الوثيقة الصلة بالسابقة من مشكلات فكرة البنية، هي أنّها تجعل التعامل مع التغيير أمرًا شاقًّا. فاستعارة البنية تنطوي على الاستقرار. ولهذا السبب، تفسح اللغة البنيوية المجال بيسر أمام التفسيرات التي تبيّن كيف اتّخذت الحياة الاجتماعية هيئة أنساق متماسكة، لكنّها لا تفسح المجال أمام تفسيرات تبيّن كيف تتغير هذه الأنساق بمرور الزمن. وعادة ما يضع الخطابُ البنيوي التغييرَ خارج البنى، إمّا في غايات التاريخ، وإمّا في تصورات الانهيار، وإمّا في مؤثّرات من خارج النظام المعني. ما يعني أنّ الانتقال من أسئلة الاستقرار إلى أسئلة التغيير ينزع إلى الانطواء على انزياحات معرفية (إبستيمولوجية) شاقّة.

المشكلة الثالثة؛ هي من مقام مختلف بعض الشيء: فمصطلح البنية يُستخدم في الخطابات العلم اجتماعية المختلفة، لا سيما في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، بمعانٍ تبدو متناقضة. يقوم علماء الاجتماع في العادة بوضع «البنية» مقابل «الثقافة»؛ إذ يُنظَر إلى البنية، في الاستخدام العلم اجتماعي العادي، على أنّها «صلدة» أو «مادية» وعلى أنّها أوليّة ومحدِّدَة إذًا. في حين تُعتبر الثقافة «ناعمة» أو «عقلية» وعلى أنّها ثانوية أو مشتقَّة تاليًا. وبخلاف هذا، ينظر علماء الاجتماع ذوو الميل السيميائي، لا سيما الأنثروبولوجيون، إلى الثقافة باعتبارها موقع البنية البارز. ويُفترَض، في الاستخدام الأنثروبولوجي المعتاد، أن مصطلح البنية يشير إلى مجال الثقافة، ما خلا حين تلحق بالبنية صفة «الاجتماعية». وتتمثّل عاقبة ذلك في أنَّ عالمَي اجتماع مختلفين في نظرتيهما، اختلاف تيدا سكوكبول ومارشال سالينز، يمكن أن يشير إليهما فرعاهما بأنّهما «بنيويَين». باختصار، يميل علماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا إلى تصور طبيعة البنية وموقعها بطريقتين جدّ متباينتين، بل متعارضتين[3].

قد يغرينا أن نستنتج، في ضوء هذه المشكلات التي تحفّ بمفهوم البنية، أنّ من الواجب اطّراح المصطلح ونبذه. لكنّ ذلك مستحيل. في اعتقادي: البنية مصطلح قوي بلاغيًا ومنتشر إلى الحدّ الذي يجعل أيّ

---

(3) هذا التشعب في معنى البنية يحول على نحوٍ خاص دون التواصل بين مجموعتين من علماء الاجتماع تبدو مشاريعهم الحالية متقاربة، لكنهم لم يولوا بعضهم بعضًا، إلى الآن، سوى قليلٍ من الاهتمام: ثلّة متنامية من علماء الاجتماع الذين يتفحّصون الأبعاد الثقافية للحياة الاجتماعية والأنثروبولوجيون الذين يصرونَ على أهمية القوة والممارسة في فهم الثقافة. ثمة تقويم لحقل علم الاجتماع الثقافي الآخذ في التوسّع والازدياد، انظر:

Michele Lamont & Robert Wuthnow, «Betwixt and Between: Recent Cultural Sociology in Europe and the United States,» in: George Ritzer (ed.), *Frontiers of Social Theory: The New Synthesis* (New York: Columbia University Press, 1990), pp. 287–315.

وفي ما يخصّ اتجاهات الأنثروبولوجيا الحالية، انظر:

Sherry B. Ortner, «Theory in Anthropology since the Sixties,» *Comparative Studies in Society and History*, vol. 26 (1984), pp. 144–160.

محاولة تشرّع إلغاءه عديمة الجدوى. وعلاوة على ذلك، فإنّ فكرة البنية تشير، ولو على نحو إشكالي، إلى شيء بالغ الأهمية في شأن العلاقات الاجتماعية: ميل أنساق العلاقات إلى أن يُعاد إنتاجها، حتى حين يكون الفاعلون المنخرطون في هذه العلاقات غير مدركين لتلك الأنساق أو لا يرغبون في إعادة إنتاجها. وفي رأيي، أنّ فكرة البنية لا يمكن اطّراحها من خطاب العلوم الاجتماعية ولا ينبغي أن يتمّ ذلك. لكنها تحتاج إلى إعادة تفكير شاملة. وتحاول هذه الدراسة تطوير نظرية للبنية تتغلّب على نقاط الضعف الأساسية الثلاث في هذا المفهوم على نحو ما يُستخدم عادةً في العلوم الاجتماعية.

وتحاول هذه النظرية: 1) أن تتبيّن فاعلية الفاعلين الاجتماعيين. 2) أن تجعل إمكان التغيير جزءًا لا يتجزأ من مفهوم البنية. 3) أن تردم الهوّة بين الرؤية السيميائية والرؤية المادية للبنية. وتتمثّل إستراتيجيتي في أن أبدأ مما أعتبره الصيغتين الواعدتين أكثر من سواهما – فكرة أنطوني غيدنز عن «ثنائية البنية»، ثم في مرحلة لاحقة من الحجاج، مفهوم بيير بورديو عن الهابيتوس – بغية تطوير نظرية أوفى عن طريق النقد وإعادة الصوغ والإحكام[4].

ثنائية البنية: نقد نظرية غيدنز وإعادة صوغها

بذل أنطوني غيدنز أكثر الجهود استدامةً في إعادة مَفهَمَة البنية في النظرية الاجتماعية مؤخّرًا. وظلَّ يلح منذ أواسط سبعينيات القرن العشرين على ضرورة اعتبار البنى «ثنائية»[5]. وهو يعني بذلك أنّها «وسيلة الممارسات التي تشكّل النظم الاجتماعية وثمرتها في آن معًا»[6]. فالبنى تشكّل ممارسات

(4) ليس غرضي تطويرُ نقدٍ أو تثمينٍ تامّين لغيدنز أو بورديو. فالأدبيات النقدية حولهما تتنامى بسرعة. وما ينطوي عليه عمل هيلد وطومسن:

David Held & John B. Thompson (eds.), *Social Theory of Modern Societies: Anthony Giddens and His Critics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1989);

وعمل براينت وياري لا يقتصر على طيف واسع من انتقادات هؤلاء الباحثين البارزين لعمل غيدنز بل يتعدّاه إلى قوائم ببليوغرافية مفيدة بما سبقها من انتقادات.

Christopher G. A Bryant & David Jary (eds.), *Giddens' Theory of Structuration: A Critical Appreciation* (London: Routledge, 1991);

أمّا في شأن بورديو، فانظر:

Paul DiMaggio, «Review Essay: On Pierre Bourdieu,» *American Journal of Sociology*, vol. 84 (1979), pp. 1460–1474; Rogers Brubaker, «Rethinking Classical Social Theory: The Sociological Vision of Pierre Bourdieu,» *Theory and Society*, vol. 14, no. 6 (1985), pp. 745–775; Michele Lamont & Annette Lareau, «Cultural Capital: Allusions, Gaps and Glissandos in Recent Theoretical Development,» *Sociological Theory*, vol. 6 (1988), pp. 153–168; Loic Wacquant, «Towards a Reflexive Sociology: A Workshop with Pierre Bourdieu,» *Sociological Theory*, vol. 7 (1989), pp. 26–63.

ويشتمل هذا الأخير على إشارات كثيرة إلى الأعمال النقدية حول بورديو.

(5) Anthony Giddens, *New Rules of Sociological Method: A Positive Critique of Interpretive Sociologies* (London: Hutchinson, 1976); Anthony Giddens, *Central Problems in Social Theory: Action, Structure and Contradiction in Social Analysis* (Berkeley & Los Angeles: University of California Press, 1979); Anthony Giddens, *A Contemporary Critique of Historical Materialism*, vol. 1, *Power, Property and the State* (London: Macmillan, 1981); Anthony Giddens, *The Constitution of Society: Outline of the Theory of Structuration* (Berkeley & Los Angeles: University of California Press, 1984).

(6) Giddens, *A Contemporary Critique of Historical Materialism*, p. 27.

البشر، لكنَّ ممارسات البشر تشكّل البنى أيضًا (وتعيد إنتاجها). ومن وجهة النظر هذه، لا تكون الفاعلية البشرية والبنية متعارضتين، بل تفترض إحداهما الأخرى في حقيقة الأمر. يضع البنى موضع الفعل من يدعوهم غيدنز الفاعلين البشر «العارفين» (أي البشر الذين يعلمون ما يفعلون وكيف يفعلونه)، ويفعل هؤلاء الفاعلون بوضعهم موضع الممارسة معرفتهم المبتناة بالضرورة. ولذلك، «لا ينبغي مَفْهَمَة البنى على أنّها تقيّد الفاعلية البشرية فحسب، بل على أنّها تمكّنها أيضًا»[7]. وينطوي هذا التصور للفاعلين البشر بوصفهم «عارفين» و«ممكَّنين» على أنّهم قادرون على وضع قدراتهم المتشكلة بنيويًا قيد العمل بطرائق إبداعية أو مبتكرة. وإذا ما عمل عدد كافٍ أو حتى عدد قليل من البشر الذين يتمتعون بالقدرة الكافية بطرائق مبتكرة، فقد تكون لعملهم عاقبة تحويل البنى التي منحتهم القدرة على العمل هي ذاتها. ولذلك فإنَّ البنى الثنائية تنطوي على قابلية التغيير. وليس من قبيل المصادفة أنّ غيدنز يسمّي نظريته «نظرية الابتناء»، مشيرًا بهذه الكلمة المستحدثة إلى ضرورة أن يُنظَر إلى «البنية» على أنّها سيرورة، وليست حالة ثابتة أو وضعًا متواترًا.

بوصفي مؤرّخًا اجتماعيًا معنيًّا بوعيي النظري، أجد فكرة غيدنز حول ثنائية البنية فكرة لائقة على نحو خاص. وكان معظم التاريخ الاجتماعي الأفضل في ربع القرن الماضي قد تبنّى إستراتيجيةً نظريةً ضمنيةً تتسق تمام الاتساق مع نظرية غيدنز. وقد غيّر المؤرّخون الاجتماعيون تغييرًا كبيرًا بالفعل المفاهيم الاجتماعية والأنثروبولوجية الخاصة بالبنية التي كانوا قد بدؤوا في اقتراضها بشدة في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته. وعلى الرغم من أنّهم ربما كانوا يكتبون انطلاقًا من غريزة محترفة وليس انطلاقًا من هواجس نظرية مدروسة، فقد أظهروا كيف تكون البنى ثنائية بالفعل في تشكيلة واسعة من الأوقات والأماكن: كيف تشكّلُ الثقافاتُ والمؤسسات الاجتماعية التي يولد فيها الفاعلون أفكارَ هؤلاء الأخيرين ودوافعهم ونيّاتهم التاريخية، وكيف تعيد أفعال هؤلاء الفاعلين، المشكَّلة والمقيَّدة بنيويًا، إنتاج هذه الثقافات والمؤسسات، ولكن أيضًا، كيف يستطيع الفاعلون (أو يضطرون)، في ظروف معينة، إلى أن يرتجلوا أو يبتكروا بطرائق مشكَّلة بنيويًا تعيد تكوين البنى التي شكّلتهم هي ذاتها. وكان غيدنز قد توصّل إلى موقفه هذا من خلال نقد نظري توخّى التوفيق بين الظاهراتية والتفاعلية والإثنوميثودولوجيا وماركس ودوركهايم وفيبر؛ ولم يُبد كبير اهتمام بعمل المؤرّخين الاجتماعيين. لكني أعتقد أنّ فكرته عن ثنائية البنية تؤكّد نظريًا ما يفعله المؤرّخون الاجتماعيون (وفي السنوات الأخيرة كثير من علماء الاجتماع التاريخيين والأنثروبولوجيين التاريخيين) في الممارسة العملية.

ما البنية؟

لكن نظرية غيدنز، على الرغم من وعدها، تعاني فجوات خطيرة وعيوبًا منطقيةً لازمتها على مدى إعادة صوغها المتكررة[8]. واللافت أنّ «البنية» – المصطلح المركزي في نظرية غيدنز – تبقى غير

(7) Giddens, *New Rules of Sociological Method*, p. 161.

(8) للاطلاع على صيغها الرئيسة، انظر:

Ibid; Giddens, *Central Problems in Social Theory*; Giddens, *The Constitution of Society*.

معرَّفة على نحوٍ يبعث على الإحباط. صحيح أنّه، بخلاف معظم علماء الاجتماع، لا يدع المصطلح من دون أيّ تعريف على الإطلاق تاركًا له أن يعمل عمله السحري المعتاد في أذهان قرّائه؛ وصحيح أنّه يتناول «البنية» باستفاضة في عمله **المشكلات الأساسية في النظرية الاجتماعية**، لكني لا أحسب أنّ مفهوم البنية الذي يُحْكِمُه هناك أو في أيّ مكان آخر واضحٌ أو قويّ بما يكفي لأن يكون الأساس لمنظومة نظرية.

يعرّف غيدنز البنية في مواضع عدة، من بينها مسرد مصطلحات كتابه **تكوين المجتمع**:

البنية: قواعد وموارد، منخرطة على نحو متكرر في إعادة بناء النظم الاجتماعية. لا توجد البنية إلا بوصفها آثارًا في الذاكرة، والأساس العضوي للمعرفة الإنسانية، وكما تتجسّد في فعل[9].

يتطلّب هذا التعريف غير المتبلور بعض التفسير. فالعبارة «قواعد وموارد»، على الرغم من بساطتها الخادعة، غامضة للغاية ويجب مناقشتها بإسهاب. فلنبدأ إذًا، ببقية التعريف التي صيغت على نحو غامض لكنّ معناه واضح نسبيًا. يعني غيدنز بـ«النظم الاجتماعية» ممارسات اجتماعية تمكن ملاحظتها تجريبيًا، متشابكة، ومحدودة نسبيًا تربط أشخاصًا عبر الزمان والمكان. وتشتمل النظم الاجتماعية على ما يعنيه معظم علماء الاجتماع بـ«المجتمعات»، لكنها تشتمل أيضًا على وحدات اجتماعية أوسع نطاقًا من الدولة القومية (النظام الرأسمالي العالمي، مثلًا) أو أضيق نطاقًا منها (جماعة الحيّ، مثلًا). ووفقًا لغيدنز، فإنّ النظم الاجتماعية لا وجود لها خارج الممارسات التي تكوّنها، وهي ممارسات يعيد إنتاجها وضع البنى «المعاود» (أي المتكرر) موضع الفعل. ليست البنى تلك الممارسات الاجتماعية المنسّقة التي تشكّل النظم الاجتماعية، بل المبادئ التي تنسّق هذه الممارسات. ولذلك، ليس للبنى سوى ما يصفه في مكان آخر بالوجود «الافتراضي»[10]. ولا توجد البنى على نحو ملموس في الزمان والمكان إلّا «كآثار في الذاكرة، الأساس العضوي للمعرفة» (أي لا توجد إلا بوصفها أفكارًا أو ترسيمات محشورة في الأدمغة البشرية) و«كما تتجسّد في فعل» (أي على نحو ما تُوضع موضع الممارسة).

البنى بوصفها قواعد

البنى «افتراضية» إذًا، وتوضع موضع الممارسة في إنتاج الحياة الاجتماعية وإعادة إنتاجها. ولكن ممَّ تتكوّن هذه البنى؟ من «قواعد وموارد»، وفقًا لتعريف غيدنز. وفكرة غيدنز عن القواعد مستمدة من البنيوية الفرنسية إلى حدّ بعيد. وهذا واضح خصوصًا في كتابيه **قواعد المنهج العلم اجتماعي الجديدة والمشكلات الأساسية في النظرية الاجتماعية**. فهو يستند أشد الاستناد، في كليهما، إلى قياس بنيوي نمطي على الألسنية السوسورية. يشبّه غيدنز تمييزه بين البنية والممارسة بالتمييز السوسوري بين اللسان والكلام. ووفقًا لهذا التشبيه، فإنّ البنى بالنسبة إلى الممارسة مثل اللسان (القواعد المجردة

(9) Ibid., p. 377.

(10) Ibid., p. 17.

التي تجعل إنتاج الجمل النحوية أمرًا ممكنًا) بالنسبة إلى الكلام (القول أو إنتاج جمل فعلية)[11]. وبذلك تكون البنية، مثل اللسان، مجموعة من القواعد ذات وجود «افتراضي»، في حين أنّ الممارسة، مثل الكلام، هي وضع لهذه القواعد موضع الفعل في المكان والزمان. والبنية، بالنسبة إلى بنيوي فرنسي، هي مجموعة هذه القواعد.

وتشير البنى بالنسبة إلى كلود ليفي شتراوس، على سبيل المثال، إلى مجموعة القواعد التي تمكّن تقابلاتٍ ثنائيةً من أن تنتظم في أساطير[12]. ويؤكّد غيدنز، في كتاب **المشكلات الأساسية في النظرية الاجتماعية**[13]، على تشابه مفهومه عن البنية مع مفهوم ليفي شتراوس. لكنه يحاول أيضًا أن يميّز نفسه من البنيويين الفرنسيين، بإصراره على أنّ البنى التي «تربط» الزمان والمكان، لا بدّ من مَفْهَمتها على أنّها لا تشتمل على القواعد فحسب، بل على الموارد أيضًا[14]. لكن غيدنز يترك مناقشته القواعد معلّقة، ويفشل في إعطاء أمثلة على قواعد تشكّل أساسًا لأيّ ممارسات اجتماعية فعلية. كلّ ما نعرفه من ذلك الكتاب هو أنّ القواعد افتراضية وأنّها تولّد بطريقة ما ممارسات اجتماعية وأنظمة اجتماعية.

في **تكوين المجتمع**، وهو أحدث بيان لنظرية غيدنز، نجده يتراجع مزيدًا من التراجع عن تصوّر ليفي شتراوس في شأن القواعد. هنا يأخذ غيدنز إشارة البدء من فيتجنشتين Wittgenstein، ويُعرِّف القواعد ببساطة، إنّما على نحو واعد في رأيي، على النحو التالي: «فلننظر إلى قواعد الحياة الاجتماعية [...] على أنّها إجراءات قابلة للتعميم تُطبَّق في إنتاج/ إعادة إنتاج الحياة الاجتماعية»[15]. هذا التعريف للقواعد على أنّها إجراءات قابلة للتعميم يمكن، بالطبع، أن يشتمل على قواعد التحويل الليفي شتراوسية، لكنه ينطوي أيضًا على إمكان وجود قواعد من أنماط واسعة الطيف. بيد أنّ غيدنز لا يقدّم أمثلة أو يطور تصنيفًا لأنواع الإجراءات القابلة للتعميم التي في ذهنه. ولذلك، فإن تصوّره للقواعد، إن كان تصورًا أصلًا، هو أشدّ فقرًا في «تكوين المجتمع» مما كان عليه في «المشكلات الأساسية في النظرية الاجتماعية» الذي انطوى على تشبّه بليفي شتراوس على الأقلّ. لكني أعتقد أن تعريفه الفيتجنشتيني للقواعد على أنّها إجراءات قابلة للتعميم يمكن أن يُستخدم أساسًا لتصور أقوى.

يعطي غيدنز، طوال نظريته، وزنًا كبيرًا للفكرة التي مفادها أنّ الفاعلين عارفون. ومن المفترض أنّ معرفة القواعد هي التي تجعل البشر قادرين على الفعل. لكنّ غيدنز لا يطوّر أيّ معجم خاص بتحديد محتوى ما يعرفه البشر. وما أراه هو أنّ مثل هذا المعجم متوافر أصلًا، في الحقيقة، لكنه كان قد تطوّر أحسن تطوّر في حقل يكاد يجهله غيدنز كلّ الجهل: الأنثروبولوجيا الثقافية. وفي النهاية، فإنّ المصطلح العلم اجتماعي المعتاد الذي يُطلَق على «ما يعرفه الناس» هو «الثقافة»، وأولئك الذين نظّروا للثقافة ودرسوها على نحو مثمر هم الأنثروبولوجيون. وكلود ليفي شتراوس، الأنثروبولوجي

(11) Giddens, *New Rules of Sociological Method*, pp. 118–122.

(12) Claude Levi–Strauss, *Structural Anthropology* (New York: Basic, 1963).

(13) Giddens, *Central Problems in Social Theory,* pp. 62–64.

(14) Ibid., pp. 63–64.

(15) Giddens, *A Contemporary Critique of Historical Materialism,* p. 21.

الذي أخذه غيدنز على محمل الجد، يكاد يكون فريدًا في تثبّته على بنى عميقة أو عامة. وهو يرمي، في نهاية المطاف، إلى الوصول من خلال التجريد المتعاقب إلى بنية الدماغ البشري ذاته. فحتى بعض الأنثروبولوجيين البنيويين الذين تأثّروا بليفي شتراوس أعمق التأثّر[16] كانوا أشدّ اهتمامًا بتطبيق منهجه الساعي وراء أنساق متكررة من التقابلات الثنائية بغية تحديد الافتراضات والممارسات والمعتقدات لدى بشر بعينهم، بدلًا من تتبّع تلك التقابلات إلى بنية «العقل البري» أو العقل البشري.

بدلًا من البقاء عند المستوى البنيوي العميق الذي يفضّله ليفي شتراوس، أحسب أنّ علينا، مثل معظم الأنثروبولوجيين، أن نفكّر في القواعد على أنّها موجودة على مختلف المستويات. وقد تكون القواعد الأقرب إلى السطح «سطحية» بالتعريف، لكنها ليست، بالضرورة، أقل أهمية من حيث آثارها في الحياة الاجتماعية. ويجب التفكير في «قواعد الحياة الاجتماعية» على أنّها تتضمّن جميع أنواع الترسيمات الثقافية التي كشف عنها الأنثروبولوجيون في أبحاثهم: لا مصفوفة التقابلات الثنائية التي تشكّل أدوات الفكر الأساسية لدى مجتمع معيَّنٍ فحسب، بل أيضًا مختلف الأعراف والصيغ والسيناريوهات ومبادئ العمل وعادات الكلام والإيماءات التي تشكّل جزءًا لا يتجزّأ من هذه الأدوات الأساسية[17]. والحال، إنّ مصطلح «القواعد» قد لا يكون الكلمة الملائمة تمامًا؛ إذ يميل إلى الانطواء على ما يشبه الوصفات الرسمية: كتلك الأشياء التي في التشريعات أو الأمثال أو الصلوات أو الدساتير أو العقود[18].

ما أقصد التنبيه إليه ليس الوصفات الرسمية، بل الترسيمات أو الاستعارات أو الافتراضات غير الرسمية، وربما غير الواعية التي تفترضها مثل هذه التعبيرات الرسمية. وما أراه في الحقيقة هو أنّ ضروب تبويب القواعد الثابتة المعلنة هي فعلية وليست افتراضية، ويجب أن تُعَدّ موارد لا قواعد بالمعنى الذي نجده عند غيدنز. وبسبب هذا الالتباس في شأن معنى كلمة «القواعد»، أعتقد أنّه من المفيد إدخال تغيير في المصطلحات. ومن الآن فصاعدًا، سأستخدم مصطلح «الترسيمات» بدلًا من «القواعد»، مع أنّ هذا يطيح الجناس الاستهلالي المبهج في صيغة غيدنز «Rules and Resources» (قواعد وموارد).

الترسيمات المختلفة التي تتكون منها البنى هي «إجراءات قابلة للتعميم مطبَّقة في إنتاج/ إعادة إنتاج الحياة الاجتماعية»، على حدّ تعبير غيدنز. وهي «قابلة للتعميم» بمعنى أنّه يمكن تطبيقها في تشكيلة

(16) Marshall Sahlins, *Culture and Practical Reason* (Chicago: University of Chicago Press, 1976); Marshall Sahlins, *Historical Metaphors and Mythical Realities* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1981); Marshall Sahlins, *Islands of History* (Chicago: University of Chicago Press, 1985).

(17) لا يمكن هنا إيراد مثال على الأعمال الأنثروبولوجية التي تُحكم «قواعد الحياة الاجتماعية» المختلفة. لعلّ الصوغ الأشد أثرًا لمفهوم الثقافة الأنثروبولوجي هو في:

Clifford Geertz, *The Interpretation of Cultures* (New York: Basic, 1973).

ثمة مراجعة ممتازة لأحدث تطورات الأنثروبولوجيا الثقافية، انظر: Ortner.

(18) ثمة نقد لفكرة «القاعدة» مقنع على نحو خاص في:

Pierre Bourdieu, *Outline of a Theory of Practice* (Cambridge: Cambridge Press, 1977), pp. 1-29.

من سياقات التفاعل أو توسيعها إليها. ومثل هذه الترسيمات أو الإجراءات - سواء كانت قواعد لياقة أو معايير جمالية أو وصفات لفعل جماعي مثل موكب ملكي أو انتفاضة خبز أو اقتراع ديمقراطي، أو مجموعة من التكافؤات بين الرطب والجاف، والأنثى والذكر، والطبيعة والثقافة، والخاص والعام، أو الجسد باعتباره استعارة للتراتب الهرمي، أو فكرة أنّ الإنسان مكوَّن من جسد وروح - يمكن استخدامها أبعد من الوضع الذي تمّ فيه تعلُّمها أوّل مرّة أو اعتيد فيه تطبيقها؛ إذ يمكن تعميمها - أي نقلها أو توسيعها - إلى أوضاع جديدة حين تأتي الفرصة. وقابلية الترسيمات للتعميم أو النقل هي السبب في أنّها يجب أن تُفهَم على أنّها افتراضية. فحين يُقال عن ترسيمات إنّها افتراضية، فذلك يعني أنّ من غير الممكن اختزالها إلى وجودها في أيّ ممارسة بعينها أو في أي موضع بعينه في المكان والزمان: إذ يمكن أن تتحقق في طيف من الأوضاع واسع وغير محدَّد مسبقًا.

أتفق مع غيدنز، إذًا، على أنّه قد يكون مفيدًا مَفْهَمَة القواعد أو الترسيمات التي تكوِّن البنى على أنّ لها وجودًا «افتراضيًّا»، وعلى أنّ البنى تتألف من إجراءات أو ترسيمات متاحة في ما بين الذوات ويمكن تحقيقها أو وضعها موضع الممارسة في طيف من الظروف المختلفة. ومن الواجب النظر إلى هذه الترسيمات على أنّها تعمل على مستويات متفاوتة من العمق، من بنى ليفي شتراوس العميقة إلى قواعد اللياقة السطحية نسبيًا.

البنى بوصفها موارد

من المؤكّد أنّ جزءًا من توتر غيدنز حيال تبني تصوّر ليفي شتراوس للبنية ناجم عن رغبته في أن ينأى بنفسه عن لامبالاة ليفي شتراوس الشديدة بأسئلة القوة والسيطرة والتغيير الاجتماعي، بل وبأسئلة الممارسة الاجتماعية عمومًا. ولعلّ هذا هو السبب عمومًا في أنّ غيدنز يصرّ على أنّ البنى ليست قواعد فحسب، بل قواعد وموارد، أو «مجموعات قواعد-موارد»[19]. لكن مفهوم غيدنز عن الموارد هو بعد أقلّ تنظيرًا من مفهومه عن القواعد[20]. وأنا أتفق معه على أن أيّ فكرة عن البنية تتجاهل ضروب عدم التناظر في القوة هي فكرة قاصرة على نحو جذري. لكن إلحاق فكرة عن الموارد غير مُنَظَّر لها بفكرة عن البنية قائمة على القواعد أساسًا، لا يفلح سوى في زيادة خلط الأمور.

يعرّف غيدنز الموارد، في كتابه **المشكلات الأساسية في النظرية الاجتماعية**[21]، بأنّها «الوسائط التي تُستخدَم من خلالها القدرة التحويلية كقوة في المجرى الروتيني للتفاعل الاجتماعي». إن لم تخنّي الدقّة، فإنّ هذا التعريف الغامض يمكن إعادة صوغه على النحو: «الموارد هي أيّ شيء يمكن أن

(19) Giddens, *The Constitution of Society*, p. 377.

(20) كان مفهوم غيدنز عن القواعد موضع نقد من حين إلى آخر، أحدثها نقد تومسن في:

John B. Thompson, «The Theory of Structuration,» in: D. Held & J. B. Thompson (eds.), *Social Theory of Modern Societies: Anthony Giddens and His Critics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1989), pp. 56–76.

لكن ما من أحد، على حدّ علمي، انتقد على نحو منهجي مفهومه القرين عن الموارد.

(21) Giddens, *Central Problems in Social Theory*, p. 92.

يكون مصدر قوة في التفاعلات الاجتماعية». وهو يبدو لي تعبيرًا مألوفًا ولا جديد فيه نظريًا عمّا نعنيه، في العادة بالموارد الاجتماعية. ويكاد يقتصر ما يقوله لنا غيدنز عن الموارد، سوى هذا التعريف المسكّن، على أنّها يمكن أن تُصنَّف في نوعين، تسلطية وتحصيصية. وهو يعرّف «التسلّط»، في «المشكلات الأساسية في النظرية الاجتماعية»، بأنّه «القدرات التي تولّد السيطرة على الأشخاص» و«التحصيص» بأنّه «القدرات التي تولد السيطرة على الأشياء أو غيرها من الظواهر المادية»[22]. وهذا يعني أنّ الموارد التسلطية هي موارد بشرية والموارد التحصيصية هي موارد غير بشرية، الأمر الذي يبدو مألوفًا مرّة أخرى.

أعتقد أن تصنيف غيدنز الموارد يمكن أن يكون مفيدًا، لكنّه يحتاج إلى إعادة صوغ بلغةٍ يسيرة. الموارد نوعان، بشرية وغير بشرية. والموارد غير البشرية هي أشياء، حيّة أو جماد، طبيعية أو صناعية، يمكن استخدامها لتعزيز القوة أو الحفاظ عليها. أمّا الموارد البشرية فهي القدرة البدنية، والحذق، والمعرفة، والالتزامات العاطفية التي يمكن استخدامها لتعزيز القوة أو الحفاظ عليها، بما في ذلك معرفة وسائل اكتساب الموارد البشرية أو غير البشرية والحفاظ عليها والتحكّم فيها وتنميتها. هذان النوعان من الموارد هما وسائط قوة كلاهما، ويتم توزيعهما على نحوٍ غير متساوٍ. ولكن مهما كان عدم التساوي في توزيع الموارد، فإنّ بعضًا من الموارد البشرية وغير البشرية يتحكّم فيه جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن مدى فقرهم واضطهادهم. والحال، إنّ جزءًا مما يعنيه تصور البشر بوصفهم فاعلين هو تصورهم على أنهم قادرون على النفاذ إلى موارد من هذا النوع أو ذاك.

البنى بوصفها ترسيمات وموارد

لا توضح إعادة صوغ مفهوم غيدنز للموارد كيف تتضافر الموارد والترسيمات لتشكّل بنى. المشكلة الأبرز هنا هي تعريف غيدنز البنى بأنّها «افتراضية». وكما رأينا، فإنّ هذا منطقي تمامًا بالنسبة إلى بنى تُفهَم على أنّها قواعد أو ترسيمات. ولكن هل الموارد افتراضية أيضًا؟ من المدهش ألّا يكون غيدنز قد فكّر في الأمر. وتبدو فكرة المورد الافتراضي محلّ شكّ على نحو خاص في حالة الموارد غير البشرية (أو «التحصيصية»، بمصطلحات غيدنز). فمن المؤكّد أن تشتمل الموارد غير البشرية على أشياء مثل المصانع التي يملكها رأسماليون، ومخازن السلاح التي يسيطر عليها ملوك أو جنرالات، والأراضي التي يستأجرها فلاحون، أو أكوام بطانيات شركة هدسون بي التي جمعها زعماء الكواكيوتل[23].

---

(22) Ibid., p. 100.

(23) الكواكيوتل أحد الأقوام الأصلية المتعددة التي سكنت الساحل الغربي لكولومبيا البريطانية، وكندا. كان زعماء قبائل الكواكيوتل يبادلون الفراء ببطانيات شركة هدسون بي المميزة بألوانها. وكانوا يوزّعون هذه البطانيات أثناء احتفالات البوتلاش التي قام فرانز بواس بدراستها. وهي صيغة للتبادل كانت سائدة في نهاية القرن التاسع عشر في فانكوفر في كولومبيا البريطانية غرب كندا، تمثل أحد أصناف الهبة التي تمثل ترابطًا لالتزامات ثلاثة هي: العطاء والقبول والرد. كانت القبائل الهندية تجتمع وتمارس البوتلاش في إطار احتفالي. وخلال هذه الاحتفالات تلتقي عدة عشائر ممثلة بزعمائها. وكان على هؤلاء الزعماء أن يظهروا كرمهم، وذلك بتقديمهم الهبات بقدر سخي يجعل الزعيم الخصم غير قادر على رد هبات ذات قيمة مماثلة على الأقل. بل قد يصل الوضع عند قبائل الكواكيوتل إلى إتلاف الزعيم ممتلكاته ليؤكد زعامته أمام متحديه الذي إن أراد أن يواجهه كان عليه أن يفوقه في عملية الإتلاف هذه (المترجم).

من الواضح أنّه كان للمصانع والأسلحة والبطانيات وشركة هدسون بي وزنٌ حاسم في تشكيل الحياة الاجتماعية وتقييدها في أوقاتٍ وأماكن معينة، ولذلك يبدو من المنطقي إدراجها على نحو ما في مفهوم البنية. لكن من الصعب أن نرى كيف يمكن اعتبار هذه الموارد المادية «افتراضية»، ما دامت الأشياء المادية موجودة، بالتعريف، في مكان وزمان. بل إنّ هذه الأشياء المادية لا تكون موارد إلا في أوقاتٍ وأماكن وكمياتٍ بعينها.

حالة الموارد البشرية لا تقلّ عن ذلك وضوحًا. فالأجساد البشرية، بالتعريف، ومثل أيّ أشياء مادية أخرى، لا يمكن أن تكون افتراضية. ولكن ماذا عن المعرفة والالتزامات العاطفية، أي الجوانب العقلية للموارد البشرية؟ من الأمثلة على ذلك السلطة التي يحوزها قسّ من الروم الكاثوليك في سيامة جماعته وسماع الاعتراف، وإحساس الأبناء بالالتزام تجاه أمهاتهم، والخشية والإجلال اللذان يشعر بهما الرعايا حيال مليكهم. فهذه الموارد، بخلاف المصانع أو بطانيات هدسون بي، ليست مادية، أو ليست مادية بالمعنى ذاته على الأقلّ. لكنّها تبدو لي فعلية وليست افتراضية. فهي موجودة في ما يدعوه غيدنز «الزمان–المكان»؛ وهي خصائص يمكن ملاحظتها لدى أشخاص حقيقيين يعيشون في أزمنة محددة وأمكنة بعينها. وما يجعلها موارد هو تحققها في عقول البشر وأجسادهم. ما يهب الملك السلطة ليس المفهوم غير المجسّد للجلالة التي يتمتع بها، بل الخشية والإجلال اللذان يشعر بهما رعاياه الفعليون.

إنْ كنتُ محقًا في أنّ جميع الموارد فعلية وليست افتراضية، فسوف تكون فكرة غيدنز عن البنية متهافتة. وإذا ما كانت البنى افتراضية، فلن يمكنها أن تشتمل على ترسيمات وموارد. وإذا ما كانت تشتمل على ترسيمات وموارد، فلن تكون افتراضية. ولا يمكنه، ولا يمكننا، الجمع بين الأمرين. فما العمل؟ تتمثّل أبسط طريقة لمَفْهَمة البنية بالعودة إلى نقطة انطلاق غيدنز في البنيوية والتأكيد على أنّ البنية لا تشير إلا إلى قواعد أو ترسيمات، وليس إلى موارد، وأنّ الموارد يجب أن يُنظر إليها بوصفها أثرًا للبنى. بهذه الطريقة، تحتفظ البنى بخاصيتها الافتراضية، ولا يُنظر إلى ضروب التوزيع الملموسة للموارد على أنّها بنى، بل بوصفها وسائط تنشّطها البنى، أي الترسيمات الثقافية، وتشكّلها.

ليس بالبعيد عن المعقول أن ندّعي أنّ الموارد البشرية هي نتاج ترسيمات؛ ذلك أنّ عددًا معينًا من الجنود يولّد مقاديرَ وأنواعًا من القوة العسكرية تختلف باختلاف أعراف الحرب في حينه (سنن الفروسية مثلًا)، وما لدى الجنرالات من تصورات عن الإستراتيجية والتكتيك، وأنظمة التدريب التي خضعت لها القوات. وسلطة الكاهن في سيامة جماعته مستمدة من ترسيماتٍ تفعل فعلها على مستويين مختلفين. الأول، هو أنّ تدريب الكاهن منحه تضلّعًا من طيف واسع من التقنيات الظاهرة والضمنية الخاصة بالمعرفة وضبط النفس تمكّنه من أن يقوم بدوره بصفته كاهنًا على نحوٍ مُرضٍ.

والثاني، هو أنّ ترقّيه في مراتب الكهنوت تمّ بمراسم سيامة، بقيام أسقف بوضع يديه عليه، ما يرمز إلى سلطة الخلافة الرسولية ويجعله قادرًا على القيام بعمل إعجازي: تحويل الخبز والخمر إلى جسد المسيح ودمه. وخشية الملوك وإجلالهم هما تجليان لأفكار أساسية حول الوظيفة الكونية للملكية،

أفكار تُنسج في عديد من الخطابات والمراسم على جميع مستويات المجتمع. وبالمثل، تستند الالتزامات التي يشعر بها الأطفال تجاه أمهاتهم إلى أفكار عن روابط الطبيعة والتنشئة والطاعة مرمزة في مختلف رتابات الحياة الأسرية وفي عظاتٍ وأمثال وروايات وأعمال في النظرية السياسية. تشير هذه الأمثلة إلى أنّ من الممكن اعتبار الموارد البشرية مظاهر وعواقب تترتب على وضع ترسيمات ثقافية موضع الفعل.

لكننا في حين يمكن أن نتكلم بصورة معقولة عن الموارد البشرية كما تولّدها قواعد أو ترسيمات، يبقى من الصعب أن نتصور كيف يمكن للموارد غير البشرية أن تتولّد على هذا النحو. ذلك أنّ للمصانع والأرض وبطانيات هدسون بي خصائص مادية لا تولّدها الترسيمات بأيّ حال من الأحوال. لكنّه من الصحيح أيضًا أنّ شرطها، بوصفها موارد، قادرة على إنتاج تباينات في القوة الاجتماعية وإعادة إنتاجها ليست في جوهر وجودها المادي على نحو مطلق. وما ترقى إليه، بوصفها موارد هو، إلى حدّ بعيد، عاقبة للترسيمات التي تملي استخدامها.

وإذا ما أخذنا المثال الذي لعلّه الأشدّ وضوحًا، فإنّ كومة هائلة من بطانيات هدسون بي ما كانت لتمثّل أكثر من وسيلة لتدفئة عدد كبير من البشر، لولا الترسيمات الثقافية التي كوّنت بوتلاش الكواكيوتل؛ لكن البطانيات المُقَدَّمة في البوتلاش تغدو، بالنظر إلى هذه الترسيمات، وسيلة لإظهار قوة الزعيم، وتاليًا، لاكتساب الهيبة والتحالفات الزواجية والسلطة العسكرية والخدمات[24]. وفي هذه الحالة، تكون الترسيمات المكونة للبوتلاش قد حددت قيمة بطانيات هدسون بي بوصفها موارد ومداها وآثارها. لكنّي أزعم أنّ هذا يصحّ بالنسبة إلى الموارد غير البشرية عمومًا. وعلى سبيل المثال، فإنّ حجم الموارد التي يولدها مصنع وأنواعها تتوقف على ما إذا كان ملكًا لرأسمالي فرد أو لتعاونية العمال؛ أي إنّها تتوقف، بمعنى آخر، على قواعد تحدد طبيعة حقوق الملكية والسلطة في المصنع.

وتحدد المواردَ التي يكتسبها الفلاحون من الأرض التي يستخدمونها أعرافُ حيازة الأرض، ومقتضيات قانون العرف، وضروب الالتزامات المستحقة للأقارب، والتقنيات الزراعية المستخدمة. والأمثلة كثيرة تكاد لا تنتهي. للموارد غير البشرية وجود مادي لا يمكن اختزاله إلى القواعد أو الترسيمات، لكنّ تفعيل الأشياء المادية، بوصفها موارد، وتحديد قيمتها وسلطتها الاجتماعية، يتوقفان على الترسيمات الثقافية التي تملي استخدامها الاجتماعي.

من الواضح، إذًا، أنّ من المنطقي النظر إلى الموارد على أنها آثار ترسيمات ثقافية. وبذلك يمكن على نحوٍ أكيد تنقية مفهوم البنية لدى غيدنز بتعريف البنية على أنها ترسيمات ليس لها سوى وجود افتراضي محض، وموارد ليست عناصر متكافئة في البنية، بل وسائط وثمرات لعمل البنية. ولكن لنلاحظ أننا إذا تبنينا هذا التعريف، فإنّ القوة البلاغية لمصطلح «البنية» تشير إلى اتجاه واحد تتخذه السببية. فيكون

(24) Franz Boas, *Kwakiutl Ethnography*, Helen Codere (ed.), (Chicago: University of Chicago Press, 1966); Marshall Sahlins, «The Cosmology of Capitalism: The Trans–Pacific Sector of the World System,» in: *Proceedings of the British Academy for 1988* (Oxford: Oxford University Press, 1989).

ما يُسمَّى بنية، بموجب هذه التسمية، ممنوحًا قوةً على ما لا يُسمَّى بنية. وتغدو مخزونات السلع المادية ومعرفة البشر والالتزامات العاطفية خاملة، ووسائط ونتائج لعمليات التحديد التي تقوم بها الترسيمات الثقافية فحسب.

وإذا ما أصررنا على أنّ البنى افتراضية، فإننا نجازف بالانزلاق إلى مثالية الأمر الواقع التي تظلّ تلاحق البنيوية مهما أظهر دعاتها – مثل ليفي شتراوس – أوراق اعتمادهم ونياتهم المادية[25]. وتغدو الترسيمات – البنى العقلية – الكيان الوحيد الواهب للشكل، ويغدو الفاعلون فاعلين لدى هذه البنى العقلية، ممثلين فحسب، لا يسعهم القيام بما يتعدّى تلاوة نصوص موجودة مسبقًا. باختصار، إنّ تعريف البنى بهذه الطريقة يهدد بإنكار ثنائيتها، وبالقضاء، تاليًا، على المنطلق الأساس لنظرية غيدنز.

ثنائية الترسيمات والموارد

إن كان لا بدّ من إنقاذ ثنائية البنية – وفكرة ثنائية البنية، بالنسبة إليّ، هي عامل الجذب الرئيس في نظرية غيدنز – فيجب أن نأخذ البديل الآخر ونتصور البنى على أنّ لها طابعًا ثنائيًا (بحقّ). وعندها يجب تعريف البنية على أنّها مؤلّفة في آن معًا من ترسيمات، وهي افتراضية، ومن موارد، وهي فعلية.

إن كانت البنى ثنائية بهذا المعنى، فلا بدّ من أن يكون صحيحًا أنّ الترسيمات هي آثار للموارد، تمامًا كما أنّ الموارد هي آثار للترسيمات. وهذا يبدو لي زعمًا معقولًا، يمكن إظهار معقوليته من خلال بعض الأمثلة. فليس المصنع كومة خاملة من الطوب والخشب والمعدن. بل يشمل ترسيمات أو يحققها، وهذا يعني أنّ من الممكن استخلاص الترسيمات من الشكل المادي للمصنع. فبوابة المصنع ومحطة التثقيب وتصميم خط التجميع: جميع خصائص المصنع هذه تنمّ على قواعد عقد العمل الرأسمالي وتوثّقها. أو لنأخذ أداء الكاهن للقداس، فعندما يحوّل الكاهن الخبز والخمر إلى جسد المسيح ودمه ويدير تحوّل الجمع إلى متناولين، يغمر المتناولين إحساس بالسعادة الروحية. وبذلك يوضح التناول للمتناولين حقيقة قاعدة الخلافة الرسولية التي جعلت الكاهن كاهنًا.

باختصار، إذا كانت الموارد تمثيلات للترسيمات أو تجسيدات لها، فإنها بذلك توحي بالترسيمات وتبررها أيضًا. ويمكن القول إنَّ الموارد تُقرأ كالنصوص، للكشف عن الترسيمات الثقافية التي تمثّلها. والحال، إنّ النصوص – سواء كانت رواياتٍ أو كتبًا قانونية أو حكاياتٍ شعبية أو عقودًا – هي موارد من وجهة نظر هذه النظرية. وهي أيضًا تمثيلات لترسيمات في الزمان–المكان يمكن الفاعلين استخدامها لتوليد القوة.

إذا ما كانت الموارد آثارًا للترسيمات، فمن الصحيح أيضًا أنّ الترسيمات آثار للموارد. وإذا ما كان من الواجب إدامة الترسيمات أو إعادة إنتاجها بمرور الزمن – إذ يصعب اعتبارها بنيوية من دون إعادة إنتاج مستدامة – فلا بدّ من توثيقها بتراكم الموارد التي يولّدها وضعها موضع الفعل. والترسيمات التي لا تمكّنها الموارد أو تعيد توليدها لا بد من أن تُهجَر في نهاية المطاف وتُنسى، تمامًا كما تتبدد في

(25) Levi–Strauss, *The Savage Mind* (Chicago: University of Chicago Press, 1966), p. 130.

نهاية المطاف وتتلاشى الموارد التي ليس لها ترسيمات ثقافية توجّه استخدامها. ويمكن القول بحقّ إنّ الترسيمات والموارد لا تشكل بنى إلا حين تنطوي على بعضها بعضًا وتديم بعضها بعضًا بمرور الوقت.

تحوّل البنى الثنائية: الخروج من هابيتوس بورديو

يتفادى تعريف البنية بأنّها تتألف من ترسيمات وموارد الحتمية المادية لدى الماركسية التقليدية والحتمية المثالية لدى البنيوية الفرنسية التقليدية. لكنّ الكيفية التي يمكنه بها أن نعزز قدرتنا على فهم تحولات البنى ليست واضحة مباشرةً. ويمكن القول، في الحقيقة، إنّه إذا كان وضع الترسيمات موضع الفعل هو الذي يخلق الموارد التي توحي بالترسيمات، فلا بدّ للترسيمات والموارد أن تعيد إنتاج واحدتها الأخرى من دون تغيير إلى ما لا نهاية. والزعم الذي مفاده أنّ البنى الثنائية تولّد الركود ليس بالبعيد عن الواقع. وكان بيير بورديو قد طرح هذا الأمر بفزع شديد في نقاش واسع الأثر لما أسماه «الهابيتوس» في كتابه **خطوطٌ عامة لنظرية في الممارسة**[26]. وعلى أيّ محاولة للقول بأنّ ثنائية البنية ترتقي بقدرتنا على فهم التحولات الاجتماعية أن تواجه هذا الطرح[27].

الثنائيّة والركود

يوضح بورديو بقوة، وإن يكن باستخدام مصطلحات مختلفة، تلك العلاقة المستدامة المتبادلة بين الترسيمات والموارد (بين ما يسمّيه «البنى العقلية» و«عالم الأشياء»). وعلى سبيل المثال، توضح مناقشته الشهيرة[28] للبيت القبايلي كيف أنّ تصميم هذا البيت ووضع الأغراض فيه يعيد إنتاج تقابلات ثقافية قبايليّة أساسية، كتلك التي بين المرتفع والمنخفض، والذكري والأنثوي، والنار والماء، والنور والظلام، وبذلك يضع في أنساق جميع النشاطات المجراة في المنزل على أساس هذه التقابلات. ويلاحظ بورديو أنّ «جميع الأفعال المؤدّاة في حيّز مشيَّد بهذه الطريقة تُعَدّل رمزيًا مباشرةً وتعمل ككثير من التمرينات البنيوية التي يُبنى من خلالها تضلّع عملي من الترسيمات الأساسية»[29].

---

(26) Bourdieu, *Outline of a Theory of Practice*.

(27) بعض أعمال بورديو الأخيرة، لا سيما كتابه:

Pierre Bourdieu, *Homo Academicus*, Peter Collier (trans.), (Stanford/ California: Stanford University Press, 1988).

وهو دراسة للأساتذة الفرنسيين في أحداث عام 1968، تُعنى بالتغيير بصورة مباشرة أكثر. لكني لا أحسب أنّ بورديو فكّر في سؤال الكيفية التي يمكن بها للهابيتوس أن يولّد التغيير. ففي «الإنسان الأكاديمي»، مثلًا، يتأتّى التغيير من مصادر خارج الهابيتوس الذي يحلله، وهي، في الأساس، الارتفاع الهائل لعدد الطلاب في الجامعات الفرنسية في ستينيات القرن العشرين. ويُستخدم مفهوم الهابيتوس للقول إنّ ارتكاسات الأساتذة للأزمة تحددت تمامًا بموقعهم في «الحقل الأكاديمي». ويبدو أنّ هذا الكتاب يشير إلى أنّ بورديو لم يتغلّب على غياب الفاعلية المتأصّل في مفهوم الهابيتوس الذي أحكمه في كتابه **خطوط عامة لنظرية في الممارسة**.

(28) Bourdieu, *Outline of a Theory of Practice*.

(29) Ibid., p. 91.

يعطي تطبيق الترسيمات (أو «البنى العقلية» في معجم بورديو) للبيت شكله، ويقوم البيت، بدوره، بالإيحاء بهذه الترسيمات من خلال تخصيص المهمات والأشياء والأشخاص والاستعدادات العاطفية بفضاءات مرمَّزة مختلفة. يقول بورديو بأسلوبه المميز المزخرف المنطوي على مفارقات:

تُبنى البنى العقلية التي تبني عالم الأشياء بممارسةِ عالمِ أشياءٍ مبنيٍّ وفقًا للبنى ذاتها. لا ينشأ العقل المتولّد عن عالم الأشياء كذاتٍ تواجه موضوعًا: يتألفَ العالم الموضوعي من موضوعات أو أشياء هي نتاج عمليات مَوْضَعة مبنيّة وفقًا للبنى ذاتها التي يُطبَّق عليها العقل. العقل هو استعارة لعالم الأشياء التي ليست هي ذاتها سوى حلقة لا نهاية لها من الاستعارات التي تعكس بعضها بعضًا[30].

تتوافق «نظرية الممارسة» لدى بورديو تمام التوافق، في كثير من النواحي، مع التصور الخاص بثنائية البنية الذي أدافع عنه في هذه الورقة. ويدرك بورديو ما بين الترسيمات والموارد من إعادة إنتاج متبادلة، تكوّن بنى معمّرة زمنيًا، يدعوها «الهابيتوس». وهو يُحْكِم في نقاشه «الهابيتوس» الوسائل التي تكوّن بها ضروب القواعد-الموارد المتبادلة التعزيز ذواتًا بشرية لديها أنواع معينة من المعارف والاستعدادات. علاوة على ذلك، ليست ذوات بورديو القبايلية بالمخدَّرة ثقافيًا[31]. فقد وُهبوا القدرة على الانخراط في أفعال مميّزة إستراتيجية وذات استقلالية عالية[32]. ويبدو قبايليو بورديو على أنّهم بالضبط ذلك الضرب من الفاعلين العارفين الذين دعت إليهم نظرية غيدنز.

لكن هابيتوس بورديو لا يخلو من خاصية مناهضة الفاعل التي يُفترض بمفهوم ثنائية البنية أن يتغلّب عليها. وفي هابيتوس بورديو، تُعيد الترسيمات والموارد بقوة إنتاج واحدتها الأخرى، حتى إنّ الأفعال الأشدّ حنكة أو ارتجالًا التي يقوم بها الفاعلون تعيد إنتاج البنية بالضرورة. «لمّا كان الهابيتوس نظامًا مكتسبًا من الترسيمات المولِّدة متكيّفًا بصورة موضوعية مع الظروف الخاصة التي تكوّن فيها، فإنّه يولّد جميع الأفكار وجميع التصورات وجميع الأفعال المتسقة مع تلك الشروط لا مع غيرها»[33]. وعلى الرغم من أنَّ بورديو يتجنب كلًّا من الحتمية المثالية لدى البنيوية الفرنسية التقليدية والحتمية المادية لدى الماركسية التقليدية، فإنّه لا يفعل ذلك إلا بإقامة حتمية مركّبة تجعل التحولات الاجتماعية المهمة تبدو مستحيلة.

لكن هل ثمة ما يفسّر اقتضاء الركود بمثل هذه الشدّة؟ ففي النهاية، كان المجتمع القبايلي الذي أجرى فيه بورديو عمله الميداني قد قام بثورة بالغة الأهمية ضد الاستعمار بعد فترة وجيزة من عودة بورديو إلى فرنسا كي يحلّل بياناته. ويبدو لي أنّ نظرية بورديو، على الرغم من هجومه الكاسح على

(30) Ibid.

(31) «المخدر ثقافيًا» Cultural Dope عبارة لعالم الاجتماع الأميركي هارولد غارفينكل الذي يرى أنّ علم الاجتماع السائد عادةً ما صوّر الإنسان على أنّه «مخدَّر ثقافيًا» يتصرف وفقًا لتوجيهات موحَّدة تقدّمها ثقافة مجتمعه (المترجم).

(32) انظر، على سبيل المثال، مناقشة بورديو لتبادل الهبات والإستراتيجيات الزواجية، في:

Bourdieu, *Outline of a Theory of Practice*, pp. 4–10, 32–53.

(33) Ibid., p. 95.

«الموضوعية» الديكارتية والليفي شتراوسية[34]، سقطت ضحية تصوّر للمجتمع متشيّئ ومفرط الشمول على نحو مستحيل. وحده العالم المثالي، الذي يشيده المراقب العلمي الاجتماعي، يمكن أن يتيح للهابيتوس أن يولّد «جميع الأفكار وجميع التصورات وجميع الأفعال» المتّسقة مع الشروط الاجتماعية القائمة «لا مع غيرها». ففي عالم الصراعات والإستراتيجيات البشرية، يخفق، في الحدوث، كثير من الأفكار والتصورات والأفعال التي تتسق مع إعادة إنتاج الأنساق الاجتماعية القائمة، في حين لا تني تحدث تلك التي لا تتسق معها.

ما الذي يجعل التغيّر البنيوي ممكنًا؟

من المناسب تمامًا لبورديو، بالطبع، أن يصرّ على ما لدى البنى من ميل قويّ متأصّل إلى إعادة الإنتاج: فتلك هي النقطة الأساسية في مفهوم البنية وجزء مما يجعل المفهوم أساسيًا جدًا في تنظير التغيّر الاجتماعي. وفي النهاية، وكما أوضح بألمعية كلّ من ريناتو روسالدو[35] ومارشال سالينز[36]، فإنّ ميول البنى إلى إعادة الإنتاج - تلك الميول التي تفسر ضروب الاستمرارية القوية التي تستمرها للعلاقات الاجتماعية - هي أيضًا ما يمكّن من تفسير المسارات التي تتخذها حوادث التغيير الاجتماعي. وما يغيّر وجهة بورديو هو مفهومه عن الهابيتوس، ذلك المفهوم الموحَّد والشامل على نحو غير واقعي؛ إذ يُمَفْهِمُه على أنّه سلسلة واسعة من البنى المتجانسة تمامًا تشمل التجربة الاجتماعية برمّتها.

ومثل هذه المفهمة التي يكاد بورديو يتقاسمها في الحقيقة مع كثير من المنظّرين ذوي الميول البنيوية، لا تقوى أن تفسّر التغيير على أنّه ناشئ من داخل اشتغال البنى. ومن اللافت أنّ كثيرًا من الروايات البنيوية عن التحول الاجتماعي، تميل إلى إدخال التغيير من خارج النظام ثم تتعقّب التغييرات البنيوية التي تلي ذلك، بدلًا من إظهار كيف تولّد التغيير من خلال اشتغال البنى الداخلية في مجتمع من المجتمعات. ومن العلامات في هذا الصدد، تحليل مارشال سالينز[37] كيف أثّرت رحلات الكابتن كوك في سكان هاواي. واعتقادي أنّ نظريةً في التغيير لا يمكن أن تغدو جزءًا لا يتجزّأ من نظريةٍ في البنية ما لم نتبنَّ تصورًا للمجتمع والبنية أكثر تعددًا وعرضيّة وتشظيًا. ما نحتاج إليه هو المعجم المفهومي الذي يمكّن من إظهار كيف يمكن اشتغالات البنى العادية أن تولّد تحولات. ولهذه الغاية، أقترح خمسًا من المسلمات الرئيسة: تعدد البنى، وقابلية الترسيمات للنقل، وعدم إمكان التنبؤ بتراكم الموارد، وتعدد دلالات الموارد، وتقاطع البنى.

(34) Ibid., pp. 1–30.

(35) Renato Rosaldo, *Ilongot Headhunting, 1883–1974: A Study in Society and History* (Stanford; California: Stanford University Press, 1980).

(36) Sahlins, *Historical Metaphors and Mythical Realities*; Sahlins, *Islands of History*.

(37) Sahlins, *Historical Metaphors and Mythical Realities*.

1. تعدد البنى

تقوم المجتمعات على ممارسات مستمدة من بنى كثيرة متميزة، توجد على مستويات مختلفة، وتشتغل بوجهات مختلفة، وتستند هي ذاتها إلى أنواع وكميات من الموارد متباينة كثيرًا. وفي حين أنّه من الشائع أن يكون طيف معين من هذه البنى متجانسًا، مثل تلك التي وصفها بورديو في كتابه **خطوطٌ عامة لنظرية في الممارسة**، فإنّه ليس صحيحًا قطّ أنَّ جميعها متجانسة. ذلك أنّ البنى تميل إلى التنوع الشديد بتنوع مجالات المؤسسات، بحيث يكون لبنى القرابة منطق وديناميات مختلفة عن تلك التي للبنى الدينية والبنى الإنتاجية والبنى الجمالية والبنى التعليمية وما إلى ذلك.

وثمة تنوّع مهم، علاوة على ذلك، حتى داخل مجال معين. وعلى سبيل المثال، فإنّ البنى التي تشكّل الدين وتقيّده في المجتمعات المسيحية تشتمل على أنماط سلطوية ونبوية وطقسية ونظرية. وقد تعمل هذه الأنماط في بعض الأحيان في انسجام، لكنها قد تؤدي أيضًا إلى مطالب وضروب من التمكين متضاربة أشد التضارب. وما يعنيه تعدد البنى هو أنّ الفاعلين الاجتماعيين العارفين الذين تشكّل ممارساتهم مجتمعًا، هم أشدّ تقلّبًا وتعددًا في الجوانب مما هو في رواية بورديو عن هابيتوس متجانس تمامًا؛ إذ يمكن أن يطبق الفاعلون الاجتماعيون طيفًا واسعًا من الترسيمات المختلفة بل وغير المتوافقة، وأن يمتلكوا منافذ إلى مصفوفات من الموارد متغايرة.

2. قابلية الترسيمات للنقل

يمكن، علاوةً على هذا، تطبيق الترسيمات التي يمتلك الفاعلون منافذ إليها على طيف واسع من الظروف. وهذا ما يعترف به بورديو بالفعل، لكنّه لا يستخلص، في رأيي، ما يترتّب على تبصّره هذا من استنتاجات مناسبة. لقد سبق تعريف الترسيمات بأنّها إجراءات قابلة للتعميم أو النقل تُطبَّق في مجرى الحياة الاجتماعية. ومصطلح «قابلية التعميم» مأخوذ من غيدنز؛ أمّا مصطلح «قابلية النقل» الذي أفضله، فمأخوذ من بورديو[38]. وقد عرّف بورديو الهابيتوس في أحد المواضع بأنّه «منظومة من الاستعدادات الدائمة القابلة للنقل التي تعمل في كل لحظة، وعبر تكامل الخبرات السابقة، بوصفها

(38) ينطوي تعميم قاعدة على صوغها في شكل أشدّ تجريدًا بحيث تنطبق على عدد أكبر من الحالات. وينطوي الفعل «ينقل» على تطبيق ملموس لقاعدة من القواعد على حالة جديدة، إنّما بطريقة يكون فيها للقاعدة أشكال مختلفة دقيقة في كلّ تطبيق من تطبيقاتها. وهذا موجود في ثلاثة من تعريفات لكلمة Transpose: «ينقل من مكان أو زمان إلى آخر؛ يرحّل، يزيح»، «يغيّر الترتيب أو الوضع في سلسلة [...] يبدّل»، وفي الموسيقا، «يتنقل بين المفاتيح»، انظر:

Oxford English Dictionary, *The Compact Edition of the Oxford English Dictionary* (Oxford: Oxford University Press, 1971);

وفي الفرنسية (اللغة التي يكتب بها بورديو، كما هو معروف)، لكلمة Transposer معنى أكثر ملاءمة:

«faire changer de forme ou de contenu en faisant passer dans un autre domaine».

«دفع شيء لأن يتغيّر في الشكل أو المحتوى بنقله إلى ميدان آخر»، وأودّ أن يُفهَم استعمالي لـ Transpose على أنّ فيه شيئًا من هذا المعنى الفرنسي، انظر:

Le Petit Robert, *Le Petit Robert: Dictionnaire alphabetique et analogique de la langue francaise* (Paris: Le Robert, 1984).

مصفوفة مدارك وتقديرات وأفعالًا تمكّن من إنجاز مهمات متنوعة إلى ما لا نهاية، وذلك بفضل انتقالات قياسية للترسيمات تسمح بحلّ مشكلات متشابهة»[39] (التشديد في الأصل).

يحدث الانزلاق في هذا المقطع في العبارة الأخيرة، «تسمح بحلّ مشكلات متشابهة». فليس بوسع المحللين الاجتماعيين أن يقرروا مقدّمًا ما إذا كانت مشكلة معينة مشابهة بما يكفي لحلّها عن طريق انتقالات قياسية للترسيمات، بل يجب على الفاعلين أن يحددوا كلّ حالة على حدة، ما يعني أنه لا يوجد حدّ ثابت للانتقالات المحتملة. وهذا ما تنطوي عليه في الواقع العبارة الأولى، «تمكّن من إنجاز مهمات متنوعة إلى ما لا نهاية». بعبارة أخرى، ما يعنيه القول إنّ الترسيمات قابلة للنقل هو أنّه يمكن تطبيقها على طيف واسع ولا يمكن التنبؤ بها تمامًا من الحالات خارج السياق الذي جرى تعلّمها فيه في البداية. وهذا يتناسب مع ما نعنيه، عادةً، بمعرفة قاعدةٍ أو إجراءٍ متعلَّم آخر من الإجراءات.

في الكلام العادي، لا يمكن القول إنّ المرء يعرف حقًا قاعدةً ما؛ لأنّه يستطيع تطبيقها تلقائيًا على أمثلة متكررة من الحالة ذاتها فحسب. وسواء كنا نتكلم على قواعد النحو أو الرياضيات أو القانون أو اللياقة أو النجارة، فإنّ الاختبار الحقيقي لمعرفة قاعدة هو التمكّن من تطبيقها بنجاح في حالات غير مألوفة. وما تعنيه معرفة قاعدة أو ترسيمة هو بالتعريف القدرة على نقلها أو توسيعها، أي تطبيقها على نحو إبداعي. وإذا ما كان الأمر كذلك، فإنّ الفاعلية التي أعرفها على أنّها اقتضاء القدرة على نقل الترسيمات وتوسيعها إلى سياقات جديدة، تكون متأصلة في معرفة الترسيمات الثقافية التي تميز أفراد المجتمع جميعًا الذين يمتلكون ولو حدًّا أدنى من الكفاءة[40].

3. عدم إمكانية التنبؤ بتراكم الموارد

لكنّ حقيقة أنّ الترسيمات قابلة للنقل أو التوسيع بالتعريف، تعني أنّ العواقب المتعلقة بالموارد والمترتبة على وضع الترسيمات الثقافية موضع الفعل، لا يمكن التنبؤ بها قطّ على نحو كامل. إنّ تأثير أفعال مثل نكتة تُقال لجمهور جديد، أو استثمار يُقام في سوق جديدة، أو عرض زواج من خطّ أبوي جديد، أو هجوم خيّالة على أرض جديدة، أو محصول مزروع في حقل تم تطهيره حديثًا أو في حقل مألوف في ربيع جديد، على موارد الفاعلين ليس محقَّقًا قطّ. الاستثمار في سوق جديدة، قد يجعل من صاحب المشروع فقيرًا أو مليونيرًا، وقد يؤدي التفاوض على الزواج مع خط أبويّ جديد إلى ارتفاع مكانة الأسرة أو انقراضها في نزاع، وقد يؤدي زرع محصول في حقل مألوف إلى عيش الكفاف أو المجاعة أو الوفرة.

وعلاوة على ذلك، إذا كان وضع الترسيمات موضع التنفيذ يخلق كميات ونوعيات من الموارد غير متوقَّعة، وإذا كانت إعادة إنتاج الترسيمات تتوقف على التحقق المستمر من الموارد، فهذا يعني أن يتم

---

(39) Bourdieu, *Outline of a Theory of Practice*, p. 83.

(40) تأثّر تفكيري هنا بـ:

Goran Therborn, *The Ideology of Power and the Power of Ideology* (London: Verso, 1980), pp. 15–22. esp.

تحقق الترسيمات على نحو متباين عند وضعها موضع الفعل، الأمر الذي يمكن أن يجعلها عرضة للتعديل. فقد يغيّر هجوم الخيّالة البارع على أرض جديدة خطط معارك الحملات اللاحقة، أو حتى نظريات التكتيك العسكري؛ والنكتة التي تستثير القذف بالطماطم الفاسدة بدلًا من الضحك، قد تؤدي إلى حذف فئة من النكات من مخزون الممثل الكوميدي؛ وقد يؤدي فشل المواسم المتعاقب إلى تعديل عادات الزراعة أو الحراثة[41].

4. تعدد دلالات الموارد

يُطَبَّق مصطلح تعدد الدلالات Polysemy في العادة على الرموز أو اللغة أو النصوص. وتطبيقه على الموارد يبدو أشبه بتناقض في المفردات. لكنّ الأمر ليس كذلك، بالنظر إلى مفهوم الموارد الذي أدافع عنه هنا. فالموارد، كما أؤكّد، تجسّد ترسيمات ثقافية. ومعانيها، مثل معاني النصوص أو أداء الشعائر، لا تكون خاليةً من اللبس قطّ. وشكل المصنع يجسّد التصورات الرأسمالية لعلاقات الملكية وينمّ عليها. لكن بمقدوره أيضًا، وكما يشير ماركس، أن ينمّ على الطابع الاجتماعي والجمعي للإنتاج ويقوّض بذلك التصور الرأسمالي للملكية الخاصة. ويمكن أن تُعزى الهيبة الجديدة والثروة والأرض المتأتية عن النجاح الباهر الذي حققته مهمة من مهمات الخيّالة إلى الانضباط الفائق والاندفاع الذي أبداه ضبّاط الخيالة بما يعزز سلطة فرقة أرستقراطية من الضباط، أو قد تُعزى إلى الجنرال القائد بما يزيد من خضوع الضباط لقائد كاريزمي. وما من مصفوفة من الموارد إلا يُمكن تفسيرها بطرائق مختلفة، وبما يمكّن فاعلين مختلفين وينمّ على ترسيمات مختلفة. مرّة أخرى أقول إنّ هذا يبدو لي متأصّلًا في تعريفٍ للفاعلية بوصفها القدرة على نقل الترسيمات وتوسيع نطاقها صوب سياقات جديدة. الفاعلية، بعبارة أخرى، هي قدرة الفاعل على إعادة تفسير مصفوفة من الموارد وتعبئتها على أساس ترسيمات ثقافية غير تلك التي شكّلت المصفوفة في البداية.

5. تقاطع البنى

أحد الأسباب التي تمكّن من تفسير مصفوفات الموارد بأكثر من طريقة واحدة، هو أنّ البنى أو التراكيب البنيوية تتقاطع وتتداخل. تشمل بنى المجتمع الرأسمالي كلًا من نمط الإنتاج القائم على الملكية الخاصة والربح ونمط تنظيم العمل القائم على أساس التضامن في مكان العمل. ويتبدّى المصنع موردًا حاسمًا في كلا هاتين البنيتين، ولذلك تكون معانيه وعواقبه بالنسبة إلى كل من العمال والمديرين مفتوحة ومحلّ نزاع. والحال، إنّ تقاطع البنى يحدث، في الواقع، في كلا بعدَي الترسيمة والموارد. ولا يقتصر الأمر على إمكان أن يدّعي فاعلون مختلفون من ضمن تراكيب بنيوية مختلفة (أو أن يدّعي الفاعل ذاته من ضمن تراكيب بنيوية مختلفة) حقًّا بمصفوفة معينة من الموارد، بل يتعدّاه إلى

(41) على الرغم من أنّ مارشال سالينز لا يضمّن الموارد صراحةً في تعريفه البنية، فإنّ نقاشي هنا يجري موازيًا لنقاشه وقريبًا منه. فهو يرى أنّه «لدى الفعل في العالم – تقنيًا، في أفعال الإسناد – تكتسب المقولات قيمًا وظيفية جديدة» لأنّ المقولات «محمّلة بالعالم». وهذا العبء الذي يلقيه العالم على كاهل المقولات هو مسألة ترسيمات تغيرها الآثار غير المتوقعة التي يتركها الفعل في الموارد التي تسند الترسيمات:

Sahlins, *Historical Metaphors and Mythical Realities*; Sahlins, *Islands of History*, p. 138.

إمكان استعارة الترسيمات أو تملّكها من تركيب بنيوي معين وتطبيقها في آخر. ولا يقتصر الأمر على صراع العمال وأصحاب المصانع من أجل السيطرة على المصنع، بل يتعدّاه إلى تملّك ماركس الاقتصاد السياسي بغية تعزيز الاشتراكية.

البنى، إذًا، هي مجموعات من الترسيمات والموارد المتبادلة الدّعم، تمكّن الفعل الاجتماعي وتقيّده وتميل إلى أن يعيد ذلك الفعل الاجتماعي إنتاجها. لكن إعادة إنتاجها هذه ليست تلقائية مطلقًا. تكون البنى في خطر، إلى حدّ ما على الأقلّ، في جميع المواجهات الاجتماعية التي تشكّلها: لأنّ البنى متعددة ومتقاطعة، ولأنّ الترسيمات قابلة للنقل، ولأنّ الموارد متعددة الدلالات وتتراكم على نحو غير متوقّع. إنّ وضع العلاقة بين الموارد والترسيمات الثقافية في القلب من مفهوم البنية يمكّن من إظهار كيف يمكن التغيير الاجتماعي، شأنه شأن الركود الاجتماعي، أن يتولّد من خلال وضع البنى موضع الفعل في الحياة الاجتماعية.

الفاعلية

تنطوي هذه الضروب من وضع البنى موضع الفعل على مفهوم معين للفاعلية، مفهوم ينظر إليها لا على أنّها معاكسة للبنية، بل على أنّها مكوّنة لها. فأن تكون فاعلًا يعني أن تكون قادرًا على ممارسة قدر من السيطرة على العلاقات الاجتماعية التي أنت مُنْشَبِك بها، ما يعني بدوره القدرة على تحويل تلك العلاقات الاجتماعية بعض الشيء. وما أراه هو أنّ البنى تمكّن الفاعلين من أن يعمل بعضهم مع بعض أو ضد بعض: فلديهم معرفة بالترسيمات التي تملي الحياة الاجتماعية ولديهم نفاذ إلى قدر من الموارد البشرية وغير البشرية. وتنشأ الفاعلية من معرفة الفاعل بالترسيمات، ما يعني القدرة على تطبيقها في سياقات جديدة. أو تنشأ الفاعلية، بعبارة أخرى تمضي في الاتجاه المعاكس، من سيطرة الفاعل على الموارد، ما يعني القدرة على إعادة تفسير مصفوفة من الموارد أو إعادة تعبئتها على أساس ترسيمات غير تلك التي كوّنت المصفوفة. وجود البنى ينطوي على الفاعلية.

ما أراه هو أنّ القدرة على الفاعلية – على الرغبة، وتشكيل المقاصد، والعمل على نحو خلّاق – متأصّلة في جميع البشر. لكن ما أراه أيضًا هو أن البشر يولدون بقدرة على الفاعلية معممة للغاية ليس غير، على نحو مشابه لقدرتهم على استخدام اللغة. وكما تتخذ القدرة اللغوية شكل صيرورة المرء متحدثًا كفوءًا بلغة من اللغات – الفرنسية أو العربية أو السواحلية أو الأوردو – كذلك، يشكّل الفاعليةَ طيفٌ بعينه من الترسيمات الثقافية والموارد المتاحة في بيئة الشخص الاجتماعية المحددة. ولذلك تختلف الأشكال النوعية التي تتخذها الفاعلية بصورة هائلة وتكون محدَّدةً ثقافيًا وتاريخيًا. لكن القدرة على الفاعلية تكون معطاةً للبشر مثلما تُعطى لهم القدرة على التنفس.

يوضح عمل إرفنج جوفمان بصورة وافية أنّ جميع البشر يمارسون الفاعلية عمليًا[42]. وهو يبيّن أنّ جميع أفراد المجتمع يستخدمون ذخائر معقدة من مهارات التفاعل للسيطرة على العلاقات الاجتماعية الجارية وإدامتها. ويبيّن أيضًا أنّ الأفعال التحويلية الصغيرة - مثل التدخّل لحفظ ماء وجه متفاعل أخطأ قراءة الموقف - تتكشّف على أنّها ضرورية للحفاظ حتى على تعاملات الحياة اليومية بالغة العادية[43]. مرّة أخرى، تعني معرفة الترسيمات الثقافية (وهي في هذه الحالة شعائر التفاعل) القدرة على الفعل على نحو خلاق. ويختلف الفاعلون، بالطبع، في مدى سيطرتهم على العلاقات الاجتماعية وفي نطاق قواهم التحويلية، لكن جميع أفراد المجتمع يمارسون مقدارًا من الفاعلية في تدبّر حياتهم اليومية.

لكنّه من المهم، بالمثل، أن نصرّ على أنّ الفاعلية التي يمارسها أشخاص مختلفون بعيدة كلّ البعد عن أن تكون موحّدة، وأنّ الفاعلية تختلف أشدّ الاختلاف في النوع والمدى. فضروب الرغبات التي يمكن أن يرغبها البشر، والمقاصد التي يمكن أن يقصدوها، وأنواع النقلات الإبداعية التي يمكن أن يُجْروها تختلف اختلافًا كبيرًا من عالَم اجتماعي إلى آخر تبعًا لطبيعة البنى المحدَّدة التي تملي تلك العوالم الاجتماعية. ومن دون فكرة عن الجنة والجحيم، لا يمكن لشخصٍ أن يسعى جاهدًا للقبول في الفردوس. وفي اقتصاد رأسمالي حديث فحسب، يمكن المرء أن يحاولَ كسب مال وفير وسريع في البورصة. وإذا ما حُرمت النساء من النفاذ إلى المجال العام، فسوف تتركز مطامحهن على الحياة الخاصة.

وتختلف الفاعلية في المدى أيضًا، سواء بين المجتمعات أم في داخل المجتمع الواحد. وإشغال البشر مواقع اجتماعية مختلفة - على نحو ما يتحددون، مثلًا، بالجندر أو الثروة أو الهيبة الاجتماعية أو الطبقة أو الإثنية أو المهنة أو الجيل أو التفضيل الجنسي أو التعليم - إنّما يهبهم معرفة بترسيمات مختلفة ونفاذًا إلى أنواع ومقادير مختلفة من الموارد، ويهبهم بذلك إمكانات مختلفة في ما يخصّ الفعل التحويلي.

كما يختلف نطاق الفاعلية أو مداها بصورة هائلة باختلاف الأنظمة الاجتماعية، حتى بالنسبة إلى شاغلي المواقع المتماثلة. فالتأثير الذي يحوزه صاحب أكبر معرض فني في سانت لويس على الذوق الفني الأميركي أقلّ بكثير من تأثير صاحب أكبر معرض في لوس أنجلوس؛ ويتمتع رئيس تشاد بسلطة على السياسة البيئية العالمية أقلّ من سلطة رئيس روسيا. البنى، باختصار، تُمكِّن الفاعلين على نحو متباين، ما يعني أيضًا أنّها تجسّد رغبات الفاعلين ومقاصدهم ومعرفتهم على نحو متباين أيضًا. البنى، والفاعليات البشرية التي تهبها، مترعة بتباينات القوة.

(42) Erving Goffman, *The Presentation of Self in Everyday Life* (New York: Dou–bleday, 1959); Erving Goffman, *Interaction Ritual: Essays on Face–to–Face Behavior* (New York: Pantheon, 1967).

(43) Ibid., pp. 5–46.

أودّ، أخيرًا، أن أؤكّد على أنّ الفاعلية جمعية مثلما هي فردية. وأنا لا أوافق باري هنديس[44] على أنّ مصطلح «الفاعل» يجب أن يُطَبَّق بالمعنى ذاته على جموع تعمل كوحدات مشتركة في الحياة الاجتماعية – كالأحزاب السياسية أو الشركات أو العائلات أو الدول أو الأندية أو النقابات – كما تُطبَّق على الأفراد. لكنني أرى أنّ الفاعلية اجتماعية أو جمعية على نحو عميق. وما يكوّن الفاعلية من نقل الترسيمات وإعادة تعبئة الموارد هو دومًا أفعال تواصل مع آخرين. والفاعلية تستلزم قدرةً على تنسيق أفعال المرء مع آخرين وضد آخرين، سواء لتشكيل مشاريع جمعية، أو من أجل الإقناع أو الإكراه، أو رصد آثار نشاطات المرء ونشاطات الآخرين. وعلاوة على ذلك، فإنّ نطاق الفاعلية التي يمارسها الأفراد يتوقف على نحو بعيد على مواقعهم في المنظمات الجمعية. وإذا ما أخذنا الحالة القصوى، فإنّ نزوات الملك الشخصية أو نزاعاته قد تؤثر في حياة الآلاف[45]. لكنّه من الصحيح أيضًا أن فاعلية الآباء أو المديرين التنفيذيين أو الأساتذة تتوسع إلى حد بعيد من خلال المكانة التي يشغلونها في الأسر الأبوية أو الشركات أو الجامعات ومن خلال سلطتهم، المترتبة على ذلك، التي تخولهم ربط الجماعة بأفعالهم. تَسِمُ الفاعلية، إذًا، جميع الأشخاص. لكن الفاعلية التي يمارسها الأشخاص جمعية في كلّ من مصادرها ونمط ممارستها. ولذلك تكون الفاعلية الشخصية مترعة بتباينات القوة المنتجة جمعيًا ومتورطة في الصراعات والمقاومات الجمعية.

تنوّع البنى

مفهوم البنية الذي أُحْكِمُه في هذه الدراسة مفهوم عام للغاية، ولذلك يمكن تطبيقه على بنى ذات طابع مختلف أشدّ الاختلاف، تراوح في أهميتها من البنى التي تشكّل تطور القوة العسكرية العالمية وتقيّده إلى تلك التي تشكّل الممارسات المازحة بين ثلّة أصدقاء يصيدون السمك يوم الأحد أو الممارسات الإيروتيكية بين زوجين وتقيّدها. والطيف الهائل لنطاق البنى التي يمكن أن تُطبَّق عليها مفاهيم هذه الدراسة وطابعها هو طيف مناسب، نظرًا إلى المنطلق الذي مفاده أنّ كلَّ فعل اجتماعي إنّما تشكّله البنى. لكنّه يشير إلى حاجةٍ إلى بعض وسائل التمييز بين طبائع البنى المختلفة وديناميّاتها.

لن أقدّم أيّ تصنيف مفصل، لأنّ المجال ضيّق، ولأنني أشعر أنّ التصانيف يجب أن تنشأ من تحليلات ملموسة للتغيير وإعادة الإنتاج الاجتماعيَين. وسوف أكتفي بالإشارة، بدلًا من ذلك، إلى بعدين مهمين تتنوّع البنى على أساسهما: العمق الذي يشير إلى بعد البنية الترسيمي، والقوة التي تشير إلى البُعد المتعلّق بالموارد. وسأحاول أن أبيّن أنّ التفكير على أساس العمق والقوة يمكن أن يلقي بعض

(44) Barry Hindess, «Actors and Social Relations,» in: Mark L. Wordell & Stephen P. Turner (eds.), *Social Theory in Transition* (London: Allen & Unwin, 1986), pp. 113–126.

(45) انظر، على سبيل المثال:

Marshall Sahlins, «The Return of the Event, Again; With Reflections on the Beginnings of the Great Fijian War of 1843 to 1855 between the Kingdoms of Bau and Rewa,» in: A. Biersack (ed.), *Clio in Ocednia: Toward a Historical Anthropology* (Washington, D.C.: Smithsonian, 1991), pp. 37–100.

الضوء على الديناميات والمدد المختلفة أشدّ الاختلاف لثلاثة أنواع مهمة من البنى: اللغة والدول والرأسمالية.

لطالما كان العمق استعارة رئيسة في الخطاب اللغوي والبنيوي. وأن تَسِم بنية بأنّها «عميقة»، فذلك يعني أنّها تقع تحت طيف معين من البنى «السطحية» وتولّده، تمامًا كما تقع البنى تحت الممارسات وتولّدها. والبنى العميقة، في الخطاب البنيوي، هي تلك الترسيمات التي يمكن تبيان أنها تشكّل الأساس الذي تقوم عليه بنى عادية أو «سطحية»، بمعنى أنّ البنى السطحية هي مجموعة من تحولات البنى العميقة. وهكذا يمكن تبيان أنّ الترسيمات البنيوية الخاصة بأداء شعيرة الخصوبة هي تحولاتُ مجموعةٍ أعمق من التقابلات بين الرطب والجاف أو الذكري والأنثوي تشكّل الأساس أيضًا لبنى تُملي ممارسات أخرى مميزة مؤسسيًا، من بناء المنازل إلى الزينة الشخصية إلى الخطابة.

وهذا يعني أنّ الترسيمات البنيوية العميقة متفشية أيضًا، أي حاضرة في طيف واسع نسبيًا من المجالات والممارسات والخطابات المؤسسية. كما تنزع إلى أن تكون غير واعية نسبيًا، بمعنى أنّها افتراضات عقلية أو أساليب إجرائية هي مسلمات لدى الفاعلين الذين يطبقونها على نحو عادي من دون أن يدركوا أنهم يطبقونها.

تتنوع البنى المختلفة أيضًا أشدّ التنوّع من حيث الموارد، وتاليًا من حيث القوة التي تعبّئها. فالبنى العسكرية أو البنى التي تشكّل ماليّة الدولة تخلق تراكيز من القوة هائلة، في حين أنّ البنى النحوية للغةٍ من اللغات، أو البنى التي تشكّل لعب أطفال المدارس تخلق تراكيز من القوة أكثر تواضعًا. وتختلف البنى أيضًا في أنواع القوة التي تعبئها. على سبيل المثال، تستند القوة التي أوجدتها الخلافة الرسولية إلى الإقناع في المقام الأول (على الرغم من أنّ ذلك بعيد كل البعد عن أن يكون حصريًا)، في حين تستند القوة التي يوجدها الحكم العسكري إلى جيش فاتح إلى الإكراه بصورة أساسية.

1. اللغة

أعتقد أن التفكير في البنى من حيث عمقها وقوتها يمكن أن يؤدي إلى تبصّرات حول دوام البنى ودينامياتها. لنأخذ، على سبيل المثال، البنى اللغوية التي استخدمها الباحثون في كثير من التخصصات باعتبارها المثال الأولي للبنية عمومًا. والحال، إنّ البنى اللغوية التي تميل كما هو معروف إلى أن تكون ذات دوام ملحوظ، تقع على طرفَي نقيض على كلّ من بعدَي القوة والعمق. فالبنى اللغوية عميقة على نحو غير عادي؛ إذ تشكّل البنى الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية المعقدة أساس كلّ جملة. وتتجمّع الجمل، بدورها، في منطوقات أو نصوص ذات معنى وفقًا للبنى الخطابية البلاغية والسردية والاستعارية والمنطقية. وكل هذه البنى اللغوية ذات الطبقات تشكّل أساسًا لسواد البنى التي تعتمد على الكلام والكتابة جزئيًا على الأقلّ، وهي الأغلبية الساحقة من جميع البنى.

لكن قوة البنى اللغوية هي قوة طفيفة على نحو غير عادي. ولأداء البنى الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية في الكلام أو الكتابة، آثاره المتواضعة في الموارد. فهو يؤكد عضوية المتكلّم في جماعة

لغوية ويعزز الترسيمات التي تجعل توليد الجمل النحوية ممكنًا. وما دام منطوق من المنطوقات يوجَّه إلى ناطقين آخرين أكفاء بتلك اللغة، فإنّ إصدار جملة نحوية لا يخلق، بحدّ ذاته، أيّ تباينات كبيرة في القوة، بل يقيم بدلًا من ذلك مساواةً بين المتحدّثين.

صحيحٌ أنّ اللغة تعمل واسطةً لضروب أداء علاقات القوة جميعها، لكنها على مستوى الأصوات والصرف والتركيب والدلالة أقرب ما تكون إلى واسطة محايدة للتبادل. يساعد هذا الحياد النسبي، في ما يتعلق بالقوة، على مراعاة الخصوصية الأخرى للبنى اللغوية: دوامها الاستثنائي. وحين لا يفضي أداء الترسيمات اللغوية إلا إلى الحفاظ على تمكّن الناطقين اللغويين من دون أن يزيح الموارد بحدة صوب بعض الناطقين وبعيدًا عن بعضهم الآخر، فإنّ أحدًا لن يكون لديه حافز كبير عندئذٍ لأن ينكبّ على ابتكارات من شأنها أن تغيّر البنى اللغوية.

إذا كان صحيحًا أنّ البنى اللغوية أقلّ تورطًا في علاقات القوة وأعمق وأكثر دوامًا من معظم البنى، فيجب أن نكون حذرين من الميل الواسع إلى استخدام البنى اللغوية بصفتها نموذجًا للبنى عمومًا. وعلى الرغم من أنّ لياقة النموذج اللغوي يمكن أن تشكّل معيارًا مرغوبًا فيه، فإنّ البنى التي تعمل بالقرب من سطح الحياة الاجتماعية والمتورطة، مباشرة، في علاقات القوة قد يكون لها مبادئ وديناميات جدّ مختلفة. ويتمثّل أحد المخاطر التي تنشأ عن قبول النموذج اللغوي، على نحو غير نقدي، في ميلٍ إلى التفكير في البنى على أنّها مؤلّفة من الترسيمات وحدها، في تجاهلٍ لبُعد الموارد. وعند دراسة البنى النحوية للغات، حيث يكون لأداء الترسيمات عواقب بسيطة على القوة، لا يهم كثيرًا إذا ما تمّ إهمال جانب الموارد في البنية. أمّا حين نحاول أن نفهم ميادين الحياة التي تتغلغل فيها علاقات القوة أكثر بكثير، فقد يكون من الصعب تمامًا تطبيق القياس اللغوي ومفهمة البنى على أنّها ترسيمات فحسب.

2. الدول

أبأس المرشحين للقياس اللغوي هو بنى الدولة أو البنى السياسية التي عادةً ما تولّد تراكيز كبيرة من القوة وتستخدمها. وعادة ما تكون بالقرب من سطح الحياة الاجتماعية. وتُقام بنى الدولة والبنى السياسية، وتُصان، ويُقاتَل من أجلها على نحوٍ واعٍ، كما تُناقَش ولا تؤخذ مسلمات كأنها سمات للعالم ثابتة لا تقبل التغيير. وعلى الرغم من أنّ المرء قد يتصور في البداية أنّ تراكيز القوة الكبيرة سوف تميل إلى ضمان دوام البنية، فإنّ ذلك قد لا يكون صحيحًا في الواقع.

ومع أنّ الدول المركزية ذات القوة القاهرة الهائلة تفرض تكاليف باهظة على من يتحدونها، فإنّه ليس من الواضح أو المثبت عمومًا أنّ الدول المركزية والقاهرة أكثر ديمومة من الدول اللامركزية أو غير القاهرة نسبيًا. قارن، على سبيل المثال، بين بريطانيا وفرنسا في الفترة (1750–1850)، والولايات المتحدة الأميركية وألمانيا في الفترة (1870–1950)، وكوستاريكا ونيكاراغوا، والسلفادور، أو غواتيمالا منذ الحرب العالمية الثانية، أو الهند والصين خلال الفترة الزمنية نفسها. حتى الدول المستقرة نسبيًا تخضع لتحولات بنيوية دورية. على الرغم من أن للولايات المتحدة دستورًا واحدًا منذ

عام 1789، عاشت سلسلة من الأزمات السياسية الأساسية أنتجت ما لا يقلّ عن خمسة أنظمة حزبية متميزة، بشكل واضح، على مدى القرنين الماضيين[46]. وقد يجادل المرء بأن بنى الدولة قابلة للتغيير نسبيًا وذلك على وجه الدقّة؛ لأنّ كِبَر (قوة) آثارها في الموارد ووضوحها (نقص عمقها) يجعلانها أهدافًا طبيعية لصراعات مفتوحة.

ولكن إذا كانت معظم البنى السياسية تتسم بالقوة الرفيعة والعمق المنخفض، فلا يكون ثمّة ضرورة لعلاقة معكوسة بين القوة والعمق. هناك بعض البنى السياسية التي لها تداعيات هائلة على القوة وتكون مع ذلك عميقة نسبيًا، وتغدو «طبيعة ثانية» ويقبلها جميع الفاعلين السياسيين (أو جميعهم تقريبًا) على أنّها، في الأساس، وسائل لغايات سياسية حيادية من حيث القوة وتؤخذ مسلماتٍ. ويبدو أيضًا أنّ مثل هذه البنى ذات دوام مديد. وهو ما يصحّ على بنى سياسية متنوعة تنوّع النظام الدستوري الأميركي، أو البيروقراطية العامة الفرنسية، أو البنى القانونية الجمعية الإنكليزية التي تتبعتها مارغريت سومرز[47] من القرن الرابع عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر. تبدو الديمومة، إذًا، كأنها تتحدد بعمق البنية أكثر مما تتحدد بقوتها.

3. الرأسمالية

كيف تصبح البنى ذات الآثار الضخمة من حيث القوة عميقةً أو تبقى كذلك؟ يتوقع المرء عادةً أن يدفع كِبَرُ الآثار الفاعلين الاجتماعيين إلى إدراك ترسيمات تلك البنى وتراكم مواردها وإلى الرغبة في منازعتها. وأقارب هذا السؤال من خلال تفحّص حالة الرأسمالية، وهي حالة باهرة لبنيةٍ مترعة بالقوة لكنها طويلة الأمد. والرأسمالية دينامية للغاية، بالطبع. لكن من الشائع القول إنّ السنوات الـ 250–300 الماضية (إن لم يكن كامل الفترة منذ القرن السادس عشر، وفقًا لوالرشتاين[48]) تشكّل حقبة رأسمالية موحدة ذات دينامية مستمرة من التراكم الرأسمالي تسترشد ببنية أساسية مديدة، أو ما تدعوه اللغة الماركسية نمط الإنتاج الرأسمالي.

لقد لاحظ ماركس نفسه ما للتطور الرأسمالي من طابع غير عادي في ديناميته وتغيّره، لكنه رأى التغيير يتقارب صوب شكل واحد: المصنع الآلي الضخم الذي تعمل فيه بروليتاريا يزداد تجانسها. وقد مالت التطورات الأخيرة إلى جعل قابلية تغيير الرأسمالية تبدو أكثر راديكالية ودوامًا. وبدلًا من اندفاعة المصنع الكلاسيكي، تميّزت حقبة النمو الاقتصادي العالمي الحالية بزيادة استخدام التعاقد من الباطن، وورش العمل الشاق، والاستعانة بمصادر خارجية، و«الصناعة المنزلية»، وبازدهار

(46) Walter Dean Burnham, «Party Systems and the Political Process,» in: William Nisbet Chambers & Walter Dean Burnham (eds.), *The American Party Systems* (New York: Oxford University Press, 1967), pp. 277– 307.

(47) Margaret Ramsay Somers, «The People and the Law: The Place of the Public Sphere in the Formation of English Popular Identity,» PhD. Dissertation, Department of Sociology, Harvard University, Massachusetts, United States, 1986.

(48) Immanuel Wallerstein, *The Modern World System*, vol. 1, *Capitalist Agriculture and the Origins of the European World* (New York: Academic, 1974).

الخدمات على حساب التصنيع. وتتزايد إشارة الباحثين، في الوقت ذاته، إلى ما تتسم به أنماط التنمية في ظلّ الرأسمالية من عدم التكافؤ والعرضيّة والانفتاح، سواء في الماضي[49] أو في الحاضر والمستقبل[50].

بل إنّ سيبل[51] يشير إلى أنّ أشكال التغيير الاقتصادي فيما يسمى الحقبة الرأسمالية هي من عدم التحديد إلى درجة أنّ مفهوم الرأسمالية ذاته، بما ينطوي عليه انتظام أساسي، مفهوم مضلل ويجب التخلي عنه. واعتقادي أنّ سيبل محقّ: إذ تتماشى مع «الرأسمالية» تشكيلة واسعة من الترتيبات المؤسسية وعلاقات الملكية، فلم تخضع طوال تاريخها لـ «قوانين حركة» موحدة. ولطالما كان التطور الرأسمالي مسألة «لخبطة» وعدم تكافؤ. لكنني أعتقد أن «اللخبطة» هي على مستوى البنى الثانوية أو السطحية، وأنّه تحت قابلية التغير السطحية ثمة بنية عميقة من الترسيمات أكثر استقرارًا لا تني تتعزز بدفقات من الموارد، حتى حين تضطرم الثورة في البنى السطحية.

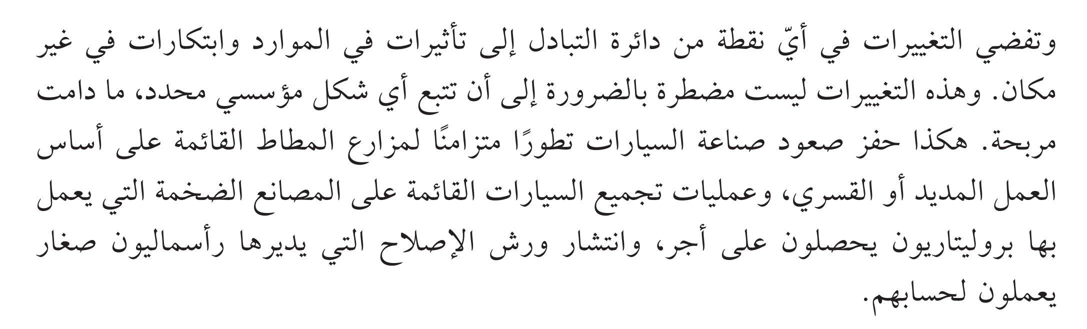
بخلاف معظم الماركسيين، أرى أنّ الترسيمات الأساسية ليست تلك التي تحدد علاقة الأجر–العمل، بل تلك التي تحكم تحوّل القيمة الاستعمالية إلى قيمة تبادلية[52]. إنّ العملية الأساس في الرأسمالية – تحوّل القيمة الاستعمالية إلى قيمة تبادلية أو تسليع الأشياء – هي أمر قابل للنقل والتبديل بصورة استثنائية. فهي لا تعرف حدودًا طبيعية؛ إذ يمكن تطبيقها لا على الألبسة أو التبغ أو أواني الطهي فحسب، بل على الأرض أو العمل المنزلي أو الخبز أو الجنس أو الإعلان أو العواطف أو المعرفة التي يمكن تحويل أيّ منها إلى الآخر من خلال المال. وينشأ عدم الاستقرار السطحي للرأسمالية من قابلية التحويل هذه على وجه التحديد؛ إذ تشجع أصحاب الموارد على المتاجرة بها لقاء موارد أخرى مع تغيّر القيم النسبية، وتفسح المجال على الدوام أمام موارد لم يتم التعامل معها بوصفها سلعًا من قبلُ كي تدخل دائرة التبادلات النقديّة. بعبارة أخرى، ينتظمُ الشكلُ السلعي، بجعله جميع الموارد تقريبًا، قابلةً للقراءة على أنّها سلع قابلة للتبادل، تقاطعًا للبنى يكاد يكون شاملًا بالفعل، ما يعني أنّ التغييرات في أيّ بنية واحدة – زيادة أو نقصان في تراكم الموارد أو إجراء جديد – يمكن أن تؤثر في عدد غير محدود من البنى الأخرى التي تتقاطع بواسطة المال.

(49) William H. Sewell, Jr., «Uneven Development, the Autonomy of Politics, and the Dockworkers of Nineteenth–Century Marseille,» *American Historical Review,* vol. 93 (1988), pp. 604–637; Charles H. Sabel & Jonathan Zeitlin, «Historical Alternatives to Mass Pro–duction: Politics, Markets, and Technology in Nineteenth–Century Industrializa–tion,» *Past and Present*, no. 108 (1985), pp. 133–176; Raphael Samuel, «The Workshop of the World: Steam Power and Hand Tech–nology in Mid–Victorian Britain,» *History Workshop Journal,* vol. 3, no. 1 (Spring 1977), pp. 6–72.

(50) Michael J. Piore & Charles H. Sabel, *The Second Industrial Divide: Possibilities for Prosperity* (New York: Basic, 1984).

(51) Charles H. Sabel, «Protoindustry and the Problem of Capitalism as a Concept: Response to Jean H. Quataert,» *International Labor and Working–Class History*, vol. 33 (1988), pp. 30–37.

(52) أثبت جون رومر على نحوٍ وافٍ بالنسبة إليّ أنّ الاستغلال الرأسمالي يمكن أن يقع بغياب العمل المأجور:
John E. Roemer, «New Directions in the Marxist Theory of Exploitation and Class,» *Politics and Society*, vol. 11 (1982), pp. 253–287.



وتفضي التغييرات في أيّ نقطة من دائرة التبادل إلى تأثيرات في الموارد وابتكارات في غير مكان. وهذه التغييرات ليست مضطرة بالضرورة إلى أن تتبع أي شكل مؤسسي محدد، ما دامت مربحة. هكذا حفز صعود صناعة السيارات تطورًا متزامنًا لمزارع المطاط القائمة على أساس العمل المديد أو القسري، وعمليات تجميع السيارات القائمة على المصانع الضخمة التي يعمل بها بروليتاريون يحصلون على أجر، وانتشار ورش الإصلاح التي يديرها رأسماليون صغار يعملون لحسابهم.

لكن عدم الاستقرار، أو عدم قابلية التنبؤ المزمنَين اللذين يَسِمان البنى السطحية للرأسمالية، يعزز في الواقع بناها الأعمق. وأيّ تغيير في أيّ مكان على طول السلسلة الواسعة من التبادلات السلعية هو تحريض جديد على الاستثمار؛ والمنطق المتأصّل في الشكل السلعي يجعل أي مصفوفة جديدة من الموارد أو أي إجراء جديد فرصة محتملة للربح. وطبيعي أن يفضي أي استثمار جديد إلى مزيد من التغييرات. وحتى الاستثمارات التي تفشل تخلق فرصًا جديدة يمكن اغتنامها باتباع الإجراءات المعتادة للاستثمار والتبادل الرأسماليين: عندما تخفق شركة ما، ثمة مصنع ومعدات تطرح للبيع بأسعار التصفية، وثمة سوق متبقية لمنافسي الشركة السابقين كي يملؤوها، وهلمّ جرًّا. وبناءً عليه، إنّ الإجراءات بحدّ ذاتها منيعة بصورة لافتة على إخفاقات مشاريع أو صناعات رأسمالية معينة، بل تتعزز، ويا للمفارقة، بهذه الإخفاقات.

ربما دمرت إزاحة المغزل الآلي للنساجين اليدويين أو إزاحة النفط للفحم مهارات أو حطمت أعمالًا أو أفسدت اقتصادات في بعض المناطق. لكنها أثبتت، في الوقت ذاته، أنّ اتباع منطق الشكل السلعي يخلق ثروة لأولئك الذين يفعلون ذلك، بل للاقتصاد الرأسمالي كلّه على المدى الطويل وعلى الرغم من الاستثناءات المحلية المهمة. وفي بعض الحالات، يمكن للبنى أن تجمع بين العمق والقوة العظيمة، فيمكنها أن تشكّل تجارب مجتمعات بأكملها على مدى أجيال عديدة.

خاتمة

انطلاقًا من أنّ البنية استعارةٌ معرفية (إبستيمولوجية) لا يمكن تجنبها في العلوم الاجتماعية، حاولتُ أن أحدد كيف يجب أن تُفهم هذه الاستعارة. ورأيت أنّ البنى تتكون من ترسيمات ثقافية متبادلة الدعم ومجموعات من الموارد تمكّن الفعل الاجتماعي وتقيّده وتميل إلى أن يعيد ذلك الفعل إنتاجها. والفاعلون تمكّنهم البنى، سواء بمعرفة الترسيمات الثقافية التي تمكّنهم من تعبئة الموارد أو بالنفاذ إلى الموارد التي تمكّنهم من وضع الترسيمات موضع الفعل. وهذا يختلف عن الاستخدام العلم اجتماعي العادي للمصطلح؛ إذ يلحّ على أن البنية هي ظاهرة ثقافية في العمق. كما يختلف عن الاستخدام الأنثروبولوجي العادي؛ إذ يلحّ على أنّ البنية تُستمدّ على الدوام من طابع الموارد وتوزّعها في العالم اليومي. والبنية دينامية، وليست ساكنة؛ فهي الثمرة والمصفوفة المتطورة باستمرار لسيرورة من التفاعل الاجتماعي.

حتى إعادة إنتاج البنى بشتى درجات اكتمالها، هي سيرورة زمنية موقتة على نحو عميق تتطلب تدبّرًا بشريًا واسع الحيلة ومجددًا. لكن الفاعلية واسعة الحيلة التي تديم إعادة البنى تمكّن هي ذاتها أيضًا من تحويل هذه البنى، بنقل الترسيمات وإعادة تعبئة الموارد التي تجعل البنى الجديدة قابلة للمعرفة بوصفها تحولات للقديمة. والبنى، كما أقترح، ليست مقولات متشيّئة يمكن أن نستدعيها لتفسير الشكل الحتمي الذي تتخذه الحياة الاجتماعية. استدعاء البنى كما عرّفتها هنا هو دعوة إلى تحليل نقدي للتفاعلات الجدلية التي يصوغ البشر تاريخهم من خلالها.

References المراجع

Biersack, A. (ed.). *Clio in Ocednia: Toward a Historical Anthropology*. Washington, D.C.: Smithsonian, 1991.

Boas, Franz. *Kwakiutl Ethnography*. Helen Codere (ed.). Chicago: University of Chicago Press, 1966.

Bourdieu, Pierre. *Homo Academicus*. Peter Collier (trans.). Stanford/ California: Stanford University Press, 1988.

________. *Outline of a Theory of Practice*. Cambridge: Cambridge Press, 1977.

Brubaker, Rogers. «Rethinking Classical Social Theory: The Sociological Vision of Pierre Bourdieu.» *Theory and Society*. vol. 14, no. 6 (1985).

Bryant, Christopher G. A & David Jary (eds.). *Giddens' Theory of Structuration: A Critical Appreciation*. London: Routledge, 1991.

Chambers, William Nisbet & Walter Dean Burnham (eds.). *The American Party Systems*. New York: Oxford University Press, 1967.

DiMaggio, Paul. «Review Essay: On Pierre Bourdieu.» *American Journal of Sociology*. vol. 84 (1979).

Foucault, Michel. *The Order of Things: An Archaeology of the Human Sciences*. New York: Vintage Press, 1973.

Geertz, Clifford. *The Interpretation of Cultures*. New York: Basic, 1973.

Giddens, Anthony. *A Contemporary Critique of Historical Materialism*. vol. 1. *Power, Property and the State*. London: Macmillan, 1981.

________. *The Constitution of Society: Outline of the Theory of Structuration*. Berkeley & Los Angeles: University of California Press, 1984.

________. *Central Problems in Social Theory: Action, Structure and Contradiction in Social Analysis*. Berkeley & Los Angeles: University of California Press, 1979.

________. *New Rules of Sociological Method: A Positive Critique of Interpretive Sociologies*. London: Hutchinson, 1976.

Goffman, Erving. *Interaction Ritual: Essays on Face to Face Behavior* New York: Pantheon, 1967.

________. *The Presentation of Self in Everyday Life*. New York: Dou–bleday, 1959.

Held, David & John B. Thompson (eds.). *Social Theory of Modern Societies: Anthony Giddens and His Critics*. Cambridge: Cambridge University Press, 1989.

Lamont, Michele & Annette Lareau. «Cultural Capital: Allusions, Gaps, and Glissandos in Recent Theoretical Development.» *Sociological Theory*. vol. 6 (1988).

Levi–Strauss, Claude. *Structural Anthropology*. New York: Basic, 1963.

Ortner, Sherry B. «Theory in Anthropology since the Sixties.» *Comparative Studies in Society and History*. vol. 26 (1984).

Piore, Michael J. & Charles H. Sabel. *The Second Industrial Divide: Possibilities for Prosperity*. New York: Basic, 1984.

Ritzer, George (ed.). *Frontiers of Social Theory: The New Synthesis*. New York: Columbia University Press, 1990.

Roemer, John E. «New Directions in the Marxist Theory of Exploitation and Class.» *Politics and Society.* vol. 11 (1982).

Rosaldo, Renato. *Ilongot Headhunting, 1883–1974: A Study in Society and History*. Stanford/ California: Stanford University Press, 1980.

Sabel, Charles H. «Protoindustry and the Problem of Capitalism as a Concept: Response to Jean H. Quataert.» *International Labor and Working–Class History.* vol. 33 (1988).

________. «Historical Alternatives to Mass Pro–duction: Politics, Markets, and Technology in Nineteenth–Century Industrializa–tion.» *Past and Present*. no. 108 (1985).

Sahlins, Marshall. «The Cosmology of Capitalism: The Trans–Pacific Sector of the World System.» *Proceedings of the British Academy for 1988*. Oxford: Oxford University Press, 1989.

________. *Culture and Practical Reason*. Chicago: University of Chicago Press, 1976.

________. *Historical Metaphors and Mythical Realities*. Ann Arbor: University of Michigan Press, 1981.

________. *Islands of History*. Chicago: University of Chicago Press, 1985.

Samuel, Raphael. «The Workshop of the World: Steam Power and Hand Tech–nology in Mid–Victorian Britain.» *History Workshop Journal.* vol. 3, no. 1 (Spring 1977).

Somers, Margaret Ramsay. «The People and the Law: The Place of the Public Sphere in the Formation of English Popular Identity.» PhD. Dissertation. Department of Sociology. Harvard University. Massachusetts, United States, 1986.

Strauss, Levi. *The Savage Mind*. Chicago: University of Chicago Press, 1966.

Sewell, William H., Jr. «Uneven Development, the Autonomy of Politics, and the Dockworkers of Nineteenth–Century Marseille.» *American Historical Review.* vol. 93 (1988).

Therborn, Goran. *The Ideology of Power and the Power of Ideology*. London: Verso, 1980.

Wacquant, Loic. «Towards a Reflexive Sociology: A Workshop with Pierre Bourdieu.» *Sociological Theory.* vol. 7 (1989).

Wallerstein, Immanuel. *The Modern World System*. vol. 1. *Capitalist Agriculture and the Origins of the European World*. New York: Academic, 1974.

Wordell, Mark L. & Stephen P. Turner (eds.). *Social Theory in Transition*. London: Allen & Unwin, 1986.



مراجعات الكتب

Book Reviews



دون عنوان، آكريليك على قماش، 80x60 سم، 2004.

Untitled, Acrylic on canvas, 60 x 80 cm, 2004.

عبده موسى | Abdou Moussa*

الحداثة الممتنعة في الخليج العربي: تحولات المجتمع والدولة

Modernism Withheld in the Arabian Gulf: Transformations of Society and the State

عنوان الكتاب:	**الحداثة الممتنعة في الخليج العربي: تحولات المجتمع والدولة.**
المؤلف:	باقر سلمان النجار.
الناشر:	دار الساقي.
تاريخ النشر:	2018.
عدد الصفحات:	506 صفحة.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

Researcher in the Arab Center for Research and Policy Studies.

بين أيدينا عمل نقدي يثير من الأسئلة أكثر مما يمنحنا من الأجوبة. وليس هذا عيبًا في الكتاب بحالٍ، بل ربما هي ميزته الأهم؛ ذلك أن حالة بلدان الخليج العربي، التي يتوسلها المؤلف باقر النجار في مسعاه للإجابة عن سؤال الحداثة العربية، يظللها تناقض ملموس. فبعد تأسيس الدولة المستقلة، وإثر حدوث طفرة في عوائد البترول، صارت حواضر الخليج تعيش حالة رفاه واضحة، وتطور تعكسه ثورة عمرانية ونشاط اقتصادي متسع. وعلى الرغم من هذا، لا مجال للقول إن الأوضاع الاجتماعية والسياسية قد جاوزت حالة التكلس والارتهان للماضي. وأمام تناقض كهذا، يصير عمل المؤلف أقرب إلى «سير على الأشواك». وليس من مهمته أن يعيد ترتيب تناقضات العالم أو أن يجمله، لكن تحدوه دومًا غاية، هي غاية كل مثقف، متمثلة بطَرْق باب المعرفة، والولوج إليها من أبواب الاستفهام. فالمعرفة، فيما يعلمنا كارل بوبر، تظل ساحة لتساؤلات لا تنقطع.

وحين يجول القارئ بنظره في الكتاب، يلمح أسئلة أربعة تحكم فصوله السبعة عشر؛ أولها وأكثرها إثارة سؤالٌ عن طبيعة الدولة في الخليج، وثانيها ما يخص الآثار التي أحدثتها التحولات الاقتصادية في المجتمع الخليجي وأنماط معيشته وقيمه، وثالثها السؤال عن طبيعة المواطنة في المجتمع الخليجي، ومراوحتها بين التمايز والمساواة، أمّا آخر هذه الأسئلة، فهو متعلق بأزمة الثقافة والهوية.

يسعى الباب الأول لمعالجة مسألة الدولة، تحت عنوان لافت للنظر هو «بعض معضلات تحولات الدولة والمجتمع» (ص 33–86)، ويضم تفسيرًا مركبًا لطبيعة الدولة في الخليج؛ فيما يجمله النجار تحت مفهوم «الدولة التضامنية»، سوف نتطرق إليه لاحقًا في اشتباك نقدي أكثر تفصيلًا. أما السؤال الثاني، فجرت معالجته في الباب الثاني بعنوان «ولكم في العمالة الأجنبية حياة» (ص 87–172)، لكن سيجد القارئ نتفًا من الإجابة عنه موزعة في الأبواب: الثالث، والرابع، والخامس، وسيشمله أيضًا اشتباكنا النقدي؛ نظرًا إلى ارتباطه الوثيق بسؤال الدولة. وأما السؤال حول المواطنة، فبدا سؤالًا مركزيًا للكتاب، إذ يمتد على صفحات عديدة من هذا الكتاب، وإن بقي الفصل المتعلق بقضية المرأة (ص 173–228) الأكثر تعبيرًا عن تعقيدات هذا السؤال في إطار التحولات العميقة التي تعرفها المنطقة؛ فالنضال الهادف إلى تعزيز الوضعية المتساوية للمرأة الخليجية إنما يدل على المدى الذي ذهبت إليه التحولات عن الثقافة المحافظة. وأما تساؤلات الثقافة والهوية، فقد شغلت الأبواب الأربعة الأخيرة، بدءًا من الباب المتعلق بقضية بالتعليم (ص 229–278)، الذي يبين كيفية عمل التعليم والتوسع فيه؛ كرافعة إنماء في المجتمع الخليجي، ودوره في إعادة تشكيل العلاقات بين المجتمع والدولة، وثانيها الباب المتعلق بآثار العولمة في القيم، وفي التطور الاجتماعي والتحولات الاقتصادية (ص 279–326)، وثالثها الباب المعنون «الهوية والجماعة» الذي تطرق فيه المؤلف إلى قضايا الهوية السياسة والمواطنة، وإلى عديد صور التمييز الاجتماعي (ص 327–420)، وأخيرًا، ذلك الباب المعنون «الثقافة والمثقفون» الذي يتطرق، بعمق، إلى أبعاد سؤال الثقافة وعالم المثقفين في الخليج، وقد أورد فيه خلاصة رؤاه حول دور المثقف الخليجي عمومًا، ومأزق الليبراليين والإصلاحيين الخليجيين خصوصًا (ص 421–488).

وسيتبين للقارئ أثناء تعمقه في مسافة أبعد من الكتاب أنه لم يكتب كـ «مونوغراف»، ولم يُعَدَّ كأطروحة متكاملة تجيب عن سؤال الحداثة، وإنما تراكمت فصوله مع تراكم خبرة مؤلفه الذي أثرت كتاباته حول قضايا التنمية والمجتمع في الخليج المكتبة العربية منذ ثمانينيات القرن الماضي. ورغم ما قد يعيب هذا الكتاب من تفاوت في مصادره المعلوماتية من حيث زمنها (خصوصًا في بعض الأجزاء التي بدا أنها كُتبت قبل عقد أو أكثر، ولم يسعف الباحث تحديثها إلا جزئيًا)، فإن أجزاءه قد التحمت، لتشكل تسلسلًا حجاجيًا متينًا يأخذ بيد قارئه في مسار الإجابة عن سؤال الحداثة، بتعقيداته ومعضلاته الكثيرة.

النفط وإعادة تشكيل مكونات القوة: معضلة التكيف مع الحداثة

إن مسألة تعثر الحداثة ليست خاصية لمجتمعاتنا العربية، فقد عرفتها بلدان أخرى، حتى لَيكاد المرء يظن أنه ما من حداثة خارج العالم غير الغربي؛ وذلك من كثرة التشكيك في حدوثها. والطريف أن من نجحوا، نسبيًا، في تمثلها في البلدان المتقدمة، يطرحون تساؤلات متشائمة حول مآلها وجدواها، وإن كانت هذه المجتمعات امتلكت، بالفعل، عقلانية ورشادًا وحرية وتقدمًا، وكل هذه المبشِّرات التي ارتبطت بكلمة «الحداثة». والقصد أن ما يعرقل ملامحها لدينا، لا مجال لرد سببه إلى خصوصية ثقافية؛ بحسب ما تزعم كتابات ظللتها الروح الاستشراقية. ويرجع تعثر الحداثة إلى مركب القوة المهيمن على السلطة والثروة، الذي يتكرر ظهوره في المجتمعات الشبيهة بمجتمعاتنا التي مرت حداثتها بحقبة كولونيالية هندست المجتمع وعلاقاته الداخلية والخارجية؛ على نحو يبقي العجز عن استيعاب مقتضيات الخروج من أسر الثقافة المحلية.

ولعل مركزية هذه المسألة في الكتاب هي ما يدفعنا إلى اختيارها مدخلًا إلى اشتباك النجار وتحليلاته، وخصوصًا مع أطروحته حول التضامنية؛ إذ يذهب، في معرض تحليله أبعاد مأزق الحداثة في الخليج، إلى أن مكونًا قبليًا تضامنيًا يعزز نموذج السلطة الأوتوقراطي، وينتج أسباب إعاقة الحداثة. وما يحفز التضامنية القبلية هذه هو رغبتها في إبقاء امتيازها بالحصة الأكبر من المزايا الاجتماعية والاقتصادية، في وقت بات الريع النفطي يشكل العنصر الجديد لالتئام مكونات القوة القبلية.

وبدايةً، يمكن استخلاص ملاحظات أولية جوهرية تؤطر معالجة النجار الطويلة لسؤال الدولة والحداثة، كما يلي:

أولًا، ملاحظة تخص تكاملية التحليل، مفادها وجود تضافر بين عوامل الداخل والخارج يُسهم في إعاقة الحداثة. فمن إرث الحماية الأجنبية تتشكل بذور علاقة جديدة تجمع الدولة الحديثة في الخليج العربي بمجتمعها، وقد شكلت هذه العلاقة بدورها طبيعة الدولة. وتقف معضلات علاقة الدولة بالمجتمع، أو ما يسميه المؤلف «ممانعات الداخل»، بوصفها معيقًا أوّل للحداثة. ومن لدن عهد الحماية وخبرته، تأطرت البنية الأكثر صلابةً لهذه العلاقة، وأخذت منذ ذلك الحين في التطور والتحور، ولم تنتهِ بعدُ عند ملمح الارتباط الراهن بالنظام الرأسمالي العالمي، ولا بتعاظم ضغوط علاقة صارت عضوية بالقوى العالمية، متداخلةً مع

إستراتيجيات هيمنتها على المنطقة اقتصاديًا وعسكريًا.

ثانيًا، ملاحظة سوسيولوجية تتعلق بالطبيعة التطورية للقبيلة، تنفي كونها «جوهرًا اجتماعيًا ثابتًا»، على نحو يحيل التحليل على أرضية للنظر مغايرة؛ إذ يطرح المؤلف صيرورة للقبيلة محكومة بحوافز بقائها الاجتماعية والمصلحية. والقبيلة عبر هذا المسار التاريخي تستغرقها الرغبة في إعادة إنتاج وجودها المهيمن على السلطة والثروة، وتتوسل من أجل ذلك أشكالًا وصورًا تكيفية.

وتتفرع من هذه الملاحظة ملاحظة إبستيمولوجية، تتعلق بإيلاء المؤلف الخصوصية للحالة الخليجية، وتنبيهه لحدود توظيف العديد من المصطلحات ذات الأصل الغربي. وربما نفهم هذه الملاحظة على نحو إشكالي؛ إذ تكاد، على جودتها، تتورط في زعم ثقافوي في بعض المواضع، بما يمهد لمقولة الاستعصاء الخليجي والعربي.

ثالثًا، ملاحظة بنيوية، تتعلق بوجود مستويات للتطور متفاوتة، بين التنمية الاجتماعية والسياسية والتطور على المسار الاقتصاد؛ إذ لا تسير عمليات الإنماء في قطاعات السياسة والاجتماع والثقافة وفق الوتيرة ذاتها التي يتحرك بها المسار الاقتصادي، أو حتى بوتيرة متقاربة نسبيًا. ففي حين ميزت المجتمع الخليجي في العقود الأربعة الماضية ظاهرة النمو عبر الطفرات، فإن هذا النمو ظل يتحقق في الاقتصاد أو العمران فحسب؛ من دون القطاعات الأخرى الاجتماعية والسياسية والثقافية. وهي ظاهرة يردها المؤلف إلى خيارات نخبوية خشيت الحداثةَ، وعمدت إلى لَجْمها.

وترتبط بهذه الملاحظة المهمة ملاحظة فرعية متعلقة بتفاوت التطور عبر الحقب الزمنية؛ فالتغييرات التي عرفها الخليج مع طفرة عوائد البترول، في السبعينيات والثمانينيات، لا مجال لمقارنتها، في رأي المؤلف، بتلك التي جاءت منذ مطلع الألفية، على إثر استقرارٍ نسبي للأوضاع بعد حرب الخليج. فهي تغيرات نالت من الاقتصاد بقوة، ونالت قبله من البنيات الاجتماعية والاقتصادية، وعرضت البنية السياسية في المجتمعات الخليجية لضغوط شديدة آتية من الداخل والخارج.

انطلاقًا من هذا التأطير، يعالج النجار مركبات القوة التي أسست الدولة الخليجية المعاصرة، ويُعنى في ذلك بأطروحة «الدولة التضامنية»، ويبدأ سَبره – المتعلق بجينالوجيا الدولة الخليجية – بمقدمة مفادها أن موقع «الشيخ» وسلطته القائمة على التقاليد والأعراف القبلية لا يقاربان بحالٍ موقع «الرئيس» في الدولة الحديثة الذي تحكمه علاقةٌ بالمجتمع تراتبيةٌ مقننة. كذلك، ليست للمؤسسات على الجانبين المواقع المتشابهة ذاتها. فطبيعة العلاقات بين الدولة والمجتمع في الخليج قائمة على التماهي؛ بحيث يصعب التمييز أحيانًا بين مؤسسة الحكم ومؤسسات المجتمع.

ثم إن العائلات الحاكمة لم تأتِ، كما في بعض البلدان العربية، من خارج التكوين الاجتماعي (على غرار حالة الأردن حاليًا، أو مصر في العهد الملكي). وفي الدولة التضامنية، ينسحب القانون بما هو رباط مؤسسي، لصالح العرف، ويهيمن نمط بعينه لحل الصراعات التي تنشأ حول توزيع الموارد والمكانة والسلطة، قوامه الترضية، ومبادلة الولاءات بالمنافع (ص 44–45). وما

يتحصل عليه مكون فرعي (قبيلة) من مكونات التضامنية إنما يُقدر بقدرة هذا المكون نفسِه على التأثير في السلطة وشرعيتها. وإن تبنّي السلطة لصيغة تضامنية تؤطر علاقاتها بدوائر التأثير الاجتماعي، القبلي والمذهبي والإثني، لا يعني ديمقراطية السلطة أو لامركزيتها، لكنه لا يعني، من جهة أخرى، شخصنةً متطرفة للسلطة. وربما بات يخصم من هذا التنوع في مراكز السلطة ارتهانُ علاقات الدولة التضامنية بذهنية أمنية ترى في حماية شرعية الحاكم، وفق تصورها التقليدي، أولويةً قصوى. وتتجلى هذه الذهنية في لحظات الصراع، حين يتعاظم استدعاء التمثلات القبلية والإثنية والمذهبية التي كانت قائمة أصلًا في المجتمع، على نحو يبعد تمامًا ما تراه مؤثرات وافدة تشمل، بطبيعة الحال، ما جلبته الحداثة من رؤًى وأفكار سياسية واجتماعية ودينية وثقافية متنوعة.

وفي كل الأحوال، تحتل هذه الروابط التضامنية والأعراف الحاكمة لعلاقاتها موضعًا فوق مؤسسات الحكومة والتشريعات الرسمية التي تحكم عملها. وتبدو صورة الدولة، عمومًا، أقرب إلى كتلة من تحالفات تشكل عصبها الأساسي. وتتجلى هذه التحالفات على نحو أوضح حين تتعرض الدولة لأزمة تهدد وجودها، سواء أكان مصدر التهديد داخليًا أم خارجيًا. ضمن هذا الإطار التضامني، لا مجال، إذًا، لصراع جذري يخرج عن الأعراف السياسية القائمة. فأي طرف من أطراف المكون التضامني حين يقرر الصراع مع السلطة، سيُنظر إليه على أنه يستهدف تعجيز الدولة، وإزاءه تتعاضد القوى القبلية على الفور لصدِّه ورَدْعه. وإنّ بقاء صيغة الحكم هذه تجد صيرورته الجديدة في التحولات الاقتصادية الضخمة التي جلبتها الطفرة البترولية.

بيد أن هذه التحولات لم يوازِها تحولات مثيلة في الثقافة السياسية وفي التوجهات التوزيعية، ليبقى البناء السياسي الخليجي، على الرغم من ذلك، في وضعه المناقض للحداثة، وليستمر – بفضل هذه الموارد الاستثنائية – متمتعًا باستقلالية عن المجتمع. ولم يكن هناك تجربة تاريخية خلخلت تلك الثقافة الراسخة؛ إذ عاشت التكوينات السلطوية في الخليج عزلة جغرافية نسبية، ولم يكن هناك صراع دولي عليها قبل اكتشاف النفط، فبقيت خبرة تطورها في المرحلة الكولونيالية هامشيةً، لم تشتبك بعنف مع قوى الاستعمار على النحو الذي عرفته بلدان المشرق والمغرب العربي الأخرى. لقد أفادت وفورات الريع في تحقيق حالة رفاهية أبعدت عن النظام صور الاضطراب الداخلي التي مرت بها الدول العربية الأخرى، وقد عزَّز خبرةَ النظام في تقديم العطايا وتوفير الخدمات ميلُه إلى تعطيل الاستجابة لمطالب الإصلاح السياسي.

وبعيدًا عن بعض المسميات والهياكل الخارجية المنتسبة إلى عالم النظم الحديثة، وكذا أنماط استهلاك وفرتها الرأسمالية الصاعدة، أوحت في ظاهرها بحصول تغيير ثقافي، بقيت البنية السياسية والثقافية مكبلة إلى حد بعيد، واستمر منتوجها الرمزي مرتهنًا بكليته لقيم ما قبل حديثة. وذلك الجمود في جانب السلطةً، ظلت تعززه معايير العزو والعصبية التي تمسك بمجمل العلاقات بين الدولة والمجتمع. وهي معايير لها من العمق والرسوخ ما يعينها على اجتياز مجال فاعليتها الأول الممثل بقطاع الدولة الرسمي، لتنعكس أيضًا في القطاع الخاص وفي المؤسسات الأهلية. أما المكون الثقافي، فقد بقي يراوح في مكانه.

ولعل مما يكشف دينامية التناقض بين التكيف مع المعطيات الجديدة من جهة، والتمسك بمعارضة التغيير السياسي وقيم الحرية والديمقراطية من جهة أخرى، حالةَ التعامل مع رياح الربيع العربي. فحين شملت هذه الموجة مملكة البحرين، وغيرها من دول الخليج، لم ينتج من ذلك استجابات تستغل هذه الموجة للدفع صوب وجهة بناء دول ديمقراطية. لقد كان تعاملًا يؤكد عُمق التناقض، وبيَّنت صيغ التعامل مع الاحتجاجات والمطالبات أن السلطة لم تزل تملك قدرة هائلة على إرباك التحولات وحَرْف بوصلتها. فـ «قدرة بعض الأطراف الخليجية على إرباك التحولات التي كان يمكن أن يقودها الربيع العربي في المنطقة هو إرباك قاد ويقود إلى قدر متنام من الفوضى، وليس في مواقع ومجتمعات الحراك، إنما هي ارتدادات باتت بحكم الارتباط الجغرافي والجيوسياسي تؤثر داخل بعض دول المنطقة، من حيث ارتدادات القوى الإسلاموية الموظفة في المواقع العربية الأخرى» (ص 16). لكن المؤلف يستدرك من جهةٍ أنَّ لهذه القدرة حدودها أيضًا؛ فتعطيل الاستجابة الإصلاحية، ومعاندة التفاعل الحداثي مع التحولات التي حملها الربيع العربي – ونثني في هذا على ما يؤكده النجار – يخلقان عوامل تُسهم في إنهاك الدولة الخليجية، وتدفع إلى مزيد من الإضعاف لقدرتها على التحكم في أمورها، محيلة إياها من دولة تقوم بأعبائها الاجتماعية والاقتصادية إلى دولة مهووسة بسلامتها، على نحو يدفع صوب مزيد من العسكرة والتسلط؛ ليس داخل حدودها فحسب، بل في محيطها الإقليمي المرتبك أيضًا.

التوزيع الريعي والأطوار الرأسمالية لتحولات المجتمع والدولة

لا تكتمل صورة الدولة التضامنية في الخليج من دون الإلمام بأمرين. فالأمر الأول متعلق بماهية بنية المصالح التي تحكم التحالفات السياسية القبلية المعززة لبقاء النظام، وإدارته عبر قواعد العرف السياسي بحسب ما قبل. أما الأمر الثاني، فهو يخص الارتهان الراهن للخارج، من حيث طبيعته وأثره في التحالف القبلي المهيمن على السلطة والثروة. عندما نبحث في هذه المسائل لدى النجار، سنجده معنيًا – على نحو أكبر – بالأمر الأول، مركزًا على البعد الزبوني في علاقة الدولة بالقبيلة، وكيف أن الدولة قد نزعت إلى استثمار الريع في تعزيز شرعيتها وكسب ولاء المجتمع عبر مداخل متنوعة؛ بعضها تقليدي، وبعضها الآخر استحدث مع التطورات التي شملت مؤسسة الدولة ونشاطها الاقتصادي.

ويبدأ الجدل في هذا الكتاب حول المصالح وتوزيعها من خلال نقد يوجهه النجار إلى مدخل اقتصاد الريع، الشائع في تفسير طبيعة الدولة الخليجية وعلاقتها بمجتمعها؛ ذلك أنه يرى أن هذا المدخل لا يصلح وحده لمقاربة حالة الحداثة الممتنعة في الخليج. لا شك في أن البنيان الاقتصادي الخليجي يظل محكومًا بشروط توزيع الريع البترولي، في حين أن التحكم فيه هو ما منح نُظم الحكم استقلالية عن المجتمع. لكنها استقلالية – بحسب النجار – ليست تامة. فالدولة، المحصور معناها في هذا الخصوص بالعائلة الحاكمة، في حاجة دائمة إلى تعزيز شرعية وجودها، وهي تسرع دومًا؛ بحثًا عن إسناد من المجتمع، أو على وجه التحديد

بعض أطرافه المتمثلة في التكوينات القبلية، وشد روابطها الاجتماعية إلى الدولة، على الرغم من كونها أبنية ما قبل حديثة. إن الاستقلالية التي وفرها الريع النفطي للحكومات قد عززت على نحو كبير القدرة على مقاومة الضغوط الداخلية الهادفة إلى إحداث التغيير الواسع في صعيدَي التوزيع والحقوق، ومنحت العائلات الحاكمة قدرة عالية على التحكم في عملية صنع أحلافها، وتجديد شرعيتها.

على صعيد التحولات التي تأخذ مسارات عرجاء، شكلت عوائد النفط في خلال العقود الثلاثة الماضية حالة فريدة، قوامها انقطاع التأثير المتبادل بين الأبنية الاقتصادية للمجتمع والأبنية الفكرية والسياسية. واستمرت قدرة السلطة على إعادة صياغة الانعكاسات غير الاقتصادية لاقتصادها الريعي، مُؤثِرةً الهروب من موجبات التكيف مع المطالب الاجتماعية المتصاعدة. وفي هذا الشأن، تفرض السلطة بحدة رؤى وآليات الأمن الثقافي والاجتماعي؛ كمنظور وحيد لتشكيل علاقتها بالمجتمع، وتؤثر القناعات المتولدة من هذه النظرة، على نحو أكبر، في تحديد الحصص التوزيعية لأطراف التضامنية القبلية، وهو أمر قد أسهم، إلى حد بعيد، في تجميد الهياكل السياسية، وإبعاد رياح الإصلاح عنها، اكتفاءً بأدوار تقوم بها التكوينات العائلية والقبلية والدينية في ضبط العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهي التكوينات التي لم تَكِلَّ الدولة عن دمجها كأدوات ضمن ترسانة وسائل ممارستها لسلطتها.

في هذا المنحى، يلاحظ النجار أن توزيع الحصص؛ من وظائف للدولة، وهِبات، و«شرهات»، ووهب أراضٍ، ومنح تسهيلات بنكية وقروض، وإسناد عقود ومناقصات عامة، قائم على هذا المبدأ التضامني، وقد يمتد الأمر إلى سداد السلطة للديون الفردية، وإلغاء الرسوم الحكومية، وغير ذلك من أوجه الترضية وكسب الولاء، كما أن العكس قد يحدث؛ بحجب هذه الحصص، بل بسحب الجنسيات، وغير ذلك من الإجراءات الشديدة لـ«ترويض» أي تمرد تستشعره السلطة (ص 47). في هذا النمط من العلاقة بين الدولة الخليجية والمواطنين، لا ترى السلطة الأفراد خارج صورة جماعتهم التضامنية، وإنما هم محكومون بها إلى حد بعيد، كأسلوب للضبط الاجتماعي، فلا تتأثر جماعتهم بسلوكهم ومواقفهم المنفردة. وهكذا، فإن حجم المنافع التي يحصلها الفرد متوقف على قرب جماعته التضامنية من السلطة، وتوافقه وإياها في شروط العلاقة التضامنية مع مكونات القوة الأخرى المشكِّلة لعصب الدولة.

لكن ذلك قد لا ينسحب على رؤية الفرد لنفسه في المجتمع والدولة. وقد برزت مداخل جديدة لضبط الجماعات والأفراد؛ على رأسها الدمج في السلطة، وتكوين توازنات بين الجماعات القبلية المؤثِّرة في مركب القوة، من خلال دفع «الجماعات الطارئة»، التي يقصد بها المؤلف المجموعات القبلية من المستوى التراتبي الثاني، ضمن التكوين القبلي في الخليج، ممن «قد جيء بها لإضعاف أحد أو كل التضامنيات الأخرى القائمة». وتشمل هذه التكوينات الطارئة التكوينات البدوية المستقرة حديثًا في المدن، والعائلات المجنسة. ولا تحظى الأجيال الجديدة لهذه التكوينات بوضعيات متميزة ضمن بيروقراطية الدولة، كما أنها تفتقر إلى التعليم والثروة، الأمر الذي يعزز ميلها إلى التمرد؛ على نحو يصعب ضبطه، مقارنةً بما كان عليه الحال

مع أجيالها الأولى. يقول النجار في ذلك: «[...] وهي نتيجة لحالة الحصار المكاني والاجتماعي، ولربما الاقتصادي الذي تعيشه، يدفعها ذلك نحو تأسيس هوياتي خاص بها، أو أن يتضخم لديها الشعور بخصوصيتها الهوياتية، التي تشعر بأنها مهددة على الدوام من مراكز القوة في المجتمع» (ص 49)، ما يجعلها بحسب المؤلف تدخل، نتيجةً لذلك، في صراع معلن أو مستتر؛ بعضه موجه نحو الدولة، وخصوصًا تجاه الفئات المندرجة ضمن السلطة التي تمارس ضدها قدرًا من التمييز على خلفية هويتها هذه، وبعضه الآخر موجه نحو جماعات لها مكانة قوية عند الدولة، وتحظى بنصيب وافر من المنافع، أكثر من الجماعات الأخرى.

ورغم أن الدولة في الخليج لا تقوم على أيديولوجيا بعينها، كما هو الحال في بلدان المشرق العربي وشماليّ أفريقيا، فقد تشكل لديها نوع من الأيديولوجيا بفعل تأثير الوافدين من العاملين العرب في الدولة، وخصوصًا الذين ينتمون إلى جماعات الإسلام السياسي، والذين عملوا مستشارين أو فنيين في أجهزتها. فهؤلاء بحسب النجار، كانوا قادرين على بث تصورات أيديولوجية، تبناها النظام، في صورة مواقف تعزز مواقف هذه الجماعات، وسمى النجار - على نحو خاص - جماعة الإخوان المسلمين، والتنظيمات السلفية، معتبرًا أنها جماعات وظيفية يحكمها نزوع نفعي، ويزيد من الارتباك الناجم عن وجود هذه الجماعات تورط الدولة الخليجية في تعزيز تحولات بعينها، حملتها رياح الربيع العربي، ودفعت بها هذه الفئات إلى توجهات السلطة في بعض البلدان العربية (ص 50).

يتقارب تحليل النجار وعديد الأدبيات التي تحلل علاقة الدولة بالمجتمع في الخليج؛ بانطلاقه من مقولة مفادها أن إدارة المجتمع تظل شأنًا خاصًا بالدولة؛ معرَّفةً بالعائلة الحاكمة. وهذا هو المرتكز لفهم السلوك السياسي لمكونات القوة القبلية في علاقتها بالسلطة. وفي هذا الخصوص، يلاحظ النجار كيف أن السبل تنقطع أمام نشوء مجال سياسي حقيقي، ربما باستثناء نسبيٍّ لحالة الكويت، بسبب قدرة العائلة الحاكمة على توظيف بعض الرموز القبلية والطائفية في واجهة الدولة؛ بوصف ذلك عنصرًا استيعابيًا لتطلعات القبائل في السلطة ومنافعها. ويتكرر الأمر مع التيارات السياسية؛ كالتيار الليبرالي، وتيار الإسلام السياسي، وتتعدد حالات توزير رموز منهما في بلدان الخليج. ومع ذلك، لا مجال - بالنسبة إلى مثل هؤلاء - لنشوء مساحات للتأثير الفردي، أو أن يكون ممثلًا - بالمعنى الحديث - لقواعد اجتماعية، رغم أن السلطة قد ضمته إليها؛ بغية الإيحاء بالمعنى التمثيلي، والاستدلال على تضمين تلك القواعد الاجتماعية التي يعبر عنها في بنية السلطة. هذا الملمح تجليه بوضوح التباسات العلاقة بين نُظم الحكم والمكون الشيعي؛ إذ نراه، مثلًا، في مملكة البحرين التي شكلت معضلات تطورها الكثير من رؤى النجار.

الحداثة الخليجية وممانعات الخارج

في مقابل تحليله ما يسميه عوامل الممانعة الداخلية، لا يشرح النجار بعمق مسألة الارتهان للخارج، فالبعد الخارجي لتحول الدولة في الخليج العربي يظل محكومًا بتصور النظام العالمي، وقواه التي تتجمد نظرتها إلى المنطقة، وتنحسر مصالحه في دائرة تلخصها كلمات

ثلاثة؛ هي النفط، والسوق، والأمن. وهذا الأمر يغيب عن تحليل الكتاب إلى حد بعيد.

يُفسر النجار مسألة التحول الكبير لمنظور يُغّلِب الاعتبارات الأمنية على ما عداها بتلك الآثار التي خلفتها حرب الخليج بالنسبة إلى كلّ من المجتمع والدولة. فعلى الرغم من تجاوز الدولة والمجتمع لبعض هذه الآثار، بقيت ظلال منها إلى اليوم كامنة في الرؤى، وفي بعض الممارسات. لقد أيقظت هذه الحرب في المشرق العربي أشكالًا من وعي ما قبل الدولة، وبرزت في سياقها اللافتات الدينية والطائفية والاستقطابات المذهبية والإثنية، لتعيد التذكير بأننا لم نتجاوز عربيًا هذه الهشاشة الاجتماعية.

كذلك كان انهيار التوازن مع قوى الجوار الإقليمي؛ بعد «اختفاء» العراق، ومن بعده سورية، بوصفهما قوتَين وازنتين، من بين أسباب تضاعف المخاوف في الخليج. وهي مخاوف دفعت، بدورها، إلى إستراتيجيات التوسع في الإنفاق العسكري، وتجذير الارتباط الإستراتيجي بالقوى الغربية، وبالخصوص الولايات المتحدة. ويشير النجار، مِنْ طرفٍ، إلى إسرائيل من دون أن يسميها؛ وذلك حين يقول: «[...] ولربما فتح علاقة مع دول ومنظومات كان التعامل معها محرمًا حتى وقت قريب» (ص 21). ضاعف من هذا الشعور بالتهديد صعودُ الظاهرة الجهادية المسلحة، وانتشارها السريع في العراق وسورية واليمن بالخصوص. وهي قوًى لم تُخفِ رغبتها في أن تهيمن على عموم الجزيرة العربية، في حالٍ غير مسبوق في تاريخ العرب المعاصر، يوهم بأن زمن الإمبراطوريات الإسلامية الكبرى عائد في شكل يوتوبيا «دولة الخلافة». ورغم التمكن من تقويض التجربة القصيرة والمريرة لتنظيم الدولة المعروف بـ«داعش»، فإن لهذه الفكرة حواضن اجتماعية وسياسية وفكرية في المجتمع الخليجي، يرى النجار أن لها جذورًا في النُظم التعليمية، وفي خطاب بعض رموز المؤسسة الدينية ذات النزوع السلفي، وفي وسائطها الإعلامية والفكرية.

باتت هذه الحواضن تهدد المجتمع على المديَين المتوسط والبعيد. ويخشى أن يكون لاحتضان قوًى وجماعات إسلاموية فعالة في صراعات سياسية ومسلحة في عديد البلدان العربية آثارٌ وخيمة، خصوصًا أن هذه الصراعات أخذت بعدًا دينيًا ومذهبيًا، والخشية الأكبر أن تستبطن الدول الخليجية بصورة واعية، أو من دون وعي، مواقف هذه الجماعات، أو أن تنعكس حالة الاستقطاب التي تحملها سلبيًا على مساحات الحرية الدينية المتاحة، أو تتشكل بموجبها إقصاءات اجتماعية؛ لأسباب إثنية، أو مذهبية. هذا الجنوح يزيد من إمكانات الصراع الداخلي، ويعطل درجة التكيف السياسي والثقافي التي تستوجبها تحولات الداخل والخارج.

مسارات للخروج

في محاولته تبيُّن طريق للخروج من مأزق الدولة الراهن، ينبهنا النجار إلى أن الحال قد تغير بعض الشيء، في ظل موجة التحولات الثقافية العالمية التي فرضها الاقتصاد الرقمي، وعالم شبكات التواصل الاجتماعي ذو الحيوية الاجتماعية العالية. لقد حرَّرت هذه الموجة «مساحات» اجتماعية معتبرة، دافعةً تغييرات على النظام الاجتماعي الخليجي، بدت مقلقة للتيارات التقليدية المهيمنة. يضاف إلى ذلك تحول ديموغرافي يكسي المجتمع الخليجي بلون

شابٍّ ميَّال إلى الاستهلاك - تعززه الوفرة - للمنتوج التكنولوجي التواصلي، بمستوى يجعل الفئة الشابة الخليجية، التي تمثل الفئة الأوسع بين السكان، الأولى عربيًا في استخدام الإنترنت.

ورغم ما تمنحه هذه التكنولوجيا من مساحة مستقلة للتعبير - تكسر نسبيًا احتكار الدولة التقليدي لـ «الحقيقة» -وانخراط واسع في الجدل حول الشأن العام، فإن ذلك لم يمسَّ السياق السياسي وممارساته. لقد ظلت الاستجابة الخليجية المرتبكة تفتقر إلى قدر من التوحد والتماسك والرشاد، وبقي عجز قائم لقوًى مؤسساتية وأخرى اجتماعية مهيمنة (تأخذ لبوسًا دينيًا، ولبوسًا إثنيًا، وآخر قبليًا) عن ممارسة التكيف، مُؤْثِرة آليات الدولة التقليدية في الحجب والمنع. تلك التحولات والأوضاع الجديدة كانت تقتضي «القبول بإمكانية إحداث تغيرات في هياكلنا وآليات عملنا والرؤى التي تُنسج من خلالها شبكة علاقات القوة القائمة في مجتمعاتنا» (ص 18)، فثمة تغييرات آتية يمكن اعتبارها حتمية تاريخية، لا مجال للقفز عليها. وأبواب المجتمع مُشْرعة لها، على نحو يستوجب التكيف؛ للحد من آثارها وتكلفتها. ويكمن مدخل ذلك الأهم في قدرة المجتمع ونظامه السياسي على إعادة تنظيم علاقات القوة، وتجنب هزات محتملة قد تعصف بالتوازن القائم بين أنساق المجتمع المختلفة. وهذا التغيير لا يشمل حصص الجماعات القائمة من القوة فحسب، وإنما بات يهدد الأسس المؤسساتية والمعيارية التي تتشكل في ضوئها هذه الحصص. وينبّه النجار إلى أن هذا الصراع يخلق حالة من الفوضى في جانب مقابل آخر مستتر وقائم في المجتمع؛ وذلك حين يعزز الرغبة لدى البعض في التعبير عن هوياته الصغيرة.

أخيرًا، يمثل كتاب **الحداثة الممتنعة في الخليج العربي**، من دون شك، إضافة معتبرة بالنسبة إلى المكتبة العربية؛ بما يطرحه من رؤى معمقة، وباشتباكه مع عديد الكتابات التي حاولت تقديم أطروحات عريضة لتفسير تعثر الحداثة، لعل أحدثها كتاب **الرأسمالية والطبقة في بلدان الخليج العربية**» لآدم هنية[1]، وكتاب **علاقات الدولة والمجتمع في بلدان الخليج العربية** لمظهر الزعبي وبيرول باسكان[2]. وفضلًا عن ذلك، ثمة تقاطعات بين ما يطرحه النجار عن القبلية وآثارها في تطور الدولة والمجتمع، وما طُرح سابقًا في عددَين أصدرتهما دورية **عمران** مؤخرًا لسَبر تحولات القبيلة والقبلية في العالم العربي[3].

(1) Adam Hanieh, *Capitalism and Class in the Gulf Arab States* (New York: Palgrave Macmillan, 2011).

(2) Mazhar Ahmad Al–Zoby &Birol Baskan (eds.), *State–Society Relations* in *the Arab Gulf States* (Berlin: Gerlach press, 2015).

(3) انظر: محور «راهن القبيلة في العالم العربي: أسئلة الإرث المعرفي والتصورات والاستخدامات»، **عمران**، العدد 15، مج 4 (شتاء 2016)؛ وانظر: محور «راهن القبيلة في الوطن العربي (2)»، **عمران**، العدد 19، مج 5 (شتاء 2017).

المراجع

References

العربية

«راهن القبيلة في العالم العربي: أسئلة الإرث المعرفي والتصورات والاستخدامات». **عمران**. العدد 15. مج 4 (شتاء 2016).

«راهن القبيلة في الوطن العربي (2)»، **عمران**. العدد 19. مج 5 (شتاء 2017).

النجار، باقر سلمان. **الحداثة الممتنعة في الخليج العربي: تحولات المجتمع والدولة**. بيروت: دار الساقي، 2018.

الأجنبية

Al–Zoby, Mazhar Ahmad &Birol Baskan (eds.). *State–Society Relations* in *the Arab Gulf States.* Berlin: Gerlach press, 2015.

Hanieh, Adam. *Capitalism and Class in the Gulf Arab States.* New York: Palgrave Macmillan, 2011.

صدر حديثًا



سليمان حسن أبو بدر

استخدام الأساليب الإحصائية في بحوث العلوم الاجتماعية

ترجمة: باسم سرحان

أداة تدريس جامعية مهمة وقيّمة تحتاج إليها المكتبة الجامعية العربية والباحثون والممارسون العاملون في حقول العلوم الاجتماعية المختلفة بدءًا من الدراسات السوسيولوجية وانتهاء بالدراسات الديموغرافية، إضافة إلى واضعي السياسات الاجتماعية والبرامج التنموية.

يردم هذا الكتاب الفجوة بين الإحصاء الوصفي والاستدلالي من جهة، وتطبيقات الإحصاء العملية من جهة ثانية. وتتجلى الإضافة الأساسية لهذا الكتاب في أن مؤلفه يعرض بكفاءة ووضوح غرض كل مقياس إحصائي ومنطقه وافتراضاته، ويحدد نوع البيانات التي يصلح كل مقياس منها لتحليلها. وينهج المؤلف أسلوبًا بيداغوجيًا متوازنًا، يمكن إبرازه في ثلاثة مستويات: تعليم الإحصاء والتحليل الإحصائي خطوة بخطوة من خلال برنامج إحصائي إلكتروني واسع الاستخدام، وهو «الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية»؛ التعريف بالمصطلحات الإحصائية كلها تعريفًا إجرائيًا مع تحديد الطريقة الملائمة والصحيحة لاستخدامها؛ تعزيز ما يورده بالأمثلة العملية والتطبيقية المستندة إلى بيانات مستمدة من دراسات وبحوث اجتماعية ونفسية سابقة، تهدف إلى تمكين الطالب والباحث من استيعاب كيفية معالجة البيانات الإحصائية وفهمها وتحليلها واستخلاص النتائج الصحيحة المتصلة بطبيعة العلاقات بين الظواهر (المتغيرات) المدروسة واتجاهها.



كورتني فرير | Courtney Freer*

من بدو إلى برجوازيين: إعادة تشكيل المواطنين في العولمة

Bedouins into Bourgeois: Remaking Citizens for Globalization

عنوان الكتاب الأصلي: *Bedouins into Bourgeois: Remaking Citizens for Globalization*.

المؤلف: كالفيرت جونز.

الناشر: مطابع جامعة كمبريدج.

مكان النشر: كمبريدج.

تاريخ النشر: 2017.

* باحثة مهتمة بشؤون الخليج العربي في مركز الشرق الأوسط، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

Research Officer at the Middle East Centre at the London School of Economics and Political Science (LSE).

تُقدِّم كالفيرت جونز في كتابها **من بدو إلى برجوازيين**، الصادر عام 2017، مساهمة قيّمة في الأدبيات حول الهندسة الاجتماعية في الخليج، مع التركيز على دور القادة الإماراتيين في تحويل مُواطنهم من بدوي إلى «نوع جديد من المواطنين: مواطن أكثر حداثة في أعين الحكام، وأكثر استعدادًا للعولمة، وأفضل إعدادًا لعصر ما بعد النفط» (ص 11–12). وتناقش المؤلفة بإسهاب مجموعة متنوعة من الجهود التربوية والرمزية والخطابية لدولة الإمارات العربية المتحدة، هادفة إلى توليد شعور وطني من النوع الذي يعتبر مفيدًا بالنسبة إلى هذه الدولة. وتقسم المؤلفة عملية بناء المواطن إلى أربعة مكونات رئيسة: مكون وطني (مرتبط بالتعلق بالبلد)، ومكون مدني (مرتبط في المقام الأول بالمسؤولية المدنية والتسامح)، ومكون سياسي (مرتبط بالمشاركة في الحكومة)، ومكون اقتصادي (مرتبط بالإصلاحات النيوليبرالية).

في الفصل الأول، تعرض جونز معالم ما تسميه «إعادة تشكيل المواطنين، 2.0»، وهو أمرٌ يختلف عن تشكيل الجيل الأول من المواطنين في أن الحكومات تعمل في هذه الأيام على إعداد المواطنين من أجل اقتصاديات السوق، لا من أجل ساحات القتال (ص 29). وفي الواقع، لم يعُد مفهوم الدولة الوطنية موضع خلاف في أيامنا، ولكن الطريقة التي «يُشكَّل» بها المواطنون في عصر العولمة قد تغيرت ولا تزال عرضة للتغير (ص 31). ويأمل القادة الإماراتيون في إعداد مواطنيهم للتنافس في اقتصاد السوق العالمية، ويعملون في الوقت نفسه، على إضفاء طابع اجتماعي وأخلاقي إيجابي على مواطنيهم (ص 32). وتمضي المؤلفة في هذا الفصل لتُعرّف الهندسة الاجتماعية بأنها «جهود مقصودة من جانب قادة الدولة للتأثير في قلوب وعقول المواطنين؛ ومن ثمّ في سلوكهم» (ص 34). وتبرر اختيارها حالةَ الإمارات العربية المتحدة من خلال الإشارة إلى أن هذه الدولة، على الرغم من وجود بنية حكم سلطوي، «تعمل داخليًا وفق التوصيات التي طالما نصح بها العديدُ من المراقبين لدول الشرق الأوسط كلها إذا ما أرادت التكيف مع العولمة» (ص 54).

في الفصل الثاني، وبعد أن أوضحت تمامًا مساهمتها النظرية في موضوع بناء الهوية الوطنية، تنتقل جونز إلى التركيز على الحالة الإماراتية نفسها. وتقدم، على وجه التحديد، مفهوم «البرجوازي المخلص»؛ باعتباره يجسِّد المواطَنة المثالية وفق رؤية القيادة الإماراتية. وتقارن المؤلفة، على نحوٍ ملتبس إلى حد ما، هذا النمط المثالي بـ «المثل العليا للمواطنة المرتبطة بالحكم الملكي المطلق الذي كان سائدًا في بواكير أوروبا الحديثة» (ص 64). وتُلخص، بطريقة مفيدة، تطور دولة الإمارات العربية المتحدة بوصفها دولة مستقلة، كما تشير إلى أن ولادة هذه الدولة كانت من باب الضرورة بعد الانسحاب البريطاني أكثر من كونها ناتجة من الحماسة الوطنية العضوية. وتتطرق إلى الطابع المتفاوت لإمارات الاتحاد؛ إذ تطور بعضها (مثل دبي) من الناحية التاريخية بطريقة أفضل من جاراتها، مع مستويات متفاوتة من ثروات الموارد الطبيعية. وتذكر المؤلفة الانقسامات القبلية بين مختلف الإمارات، لكنها لا تبيّن إنْ كانت هاتان القضيتان ما تزالان مؤثرتين حاليًا، ولا تبيّن أيضًا مدى هذا التأثير. وتدرس المؤلفة قضايا تنفيذ القوانين الصارمة الخاصة بالجنسية، باعتبار أن الحصول على الجنسية صار ينطوي على عدد متزايد من المزايا والمنافع المادية في حقبة ما بعد النفط

(ص 72–73)، الأمر الذي أدى بدوره إلى أن يفصل المواطنون المتمتعون بالجنسية أنفسهم عن باقي المقيمين، حتى إنهم بدؤوا في ارتداء لباسهم الوطني الخاص. والأهم من ذلك أنها ترى أن «سياسات توزيع الثروة على المواطنين، وإيجاد وظائف حكومية مضمونة لهم، وتوفير المنافع والمكانة لهم في مقابل الولاء – أي النهج المتبع في «إعادة تشكيل المواطنين، 1.0» – هي الأمور التي شجّعت نشوء «الذهنية الريعية» التي يُشتكى منها (ص 77–78)؛ وتلاحظ، بذكاء، أن هذه الذهنية تنطوي، إلى حد بعيد، على الخمود السياسي. كما تذكر المؤلفة حالة الافتتان العام بالغرب في أوساط النخب الحاكمة، والطرق التي ينظر بها إلى قضاء الوقت في الغرب، خاصة لمتابعة التعليم العالي، بوصف ذلك وسيلةً لعلاج الذهنية الريعية (ص 82). وتوضّح أن «المثل الأعلى الجديد هو في الوقت نفسه نيوليبرالي وسلطوي، يجمع على نحو هجين ما بين عناصر من ثقافة ليبرالية على النمط الغربي وبين سلبية سلطوية أو نزعة خضوعية» (ص 102).

وتشير جونز (على نحو موفَّق)، في جميع أنحاء الكتاب، إلى الإمارات العربية المتحدة باعتبارها نظامًا سياسيًا سلطويًا، لكنها تخفق في وصف هذا النظام بأي قدرٍ من التفصيل والتطرق إلى الأساليب التي مأسست بها الإمارتان الرئيستان، أبوظبي ودبي، نفوذهما على الإمارات الأخرى. وبدلًا من ذلك، تصف كيفية جَعْل النفطِ التنميةَ الوطنية ممكنةً؛ عبر شراء ولاء القبائل في المقام الأول، لكنها لا تدرس الطريقة غير المتكافئة التي جرت بها هذه الممارسة تاريخيًا (ص 71–72). وتستشهد بمناقشات مفيدة مع حاكم رأس الخيمة الذي يطرح رؤًى مثيرة للاهتمام، ولكنه لا يحظى بالنفوذ الكبير على مستوى الإمارات العربية المتحدة كلّها، أو في تأطير سياسات الدولة. وفي الواقع، سُجِن ابن عم الأسرة الحاكمة لرأس الخيمة في عام 2012 بسبب شبهات مزعومة حول انتسابه إلى الإخوان المسلمين الإماراتيين؛ ما يعكس مدى ضعف هذه الأسرة أمام السلطة المركزية.

يلخص الفصل الثالث جهود الحكومة الإماراتية في الهندسة الاجتماعية، وهذا يشمل عددًا من المبادرات التي تراوح ما بين بناء مدينة مصدر إلى إنشاء فروع للجامعات وإجراء إصلاحات واسعة النطاق في التعليم الأساسي الذي توفره المدارس الحكومية. لكن يبدو أن جميع النقاط المرجعية والبيانات التي تستند إليها المؤلفة تعود إلى ما قبل عام 2014، الأمر الذي يجعل من الصعب معرفة ما إذا كانت إصلاحات التعليم قد أثرت في النظام الإماراتي في الآونة الأخيرة أو كيفية حدوث هذا التأثير، إن وجد. وهذه، في الواقع، مشكلة يعانيها الكتاب؛ فمراجعه قديمة بالنظر إلى أن العمل الميداني جرى قبل عام 2014. وفي هذا الفصل أيضًا، أخفقت المؤلفة في رصد مدى التفاوت في هذه الجهود عبر الإمارات السبع، فهي تميل إلى التركيز على أبوظبي ودبي والشارقة، على الرغم من أنها تتابع على نحو سليم جهود الدولة لتثقيف الشباب الإماراتيين بما يخص الأسواق، واستبدال مقررات الدراسات الإسلامية بغيرها، وتدريس المزيد من المواد باللغة الإنكليزية، والسعي إلى الابتعاد عن طريقة الحفظ عن ظهر قلب، بوصفها طريقة غالبًا ما وجدت في نُظم التعليم التي نُمذجت سابقًا على غرار بنية التعليم المصري.

في الفصل الرابع، تتوسع جونز في موضوع «مواطن حقبة ما بعد النفط» كما روّجته دولة الإمارات، مركّزةً على الجهود المبذولة لإضفاء أخلاقيات العمل البروتستانتية وإقناع الناس بالنظر إلى الوظائف بوصفها نداءات، وتشجيع ريادة الأعمال، إضافةً إلى العمل على نطاق واسع لتعميم الشعور بالمسؤولية والانضباط من خلال مبادرات خارج قطاع التعليم؛ مثل تشجيع العمل التطوعي، وإنشاء الاتحاد الإماراتي لرياضة «جوجتسو» البرازيلية. ومن المؤكد أن «الاحتفاء بالحياة 'العقلانية' متجذر بعمق في جهود الدولة لتشكيل القلوب والعقول» (ص 170)، وهو ما يشير، أيضًا، إلى المدى الذي وصل إليه التخفّف من الاعتبارات والدراسات الدينية. لكن المؤلفة، في هذه المناقشة، تخفق في أخذ عصر ما قبل النفط وأشكال إضفاء الطابع الرومانسي عليه بالاعتبار، فضلًا عن تسليعه في صناعة تراثية تغدو مربحةً على نحو متزايد. وعلى سبيل المثال، أخفقت المؤلفة أيضًا في رصد الانتشار المستمر لما يسمى «الرياضات التراثية» (مثل رياضة الصيد بالصقور، وسباقات الجمال) التي لا تتناسب مع فكرتها عن القيادة الإماراتية التي تبني مواطنين أكثر عولمةً.

في الفصل الخامس، تلخص المؤلفة العواقب غير المقصودة للهندسة الاجتماعية؛ من خلال تقديم نتائج استطلاعات الطلاب من جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة، والمقارنة بين ردود الطلاب من المدارس التي خضعت لإصلاحات تعليمية وردود الطلاب من المدارس الأخرى.

وقبل وصف النتائج، تلقي الضوء على مصدرين رئيسَين لمعارضة هذه الإصلاحات: فهناك الإماراتيون الذين يرون فيها، ولا سيما فكرة التركيز على اللغة الإنكليزية والخبراء الأجانب، تهديدًا للهوية الوطنية (ص 200–202)، وهناك أولئك الذين يقولون إن تأثير هذه الإصلاحات غير متجانس على مستوى مختلف الإمارات (ص 202–203). وتُظهر بيانات الاستطلاعات أن الطلاب في المدارس ذات المناهج الدراسية الجديدة كانت لديهم مواقف أكثر وطنيةً على مستوى الإمارة والاتحاد (ص 224)، وكانوا أكثر استعدادًا لقضاء الوقت متطوعين، وكانوا أكثر تسامحًا (ص 225)، أمّا مواقفهم السياسية فظلّت من دون تغيير (ص 226). وعلى الصعيد السياسي، تبيّن المؤلفة أنه «على الرغم من أن الطلاب الذين تم التعامل معهم أظهروا اهتمامًا شخصيًا أكبر بالمشاركة السياسية، فإن دعمهم لفكرة المشاركة السياسية، بما هي حق للآخرين، أظهر انخفاضًا ملحوظًا» (ص 226)، وهذا يعني أنهم لا ينظرون إلى المشاركة السياسية بوصفها أحد الحقوق، بل إنهم مهتمون بمشاركتهم الشخصية في هذه العملية فحسب. وفي ما يخص التأثير في التموضع الاقتصادي، «تشير الأدلة إلى أنه بدلًا من تراجع الاعتقاد في الحق في وظيفة حكومية أو بقائه من دون تغيير، حافظت المدارس التي دخلتها الإصلاحات على ذلك وعززته؛ ما أظهر تأثيرًا إيجابيًا وكبيرًا» (ص 227). وتتناول جونز أيضًا الفروق الجندرية من خلال إجراء استطلاع في مدارس الفتيات، لتكتشف أن هناك اختلافات بين الجنسين من جهة أن الفتيات أكثر وطنيةً وأكثر دعمًا لموضوع محاسبة الحكومة من الفتيان (ص 231–232). وتشير هذه النتائج إلى أن الفتيات قد لا يعتبرن أن المشاركة السياسية أفضل سبيل في محاسبة الحكومة، أو قد يعتبرن أن المطالب المدنية أقل خطورةً من المطالب السياسية (ص 233–234).

وفي ما يتعلق بمسألة التسامح، تعرِّف جونز المصطلح على نحو ضيق يحصره في «قبول الطابع المتعدد الجنسيات للسكان المقيمين، حيث يشكل الأجانب العمود الفقري للقطاع الخاص» (ص 97). ولكنْ تجدر الإشارة إلى أن هناك حدودًا لهذا التسامح (غالبًا ما يكون بتشجيع من الدولة)؛ فعلى وجه الخصوص، وعلى سبيل المثال أيضًا، لا يمكن المواطنين من ذوي الاتجاهات الإسلامية التسامح مع فرض العلمانية.

وتخلص المؤلفة، في نهاية هذا الفصل، إلى أن «الهندسة الاجتماعية تحفز تأهيل المواطن في أوساط الشباب، وتعزز الآمال المتزايدة المتعلقة بالحصول على رعاية الدولة والمشاركة السياسية الشخصية [وإلى أنّ] ذلك كله يقترن بروح الريادة الضعيفة» (ص 244). وعلاوة على ذلك، «لا توضح النتائج أي نمط من 'التنوير'؛ أهو 'التنوير' السلطوي النيوليبرالي الذي تحبّذه نظرية التحديث أم 'التنوير' السلطوي النيوليبرالي الذي تحبذه النخب الحاكمة؟ وتتنبأ السرديات التركيبية بنجاح النخبة التي تتبعه في قولبة المواطنين» (ص 244). ويمكن أن تكون المناقشة التي يقدمها مايكل بيليغ Michael Billig في كتابه **الوطنية المبتذلة** *Banal Nationalism* مفيدةً في هذا السياق؛ إذ إن الصور ذات الطابع الوطني، وخاصة صور الزعماء، منتشرة في كل مكان في الإمارات العربية المتحدة، ولا سيما خلال عام 2018 الذي سُمّي «عام زايد».

في الفصل السادس، تشرح جونز المفهوم المفيد عن المواطن «الوطني الجدير» الذي تعتقد أنه انبثق، على الرغم من جهود الدولة، لخلق المواطن «البرجوازي المخلص»، وتبيّن ذلك في قولها: «ينجح العاملون في الهندسة الاجتماعية في جعل المواطنين أكثر فخرًا وأكثر وطنيةً، ولكنهم في المآل، يتبعون أساليب واهية حتى إنها تأتي بنتائج عكسية» (ص 263). وتتحدث المؤلفة، أيضًا، عن الدولة «البطريركية الجديدة» التي ترى أن دورها يتمثل في دفع مواطنيها نحو التغيير من أجل مصلحتهم الخاصة والاستفادة مما تسمّيه «الشعور الوطني المريح» بالانتماء إلى الإمارات العربية المتحدة الذي من شأنه أن «يحثّ الوعي بالمكانة ويكبح النوازع الذاتية»، ويحشد بعض المواقف والسلوكيات الأساسية دعمًا للتطوير، وهو ما «يهدف القادة إلى ترسيخه في المقام الأول» (ص 277). وبالفعل، يعزز الثناء على كل من الدولة والإصلاحات التي نُفذت في المدارس التي شملتها الاستطلاعات الشعورَ بالخصوصية والمكانة الذي يظهر واضحًا جدًا حاليًا، خاصة مع الحصار المفروض على قطر. وتلخص جونز الأمر قائلة: «لقد نجح العاملون في الهندسة الاجتماعية في تعزيز الوطنية وحب الوطن»، وتبين السبب كما يلي: «يفخر الطلاب بالنظام الحاكم لكونه فخورًا بالمواطنين، وبهم أنفسهم تحديدًا، لنكون أمام حلقة تغذية راجعة إيجابية» (ص 278). وعلاوة على ذلك، تورد ملاحظة مهمة مفادها أن تعليقات الطلاب تشير إلى أن الثناء على قادة بلدهم لا يتم «كحافز للوصول إلى المكانة، بل كدليل على مكانتهم هم كنخبة» (ص 279). وهذا التقييم مثير للاهتمام؛ لأن التمتع بالجنسية في دول الخليج غالبًا ما يترافق مع الطبقة والمنزلة.

في الفصل الختامي، تدرس جونز مدى إمكان تعميم نتائج الحالة الإماراتية، وتفترض أن الهندسة الاجتماعية التي تقودها الدولة يمكن أن تؤدي إلى نتائج مماثلة حتى في السياقات غير

الريعية، وتستدلّ على ذلك ببيانات من الأردن (ص 309). وتلفت المؤلفة الانتباه إلى أن الثناء على الأشخاص يدفع الناس إلى تجنب المخاطر، في حين يتعين الثناء على العمليات التي تحقق أشياء جديدة بالثناء. وتخلص إلى أن «تأثيرات 'حشد ' المشاعر الوطنية تنجم عن أساليب فهم وتسويغ النزعة الوطنية واستخدامها أكثر مما تصدر عن السياق السياسي الشامل» (ص 290). وهذا استنتاج مهم لأنه يدل على أن القضايا المطروحة لن يتمّ حلّها بالديمقراطية وحدها ولا بخصخصة الاقتصاد أيضًا.

إجمالًا، إن كتاب جونز، على الرغم من احتياجه إلى التحديث، خاصة منذ انخفاض أسعار النفط العالمية، وشن الحرب على اليمن، وحصار قطر، يظلّ مفيدًا في تفسير ظاهرة الهندسة الاجتماعية التي تتم من أعلى إلى أسفل، والتي يُرجَّح أن تغدو أكثر انتشارًا في جميع أنحاء الخليج في السنوات القادمة. ولا ريب في أن قراءة الكتاب مفيدة للطلاب وصانعي السياسات في المنطقة، على حد سواء، وهو كتاب يمكن فهمه حتى من القرّاء غير المختصين.



كورتني فرير Courtney Freer*

مال وأسواق وأنظمة ملكية: مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاقتصاد السياسي للشرق الأوسط المعاصر

Money, Markets, and Monarchies: The Gulf Cooperation Council and the Political Economy of the Contemporary Middle East

عنوان الكتاب الأصلي:

Money, Markets, and Monarchies: The Gulf Cooperation Council and the Political Economy of the Contemporary Middle East.

المؤلف:	آدم هنية.
الناشر:	مطابع جامعة كمبريدج.
مكان النشر:	كمبريدج.
تاريخ النشر:	2018.
عدد الصفحات	314 صفحة.

* باحثة مهتمة بشؤون الخليج العربي في مركز الشرق الأوسط، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

Research Officer at the Middle East Centre at the London School of Economics and Political Science (LSE).

يقتفي آدم هنية في هذا الكتاب مؤشرات النفوذ المتنامي للدول الست لمجلس التعاون لدول الخليج العربية طوال العقدين الماضيين، وتأثيرها في تشكيل الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط الكبير. ويتعمّق في دراسة أدوار تكتلات الشركات العملاقة Conglomerates، ودورة السلع الزراعية، والبيئة المادية المبنية، والقطاع المالي في دول مجلس التعاون. ويسعى بذلك لتقديم مساهمتين في المعرفة العلمية الحالية لدول المجلس، في موضوع لم يُوفَ حقه بعد:

إثبات أن «خروج الفوائض المالية لدول المجلس يشكّل عنصرًا أساسيًا لفهم الشكل الملموس للاقتصاد العالمي المعاصر».

إدراج الشرق الأوسط الكبير ضمن تحليل الاقتصاد السياسي لدول المجلس، بصفته وسيلة لإظهار مدى ارتباط الاثنين أحدهما بالآخر (ص 23).

ينجح هنية في إثبات كلتا النقطتين، فهو يساهم بذلك في الأدبيات التي تتناول تدويل رأس المال (ص 26)؛ إذ يشرح بطريقة مفيدة كيف أن تراكم ما يسميه رأس مال (خليجيًا) مرتبط بساحات أخرى لتراكم رأس المال، وكيف تشكّل العلاقات المكانية رأسَ المال في دول المجلس وتصوغ الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط الكبير (ص 47–48).

عرض هنية في الفصل الأول سياق تشكُّل الفوائض المالية لدول المجلس، موضّحًا أن أهمية تصدير النفط والغاز حظيت باهتمام كبير، في حين نالت عملية إعادة تدوير تلك الأموال في الاقتصاد العالمي اهتمامًا أقل؛ ما دفعه للتركيز عليها (ص 58). ويصف السوق العالمية التي تذهب إليها تلك الفوائض بأنها خاضعة لهيمنة المؤسسات والأسواق المالية الأميركية وهيمنة الدولار الأميركي، ويشير إلى الدور المتنامي لأسواق شرق آسيا، على الرغم من الهيمنة التقليدية للولايات المتحدة الأميركية، لافتًا إلى تعزز المنافسة في كسب الأسواق المختلفة، وفي النفوذ الاقتصادي العالمي منذ الانهيار الاقتصادي في عامي 2008 و2009. وفي الفصل الثاني، يحدّد هنية موقع مجلس التعاون في هذه السوق عبر ثلاثة مسارات للتدفّقات المباشرة نحو الخارج: الدين الأميركي وأسواق رأس المال الأميركي، والنظام المصرفي الدولي وخاصةً المصارف التي مقرّها في لندن، والاستثمار الخارجي المباشر (ص 61). يستكشف هنية بعد ذلك طرق تأثير استهلاك دول المجلس في الأسواق العالمية بوسائل غير مباشرة. ويشير إلى أن «معدل نمو حصة دول مجلس التعاون في السوق العالمية جاء في المرتبة الثانية بعد الهند التي تتجاوزها الآن بغض النظر عن المتغيرات الأخرى». وهو يلفت إلى أن التدفقات المباشرة لفوائض دول المجلس نحو الخارج لا تزال تدعم بالتأكيد الموقف الأميركي في الأسواق الدولية (ص 99)، على الرغم من أنه يشير أيضًا إلى التراجع النسبي لحصص الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في السوق العالمية (ص 89). ويضيف أن دول المجلس تتميز، بصفة خاصة، بتعاظم دورها المرن في الطلب على الاستهلاك العالمي (ص 100).

يغطي هنية في نقاشه لسوق دول مجلس التعاون موضوعًا جذابًا، ولكنه لم يلقَ اهتمامًا لدى الباحثين، وهو موضوع تكتلات الشركات العملاقة العاملة في الخليج، مع تركيز على ثلاثة

قطاعات رئيسة يتراكم فيها رأس المال في هذه الدول: قطاع الصناعة، وقطاع البيئة المادية المبنية الذي يشمل كلًّا من البناء والتعهّدات، والمشروعات العقارية، والاتّصالات، والسلع الاستهلاكية، إضافةً إلى قطاع الأسواق المالية (ص 111). ويشير إلى نقطة مهمة مفادها أن في دول المجلس، خلافًا لأي مكان آخر في الشرق الأوسط، «تتشابك صناديق الاستثمار الحكومية تشابكًا وثيقًا مع شركات دولية في جميع هذه الشركات. وهي تتآزر معًا لتعزيز موقع رأس المال في دول المجلس على مدار دورة رأس المال بأكملها» (ص 111). وفي هذا السياق، يبرز هنية أيضًا العلاقة التكافلية الناتجة من هذا التشابك بين الدولة وشركات الأعمال.

وفي ما يلي سردٌ لما أراه أهم الأفكار الواردة في الكتاب:

«بدلًا من اعتبار الدولة طرفًا منافسًا أو عائقًا أمام تراكم رأس المال الخاص و'الأسواق الحرة' – وهي وجهة نظر وردت في مقاربات كثيرة لدول مجلس التعاون (ودول الشرق الأوسط) وفق منظور فيبر و'الدولة الريعية' – علينا النظر إليها بصفتها شكلًا مؤسسيًا يعبّر عن سلطة الطبقة الرأسمالية نفسها، ويعكس مصالحها، ويتوسّط بينها (يجب أن ندرك أنها طبقة تشمل الأسر الحاكمة؛ لكنها لا تقتصر عليها). والدولة الخليجية – كما في جميع المجتمعات الرأسمالية – هي دولة طبقية، وليست مؤسسة محايدة أو طفيلية مقطوعة عن العلاقات الاجتماعية للإنتاج والتراكم أو دولة 'تنافس' القطاع الخاص» (ص 114–115).

غير أن الصفة الطبقية للدولة في الخليج لا تعني أن المنافسة غير موجودة بين مصالح الشركات المختلفة، أو سلطات الدولة، أو أعضاء الأسر الحاكمة. والحقيقة كما عبر عنها هنية، هي أن شبكة العلاقات مُهمة بسبب العلاقة الداخلية بين الطبقة والدولة في الخليج (ص 115)، كما أن التحالفات السياسية يمكن أن تؤدي إلى نجاح شركات الأعمال، مثلما تؤدي الحسابات الخاطئة إلى عواقب مالية (ص 115).

أما من ناحية مواقع تراكم رأس المال، فيحدّد هنية مجالين عريضين: النشاطات الصناعية، وتشمل البتروكيماويات والألمنيوم والفولاذ والإسمنت، ومجال البيئة العمرانية، ويشمل مشروعات البناء الكبيرة ومشروعات التطوير العقاري والاتصالات (تسع شركات اتصالات تشغل جميع شبكات الهاتف النقال والإنترنت في دول مجلس التعاون، وتملكها الدولة كلّها)، وتجارة التجزئة وتوزيع السلع، والخدمات المصرفية والمالية (ص 164). وقد شهد الشرق الأوسط الكبير توسعًا دوليًا كبيرًا في كلا المجالين والصناعات المرتبطة بهما. ويشير هنية إلى أن تكتّلات الشركات العملاقة المتنوّعة، الخاضعة غالبًا لسيطرة عائلات بارزة، تعمل في عدد من القطاعات. ويورد في الفصل الثالث قائمة بأسماء كبرى هذه الشركات في دول مجلس التعاون وفي كل قطاع تجاري تناوله؛ ما يمثّل مصدرًا لا يقدّر بثمن. ويصنّف هنية أيضًا نفوذها النسبي داخل بلدان مجلس التعاون من ناحية الحجم، والحصة في السوق، ويعتبر شركات سعودية وإماراتية في طليعتها، يليها شركات كويتية وقطرية، ثم شركات عمانية وبحرينية (ص 179).

يشدّد هنية طوال نقاشه للمجالات المتعدّدة لقطاع الأعمال المتعولم في دول مجلس التعاون على حقيقة أن كثرة مشروعات التطوير العقاري،

خصوصًا تلك التي تملكها الدولة للدولة، لا تعني إقصاء رأس المال الخاص، بل تعني، كما يشير، أن «هذه الهيئات التي تملكها الدولة تشكّل حلقة حيوية تربط بين إنفاق الدولة للرأسمال الفائض على البيئة العمرانية وإمكانات التراكم المتاحة للطبقة الرأسمالية في الخليج. وذلك لا يتم من خلال عقود البناء فحسب، بل إن تكتلات الشركات الخليجية الخاصة العملاقة مرتبطة بنيويًا بشركات التطوير هذه عبر المشروعات المشتركة، وعبر ملكية الأسهم (في حالة المطوّرين المدرجين في قائمة الأسواق المالية الإقليمية)، وأحيانًا عبر مواقع في الإدارة» (ص 142). لذلك فهو يرى أن وجود الشركات التي تملكها الدولة في مختلف قطاعات دول مجلس التعاون أمر ضروري لتوفير رأس المال الخاص فيها، ومن خلاله يجري تسهيل توسّع التمويل الخاص؛ ليشمل كامل أنحاء الشرق الأوسط (ص 143). إذًا، توجد علاقة تكافلية بين رأس المال الحكومي والخاص، إذ تستضيف الشركات الخاصة غالبًا شخصيات عامة مهمة في مجالس إدارتها، وغالبًا ما تضم مجالس إدارة الشركات التي تملكها الدولة شخصيات من قطاع الأعمال؛ لذلك يبدو الفصل بين هذين النوعين من رأس المال مصطنعًا إلى حد بعيد (ص 180).

يغطي الفصل الرابع من كتاب هنية قطاع دوائر تسويق السلع الزراعية في الخليج، وهو موضوع قلّما أخذ حقه في الدراسة عمومًا، ويبحث بعمق خاص الميل الخليجي نحو التدويل لتحقيق الأمن الغذائي؛ وهو المسعى الذي تصدّرته المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة. وفي هذا السياق، يناقش المؤلف السعي الخليجي «للاستحواذ على الأراضي» الجاري في الخارج، ولا سيما في أفريقيا؛ حيث نجحت دول مجلس التعاون في التفاوض على بيئات أعمال ملائمة (ص 200)، ويلفت هنية أيضًا إلى أنه جرى إعادة رسم دوائر تسويق السلع الزراعية في بلدان الشرق الأوسط (ص 212).

ويشرح المؤلف كيف سعت دول مجلس التعاون لـ «إعادة تركيز تداول الغذاء في الشرق الأوسط، وفق أنماط التراكم في الخليج» (ص 213)، ويُثبِت نجاحها على هذا الصعيد عن طريق تحليله لبيانات واسعة توضح «الارتباط المتنامي لأنواع وأحجام السلع الزراعية التي تجري زراعتها ومعالجتها وتصديرها، والاستهلاك والطلب في دول المجلس» (ص 215). والواقع أن هناك نسبة متزايدة من سلع غذائية معيّنة تستوردها دول مجلس التعاون، إما للاستهلاك المحلي، وإما يعاد تصديرها إلى بلدان الشرق الأوسط الكبير؛ ما يجعل مجلس التعاون مركزيًا في السوق الإقليمية للسلع الزراعية (ص 217). ويشرح هنية بتفصيل خاص الحالة المصرية، مثبتًا أن استخدام رأس المال الخليجي ربط جوهريًا تراكم رأس المال المصري في هذا الميدان ربطًا متزايدًا بالأنماط الخليجية (ص 231-232). وباختصار «إن تدويل رأس المال الخليجي يعيد تحديد حجم الزراعة التجارية في مصر، ويدمجه بقوة ضمن ديناميّات تراكم تعود لنظام إقليمي، محوره دول الخليج، وبالتالي يغير طرق تشغيل الشركات الزراعية» (ص 232)، ونتيجةً لذلك فإن بلدان مجلس التعاون، في تقدير هنية، أكثر دول الشرق الأوسط أمنًا من حيث توفير الغذاء (ص 234).

يركز الفصل الخامس على دور رأس المال الخليجي في البيئة العمرانية لبلدان الشرق الأوسط الكبير. ويؤكد هنية، في سياق مشابه

لفصول أخرى، أن «مسارات التنمية وإيقاعها وأشكالها ضمن التوسّع الحضري في المدن العربية تتداخل أكثر فأكثر مع ديناميات تراكم مستمدّة من مجلس التعاون الخليجي. أو بعبارة أخرى، يصبح منطق مقاييس مجلس التعاون بشكل متزايد جزءًا داخليًا من نطاق الامتداد الحضري للمنطقة ككل. ويرتبط هذا التشابك ارتباطًا وثيقًا بتدويل رأس المال الخليجي الفائض في البيئة المادية المبنية لدول عربية أخرى» (ص 246). ويتناول هنية في هذا الموضوع نقطتين نظريتين مهمّتين:

تتطلب عملية الاستبطان هذه تغييرًا تنظيميًا لتخفيف العوائق أمام الاستثمار في هذا القطاع.

تُحدث التدفقات الرأسمالية المتشعبة تغييرًا جوهريًا في البنى الطبقية في العالم العربي عمومًا، حيث تربط الرأسماليين الخليجيين برؤساء أموال البلدان الأخرى في المنطقة (ص 246–247).

وفي مجال التطوير العقاري المربح جدًا في الخليج، يؤكد هنية أهمية كون رأس المال مطلوبًا في هذا القطاع أكثر من غيره؛ لأن البيئة المادية المبنية لا يمكن نقلها من مكانها، كما يحدث مثلًا في قطاعَي الاتصالات والمشروعات الزراعية، ولذلك استُثمر في هذه السوق بقوة بما يتماشى مع تدفقات رأس المال العابر للحدود (ص 251). ونتيجة لذلك «فإن عملية تبنّي سياسة إسكان وبناء عقاري تحكمها آلية السوق هي التي صاغت النموذج المهيمن للتطوير العقاري في مدن المنطقة، كالمشروعات الضخمة، والأبنية البرجية السكنية والتجارية الراقية، والمجمّعات السكنية المسيّجة، والمجمّعات التجارية الضخمة، مستهدِفة الطبقات الأكثر ثراء في المجتمع (وما يرتبط بذلك من تحوّل في أولويات البنى التحتية لهذه المشروعات)» (ص 253). واللافت للنظر أن هنية يكشف عن نحو 40 في المئة من إجمالي المشروعات العقارية الكبيرة في ست دول عربية (الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس) تملكها أو تبنيها شركاتٌ مقرها دول مجلس التعاون، وتبلغ قيمة هذه المشروعات أكثر من نصف القيمة الإجمالية لسوق المشروعات (ص 256). وذكر هنية أن هذه المشروعات تؤثر في نطاق الامتداد الحضري لهذه الدول، وتنعكس على بناها التحتية (ص 265). كذلك «إن السياسات العمرانية التي تحكمها آلية السوق والتي توالت في كامل أنحاء المنطقة طوال سنوات العقد الأول من القرن الحالي، كانت تفترض ضمنًا تحققها عبر تدويل رأس المال في دول الخليج، لقد كان ذلك عملًا متعدّد المقاييس من تحول رأس المال، أتاح عملية تسليع البيئة المادية المبنية العربية وعزّزها، سعيًا للتغلب على الجمود المكاني المزمن لهذا القطاع» (ص 279).

من ناحية أخرى، ينوه الكاتب في إشارة عابرة إلى أن الخليج موقعٌ لتراكم رأس المال غير الخليجي. ويملك رأسماليون عرب رأس المال الخليجي، وهذا يدخلهم في تشكيلات هذه الطبقة في دول مجلس التعاون (ص 264). وربما كان مفيدًا هنا لو ناقش هنية دور التحويلات المالية من الموظفين العرب العاملين في الخليج في تدويل بناه الطبقية.

يحلّل الفصل السادس أثر رأس المال الخليجي في تعزيز دور المؤسسات والأسواق المالية في اقتصادات الشرق الأوسط، وهو أمر لا يمكن

إنكاره. وتكمن الحقيقة في «أن الأسواق المالية سهّلت تمرير عائدات البترودولار من الدولة إلى الطبقة الرأسمالية، ما سمح لتكتلات الشركات العملاقة في الخليج باستخدام فوائض أكبر من رأس المال، وبالتالي تمويل مزيد من التوسع على المستويين المحلي والدولي» (ص 289). إضافةً إلى ذلك، أثر تطور الأسواق المالية، التي شهدت توسعًا كبيرًا في سنوات العقد الماضي، في كيفية تطور البنى الطبقية أيضًا (ص 289). ويبين الباحث أن ربحية المصارف في العالم العربي «مقارنة بحجم رأس مالها أعلى بكثير من الشركات غير المالية. ولهذا، تُظهر هذه المؤشرات القياسية حصول نمو مؤكد في حجم القطاع المالي ووزنه في مختلف أنحاء العالم العربي» (ص 299). يشير هنية أيضًا إلى أن الأسواق المالية تقود إستراتيجيات الأعمال حتى للمؤسسات ذات الطابع غير التجاري، ولذلك فهي تحظى بأهمية حاسمة، ولا سيما بعد التدويل الكبير الذي شهدته طوال العقد الماضي (ص 301). وفي الواقع، تهيمن المصارف المرتبطة بدول مجلس التعاون على المنظومات المصرفية التي لا تملكها الدولة في مصر والأردن ولبنان وفلسطين وسورية، وتمتلك أكثر من نصف أصول هذه المصارف، و86 في المئة في الأردن (ص 308).

يرصد هنية عملية تدويل متزايدة في مواجهة الأزمات الإقليمية تجري بطريقتين: إنشاء شركات في الخارج تابعة لشركات خليجية، وهو النموذج الشائع في القطاعات غير المالية، وأيضًا استثمارات خليجية في مصارف عربية موجودة أصلًا (ص 310-311). ويخلص إلى القول: «يدلل تحليل التوجهات في قطاعات أخرى، أن المسارات المستقبلية لهؤلاء الرأسماليين العرب غير الخليجيين تتوقف أكثر فأكثر على العلاقات التي تربطهم بمنطقة الخليج. وباختصار، ليست الدوائر المالية لمجلس التعاون خارجية بالمقياس الوطني لدول عربية أخرى، بل يتعين النظر إليها على أن لها ارتباطًا داخليًا بعمليات تكوين الطبقات والدول في المنطقة بأكملها» (ص 316).

يدرس هنية في الفصل السابع نشوء ما يدعوه «الحالة الطبيعية» الجديدة في الخليج، ولا سيما من خلال دراسة الرؤى الاقتصادية الطموحة. وعلى الرغم من أن رؤية كل بلد تُطرح بصفتها حلًا تكنوقراطيًا لمشكلة استمرار انخفاض أسعار النفط بعد عام 2014، فإن هنية يشير بقوّة إلى أن كل رؤية هي في الواقع «محاولة تقودها الدولة للاستفادة من هذه الأزمة الظرفية وسيلة لتحويل الشروط العامة لتراكم رأس المال وتعميقها» (ص 330). ويورد في النقاش آراء الماركسيين الذين أرّخوا لاستفادة الدول الرأسمالية من الأزمات لفرض تغييرات كان من المستحيل تحقيقها لولا الأزمات، والتي وسّعت السوق فأوصلتها إلى قطاعات كانت لولاها خاضعة لهيمنة الدولة (ص 330). وأشار إلى تقبل دعم السكان المحليين استيراد نموذج من التاتشرية إلى البيئات الخليجية، مع تركيز كبير على الخصخصة. وأظهر هنية حقيقة أن أغلبية عمليات الخصخصة الناجحة منذ عام 2015 كانت من نصيب شركات خليجية تربطها صلات قوية بالدولة والأسر الحاكمة. نتيجة لذلك، «يبدو أننا نشهد تمايزًا متزايدًا داخل الطبقة الرأسمالية؛ هيمنة متنامية للشركات الخليجية الكبرى متزامنة وانخفاضًا في رؤوس الأموال الأصغر. وبهذا المعنى، تقدّم معالجة دول الخليج للكساد الاقتصادي مؤشرًا قويًا عن المصالح الطبقية التي

تستند إليها باستمرار عملية صنع السياسات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية» (ص 332).

يستشهد هنية في نقاشه للرؤى المستقبلية بأهداف تقليص الإنفاق الحكومي، وإيجاد مصادر دخل جديدة، مثلًا، عبر خفض التكاليف في المشروعات الكبيرة، وخفض الإنفاق على التوظيف في الحكومة، وفرض الضرائب والرسوم (ص 357). ورأى أيضًا في اعتقال رجال الأعمال السعوديين في فندق ريتز كارلتون، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 «محاولة أخرى لجمع أموال من الطبقات الرأسمالية السعودية [....] أشبه بـ 'ضرائب قسرية' في بلد لا توجد فيه ضرائب على الشركات» (ص 370).

يرى هنية محقًا أن الوقت الحالي هو بمنزلة فترة تغيير بالنسبة إلى الاقتصاد السياسي في الخليج، ما قد يغير العلاقات بين الدولة والطبقة عن طريق تغيير طرق تراكم رأس المال (ص 376). ثم يَخْلُص إلى أن «التحولات الإستراتيجية الجارية حاليًا في بلدان مجلس التعاون، تعبّر أبلغ تعبير عن 'رؤى رأس المال'» (ص 376). ويلفت الكاتب إلى أن المواطنين الأشد فقرًا، إضافة إلى عدد كبير من العمال المهاجرين في مجلس التعاون، يتعرّضون لمزيد من التهميش في لحظة التغيير هذه (ص377).

يتطرق الفصل الختامي المختصر قليلًا إلى النقاط الرئيسة المستفادة من الكتاب، والتي لها تأثيرات مهمة في الأكاديميين وصناع القرار. وفيه أكد هنية بطريقة نقدية مرة أخرى إلى أي درجة بات الشرق الأوسط «مرتهنًا بحركة المد والجزر التي تعصف بالتراكم في الخليج، لافتًا إلى ارتباط طبيعة تشكّل الطبقة والدولة العربيتين بمتطلّبات أكبر تكتّلات الشركات العملاقة في دول الخليج من ناحية، وبمكائد السلطات السياسية الخليجية من ناحية أخرى»، مدللًا على أن الأزمات الحالية في المنطقة عزّزت توسيع نطاق عملية تدويل رأس المال الخليجي التي كانت جارية أصلًا (ص 391). كما يشرح: «لأن هذه اللحظة بالذات تشهد حالة من التقلّب الشديد وعدم اليقين، تبرز جميع التناقضات على المستوى الإقليمي بعمق، مع تفاقم حدّة التوترات الناشئة داخل مجلس التعاون نفسه، وبين دول المجلس والقوى الإقليمية والدولية الأخرى المنافسة على النفوذ» (ص 392).

أخيرًا، يناقش هنية باختصار التطورات الأخيرة مثل أزمة مجلس التعاون، وإحياء العلاقات مع إسرائيل، وبروز الدور الإنساني لدول المجلس في أنحاء الشرق الأوسط. وينهي الكتاب بملاحظة متشائمة أن «الدور الخليجي في صنع المنطقة ساهم في تعميق حدّة الاستقطاب على جميع المستويات، أي بين دول المجلس وبين بقية دول الشرق الأوسط، وداخل مجلس التعاون نفسه، وداخل حدود كل بلد على حدة» (ص 432).

إجمالًا، الكتاب مكثّف جدًا؛ إذ يحتوي على قدر كبير من المعلومات الإحصائية والنوعية المفيدة، لذلك يُنصح بقراءته كل من يهتم بالاقتصاد السياسي للشرق الأوسط.

صدر حديثًا



يوميات أكرم زعيتر

سنوات الأزمة

١٩٦٧ - ١٩٧٠

يدوّن أكرم زعيتر في هذا الجزء من يومياته وقائع سنوات صعبة، هي سنوات الأزمة الممتدة ما بين عامي 1967 و1970، حيث كان زعيتر عضوًا في مجلس الأعيان الأردني، ثم وزيرًا للبلاط عقب حرب حزيران/يونيو، فمن موقعه هذا، يقدّم صورة دقيقة للأوضاع؛ أردنيًا، فلسطينيًا وعربيًا، عشية الحرب وخلالها، وفي أعقابها، موردًا الكثير من الوقائع والوثائق التي أضحت معروفة في خطوطها العامة، إلا أن تلك الإطلالة على بعض مراكز صنع القرار العربي تفسّر كثيرًا من الوقائع، وتشرح المسار الذي سلكته الحوادث قُبيل الهزيمة، وفي أثناء وقوعها، والتعامل مع تداعياتها ونتائجها بعد ذلك، مرورًا بتصاعد حركة المقاومة الفلسطينية بعد حرب حزيران، واصطدامها مع النظام الأردني في أيلول/سبتمبر 1970.

ما يقدّمه زعيتر هنا، ربما يشكّل دافعًا لإعادة قراءة كثير من السرديات المعروفة والسائدة عن مواقف وقوى وشخصيات أردنية وفلسطينية وعربية، أدّت دورًا كبيرًا في تلك الحوادث.



باقر النجار | Baqer Alnajjar*

تصدير الثروة واغتراب الإنسان

تاريخ الخلل الإنتاجي في دول الخليج العربية

Exporting Wealth and Entrenching Alienation: A History of Productive Imbalance in the Gulf States

عنوان الكتاب:	تصدير الثروة واغتراب الإنسان: تاريخ الخلل الإنتاجي في دول الخليج العربية.
المؤلف:	عمر هشام الشهابي.
الناشر:	مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
تاريخ النشر:	2018.
عدد الصفحات:	520 صفحة.

* أستاذ علم الاجتماع، جامعة البحرين.

Professor of Sociology at the University of Bahrain.

صدر هذا الكتاب للباحث والأكاديمي البحريني عمر هشام الشهابي، أستاذ دراسات الخليج في الجامعة التكنولوجية في الكويت، كما صدر له العديد من الدراسات باللغتين العربية والإنكليزية تناولت قضايا الخلل السكاني والعمالة الأجنبية وقضايا أخرى اقتصادية في دول الخليج العربية. يتوزع الكتاب على عشرة فصول وخاتمة. ويعتبر مجموعة من الدراسات في مجال الاقتصاد السياسي، ويتسم بغزارة معلوماته وعمق تحليله، ويطرح قضايا وإشكالات على درجة كبيرة من الأهمية يتم تناول بعضها أول مرة.

يحاول الكتاب في فصوله العشرة المختلفة تتبّع تطور أشكال الإنتاج التي نمت وتطورت مع اكتشاف النفط وتوظيف عائداته والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية المتشكّلة تبعًا له. وهي تغيرات كان النفط محرّكها، ولربما مشكلًا بعضها. كما أن الاندماج القسري لمجتمعات المنطقة في النظام الاقتصادي العالمي دفع نحو تشكّل اجتماعي واقتصادي، ومن ثمّ سياسي يتسم في بعض جوانبه بالتفرد. وهي، أي التشكيلات الاجتماعية والسياسية الجديدة، منقطعة عن محيطها الاقتصادي الذي لا يختلف في بعض سماته عن الاقتصادات الحديثة.

يناقش الفصل الأول من الكتاب، والذي جاء بعنوان «تأطير: الاستدامة في نمط الإنتاج»، فكرة أن أهم سلعة، ولربما السلعة الوحيدة «المنتجة» في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، هي النفط، حيث تنتج دول الخليج ما حجمه 22 في المئة من الإنتاج العالمي للنفط، ما يمثّل أكثر من 90 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لجلّ مجتمعات المنطقة. ساهم النفط واستثماره في تشكّل ظواهر عديدة امتدت في بعض حالاتها لتشمل المجتمعات والدول ذات العلاقة الاقتصادية والسياسية بهذه المجتمعات. وتعتبر المنطقة أحد المجتمعات الأعلى في معدلات النمو السكاني؛ إذ ارتفع عدد السكان فيها، وخصوصًا الإمارات الصغيرة منها، من بضع مئات من الآلاف في مطلع سبعينيات القرن الماضي إلى ما يتجاوز عشرين مليون نسمة مع نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. ويكفي الإشارة إلى أن عدد سكان قطر ارتفع من نحو 300 ألف نسمة نهاية العقد الأخير من القرن الماضي إلى ما يقارب ثلاثة ملايين نسمة مع نهاية العقد الثاني من القرن الحالي متضمّنًا العمالة الوافدة. كما دفعت هذه الزيادة إلى توسّع عمراني غير مسبوق، إذ انتقلت قطر من مدينة أو بضع مدن صغيرة مطلة على الخليج إلى عدد من المدن الجديدة، لا يسكنها مواطنوها فحسب، بل كثرة كثيرة من العمالة الأجنبية، وجاءت استثمارات بعضها، والأوروبية تحديدًا، في القطاع العقاري حصرًا. كما خلقت الوفرة النفطية وتوسع أسواقها قوة شرائية هي الأعلى في العالم، تتصدر دولة قطر قائمتها المكونة من اثنتي عشرة دولة، في حين جاءت البحرين وسلطنة عُمان في آخرها.

ويأتي الفصل الثاني بعنوان «النفط: استملاك البيئة وتصديرها»، ليناقش تاريخ استخراج النفط في العالم وتنامي أهميته الإستراتيجية في السلم والحرب منذ الحرب العالمية الأولى حتى الآن. لم تكن منطقة الخليج العربي ضمن أجندة الشركات النفطية حتى مطلع القرن العشرين؛ ذلك أن اهتمامها كان منصبًّا على إيران والعراق، لكن اكتشاف النفط في البحرين مطلع ثلاثينيات القرن الماضي سجّل بداية اهتمام هذه الشركات

بالمنطقة التي لم تخيّب ظنها، إذ إنه لم ينتصف القرن الماضي حتى باتت كل إمارات الخليج العربي محل اهتمام هذه الشركات وحكوماتها الغربية. وقد مرّت العلاقة بين الشركات النفطية ودول الخليج بثلاث مراحل رئيسة يمكن إيجازها في التالي: أولًا، مرحلة الامتياز والتنقيب والاكتشاف (1925–1950)، ثانيًا، مرحلة هيمنة الشركات النفطية وبداية تشكل كارتل الدول المنتجة «الأوبك» (1950–1970)، ثالثًا، مرحلة التأميم والتنافس بين الدول المنتجة والصراع مع الدول المستهلكة (1970–1990).

يستخلص الكاتب من عرضه هذه المراحل الثلاث الرئيسة ثلاثة أدوار أداها النفط في اقتصادات دول المنطقة لربما من أهمها: 1. أن النفط مثّل مصدرًا للقيمة الاستعمالية في الكثير من القطاعات الاقتصادية والحيوية للمنطقة، 2. أن الصناعات النفطية ساهمت في تشكيل بنية الخليج الإنتاجية، 3. أن النفط يمثّل المصدر الوحيد تقريبًا لإيرادات دول المنطقة من العالم.

ويمثل الفصل الثالث المداخل والمفاهيم النظرية للكتاب، وعنوانه «نمط نمو الإنتاج في دول الخليج العربية: الإطار النظري»، مثل مفاهيم نمط الإنتاج ودورة تراكم رأس المال وسوق العمل والدولة والنقد. وتنبع أهمية هذا الفصل كونه يوضّح مقاربات الكاتب لقضايا الكتاب، ولكن كان أفضل لترتيب الكتاب، وللقارئ أيضًا، أن يأتي هذا الفصل في صدر الكتاب بعد مقدمته بدلًا من أن يكون في فصله الثالث؛ فالأطر المفسرة لإشكالية البحث عادة ما تكون في الجزء الأول من الدراسة، فهي الإطار الذي في ضوئه تتم عملية التحليل ولربما التنبؤ.

يستهل الكاتب الفصل الرابع، المعنون بـ «النفط كنقد: أوجه استعمال الإيرادات النفطية»، بفقرة يلخّص فيها إشكالية تعامل دول الخليج مع الإيرادات الهائلة من النقد الأجنبي المتأتية من بيع سلعة النفط، فيقول «تنوعت وتطورت طرائق تعامل دول المنطقة مع هذه الإيرادات (العائدات النفطية) من كونها شأنًا يخص الدولة الناشئة إلى كونها دخلًا خاصًا للحاكم أو عائلته أو أنها شأن يخص الدولة والمجتمع»، بمعنى أن يكون للمجتمع حق فيها، تفاوتت درجة الوعي بهذا الحق من كونه تشارك فيه مؤسسات الحكم مع المجتمع إلى كونه حقًا تقرر العائلة حجمه ومجالات توظيفه». ويتطرق الكاتب هنا إلى نموذجين تم فيهما تحديد مجالات وحصص إنفاق العائدات النفطية أو توزيعها كما هي في الكويت والبحرين، ثم يفصّل مجالات إنفاق العائدات النفطية وأوجهها، إذ تهيمن المصروفات الجارية على غالبية المصروفات، وتأتي على شكل أجور لموظفي الدولة، إضافة إلى أوجه إنفاق أخرى مثل تعويضات استملاك الدولة لأراضي بعض المواطنين، أو الدعم الحكومي لبعض السلع والخدمات الذي بات، مع الوقت، حقًا للمواطنين لا تستطيع الدولة وقفه أو ترشيده في العديد من دول المنطقة.

يقر الكاتب في الفصل الخامس وعنوانه «تكوين الدولة: إمارات الحداثة النفطية» أنه على الرغم من أن الاقتصاد يؤدي دورًا رئيسًا في تشكيل الدولة، إلا أن إنتاج الطبقة السياسية في المنطقة قد اعتمد على معطيات أخرى غير اقتصادية، تتداخل فيها الجوانب القبلية مع أخرى إثنية ولربما اقتصادية. وهي طبقة تتكون من كبار أفراد العائلة الحاكمة وكبار شيوخ القبائل والعائلات التجارية الكبرى وكبار موظفي الدولة وكبار

ضباط الجيش والشرطة، وقد يضاف إليها بعض رؤساء الصحف والإعلاميين المحليين. إضافة إلى ذلك، فإن وصول المنافع الاقتصادية والعطايا لكل قطاعات المجتمع، وإن كان بقدر متفاوت، يجعل من كل أفراد المجتمع فئة فاعلة في إعادة إنتاج الدولة وأيديولوجيتها المهيمنة. وفيما يتعلق بكيفية تعاطي الدول مع الإيرادات النفطية، يلخص الكاتب ذلك في ثلاثة مجالات رئيسة، هي: 1. الدولة بوصفها الطرف المخوّل بالتفاوض والتعامل مع الشركات النفطية وتحصيل الإيرادات، 2. الدولة هي الطرف المسؤول عن توزيع العائدات النفطية في الداخل والخارج، 3. الدولة هي الطرف المسؤول عن استقبال الريوع وتوظيفها في مجالات التعليم والصحة والأمن والجيش والقضاء والبنية الأساسية، وغير ذلك.

تقوم فكرة الفصل السادس وعنوانه «رأس المال والتكنولوجيا: جدلية النمو الكمي والإنتاجية المتدنية» على أن الإنفاق الحكومي يمثّل المحرك الرئيس للاقتصاد المحلي غير النفطي، وهو في هذا يتعدّى نظيره من الإنفاق الحكومي في اقتصادات الدول الأخرى غير النفطية، إذ يتم تدويره في باقي القطاعات غير النفطية التي يرتفع نشاطها أو يهبط بناء على حجم الإنفاق الحكومي ومجاله؛ بمعنى أن القطاع الخاص في الدول النفطية في صعوده أو نزوله وفي توسعته أو انكماشه يعتمد على حجم الإنفاق الحكومي، وهو إنفاق يأتي تحديدًا من العائدات النفطية، وأي تغير في هذا الإنفاق يؤدي إلى تغيرات في هذا القطاع ونشاطاته. ويقدم هذا الفصل بيانات مفصلة عن الشركات وتصنيفاتها وقربها أو بعدها من الدولة والحكم ومواقعها وثقلها في السوق، كما يتطرق إلى حجم الاستثمارات الخليجية الخارجية ومجالاتها وحجم عائداتها المالية.

يتعرض الفصل السابع المعنون بـ «الإنسان بين التسليع والاستيراد» لحجم العمالة الأجنبية من الإجمالي العام للسكان، الذي قد يتجاوز حجم العمالة الأجنبية في بعض الحالات 90 في المئة، كما في الإمارات العربية المتحدة وقطر، وقد يهبط في حالات أخرى إلى 75 في المئة كما في الكويت، أو 55 في المئة كما في البحرين، أو 40 في المئة كما في المملكة العربية السعودية، أو 35 في المئة كما في سلطنة عُمان. إلا أن حجم مشاركة العمالة الأجنبية في قوة العمل لا يقل عن 60 في المئة كما في المملكة العربية السعودية، وقد يرتفع إلى 95 في المئة كما في قطر.

وتنفرد دول مجلس التعاون بظاهرة خاصة مختلفة تمامًا عن أنماط الهجرة إلى أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، وهي أن الهجرة إلى دول المنطقة عمومًا لا تتسم بالتقييد، بل إن الانتقال، ولربما الإقامة والعمل، قد يكون من أقل دول العالم تقييدًا، لكن في المقابل تبقى المنافع وحقوق المواطنة والجنسية مقيدة. بخلاف ذلك نجد أن الانتقال والهجرة إلى الدول الأوروبية يتسمان بالتقييد، إلا أنه ما إن يدخل المهاجر حدود هذه الدول فإنه يعامل فيها مثل المواطن من حيث الحقوق والواجبات، بل إن استيفاءه شروط الإقامة والعمل ومددها يؤهله للحصول على الجنسية.

ويحاول الفصل الثامن، المعنون بـ«تاريخ العلاقات الاقتصادية في عصر النفط: المواطن ورأس المال والدولة»، البحث في تطور العلاقات الاقتصادية المتشكّلة مع النفط وتأثيراتها في بروز طبقة التجار الجديدة وعلاقتها

بالدولة، فضلًا عن تأثيراتها في مؤسسة الحكم والدولة وعلاقتهما بالمجتمع. كما يتطرق هذا الفصل إلى الأسس التي يقوم عليها توزيع المنافع والمزايا والتي تأتي بأشكال ومداخل متعددة قد يكون أهمها الأجور (الرواتب) وتثمين الأراضي والمناقصات، ومزايا أخرى ينتفع منها بعض المواطنين أو كلهم، كنظام الكفالة وبيع السجلات التجارية وتأجير الاسم كشريك في مشروع تجاري أو استثماري، ويتتبّع الكاتب جل هذه التطورات منذ المرحلة السابقة للنفط حتى الآن.

يحمل الفصل التاسع «هجرة الوافدين إلى دول الخليج العربية» عنوانًا تقليديًا كثُرت حوله الدراسات، غير أنّ محتواه حمل معالجات وبيانات جديدة وغير مسبوقة. ويتتبّع فيه الباحث تاريخيًا نشأة نظام الكفالة، إذ يعتقد أن أصله بريطانيا، ولربما، كما يذكر الكاتب، ترجع جذوره إلى مجموعة القرارات التي أطلق عليها «بقرار في مجلس» والتي بدأ العمل بها في عام 1867 في سلطنة عمان، ثم امتد مع الوقت ليشمل كل إمارات المنطقة. وقد تطورت هذه القرارات من حصر كفالة البريطانيين، تحديدًا، على السلطات البريطانية القائمة في المنطقة إلى أن شملت كل الأجانب بجنسياتهم المختلفة. وامتد العمل بهذه القرارات حتى الاستقلال في عام 1961 في الكويت و1970 في بقية إمارات الخليج، ثم انتقلت بعدها مسؤولية كفالة العمالة الأجنبية إلى المواطنين ذوي العلاقة المباشرة كأصحاب الأعمال والشركات والتجار والعائلات ولربما الأفراد. وقد تعرّض نظام الكفالة لكثير من النقد من دول الإرسال ومنظمات حقوق الإنسان والإعلام العالمي؛ على نحوٍ دفع بعض دول المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية إلى تغيير نظام الكفالة وإعطاء العامل الأجنبي حق حرية الانتقال في سوق العمل، ولربما ضمان بعض حقوقه في الأجر والسكن والبيئة السليمة، وهي أمور لا تزال قائمة في بعض دول المنطقة أو في بعض قطاعات العمل وخصوصًا القطاع الانشائي.

ويفرد الكاتب الفصل الأخير من هذا الكتاب لمناقشة مسألة «المساحة والعقار: مدن الحداثة النفطية»، وتقوم فكرته على أن النفط وتوظيف عائداته خلقا حاجات لم تكن قائمة في مرحلة ما قبل النفط؛ فالموانئ القديمة لم تعد قادرة على استيعاب القادمين من الناس والتكنولوجيا التي جاءت معهم. كما أن البنية الأساسية للمجتمع القديم لم تعد قادرة على استيعاب أفواج العمالة الأجنبية الباحثة عن العمل والسكن ووسائط للترفيه والمتعة، أي إن النفط أعطى أهمية لطرق التجارة الجديدة، كما فتح أسواقًا لأنواع من البضائع لم تكن معروفة في أسواقنا التقليدية. كما أن حاجة العمالة الأجنبية إلى السكن، ونزوح المواطنين إلى مواقع العمل والعيش في المدن الجديدة أيضًا، قد أعطيا قيمة للأرض لم تكن معروفة في السابق، على نحوٍ دفع هذه الدول إلى وضع قوانين وإجراءات تنظّم تداول العقار ضمن حدودها كما هو بين مواطنيها، وقد شمل في السنوات الأخيرة المستثمر الأجنبي. ودفع ارتفاع أسعار العقار ارتفاعًا فلكيًا إلى أن تفتح بعض دول المنطقة بعض قطاعاته للاستثمار الأجنبي وتحديدًا في إمارة دبي والبحرين.

خلاصة القول إن الكتاب ثري في معلوماته وعميق في تحليلاته، وهو بحق جهد علمي جديد يستحق القراءة، كما هو كتاب مهم للطلاب والباحثين في مجال دراسات الخليج العربي والاقتصاد السياسي للمنطقة.





مصطفى أيت خرواش

نظرية العلمانية عند عزمي بشارة

نقد السرديات الكبرى للعلمنة والعلمانية

يتوّج هذا الكتاب تتبّعًا لصيقًا لكتاب **الدين والعلمانية في سياق تاريخي** للمفكر العربي عزمي بشارة، من منطلق أنه مشروع يُعيد طرح إشكال العلمانية من زاوية نظر جديدة، ويتزامن مع تحولات عميقة تشهدها الفضاءات السياسية والاجتماعية والثقافية العربية، على النحو الذي جعل موضوع العلمانية يبرز مجددًا.

تحاول هذه القراءة في مشروع بشارة الربط بين نُظم المشروع ومداخله وأقسامه، طارحةً تساؤلات منها: هل طرح بشارة موضوع العلمانية حلًا لأزمة الدولة العربية بعد تعاقب مشروعات الدولة الوطنية والقومية والاشتراكية والشمولية؟ أم طرحه بديلًا من مفهوم الدولة المدنية بعد تنامي المد الإسلامي المعتدل والراديكالي؟ أم هي دعوة إلى فهم العلمانية كحل وسط في وجه الصراع الأيديولوجي بين المتدينين وغير المتدينين، بوصفه نوعًا من التأسيس لمبادئ العيش المشترك، بما هو أحد أُسس المجتمع الحديث؟

هذه التجربة المعرفية العميقة مع موضوع حسّاس مثل موضوع العلمانية، خصوصًا في المجتمعات التي تعرف درجة تديّن مرتفعة، وفي الدول التي تتماهى فيها السلطة السياسية مع السلطة الدينية، ستجعل المجتمعات العربية الإسلامية المتدينة والنخب الأصولية المؤدلجة والمؤسسات الدينية التقليدية تُراجع مواقفها التاريخية من العلمانية.





مجلة **عمران** للعلوم الاجتماعية دورية محكّمة تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تحمل الرقم الدولي المعياري (ISSN: 2305–2473). وقد صدر عددها الأوّل في صيف 2012. وهي دورية فصلية محكّمة تصدر مرة واحدة كلّ ثلاثة أشهر، ولها هيئة تحرير علمية أكاديمية مختصة وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها، وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر وللعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالقراء (المحكّمين) في الاختصاصات كافة.

يستوحي اسم المجلة مفهوم «العمران» الخلدونيّ بمدّخراته الأصيلة وإشعاعاته المتجددة. وقد ولدت فكرتها من أسئلة وإشكاليات المأزق المنهجي والوظيفي الذي تواجهه العلوم الاجتماعية والإنسانية العربيّة في مرحلة التغيّرات الاجتماعية الكبرى الجارية في الوطن العربيّ. وتندرج المجلة في سلسلة دوريات العلوم الاجتماعية والإنسانية في الوطن العربيّ والعالم، وتعمل على بلورة هوية أساسية لها بوصفها مجلّةً/مشروعًا، مستعيدةً تقاليد المجلات والدوريات التي أنتجت اتجاهات وحركات ومدارس علمية وفكرية. وهي تطمح في ذلك إلى أن تمثّل نقلةً نوعية في مجالات هذه العلوم، تقوم على مقاربة اختصاصات العلوم الاجتماعية ومناهجها بوصفها وحدة متكاملة فيما هو قريب من «المنهج التكاملي» العابر الاختصاصات في إطار الغاية العليا للعلوم الاجتماعية وهي «الحرية» بصفتها جوهر التفكير الذي هو جوهر الإنسان.

تعتمد مجلة **عمران** في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة، وفقًا لما يلي:

- **أولًا:** أن يكون البحث أصيلًا معدًّا خصيصًا للمجلة، وألّا يكون قد نشر جزئيًا أو كليًا أو نشر ما يشبهه في أيّ وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قدّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أو إلى أيّ جهة أخرى.
- **ثانيًا:** أن يرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V.) للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.
- **ثالثًا:** يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

1. عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها.

2. الملخّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية في نحو 100 كلمة، والكلمات المفتاحية (Keywords) بعد الملخّص، ويقدّم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرائق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصّل إليها البحث.

3. تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصوّر المفاهيمي وتحديد مؤشّراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيّلًا بقائمة المصادر والمراجع التي أحال إليها الباحث، أو التي يشير إليها في المتن. وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

4. أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز (ملحق 1: أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع).

5. أن يقع البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية بالمعنى الواسع للعلوم الاجتماعية شاملًا الدراسات الاقتصادية والسكانية والبيئية، وما شاكل ذلك.

6. تهتم المجلة بنشر مراجعات نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثًا في مجالات اختصاصها بأيّ لغة من اللغات، شرط ألّا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألّا يتجاوز عدد كلماتها 2800 – 3000 كلمة. ويجب أن يقع هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماته البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.

7. تفرد المجلة بابًا خاصًا للمناقشات لفكرة أو نظرية أو قضية مثارة في مجال العلوم الاجتماعية لا يتجاوز عدد كلمات المناقشة 2800 – 3000 كلمة، وتخضع المناقشات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.

8. يراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، بين 6000 – 8000 كلمة، وللمجلة أن تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات، ويجب تسليم البحث منضّدًا على برنامج وورد (Word)، على أن يكون النص العربي بنوع حرف واحد وليس أكثر من نوع، وأن يكون النص الإنكليزي بحرف (Times New Roman) فقط، أي أن يكون النص العربي بحرف واحد مختلف تمامًا عن نوع حرف النص الإنكليزي الموحد.

9. في حال وجود صور أو مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استغلت بها في الأصل بحسب برنامجَي اكسل(Excel) أو وورد (Word)، كما يجب إرفاقها بنوعية جيدة (High Resolution) كصور أصلية في ملف مستقل أيضًا.

- **رابعًا:** يخضع كلّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم به قارئان (محكّمان) من القراء المختصين اختصاصًا دقيقًا في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أنجز في مجاله، ومن المعتمدين



في قائمة القرّاء في المركز. وفي حال تباين تقارير القراء، يحال البحث إلى قارئ مرجّح ثالث. وتلتزم المجلة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ الاعتذار عن عدم النشر، وذلك في غضون شهرين من استلام البحث.

- **خامسًا:** تلتزم المجلة ميثاقًا أخلاقيًا يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية والأمانة العلمية وعدم إفصاح المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أيّ معلوماتٍ بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيّ شخصٍ آخر غير المؤلّف والقراء وفريق التحرير (ملحق 2).

1. يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضيات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.
2. لا تدفع المجلة مكافآتٍ ماليّة عن المواد - من البحوث والدراسات والمقالات - التي تنشرها؛ مثلما هو متَّبَعٌ في الدوريات العلمية في العالم. ولا تتقاضى المجلة أيّ رسوم على النشر فيها.

(الملحق 1)

أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع

1- الكتب

اسم المؤلّف، **عنوان الكتاب**، اسم المترجم أو المحرّر، الطبعة (مكان النشر: الناشر، تاريخ النّشر)، رقم الصّفحة.

- نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265 (الكويت: المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، 2001)، ص 227.

- كيت ناش، **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**، ترجمة حيدر حاج إسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 116.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق غير الموالي مباشرةً على النّحو التالي مثلًا: ناش، ص 117.

أما إن وُجد أكثر من مرجع واحد للمؤلّف نفسه، ففي هذه الحالة يجري استخدام العنوان مختصرًا: ناش، **السوسيولوجيا**، ص 117.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق الموالي مباشرةً على النّحو التالي: المرجع نفسه، ص 118.

أمّا في قائمة المراجع فيرد الكتاب على النّحو التالي:

- ناش، كيت. **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**. ترجمة حيدر حاج إسماعيل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013.

وبالنسبة إلى الكتاب الذي اشترك في تأليفه أكثر من ثلاثة مؤلفين، فيُكتب اسم المؤلف الرئيس أو المحرر أو المشرف على تجميع المادة مع عبارة «وآخرون». مثال:

- السيد ياسين وآخرون، **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**، ط 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 109.

ويُستشهد به في الهامش اللاحق كما يلي: ياسين وآخرون، ص 109.

أمّا في قائمة المراجع فيكون كالتالي:

- ياسين، السّيد وآخرون. **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**. ط 4. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

2- الدوريات

اسم المؤلّف، «عنوان الدّراسة أو المقالة»، **اسم المجلّة**، المجلّد و/أو رقم العدد (سنة النّشر)، رقم الصّفحة. مثال:

- محمد حسن، «الأمن القوميّ العربيّ»، **إستراتيجيات**، المجلد 15، العدد 1 (2009)، ص 129.

أمّا في قائمة المراجع، فنكتب:

- حسن، محمد. «الأمن القوميّ العربي». **إستراتيجيات**. المجلد 15. العدد 1 (2009).

3- مقالات الجرائد

تكتب بالترتيب التالي (تُذكر في الهوامش فحسب، ومن دون قائمة المراجع). مثال:

- إيان بلاك، «الأسد يحثّ الولايات المتحدة لإعادة فتح الطّرق الدبلوماسية مع دمشق»، **الغارديان**، 2009/2/17.

4- المنشورات الإلكترونية

عند الاقتباس من مواد منشورة في مواقع إلكترونية، يتعين أن تذكر البيانات جميعها ووفق الترتيب والعبارات التالية نفسها: اسم الكاتب إن وجد، «عنوان المقال أو التقرير»، **اسم السلسلة** (إن وُجد)، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (إن وُجد)، شوهد في 2016/8/9، في: ......http://www

ويتعين ذكر الرابط كاملًا، أو يكتب مختصرًا بالاعتماد على مُختصِر الروابط (Bitly) أو (Google Shortner). مثل:

- «ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى 4.5%»، الجزيرة نت، 2012/12/24، شوهد في 2012/12/25، في: http://bit.ly/2bAw2OB

- «معارك كسر حصار حلب وتداعياتها الميدانية والسياسية»، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016/8/10، شوهد في 2016/8/18، في: http://bit.ly/2b3FLeD

(الملحق 2)

أخلاقيات النشر في مجلة عمران

1. تعتمد مجلة عمران قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة إلى الباحث والقراء (المحكّمين) على حدّ سواء، وتُحيل كل بحث قابل للتحكيم على قارئين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاط محددة. وفي حال تعارض التقييم بين القراء، تُحيل المجلة البحث على قارئ مرجّح آخر.



2. تعتمد مجلة عمران قُراء موثوقِين ومجرّبين ومن ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم.
3. تعتمد مجلة عمران تنظيمًا داخليًا دقيقًا واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
4. لا يجوز للمحرّرين والقراء، باستثناء المسؤول المباشر عن عملية التحرير (رئيس التحرير أو من ينوب عنه) أن يبحث الورقة مع أيّ شخصٍ آخر، بما في ذلك المؤلّف. وينبغي الإبقاء على أيّ معلومةٍ متميّزة أو رأيٍ جرى الحصول عليه من خلال القراءة قيد السرّية، ولا يجوز استعمال أيٍّ منهما لاستفادةٍ شخصية.
5. تقدّم المجلة في ضوء تقارير القراء خدمة دعم فنّي ومنهجي ومعلوماتي للباحثين بحسب ما يستدعي الأمر ذلك ويخدم تجويد البحث.
6. تلتزم المجلة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلات معينة، بناءً على ما يرد في تقارير القراءة، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
7. تلتزم مجلة عمران بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
8. احترام قاعدة عدم التمييز: يقيّم المحرّرون والمراجعون المادّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب، أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، عدا الالتزام بقواعد ومناهج ولغة التفكير العلمي في عرض وتقديم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.
9. احترام قاعدة عدم تضارب المصالح بين المحررين والباحث، سواء كان ذلك نتيجة علاقة تنافسية أو تعاونية أو علاقات أخرى أو روابط مع أيّ مؤلّف من المؤلّفين، أو الشركات، أو المؤسّسات ذات الصّلة بالبحث.
10. تتقيد مجلة عمران بعدم جواز استخدام أيّ من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال على المجلة في أبحاثهم الخاصة.
11. حقوق الملكية الفكرية: يملك المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى المقالات المنشورة في مجلاته العلمية المحكّمة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المركز العربي.
12. تتقيد مجلة عمران في نشرها لمقالات مترجمة تقيّدًا كاملًا بالحصول على إذن الدورية الأجنبية الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.
13. المجانية: تلتزم مجلة عمران بمجّانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلّفين من جميع رسوم النشر.

(Annex II)

Ethical Guidelines for Publication in *Omran*

1. The editorial board of Omran upholds the confidentiality and the objectivity the peer review process. The peer review process is anonymized, with editors selecting referees for specific manuscripts based on a set of pre–determined, professional criteria. In where two reviewers cannot agree on the value of a specific manuscript, a third peer reviewer will be selected.
2. *Omran* relies on a network of experienced, pre–selected peer reviewers who are current in their respective fields.
3. *Omran* adopts a well–defined internal organization with clear duties and obligations to be fulfilled by the editorial board.
4. Disclosure: With the exception of the editor in charge of the editing process (normally the Editor–in–Chief or designated deputies), neither the editors, nor the peer reviewers, are allowed to discuss the manuscript with third parties, including the author. Information or ideas obtained in the course of the reviewing and editing processes and must be treated in confidence and must never be used for personal financial or other gain.
5. When deemed necessary based on the reviewers' reports, the journal may offer researchers methodological, technical and other assistance in order to improve the quality of their submissions.
6. The editors of *Omran* are committed to notifying the authors of all submitted pieces of the acceptance or otherwise of their manuscripts for publication. In cases where the editors of *Omran* reject a manuscript, the author will be informed of the reasons for doing so.
7. *Omran* is committed to providing quality professional copy editing, proof reading and online publishing services.
8. Impartiality: The editors and the reviewers evaluate manuscripts for their intellectual and academic merit, without regard to race, ethnicity, gender, religious beliefs or political views of the authors.
9. Conflicts of interest: Editors and peer reviewers should not consider manuscripts in which there is a conflict of interests resulting from competitive, collaborative or other relationships or connections with any of the authors, companies, or institutions connected to the papers.
10. Confidentiality: Unpublished data obtained through peer review must be kept confidential and cannot be used for personal research.
11. Intellectual property and copyright: The ACRPS retains copyright to all articles published in its peer reviewed journals. The articles may not be published elsewhere fully or partially, in Arabic or in another language without an explicit written authorization from the ACRPS.
12. The editorial board of *Omran* fully respects intellectual property when translating and publishing an article published in a foreign journal, and will seek the right to translate and publish any work from the copyright holder before proceeding to do so.
13. *Omran* does not make payments for manuscripts published in the journal, and all authors and researchers are exempt from publication fees.



– Michael Pollan, *The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals* (New York: Penguin, 2006), pp. 99–100.

– Gabriel García Márquez, *Love in the Time of Cholera*, Edith Grossman (trans.) (London: Cape, 1988), pp. 242–55.

In quotes not immediately following the reference: Pollan, p. 31.

Where there are several references by the same author, add a short title: Pollan, *Omnivore's Dilemma*, p. 31.

In quotes immediately following the reference: Ibid., p. 32.

The corresponding bibliographical entry:

– Pollan, Michael. *The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals*. New York: Penguin, 2006.

For books by three or more authors, in the note, list only the first author, followed by et al.:

– Michael Gibbons et al., *The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies* (London: Sage, 1994), pp. 220–221.

In later quotes: Gibbons et al., p. 35.

The corresponding bibliographical entry:

– Michael Gibbons et al. *The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies*. London: Sage, 1994.

II– Periodicals

Author's name, «article title,» *journal title*, volume number, issue number (Month/season Year), page numbers.

– Joshua I. Weinstein, «The Market in Plato's Republic,» *Classical Philology*, no. 104 (2009), p. 440.

The corresponding bibliographical entry:

– Weinstein, Joshua I. «The Market in Plato's Republic.» *Classical Philology*. no. 104 (2009).

III– Articles in a Newspaper or Popular Magazine

N.B. Cited only in footnotes, not in the references/bibliography. Example:

– Ellen Barry, «Insisting on Assad's Exit Will Cost More Lives, Russian Says,» *The New York Times*, 29/12/2012.

IV– Electronic Resources

When quoting electronic resources on websites, please include all the following: Author's name (if available), «The article or report title,» *series name* (if available), website's name, date of publication (if available), accessed on 9/8/2016, at: http://www...

The full link to the exact page should be included. Please use an URL Shortener (Bitly) or (Google Shortner). Example:

– John Vidal, «Middle East faces water shortages for the next 25 years, study says,» *The Guardian*, 27/8/2015, accessed on 31/10/2015, at: http://bit.ly/2k97Wxw

– Policy Analysis Unit–ACRPS, «President Trump: An Attempt to Understand the Background,» *Assessment Report*, The Arab Center for Research and Policy Studies, accessed on 10/11/2016, at: http://bit.ly/2j36v5S

iv. All research papers submitted for consideration must adopt the referencing guidelines adopted by the Arab Center for Research and Policy Studies (See Appendix I for a complete guide to the reference style used across all of our journals).

v. All submitted works must fall within the broad scope of *Omran*, including economics, demographics, and environmental science.

vi. Book reviews of between 2,800 and 3,000 words in length will be considered for submission to the journal, provided that the book covers a topic which falls within the scope of the journal and within the reviewer's academic specialization and/or main areas of research. Reviews are accepted for books written in any language, provided they have been published in the previous three years. Book reviews are subject to the same quality standards which apply to research papers.

vii. *Omran* carries a special section devoted to discussions of a specific theme which is a matter of current debate within the social sciences. These essays must be between 2,800 and 3,000 words in length. They are subject to the same refereeing standards as research papers.

viii. All submissions are to be between 6,000 and 8,000 words in length, inclusive of a bibliography, footnotes, appendices and the caption texts on images. The editors retain the right to publish longer pieces at their discretion. Research papers should be submitted typed on «Word». The Arabic text should be in the same font and not several fonts, and the English text should only be in «Times New Roman» font. Accordingly, the Arabic text should be in one single font totally different from the unified English font.

ix. All diagrams, charts, figures and tables must be provided in a format compatible with either Microsoft Office's spreadsheet software (Excel) or Microsoft Office's word processing suite (Word), alongside high–resolution images. Charts will not be accepted without the accompanying data from which they were produced.

4. The peer review process for *Omran* and for all journals published by the ACRPS is conducted in the strictest confidence. Two preliminary readers are selected from a short list of approved reader–reviewers. In cases where there is a major discrepancy between the first two readers in their assessment of the paper, the paper will be referred to a third reviewer. The editors will notify all authors of a decision either to publish, publish after modifications, or to decline to publish, within two months of the receipt of the first draft.
5. The editorial board of *Omran* adheres to a strict code of ethical conduct, which has the clearest respect for the privacy and the confidentiality of authors (cf. Annex II).

   i. The sequencing of publication for articles accepted for publication follows strictly technical criteria.

   ii. *Omran* does not make payments for articles published in the journal, nor does it accept payment in exchange for publication.

(Annex I)
Footnotes and Bibliography

I– Books

Author's name, *Title of Book*, Edition (Place of publication: Publisher, Year of publication), page number.

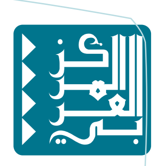


Omran is a quarterly, peer reviewed academic journal dedicated to the social sciences and published by the Arab Center for Research and Policy Studies (ISSN: 2305–2473). First published in the summer of 2012, *Omran* is overseen by an academic editorial board composed of experts as well as an actively engaged board of international advisers. Publication in *Omran* is governed by a strict code of ethics which guides the relationship between the editorial staff and contributors.

The name of the journal evokes Ibn Khaldun's concept of *ilm al Omran*, often viewed as a precursor to the social sciences. Born out of the perceived methodological and functional crises faced by the social sciences and humanities during an era of massive social transformations sweeping through the Arab region, *Omran* aims to establish for itself a distinct identity among prominent Arab journals and periodicals, as a journal/project aspiring to build new intellectual trends and schools of thought. It thus seeks to bring about a qualitative leap in its multidisciplinary field (encompassing anthropology, sociology, social history, political science, political economy, population sciences, environment, and development studies), espousing in this an integrated interdisciplinary approach. It views freedom as the guiding principle and ultimate goal of the social sciences, since freedom is the essence of thought, which is also the essence of humanity.

Submission to and publication in *Omran* is governed by the following guidelines:

1. Only original work which is submitted exclusively for publication within the journal is accepted. No work which has been previously published fully or in part will be considered for publication in *Omran*. Similarly, no work which substantially resembles any other work published in either print or electronic form, or submitted to a conference other than the conferences held by the ACRPS will be considered for publication.
2. Submissions must be accompanied by a curriculum vitae (CV) of the author, in both Arabic and English.
3. All submissions must include the following elements:
   i. A title in both Arabic and English together with the author's institutional affiliation.
   ii. An abstract, ranging between 100 words in length, in both Arabic and English as well as a list of keywords. The abstract must explicitly and clearly spell out the research problematic, the methodologies used, and the main conclusions arrived at.
   iii. The research paper must include the following elements: specification of the research problematic; significance of the topic being studied; statement of thesis; a review of literature emphasizing gaps or limitations in previous analysis; a description of the research methodology; hypothesis and conceptual framework; bibliography.



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

The Arab Center for Research and Policy Studies (ACRPS) is an independent research institute for the study of the social sciences and humanities, with particular emphasis on the applied social sciences.

The ACRPS strives to foster communication between Arab intellectuals and specialists in the social sciences and humanities, establish synergies between these two groups, unify their priorities, and build a network of Arab and international research centers.

In its commitment to the Arab world's causes, the ACRPS is based on the premise that progress necessitates the advancement of society and human development and the interaction with other cultures, while respecting historical contexts, culture, and language, and in keeping with Arab culture and identity.

To this end, the Center seeks to examine the key issues afflicting the Arab world, governments, and communities; to analyze social, economic, and cultural policies; and to provide rational political analysis on the region. Key to the Center's concerns are issues of citizenship and identity, fragmentation and unity, sovereignty and dependence, scientific and technological stagnation, community development, and cooperation among Arab countries. The ACRPS also explores the Arab world's political and economic relations with its neighbors in Asia and Africa, and the Arab world's interaction with influential US, European, and Asian policies in all their economic, political, and communication aspects.

The Center's focus on the applied social sciences does not detract from the critical analysis of social theories, political thought, and history; rather, this focus allows an exploration and questioning of how such theories and ideas have directly projected themselves on academic and political discourse and guided the current discourse and focus on the Arab world.

The ACRPS regularly engages in timely research, studies, and reports, and manages several specialized programs, conferences, workshops, training sessions, and seminars that target specialists and the general public. The Center publishes in both Arabic and English, ensuring its work is accessible to both Arab and non-Arab readers.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات هو مؤسّسة بحثيّة فكريّة مستقلّة للعلوم الاجتماعية والإنسانيّة وبخاصّة في جوانبها التطبيقيّة.

يسعى المركز من خلال نشاطه العلميّ البحثي إلى خلق تواصل بين المثقّفين والمتخصّصين العرب في العلوم الاجتماعية والإنسانيّة بشكل عامّ، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم وأمّتهم، وبينهم وبين المراكز الفكريّة والبحثيّة العربيّة والعالميّة في عملية البحث والنّقد وتطوير الأدوات المعرفيّة والمفاهيم وآليّات التراكم المعرفي. كما يسعى المركز إلى بلورة قضايا المجتمعات العربية التي تتطلّب المزيد من الأبحاث والمعالجات، وإلى التأثير في الحيّز العامّ.

المركز هو مؤسّسة علميّة. وهو أيضًا مؤسّسة ملتزمة بقضايا الأمّة العربيّة وبالعمل لرقيّها وتطوّرها. وهو ينطلق من كون التطوّر لا يتناقض والثّقافة والهويّة العربية. ليس هذا فحسب، بل ينطلق المركز أيضًا من أنّ التطوّر غير ممكن إلا كرقيّ مجتمع بعينه، وكتطوّر لجميع فئات المجتمع، في ظروفه التاريخيّة وفي سياق ثقافته وبلغته، ومن خلال تفاعله مع الثّقافات الأخرى.

يُعنى المركز بتشخيص وتحليل الأوضاع في العالم العربيّ، دولًا ومجتمعات، وبتحليل السّياسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة، وبالتحليل السياسي بالمعنى المألوف أيضًا، ويطرح التحدّيات التي تواجه الأمّة على مستوى المواطنة والهويّة، والتّجزئة والوحدة، والسّيادة والتبعيّة والركود العلمي والتكنولوجي، وتنمية المجتمعات والدول العربيّة والتّعاون بينها، وقضايا الوطن العربيّ بشكل عامّ من زاوية نظر عربيّة.

ويُعنى المركز أيضًا بدراسة علاقات العالم العربيّ ومجتمعاته مع محيطه المباشر في آسيا وأفريقيا، ومع السياسات الأميركيّة والأوروبية والآسيوية المؤثّرة فيه، بجميع أوجهها السياسيّة والاقتصاديّة والإعلاميّة.

لا يشكّل اهتمام المركز بالجوانب التطبيقية للعلوم الاجتماعية، مثل علم الاجتماع والاقتصاد والدّراسات الثقافية والعلوم السياسية حاجزًا أمام الاهتمام بالقضايا والمسائل النظريّة، فهو يُعنى كذلك بالنظريّات الاجتماعيّة والفكر السياسيّ عناية تحليليّة ونقديّة، وخاصّةً بإسقاطاتها المباشرة على الخطاب الأكاديميّ والسياسيّ المُوجّه للدّراسات المختصّة بالمنطقة العربيّة ومحيطها.

ينتج المركز أبحاثًا ودراسات وتقاريرَ، ويدير عدّة برامج مختصّة، ويعقد مؤتمرات وورش عمل وتدريب وندوات موجّهة للمختصّين، وللرّأي العامّ العربي أيضًا، وينشر إصداراته باللّغتين العربيّة والإنكليزية ليتسنّى للباحثين من غير العرب الاطّلاع عليها.



دعوة للكتابة

ترحب مجلة «عمران» للعلوم الاجتماعية والإنسانية بنشر الأبحاث والدراسات المعمقة ذات المستوى الأكاديمي الرصين، وتقبل للنشر فيها الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية. وتفتح المجلة صفحاتها لمراجعات الكتب، وللحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. وسيتضمن كل عدد من «عمران» أبحاثا ومراجعات كتب، ومتابعات مختلفة... وجميعها يخضع للتحكيم من قبل زملاء مختصين.

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة

omran@dohainstitute.org

عنوان الاشتراكات:
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research and Policy Studies
جادة الجنرال فؤاد شهاب – بناية الصيفي ١٧٤ – مار مارون
ص.ب.: ٤٩٦٥–١١ رياض الصلح ٢١٨٠–١١٠٧ بيروت – لبنان
البريد الإلكتروني: distribution@dohainstitute.org
هاتف: ٨/ ٧/ ٩٩١٨٣٦ ١ ٩٦١+ فاكس: ٩٩١٨٣٩ ١ ٩٦١+

عنوان التحويل البنكي:
Arab Center for Research and Policy Studies
Societe General de Bank au Liban sal.
Mazraa - Al Mama Street - SGBL Bldg. - Beirut - Lebanon
Account Number: 010 666 504 002 840 (For US Dollars)
IBAN Number:
LB19 0019 0000 0010 6665 0400 2840 (For US Dollars)
Swift Code: SGLILBBX

عمران
omran
للعلوم الاجتماعية For Social Sciences

فصلية محكَّمة يصدرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

قسيمة اشتراك

الاسم: ....

العنوان البريدي: ....

....

الهاتف: ....

البريد الإلكتروني: ....

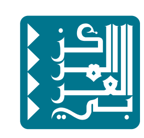
عدد النسخ المطلوبة: ....

طريقة الدفع: ☐ شيك لأمر المركز ☐ تحويل بنكي

يمكنكم اقتناء أعداد المجلة ورقيًا أو إلكترونيًا في المكتبة الإلكترونية من خلال التسجيل في الموقع:

www.bookstore.dohainstitute.org

طريقة الدفع: أدوات الدفع الإلكتروني



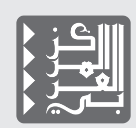
المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

يُعلن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
عن بدء استقبال طلبات المشاركة في أعمال الدورة الثانية

من مؤتمر
«طلبة الدكتوراه العرب في الجامعات الغربية»
(28–30 آذار/ مارس 2020)

يوفّر هذا المؤتمر في دورته الثانية، مساحةً لطلبة الدكتوراه العرب في الجامعات الغربية، وكذلك للباحثين الذين حصلوا على شهادة الدكتوراه حديثًا من تلك الجامعات، في مختلف اختصاصات العلوم الاجتماعية والإنسانية، لتقديم أوراق من مشاريع أبحاث دراساتهم، ويمكّنهم من الاستفادة من مراجعات وملاحظات لأكاديميين مختصين في مجالاتهم.

لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة الموقع الإلكتروني للمركز www.dohainstitute.org



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الاشتراكات السنوية

(أربعة أعداد)

لبنان	40 $ للأفراد	60 $ للمؤسسات
الدول العربية وأفريقيا	60 $ للأفراد	80 $ للمؤسسات
الدول الأوروبية	100$ للأفراد	120$ للمؤسسات
القارة الأميركية وأستراليا	120$ للأفراد	160 $ للمؤسسات

عنوان الاشتراكات:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

Arab Center for Research and Policy Studies

جادة الجنرال فؤاد شهاب – بناية الصيفي 174 – مار مارون

ص.ب.: 4965–11 رياض الصلح 2180–1107 بيروت – لبنان

البريد الإلكتروني: distribution@dohainstitute.org

هاتف: 8/ 7/ 991836 1 961+ فاكس: 991839 1 961+

عنوان التحويل البنكي:

Arab Center for Research and Policy Studies
Societe General de Bank au Liban sal.
Mazraa - Al Mama Street - SGBL Bldg. - Beirut - Lebanon
Account Number: 011 004 369 666 504 023 (For US Dollars)
IBAN Number:
LB63 0019 0001 1004 3696 6650 4023 (For US Dollars)
Swift Code: SGLILBBX